أوراق سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

استعادة المساحات المدنية والمعرفة والقدرة على التأثير

تقييم الوضع الراهن وبناء أجندة بحثية

مؤسسة الأصفري
The Asfari Foundation

IDRC · CRDI
International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

نبذة عن مركز أبحاث التنمية الدولية

يعكس مركز أبحاث التنمية الدولية (IDRC) جزءًا من الجهود التي تبذلها كندا في مجالي الشؤون الخارجية والتنمية، إذ يدعم ويموّل الأبحاث والابتكار في المناطق النامية وبالتعاون معها بهدف إحداث تغيير عالمي.

نبذة عن مؤسسة الأصفري

مؤسسة الأصفري هي مؤسسة خيرية مانحة مقرّها المملكة المتحدة، تعمل بشكل أساسي على تعزيز استدامة البنية التحتية المرنة للمجتمع المدني، وتمكين الشباب من خلال التعليم والابتكار وريادة الأعمال.

حقوق الصور

صورة الغلاف / IDRC :إيمان هلال

إخلاء مسؤولية

الآراء ووجهات النظر الواردة في هذه الأوراق تعود حصرًا إلى المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء مركز أبحاث التنمية الدولية أو مؤسسة الأصفري.

المحتويات

المقدمة..... v
الشكر والتقدير..... ix
المساهمون..... x

1. السيطرة على المعرفة: إطار مفاهيمي لفهم النظام المعرفي بعد الانتفاضات العربية 1

- الملخص التنفيذي 1
- المقدمة 2
- المنهجية 5
- مراجعة الأدبيات..... 7
- الإطار المفاهيمي 38
- طريق للمضيّ قُدُمًا نحو إنتاج معرفيّ فعّال في المنطقة العربيّة..... 49
- المراجع 51

2. مسارات المجتمع المدني في المنطقة العربية بعد 2011: كيف غيرت ثورات الربيع العربي في بنية المجتمع المدني وإستراتيجيات عمله 54

- المقدمة 54
- المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية: عرض الأدبيات السابقة..... 55
- ما الذي تغير في المجتمع المدني بعد عام ٢٠١١؟..... 57
- تحديات المجتمع المدني في حقبة ما بعد الربيع العربي..... 63
- الخاتمة 72
- التوصيات 73

3. المجتمع المدني السوري ومسارات التحول الديمقراطي : تقييم نقدي لإرث النزاع والأَنْجَزة..... 78

- المقدمة 78
- السياق السوري..... 78
- مراجعة الأدبيات..... 79
- المنهجية 80
- التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع المدني أثناء النزاع..... 80
- السيناريو الأساسي في ظل الوضع الراهن 2025..... 85
- استراتيجيات تحويلية من أجل انتقال ديمقراطي شامل..... 88
- الخاتمة 90
- المراجع 92

4. تحديات إنتاج المعرفة في الشتات : سورية كدراسة حالة..... 95

- الملخص التنفيذي 95
- المقدمة 96
- المنهجية..... 99
- مراجعة أدبية..... 99
- التحليل والنتائج الرئيسية 101

- الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية 111
- المراجع 113

5. إطار عمل للمانحين لدعم إنتاج المعرفة ومنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 120

- المقدمة 120
- ميثاق أخلاقي للمانحين: نحو إعادة تصور نموذج المساعدات..... 122
- أجندة بحثية محلية تعيد تصوُّر المستقبل السياسي والاقتصادي..... 126
- نقاط الدخول البرامجية..... 129

6 . إعادة النظر في مفهوم تقرير المصير في السياق الفلسطيني : دور المجتمع المدني..... 137

- الملخص التنفيذي 137
- التوصيات الرئيسية 138
- الإشكالية..... 139
- المنهجية 143
- خلفية مفاهيمية 144
- مناقشة النتائج من الميدان..... 156
- الخاتمة 166
- المصادر..... 172

الجداول

- الجدول 1: قائمة بأسماء منتجي المعرفة ومهنهم والبلدان التي يغطّونها.....6
- الجدول 2: الآليّات عبر النظام المعرفيّ 47
- الشكل 1: مؤشر المشاركة والتمثيل السياسي والمؤشرات الفرعية في سوريا 2023 (0 الأسوأ – 1 الأفضل) 82
- الشكل 2: نسبة أجور العاملين في القطاع المدني إلى أجور العاملين في القطاعين العام والخاص حسب الجهات الفاعلة والمناطق الخاضعة لسيطرتها خلال عامي 2024 و 2025 84

المقدمة

يجتمع الباحثون والخبراء في 3 و4 حزيران/يونيو في حرم الجامعة الأمريكية في بيروت بمدينة بافوس في قبرص لمناقشة أوراق سياسات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المقدمة

قبل نحو خمسة عشر عامًا، قادت الحركات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني احتجاجات الربيع العربي في عدة دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. خرج الناس إلى الشوارع مطالبين بمجتمعات أكثر عدالة وشمولاً، واحترامًا أكبر لحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتحسين الفرص الاقتصادية وسبل العيش، إضافة إلى حكومات أكثر مساءلة واستجابة.

ورغم الآمال الكبيرة التي حملها الربيع العربي، ظلّت الحكومات تفرض سيطرتها وبقوة على المعارضة والمساحات المدنية. وبقدر ما أبدعت منظمات المجتمع المدني في المطالبة بالإصلاح والمساءلة، أظهرت الحكومات قدرة كبيرة على المقاومة والتكيّف مع هذه الضغوط، كما أبدعت بدورها في مواجهة التعبئة المدنية المطالِبة بالتغيير.

ومنذ ذلك الحين، شهدت المنطقة تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة. كما أدّت جائحة كوفيد-19 قبل خمس سنوات إلى تدمير اقتصادات، وإحداث اضطرابات كبيرة على مستويات متعددة، وفاقمت التحديات القائمة في الحوكمة والتفاوتات الاجتماعية .

الأهداف

في هذا السياق، دخل مركز أبحاث التنمية الدولية (IDRC) في شراكة مع مؤسسة الأصفري القائمة في لندن لاستكشاف الرؤى الحالية حول كيفية استعادة المجتمع المدني للطاقة والأمل اللذين أوجدا تصورات جديدة لمستقبل إيجابي قبل عقد من الزمن، بالإضافة إلى معالجة الأسئلة الأساسية التالية:

- كيف يمكن تقييم أثر التعبئة المدنية السابقة والحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتعلّم منها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟
- كيف يمكن أن تبدو أجندة بحثية مستقبلية محلية المنشأ تهدف إلى تطوير الإصلاحات اليوم؟
- كيف يمكن ضمان استخدام البيانات والأدلة وتعزيز ثقافة الاستناد إلى الأدلة لدعم جهود المناصرة والتعبئة المجتمعية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تم تكليف سبع أوراق سياسات شكّلت هذه المجموعة المهمة. وتسعى هذه الأوراق إلى إعادة تصور دور المانحين وتقديم توصيات أساسية لبرامج تستهدف دعم المساحات المدنية في المنطقة بصورة أكثر فاعلية وجدوى. كما تستعرض هذه الأوراق واقع تعبئة المجتمع المدني منذ انتفاضات الربيع العربي، وتقترح أجندة بحثية جريئة ومحلية لاستعادة المساحات المدنية التي تحترم الحقوق والحريات الأساسية وتعزّز النشاط القائم على الأدلة. وتتناول الأوراق الاتجاهات الإقليمية، والسياقين السوري والفلسطيني، إضافة إلى تحديات وفرص إنتاج المعرفة في ظل تقلّص المساحة المدنية والحروب والنزوح والتراجع الديمقراطي.

توصيات للمانحين

تقترح الورقة السابعة إطارًا جديدًا للجهات المانحة العاملة في مجال البحث وإيجاد الحلول والتعاون مع المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترى هذه الورقة أن الدور البنّاء للمانحين يتطلب نهجًا جديدًا يقوم على تجاوز نماذج المساعدات التقليدية، والالتزام بنموذج تمويلي معاد تصوره يستند إلى إطار أخلاقي واضح يضع الباحثين المحليين ومنظمات المجتمع المدني المحلية في صميم العملية.

يدعو الإطار المقترح، الذي يستند إلى توصيات السياسات الواردة في الأوراق الست الأخرى، إلى استثمارات وبرامج تهدف إلى تعزيز التعددية ومكافحة التطرف والشعبوية التي أعقبت الربيع العربي، وإنشاء منصات حوار لأجيال الربيع العربي لتبادل خبراتهم وبناء مجتمعات ومنتديات شاملة، والاستثمار في المبادرات الثقافية والعمل على الجمع بين المساعدات الإنسانية والوعي السياسي والمدني.

عملية إعداد الأوراق

تم تكليف هذه الأوراق من قبل مركز أبحاث التنمية الدولية ومؤسسة الأصفري عبر دعوة تنافسية. وقد اعتمدت العملية على نهج تشاركي مقصود منذ البداية وحتى النهاية بمشاركة خبراء وباحثين من المنطقة. وساهم هؤلاء الخبراء في تحديد مجالات التركيز الرئيسية للأوراق، كما راجعوا النتائج والمخرجات النهائية.

وشملت العملية أيضًا تنظيم اجتماع رئيسي في قبرص في يونيو/حزيران 2025، عُقد في حرم الجامعة الأميركية في بيروت بمدينة بافوس. وشارك في الاجتماع، إلى جانب المؤلفين، عدد أكبر من الباحثين والخبراء من المنطقة لمناقشة المسودات الأولية للأوراق والمساهمة في تطويرها قبل إصدار هذا المنشور الإلكتروني. وقد نُظم الاجتماع بدعم من معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في بيروت.

هذا وتأثرت العملية بحدثين رئيسيين أدّيا إلى تأخيرها: الحرب المستمرة في غزة وسقوط نظام الأسد في سوريا في ديسمبر/كانون الأول 2024. وقد دفعت هذه التطورات إلى تكليف ورقتين إضافيتين تتناولان هذين السياقين بشكل معمق.

مجموعة أوراق السياسات

اعتمدت جميع الأوراق البحثية على مراجعات الأدبيات والبحوث التجريبية. وبحكم تصميمها، تقدم جميعها توصيات أساسية للجهات المانحة، سواء فيما يتعلق بنقاط الانطلاق البحثية الحاسمة أو بأساليب وعمليات العمل والتمويل في المنطقة.

تتناول الأوراق الثلاث الأولى بشكل عام عمليات إنتاج المعرفة في المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتطورها منذ انتفاضات الربيع العربي، وتقيّمها.

الورقة الأولى التي أعدّها سامي عطاالله وسامي زغيب من "المبادرة السياسية" تقترح إطارًا مفاهيميًا جديدًا لفهم النظام المعرفي الخاص بالمجتمع المدني في المنطقة، كما تدعو إلى تحولات أساسية لضمان استدامة هذا النظام وتعزيز أثره.

الورقة الثانية التي أعدّها جورج فهمي من المنتدى العربي للبدائل تستخدم ست دراسات حالة في المنطقة لفهم تأثير الربيع العربي بموجتيه على تطور المجتمع المدني في المنطقة، وتقترح أدوات مفاهيمية جديدة لفهم هذه التحولات.

الورقة الثالثة التي أعدّها تيموثي كالداس ونادين خشن ومي السعدني من معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، تناولت ثلاثة أسئلة رئيسية: ما هي أبرز العوائق التي تحول دون إنتاج المعرفة ونشرها؟ ما هي الطرق المبتكرة والفعالة التي استخدمها منتجو المعرفة للتخفيف من حدة التحديات؟ وما الذي ينبغي على الجهات المانحة ومنتجي المعرفة فعله للنهوض بإنتاج المعرفة ونشرها؟

الورقتان الرابعة والخامسة تركزان على السياق السوري. الورقة الرابعة، التي أعدها ربيع ناصر من المركز السوري لأبحاث السياسات، تقيّم التحديات والفرص التي تواجه الفضاء المدني الرئيسي ومؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية، وتحدد استراتيجيات تحويلية ممكنة لتعزيز مساهمة أكثر فعالية في السلام والديمقراطية. أما الورقة الخامسة، التي أعدها باسيلوس زينو من جامعة ترينت، وكاتي الحايك من جامعة تورنتو متروبوليتان، وميمي كيرك من جامعة جورجتاون، فتبحث في تحديات إنتاج المعرفة بين الباحثين والناشطين والفاعلين في المجتمع المدني السوريين النازحين الذين يعيشون في الشتات. كما تقترح سبلًا لتعزيز شبكات معرفية شاملة تربط باحثي الشتات بنظرائهم داخل سوريا، وتدعم أولويات البحث المحلية.

الورقة السادسة التي أعدها مضر قسيس من جامعة بيرزيت، تتناول كيفية تصور المجتمع المدني الفلسطيني لمفهوم تقرير المصير. وتجادل الورقة بضرورة إعادة تعريف هذا المفهوم ليُنظر إليه ليس فقط كمشروع وطني، بل ضمن إطار يشمل المستويات الفردية والجماعية والوطنية. وتُشير الورقة إلى تزايد الطلب على المجتمع المدني الفلسطيني لإعادة تأكيد دوره الأخلاقي والسياسي في رسم ملامح مستقبل ما بعد الاستعمار. كما تُشير إلى أن إنتاج المعرفة، لكي يكون أداةً أساسيةً للتغيير، يجب أن يكون عضويًا وتشاركيًا واستراتيجيًا.

وأخيرًا، تقترح الورقة السابعة، التي أعدتها نور عرفة، الباحثة غير المقيمة في مركز مالكوم هـ. كير التابع لمركز كارنيغي للشرق الأوسط، كما ذُكر آنفًا، إطارًا جديدًا للجهات المانحة العاملة في دعم إنتاج المعرفة والمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتُرفق هذه الورقة بالتوصيات السياسية الواردة في الأوراق الست الأخرى.

الخاتمة

إن تحديات تقلص المساحات المدنية والاستقطاب ليست محصورة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل هي ظاهرة عالمية. وتقدّم هذه الأوراق رؤى تتجاوز حدود المنطقة. كما تؤكد التحديات الحالية أن استراتيجيات العقود الماضية لم تكن فعّالة كما كان مأمولاً، أو لم تعد مناسبة للواقع الراهن.

ومن الضروري إيجاد أساليب عمل جديدة في ظل التحولات الجيوسياسية الكبرى التي تؤثر في المنطقة والعالم. وتتطلب الخطوة الأولى حاجة ملحة للتجريب وإنتاج بحوث متينة تضع رفاه الناس في صميم أي مشاركة مستقبلية وتساهم في تحليل السياسات السليمة.

تُوثّق هذه الأوراق أن الدرس القديم الذي ناضلنا من أجله طويلاً، والذي مفاده أن عمليات البحث والإصلاح يجب أن يقودها فاعلون محليون، لا يزال ملحًا كما كان دائمًا. إن الحاجة إلى جيل جديد من الاستراتيجيات تعني إشراك جيل جديد من الأصوات. فجيل الشباب الذي كان سائدًا قبل خمسة عشر عامًا كبر منذ زمن طويل.

نأمل أن يُشكّل هذا المجلد مرجعًا أوليًا قيّمًا لدعم الجهود المبذولة لتحديد وتمويل أجندة بحثية ضرورية بشكل عاجل لتنفيذ التوصيات الواردة في الأوراق البحثية. كما نأمل أن تُحفّز هذه المجموعة الجيل القادم من الجهود الرامية إلى تحقيق تطلعات مجتمعات أكثر شمولاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نحن بحاجة إلى إحياء الأمل والقوة اللذين تميّزت بهما حركات الشباب والمجتمع المدني قبل خمسة عشر عامًا، وإلى تجديد الالتزام بالشفافية والمساءلة والتعددية والشمول. هذه هي القوة التحويلية التي تتوقعها المنطقة وتحتاجها.

الشكر والتقدير

يتوجه مركز أبحاث التنمية الدولية ومؤسسة الأصفري بالشكر إلى جميع المؤلفين والباحثين والخبراء الذين رافقوا ووجهوا هذه العملية منذ بدايتها وحتى نهايتها. كما يتوجهان بالشكر الخاص إلى المراجعين الخبراء بول سالم وعمرو عدلي ونور عرفة على مساهماتهم القيّمة.

هذا ونتقدم بجزيل الشكر لمؤسسة فورد والصندوق الأوروبي للديمقراطية لمشاركتهما الفاعلة في اجتماع قبرص، وإلى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة لقيادتهما وتنظيمهما لاجتماع قبرص.

وأخيرًا، نتوجه بالشكر لمارغريت بايبر وجوي كارينج من مركز أبحاث التنمية الدولية على جهودهما في تحويل هذا المنشور الإلكتروني إلى واقع.

منى عباس
muna.abbas@asfarifoundation.org.uk
الرئيسة التنفيذي
مؤسسة الأصفري

رولا الرفاعي
relrifai@idrc.ca
أخصائية برامج أولى
قسم الديمقراطية والشمول
مركز أبحاث التنمية الدولية

المساهمون

كاتي الحايك، أستاذة مساعدة في كلية الاتصال المهني بجامعة تورونتو متروبوليتان في كندا. تتركز أبحاثها حول موضوعات الهامشية، والإعلام، والجمهور، والنوع الاجتماعي، والتقاطعية، والنزوح في سياقات عابرة للحدود. حصلت على درجة الدكتوراه في علوم الاتصال من جامعة ماساتشوستس أمهيرست في الولايات المتحدة، إضافة إلى شهادة دراسات عليا في الدراسات النسوية المتقدمة.

نور عرفة، زميلة في مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الأوسط، حيث تشارك في قيادة برنامج الاقتصاد السياسي. تركز أبحاثها على الاقتصاد السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك إعادة الإعمار بعد النزاعات، والتحول الهيكلي في الاقتصادات المتأثرة بالأزمات، وتطوير القطاع الخاص، والعلاقات بين الدولة وقطاع الأعمال، وانعدام الأمن الغذائي، واستراتيجيات بناء السلام. عملت كمستشارة للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية، وقدمت تحليلات في الاقتصاد السياسي تتعلق بإعادة الإعمار والتعافي والتنمية المحلية وأهداف التنمية المستدامة وسياسات التنمية في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. كما عملت سابقًا كباحثة في معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS). قبل الانضمام إلى كارنيغي، حصلت على الدكتوراه في التنمية الدولية من جامعة أكسفورد بمنحة رودس، وهي حائزة على درجة ماجستير في دراسات التنمية من جامعة كامبريدج، وشهادة تخصص مزدوج في العلوم السياسية والاقتصاد من معهد العلوم السياسية في باريس وجامعة كولومبيا.

سامي عطاالله، خبير اقتصادي وعالم سياسي، وهو المؤسس والمدير التنفيذي لـ«المبادرة السياسية». شغل سابقًا منصب المدير التنفيذي للمركز اللبناني للدراسات السياسية بين عامي 2011 و2020. تشمل أبحاثه الاقتصاد السياسي للتنمية، والمؤسسات السياسية، والتنمية الاقتصادية والمحلية. نشر العديد من المقالات الأكاديمية والمقالات حول السياسات، وحرّر أربعة كتب حول المالية العامة واللامركزية في العالم العربي وفعالية البرلمان وآفاق النفط والغاز وتأثيراتهما. كما كتب أكثر من مئة مقال رأي حول السياسة والاقتصاد والقضايا الاجتماعية في لبنان. وإلى جانب عمله البحثي، عمل مستشارًا لوزارات المالية والصناعة والداخلية اللبنانية ولعدد من البلديات ولمكتب رئيس الوزراء، كما شارك في لجنة حكومية لصياغة قانون اللامركزية وساهم في العديد من النقاشات حول السياسات مع صناع القرار. وقد عمل أيضًا مستشارًا للبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وغيرها. هو حائز على شهادة دكتوراه في السياسة من جامعة نيويورك، وشهادتي ماجستير من جامعتي ييل في الاقتصاد الدولي والتنمية، ومن جامعة كولومبيا في الأساليب الكمية.

مي السعدني، هي المديرة التنفيذية لمعهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط وهي محامية متخصصة في حقوق الإنسان مع تركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عملت طوال مسيرتها المهنية على تطوير مسارات مبتكرة للمساءلة، والاستفادة من الآليات الدولية والإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان، ونشر تحليلات ودراسات مبسطة حول القضايا القانونية والقضائية والدستورية. شغلت سابقًا منصب المديرة الإدارية ومديرة الشؤون القانونية والقضائية في المعهد. كما عملت في المركز الدولي لقوانين المنظمات غير الربحية، ومنظمة روبرت ف. كينيدي لحقوق الإنسان، ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. هي حاصلة على شهادة دكتوراه في القانون وشهادة في شؤون اللاجئين وحالات الطوارئ الإنسانية من مركز القانون بجامعة جورج تاون، وشهادة في العلوم السياسية من جامعة ستانفورد.

جورج فهمي، مدير الأبحاث في المنتدى العربي للبدائل. سبق أن عمل أستاذًا مساعدًا في المعهد الجامعي الأوروبي بمدينة فلورنسا الإيطالية. تركز أبحاثه على الفاعلين الدينيين في التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط، والعلاقة بين الدولة والدين في مصر وتونس، والأقليات الدينية والمواطنة في مصر وسوريا. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من المعهد الجامعي الأوروبي عام 2013.

تيموثي إي. كالداس، نائب مدير معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط. هو خبير في الاقتصاد السياسي متخصص في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعلاقات الاقتصادية بين المنطقة والمتوسط، بالإضافة إلى العلاقات الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والسياسة المصرية والسياسة الخارجية. يعمل أيضًا أستاذًا مساعدًا في العلاقات الدولية في الجامعة المستقلة في برشلونة حيث يواصل دراساته لنيل الدكتوراه، وأستاذًا زائرًا في الاقتصاد السياسي في جامعة LUISS في روما. عاش في القاهرة لمدة 12 عامًا بين 2008 و2020 وعمل في مجالات متعددة، من بينها أستاذ زائر في مجال العلوم السياسية بجامعة النيل، ومصوّر حفلات زفاف، ومستشار مستقل في شؤون المخاطر، ومستشار لدى منظمة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، ومدير الاتصالات في مبادرة المناظرة. نُشرت كتاباته في مدى مصر، وبلومبيرغ، وفورين بوليسي، وسي إن إن، وورلد بوليتكس ريفيو، وعدد من المطبوعات والمؤسسات الأخرى. قبل حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة برشلونة المستقلة، درس في جامعة جورج واشنطن، وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وجامعة جورجتاون، والجامعة الأمريكية بالقاهرة.

مضر قسيس، عضو هيئة تدريس في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت في فلسطين. يشغل منصب مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومدير برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومدير مبادرة الكرامة. شغل سابقًا منصب مدير معهد الحقوق وعميدًا بالوكالة لكلية الحقوق والإدارة العامة ورئيسًا لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية. تشمل اهتماماته البحثية الحالية، المتأصلة في تقاليد الممارسة، الديمقراطية، وإنهاء الاستعمار والتحرر، ومفهوم الكرامة، والحياة اليومية، وأخلاقيات البحث، والفساد السياسي، والشعبوية.

نادين خشن، محامية دولية متخصصة في القانون الإنساني وحقوق الإنسان، وتعمل منذ عام 2016 في مجالات النزاع وسيادة القانون في الشرق الأوسط. حصلت على دكتوراه مهنية في القانون من كلية لويولا ماريماونت للقانون في لوس أنجلوس، وحازت على شهادة في العلوم السياسية من جامعة ماك إيوان في كندا. عملت على قضايا حقوق الإنسان والقانون الدولي في المنطقة، خاصة ما يتعلق بحقوق اللاجئين وحمايتهم. قدمت المشورة لأصحاب المصلحة الأجانب والوطنيين بشأن القضايا القانونية والهيكلية الرئيسية التي تؤثر على اللاجئين، وساعدت في بناء التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتحسين جهود المناصرة.

ميمي كيرك، مديرة مشاركة وأستاذة مساعدة في مركز الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورجتاون في الولايات المتحدة. هي حائزة على ماجستير في الدراسات الثقافية من جامعة إيموري وماجستير في الكتابة من جامعة جونز هوبكنز. كما تشغل منصب مديرة معهد دراسة الصهيونية المسيحية وعضوة مجلس إدارة منظمة «الأميركيون من أجل فهم الشرق الأوسط». نُشرت كتاباتها في «ميدل إيست ريبورت» و«الجزيرة» و«ذي أتلانتيك» و«الشبكة» وغيرها.

ربيع ناصر، مؤسس مشارك ومدير المركز السوري لبحوث السياسات، ومدير مشارك في مشروع البحث التشاركي في جامعة فيينا. وهو اقتصادي سياسي وباحث متخصص في سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة والفقر والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للنزاعات. منذ عام 2001، قاد أبحاثًا موجهة نحو السياسات في مجال التنمية ترتكز على المقاربات التشاركية والقائمة على الأدلة. شغل سابقًا منصب كبير الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد الكلي في هيئة تخطيط الدولة السورية، ثم باحثًا اقتصاديًا في المعهد العربي للتخطيط في الكويت. تعاون مع العديد من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. هو حائز على ماجستير في الاقتصاد من جامعة ليستر البريطانية.

باسيليوس زينو، أستاذ مساعد في الدراسات السياسية بجامعة ترنت وأستاذ مساعد في جامعة يورك في كندا. يجمع عمله بين البحث والمناصرة وصياغة السياسات في مجالات العنف السياسي والإعلام الرقمي والهجرة القسرية والأمن وحقوق الإنسان والدين والتراث الثقافي ومناهج إنهاء الاستعمار. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ماساتشوستس أمهيرست، ونالت أبحاثه جوائز أفضل ورقة بحثية من الجمعية الأميركية للعلوم السياسية والجمعية الدولية للدراسات وجمعية الدراسات السورية.

سامي زغيب، اقتصادي ومدير أبحاث في «المبادرة السياسية». تركز أبحاثه على الاقتصاد السياسي اللبناني، وهياكل الحوكمة، والاقتصاد الكلي، والتنمية الاقتصادية المحلية. إضافة إلى إدارته لفريق الأبحاث، يشرف على تنسيق وتصميم المشاريع البحثية للمبادرة. قبل انضمامه إلى المبادرة، عمل باحثًا في المركز اللبناني للدراسات السياسية حيث قاد مشاريع تتعلق بالمؤتمرات

الدولية للمانحين والانتخابات النيابية ومراقبة العمل التشريعي والإصلاحات. نُشرت أبحاثه في عدد من المنصات والدوريات مثل Governance وEconomic Research Forum وopenDemocracy وL'Orient-Le Jour والنهار والأخبار. هو حائز على ماجستير في السياسات العامة من جامعة ريدينغ وشهادة في الاقتصاد من الجامعة الأميركية في بيرو

1. السيطرة على المعرفة: إطار مفاهيميّ لفهم النظام المعرفيّ بعد الانتفاضات العربيّة

سامي عطاالله وسامي زغيب - المبادرة السياسية

ملخّص

تعلّمت الأنظمة الاستبداديّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تسيطر على الناس والسياسة، وكذلك على المعرفة نفسها. ففي أعقاب الانتفاضات العربيّة، ازدهر – ولو لفترة وجيزة – مجتمع مدنيّ نابض بالحياة، سعت فيه مراكز البحوث والمنظّمات غير الحكوميّة المدافعة عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلّة إلى توثيق الانتهاكات، وتشكيل الإصلاحات، وترسيخ النقاش العامّ على أساس الأدلّة. لكن خلال العقد التالي، أجبر العديد من هؤلاء الفاعلين على الامتثال أو النفي أو الصمت. وقد طوّرت الدول أنظمةً معقّدةً للرقابة القانونيّة والماليّة والأيديولوجيّة والقسريّة، فيما قامت شبكات الأنظمة – على نحو غير رسميّ – باستمالة أولئك الذين رفضوا الانصياع وترهيبهم. وقد نتج من ذلك نظام معرفيّ مدار، تصفّى من خلاله المعرفة وما يمكن قوله أو تدريسه وفق منطق السلطة.

تقدّم هذه الورقة إطارًا مفاهيميًّا لفهم هذا النظام المعرفيّ، إذ تميّز بين الدول – أي المؤسّسات التي تحكم – والأنظمة – أي شبكات القواعد والولاءات والممارسات التي تدعم السلطة. وعبر ثلاث مراحل من دورة المعرفة: الإنتاج، والوساطة، والاستخدام، توظّف هذه الأنظمة آليّات رسميّةً (كالقوانين والميزانيّات والمناهج الدراسيّة والقمع) وأخرى غير رسميّة (كالمحسوبيّة والترهيب والاستمالة والمجتمع المدنيّ الزائف) لتنظيم تدفّق المعرفة. ويشرح الإطار – القائم على نظريّات السلطة/المعرفة والهيمنة – كيف تحوّل الأنظمة المعرفة إلى أداة للشرعيّة، في حين تهمّش الأصوات المستقلّة التي قد تطالب بالمساءلة.

ويعتمد التحليل على ثلاثة وأربعين مصدرًا أكاديميًّا وسياسيًّا، إضافةً إلى مقابلات مع سبعة خبراء بارزين، من لبنان وتونس ومصر والمغرب والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة. ويحدّد التحليل خمسة اتّجاهات رئيسة:

1. توطيد السيطرة الاستبداديّة من خلال الأدوات القانونيّة والبيروقراطيّة؛

2. مرونة منظّمات المجتمع المدنيّ وقدرتها على التكيّف عبر التواصل الشبكيّ، والتنقّل، والابتكار الرقميّ؛

3. الانفصال المستمرّ بين منتجي البحوث والوسطاء وصانعي السياسات؛

4. التأثير المتناقض للجهات المانحة الأجنبيّة، الذين يدعمون برامج العمل المحلّيّة بتمويلهم ولكنّهم غالبًا ما يشوّهونها؛

5. التأثير المزدوج للتكنولوجيا، التي تتيح النشاط الرقميّ والقمع الرقميّ في آنٍ واحد.

وتخلص الدراسة إلى أنّ المجتمع المدنيّ العربيّ، على الرغم من القمع المكثّف، يواصل إنتاج المعرفة النقديّة عبر وسائل مبتكرة ولا مركزيّة. ومع ذلك، يبقى التأثير والاستدامة غير مستقرَّين. ويتطلّب تعزيز هذا النظام المعرفيّ أربعة تحوّلات أساسيّة: توطين أجندات البحث، وتحسين قدرات الوساطة والاتّصال، وتنويع التمويل بما يدعم المرونة المؤسّسيّة طويلة الأمد، وإعطاء فاعلي المعرفة الأولويّة للأمن المادّيّ والرقميّ.

تمكّن استعادة استقلاليّة المعرفة، حصرًا، المجتمعات العربيّة من إعادة بناء فضائها المدنيّ، والتحرّك نحو حوكمة متجذّرة في الأدلّة والمساءلة والثقة العامّة.

مقدّمة

بعد مرور أكثر من عقد على الانتفاضات العربيّة، لا تزال العلاقة بين المعرفة والسلطة والحياة المدنيّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) موضع خلاف شديد. فقد أدّت التحرّكات الشعبيّة في عام 2011 إلى توسيع الفضاء المدنيّ لفترة وجيزة، وحفّزت طفرة غير مسبوقة في إنتاج المعرفة حول الحوكمة والحقوق والإصلاح، كما على تداولها. تولّت الجامعات ومراكز الفكر ومنظّمات المجتمع المدنيّ (CSOs) حديثة التأسيس مهمّة توثيق الأحداث وتحليل السياسات واقتراح بدائل للأنظمة الاستبداديّة الراسخة. وللحظة وجيزة، بدا أنّ المعرفة – التجريبيّة والنقديّة والمشاركة العامّة – يمكن أن تصبح رافعة للمساءلة والديمقراطيّة. ولكن مع انحسار الموجة الأولى من التعبئة، أعادت معظم الأنظمة العربيّة تأكيد سلطتها من خلال أشكال جديدة من السيطرة تجاوزت بكثير الإكراه التقليديّ. فقد تحرّكت لتنظيم التجمّع والتعبير بوصفهما هدفًا أوّل، ولإنتاج المعلومات نفسها وتدفّقها، ممّا أدّى إلى إعادة تشكيل المجال الذي يتمّ فيه إنشاء المعرفة المدنيّة وتبادلها.

الأساس المنطقيّ والسياق

تنبع هذه الدراسة من الإدراك المتزايد بأنّ الصراع على المعرفة باتَ سمة مميّزة للسلطويّة المعاصرة في العالم العربيّ. ففي حين ركّزت الدراسات السابقة حول السياسة بعد عام 2011 على استمراريّة الأنظمة والحركات الاحتجاجيّة والإصلاح المؤسّسي، لم تحظَ طريقة إدارة الأنظمة وتأديبها للنظام المعرفيّ، الذي يدعم النقاش العامّ وصنع السياسات، باهتمام تحليليّ كافٍ. في جميع أنحاء المنطقة، طوّرت الجهات الفاعلة في الدولة والنظام أدوات متطوّرة – قانونيّة وبيروقراطيّة وماليّة وأيديولوجيّة ورقميّة – للتأثير على نوعيّة المعرفة التي يتمّ إنتاجها، وكيفيّة تداولها، وتحديد من يُسمَح له باستخدامها. ولا تشكّل أنظمة "الرقابة المعرفيّة" الناتجة من ذلك الفضاء المدنيّ فحسب، بل تحدَّد أيضًا حدود ما يُعَدّ حقيقة أو خبرة. لذلك، فإنّ فهم هذه الآليّات ضروريّ لأيّ جهد يهدف إلى الحفاظ على استقلاليّة المجتمع المدنيّ، وتعزيز صنع السياسات القائم على الأدلّة، واستعادة النقاش العامّ بوصفه مجالًا للمساءلة.

إنّ الأساس المنطقيّ لهذه الورقة تحليليّ وعمليّ في آنٍ واحد. فمن الناحية التحليليّة، تسعى الورقة إلى سدّ فجوة مفاهيميّة في الأدبيّات من خلال تقديم إطار يربط بين نظريّات السلطة والمعرفة – لا سيّما نظريّات ميشيل فوكو (Michel Foucault) وأنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) – والواقع التجريبيّ في المنطقة العربيّة. ومن الناحية العمليّة، تستجيب الورقة لحاجة سياسيّة مُلحّة: إذ تحتاج الجهات المانحة والممارسون والجهات الفاعلة الإقليميّة إلى أدوات أوضح لفهم كيفيّة قيام الأنظمة بتقييد منظّمات المجتمع المدنيّ المنتجة للمعرفة، وباستمالتها، وكذلك إلى الإستراتيجيّات التي قد تساعد في الحفاظ على نزاهة البحوث وتأثرها، وعلى المناصرة المستقلّة.

تتمثّل المشكلة المركزيّة التي تتناولها هذه الورقة في غياب إطار تحليليّ متماسك يشرح كيفيّة ممارسة الأنظمة والدول العربيّة السيطرة على النّظام المعرفيّ في مرحلة ما بعد الانتفاضات. ففي حين توثّق دراسات عديدة القيود المفروضة على المنظّمات غير الحكوميّة أو على حرّيّات وسائل الإعلام، فإنّ القليل منها يدمج هذه القيود ضمن وصف منهجيّ يبيّن كيف تشكّل السلطة دورة المعرفة بأكملها – من الإنتاج، فالوساطة، ثمّ الاستخدام. بهذا يبدو التحدّي مزدوجًا.

أوّلًا، يحدث إنتاج المعرفة ونشرها في العالم العربيّ ضمن بيئات تتّسم بالحكم الهجين، وبالحدود غير الواضحة بين الدولة والنظام، وبانتشار الشبكات غير الرسميّة.

وثانيًا، تحتلّ منظّمات المجتمع المدنيّ الموجّهة نحو المعرفة – أي تلك التي تنتج البحوث والبيانات بغرض الدعوة أو التأثير في السياسات – موقعًا غامضًا بين الأوساط الأكاديميّة والنشاط السياسيّ وصنع القرار. وغالبًا ما يتسامح مع عملها حين يتوافق مع أولويّات النظام، لكنّها تعاقب بشدّة عندما تكشف الظلم أو تطالب بالإصلاح. ومن دون إطار شامل، تبقى التحليلات مجزّأةً، إذ تعالج الرقابة أو الرقابة على التمويل أو التلاعب الأيديولوجيّ بوصفها ظواهر معزولة بدلًا من كونها أدوات سلطة مترابطة.

لذلك، تطرح الدراسة سؤالًا بحثيًّا محوريًّا: كيف تشكّل الأنظمة والدول العربيّة إنتاج المعرفة ووساطتها واستخدامها ضمن النظام المعرفيّ بعد عام 2011؟

وينقسم هذا السؤال إلى ثلاثة أسئلة فرعيّة تحليليّة:

1- ما هي الآليّات – الرسميّة وغير الرسميّة – التي تستخدمها الأنظمة للسيطرة على منظّمات المجتمع المدنيّ والجهات الفاعلة المعنيّة بالمعرفة أو للتأثير عليها؟

2- كيف تعمل هذه الآليّات عبر المراحل المختلفة لدورة المعرفة (الإنتاج، والوساطة، والاستخدام)؟

3- ما هي الإستراتيجيّات التكيّفيّة التي طوّرتها منظّمات المجتمع المدنيّ المنتجة للمعرفة استجابةً لذلك، وما الآثار المترتّبة على هذه الديناميّات بالنسبة إلى الجهات المانحة وصانعي السياسات الذين يسعون إلى الحفاظ على الفضاء المدنيّ؟

ومن منظور سياسيّ، تسعى الورقة أيضًا إلى الإجابة عن السؤال الآتي: ما المسارات العمليّة التي يمكن أن يتّبعها أصحاب المصلحة الإقليميّون والدوليّون لتعزيز النظم الإيكولوجيّة المعرفيّة المستقلّة في البيئات المقيّدة؟

يكمن الهدف الأساسيّ في تطوير إطار مفاهيميّ يلتقط التفاعلات الديناميكيّة بين الدول والأنظمة والمجتمع المدنيّ المنتج للمعرفة في العالم العربيّ. وبصورة أكثر تحديدًا، تهدف الورقة إلى:

- رسم خريطة للآليّات المؤسّسيّة وغير الرسميّة التي تتحكّم من خلالها الأنظمة في تدفّق المعرفة؛
- تمييز أدوات الرقابة الحكوميّة (الرسميّة) من أدوات الرقابة النظاميّة (غير الرسميّة)؛
- تحديد الجهات الفاعلة الرئيسة المشارِكة في كلّ مرحلة من مراحل النظام المعرفيّ – الإنتاج، والوساطة، والاستخدام – وتحليل العلاقات المتبادلة بينها؛
- دمج الأدلّة التجريبيّة المُستمَدّة من الأدبيّات والمقابلات مع الخبراء للتحقُّق من صلاحيّة الإطار؛
- وأخيرًا، توليد رؤًى قابلة للتنفيذ وتوصيات سياسيّة تدعم إنتاج المعرفة المستقلّ والمستدام والآمن في المنطقة.

وبذلك، تسهم هذه الورقة في البعدَين النظريّ والتطبيقيّ معًا؛ فهي توسّع النقاشات العالميّة حول المعرفة والسلطة لتشمل السياقات غير الديمقراطيّة، وتتيح أداةً تشخيصيّةً للممارسين العاملين على حماية مساحات المعرفة المدنيّة.

بناءً على هذا المنطق، تطوّر هذه الورقة، كما تثبّت، إطارًا مفاهيميًّا يشرح كيفيّة ممارسة الأنظمة العربيّة سلطتها على النظام المعرفيّ. ويتّضح في الاستنتاج الرئيسيّ الذي توصّلت إليه الورقة أنّ الأنظمة والدول تستخدم، على نحوٍ إستراتيجيّ، مجموعةً من الآليّات الرسميّة وغير الرسميّة لممارسة السيطرة على إنتاج المعرفة وتداولها واستخدامها. تشمل الآليّات الرسميّة – التي تنفّذ من خلال مؤسّسات الدولة – القيود القانونيّة والمؤسّسيّة، والحوافز والقيود الاقتصاديّة والماليّة، والروايات الأيديولوجيّة والخطابيّة، والإجراءات القسريّة والقمعيّة. أمّا الآليّات غير الرسميّة – التي تطبّق عبر شبكات تابعة للنظام – فتشمل إستراتيجيّات الاستمالة، والترهيب غير الرسميّ، والتهميش الأيديولوجيّ، وإنشاء منظّمات مجتمع مدنيّ زائفة. وتشكّل هذه الآليّات، مجتمعةً، قدرة المجتمع المدنيّ على المشاركة في التحقيق المستقلّ والدعوة القائمة على الأدلّة، كما تحدّد نوع المعرفة التي يسمح بتداولها بحرّيّة، وتلك التي تُقمع أو يُعاد توظيفها لخدمة شرعيّة النظام.

بعد هذه المقدّمة، تتألّف الورقة من أربعة أقسام رئيسة:

يحدّد القسم الأوّل المنهجيّة، ويجمع بين مراجعة منهجيّة لثلاثة وأربعين مصدرًا أكاديميًّا وغير أكاديميّ، ورؤًى نوعيّة مُستمَدّة من سبع مقابلات مع خبراء في ستّ دول عربيّة.

يقدّم القسم الثاني مراجعة الأدبيّات، ويجمع خمسة موضوعات رئيسة تحدّد ملامح النظام المعرفيّ بعد الربيع العربيّ: آليّات سيطرة الدولة والنظام؛ ظهور منظّمات المجتمع المدنيّ الموجّهة نحو المعرفة وإستراتيجيّاتها في التعامل مع الواقع؛ التفاعل بين منتجي المعرفة ووسطائها ومستخدميها؛ تأثير الجهات المانحة الأجنبيّة؛ والتأثير ذو الحدّين للتكنولوجيا الرقميّة.

أمّا القسم الثالث فيعرض الإطار المفاهيميّ بالتفصيل، موضّحًا كيف تنشر الأنظمة آليّات رسميّةً (تابعةً للدولة) وغير رسميّة (تابعةً للنظام) عبر مراحل دورة المعرفة الثلاث.

وأخيرًا، يترجم القسم الرابع النتائج التحليليّة إلى مجموعة من التوصيات المستقبليّة الموجّهة إلى منظّمات المجتمع المدنيّ والجهات المانحة وصانعي السياسات، مع التركيز على توطين الأجندات، وتعزيز قدرات الوساطة، وضمان التمويل المستدام، وتطوير تدابير أمن قويّة.

القسم 1: المنهجيّة

صمّمت منهجيّة هذه الدراسة لتقديم فهم شامل لموضوع البحث من خلال الجمع بين مراجعة شاملة للأدبيّات والرؤى النوعيّة المستمدّة من مقابلات مع الخبراء.

عند تحليل المراجع المختارة لهذه الدراسة، تمّ فحص ما مجموعه 43 مصدرًا بهدف تحديد طبيعتها الأكاديميّة وأصلها الجغرافيّ وتوزيع جنس المؤلّفين والجداول الزمنيّة للنشر. وقد حدّدت المراجعة 21

مصدرًا أكاديميًّا (بنسبة 49٪) تضمّ مقالات في مجلّات محكّمة، وكتبًا علميّةً، وفصولًا من كتب أكاديميّة، و22 مصدرًا غير أكاديميّ (بنسبة 51٪) تشمل تقارير مراكز الفكر، وبيانات المنظّمات غير الحكوميّة، والتقييمات المؤسّسيّة، ومقالات الرأي أو الأخبار. ومن بين المراجع غير الأكاديميّة، وجدت 8 تقارير صادرة عن مراكز أبحاث وأوراق سياسات، و6 وثائق صادرة عن منظّمات غير حكوميّة، و5 مقالات رأي أو أخبار، و3 تقييمات مؤسّسيّة.

كشف تحليل المؤلّفين أنّ النساء كنّ مؤلّفات أو مؤلّفات مشاركات في 16 من أصل 43 مرجعًا (أي نحو 37٪)، ممّا يشير إلى تمثيل ملحوظ لكن غير مهيمن. أمّا جغرافيًّا، فقد تمّ تصنيف المؤلّفين إلى الجنوب العالميّ والشمال العالميّ استنادًا إلى الانتماء المؤسّسيّ أو الفرديّ. وقد شمل التوزيع 18 مرجعًا (بنسبة 42٪) من الجنوب العالميّ – وبشكل أساسيّ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا والهند – و25 مرجعًا (بنسبة 58٪) من الشمال العالميّ (أمريكا الشماليّة وأوروبّا).

وأخيرًا، نُظِّم الجدول الزمنيّ لنشر المصادر في ثلاث فترات متميّزة: 5 مراجع (بنسبة 12٪) نشرت قبل عام 2011، و22 مرجعًا (بنسبة 51٪) بين عامَي 2011 و2020، و16 مرجعًا (بنسبة 37٪) بين عامَي 2021 و2025، ممّا يدلّ على تركيز واضح على الأدبيّات الحديثة والتحليل المعاصر.

بالإضافة إلى مراجعة الأدبيّات، أُجريَت سبع مقابلات مع منتجي المعرفة في العالم العربيّ، بهدف إغناء الإطار والتحقّق من صلاحيّته عبر رؤًى نوعيّة مباشرة. وقد مثّل المشاركون في المقابلات مجموعةً متنوّعةً من حيث الجنس، والوضع المهنيّ، والتغطية الجغرافيّة. فمن بين المشاركين، كانت ثلاث نساء وأربعة رجال، ممّا أتاح تمثيلًا متوازنًا بين الجنسَين. ومن الناحية المهنيّة، ضمّ المشاركون كبار المتخصّصين من مراكز الفكر، والمؤسّسات الأكاديميّة، ومجموعات المناصرة، وشركات الاستشارات في القطاع الخاصّ. أمّا من الناحية الجغرافيّة، فقد شملت المقابلات عددًا من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديدًا لبنان، وتونس، والمملكة العربيّة السعوديّة، والإمارات العربيّة المتّحدة، ومصر، والمغرب. ويقدّم الجدول 1 قائمةً بأسماء منتجي المعرفة ومهنهم والبلدان التي يغطّونها.

الجدول 1: قائمة بأسماء منتجي المعرفة ومهنهم والبلدان التي يغطّونها

الاسم	المهنة والانتماء	البلد
فادي عدرا	شريك في Strategy&; قائد، ممارسات الحكومة والقطاع العامّ	المملكة العربيّة السعوديّة، الإمارات العربيّة المتّحدة

أسماء بن حسن	رئيسة ومؤسّسة مشاركة، معهد العمل الشامل في تونس	تونس
نديم حوري	مدير مبادرة الإصلاح العربيّ (ARI)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
محمّد مصباح	مؤسِّس ورئيس المعهد المغربي لتحليل السياسات (MIPA)	المغرب
نجلا رزق	أستاذة اقتصاد، الجامعة الأمريكيّة بالقاهرة (AUC)؛ مديرة A2K4D؛ رئيسة مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأبحاث الذكاء الاصطناعيّ النسويّة	مصر، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
عابر سقسوق	مؤسّسة مشاركة، إستوديو الأشغال العامّة	لبنان
نزار صاغيّة	مدير، المفكّرة القانونيّة	لبنان، تونس

القسم 2: مراجعة الأدبيّات

في أعقاب الربيع العربيّ عام 2011، شهدت عمليّة إنتاج المعرفة ونشرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحوّلات عميقة. فقد ظهرت "منظومة معرفيّة" تنافست فيها مختلف الجهات الفاعلة – من منظّمات المجتمع المدنيّ ومراكز الفكر إلى الأوساط الأكاديميّة ووسائل الإعلام وصانعي السياسات – على إنتاج المعرفة المتعلّقة بالمجتمع والحكم، وعلى الوساطة فيها واستخدامها. اكتسبت منظّمات المجتمع المدنيّ العلمانيّة المكرّسة للبحث والدعوة وتحليل السياسات أهمّيّةً جديدةً، في محاولة لتوجيه النقاش العامّ والإصلاح. وفي الوقت نفسه، استجابت الدول العربيّة بمزيج من المشاركة والقمع، ممّا أثّر تأثيرًا بالغًا في طريقة عمل هذه المنظّمات. تستعرض هذه المراجعة الأدبيّة كيفيّة تأثير الدول العربيّة في النظام المعرفيّ بعد الربيع العربيّ، وكيفيّة استجابته له، مع تركيز خاصّ على منظّمات المجتمع المدنيّ العلمانيّة التي تنتج المعرفة أو توسّطها أو تستخدمها. وهي تبحث في خمسة موضوعات مترابطة:

1. آليّات سيطرة الدولة والنظام على منظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة بالمعرفة؛
2. ظهور هذه المنظّمات بعد عام 2011، وإستراتيجيّاتها في التعامل مع الضغوط؛

3. التفاعلات بين منتجي المعرفة ووسطائها ومستخدميها في المجتمعات العربيّة؛

4. التأثير غير المباشر للجهات المانحة الأجنبيّة في النظام المعرفيّ؛

5. تأثير التقنيّات الرقميّة الجديدة في العلاقات بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدنيّ.

في مختلف محطّات هذه الدراسة، أولي اهتمام خاصّ بالرؤى المستمدّة من المصادر العربيّة ومساهمات الباحثات والممارسات في المنطقة. وتظهر الصورة العامّة قطاعًا معرفيًّا مثقلًا بالصعوبات، لكنّه مرن، إذ يواصل الفاعلون المدنيّون "التلوّي والتحوّل لحماية أنفسهم من المراقبة والقمع" حتّى في ظلّ تجدّد الاستبداد (Shami, 2016). وبعد مرور عقد من الزمن، يتجلّى إرث الربيع العربيّ في انتشار مبادرات المعرفة الجديدة وفي شدّة جهود الدولة للسيطرة عليها. تلخّص الأقسام التالية النتائج الرئيسة والنقاشات المتعلّقة بكلّ من الموضوعات الخمسة، مستندةً إلى دراسات حالة من مصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس ودول الخليج وغيرها، لرسم مسار التطوّر الجدليّ للنظام المعرفيّ العربيّ خلال العقد الماضي.

آليّات الرقابة التي تمارسها الدولة والنظام

لطالما فرضت الأنظمة الاستبداديّة والمختلطة في العالم العربيّ قيودًا صارمةً على المجتمع المدنيّ، وقد شهدت الفترة التي أعقبت عام 2011 قيام العديد من الدول بمضاعفة الرقابة القانونيّة والقسريّة على منظّمات المجتمع المدنيّ العاملة في مجال إنتاج المعرفة. ففي مصر، على سبيل المثال، شهدت المرحلة التي تلت انتفاضة 2011 انفتاحًا أوّليًّا على المنظّمات غير الحكوميّة المستقلّة ومراكز البحوث، سرعان ما أعقبه حملة قمع شديدة بعد عام 2013. سنّت الحكومة قوانين صارمةً على المنظّمات غير الحكوميّة، ولا سيّما القانون رقم 70 لعام 2017، الذي "قضى فعليًّا على أيّ مساحة محدودة متبقّية للمنظّمات غير الحكوميّة". وقد حذّرت منظّمة هيومن رايتس ووتش من أنّ هذا القانون – الذي منح وكالةً تهيمن عليها الأجهزة الأمنيّة حقّ النقض على جميع أنشطة المنظّمات غير الحكوميّة وتمويلها – سوف "يدفع مجتمع حقوق الإنسان إلى العمل السرّيّ" (Human Rights Watch, 2017). وبالفعل، تعاملت الدولة المصريّة مع منظّمات المجتمع المدنيّ المستقلّة المنتجة للمعرفة على أنّها تهديدات أمنيّة، مستخدمةً مجموعةً من الأدوات للسيطرة عليها أو لإسكاتها. وتشمل هذه الأدوات متطلّبات تسجيل مرهقة، وحظرًا أو موافقةً مسبقةً على التمويل الأجنبيّ، وإشرافًا أمنيًّا مباشرًا على الأعمال البحثيّة، إلى جانب عقوبات قاسية على الأنشطة "غير المصرّح بها". وقد قامت السلطات بتجميد أصول منظّمات غير حكوميّة بارزة، واستجواب موظّفيها، ومحاكمة العشرات من العاملين في المنظّمات غير الحكوميّة في قضيّة "التمويل الأجنبيّ" الشهيرة (Wilson Center, 2019; Cairo Institute for Human Rights, 2014). وبحلول عام 2014، أجبرت ما وصفه ناشطون، يتّخذون القاهرة مقرًّا لهم، بـ"حرب الحكومة على المجتمع المدنيّ" عددًا من

المنظّمات على الإغلاق أو الانتقال إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، نقل معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان برامجه الإقليميّة إلى تونس بعد أن حظر المسؤولون المصريّون عمله فعليًّا، وطالبوا جميع المجموعات بإعادة التسجيل بموجب قانون قمعيّ، ومنعوا الباحثين العرب والدوليّين من الدخول. وتظهر هذه الإجراءات كيف تستخدم الأنظمة السلطة القانونيّة والقوّة الغاشمة في آن واحد لإدارة وقمع منظّمات المجتمع المدنيّ التي تنتج معرفةً مستقلّةً أو خطابًا نقديًّا.

تعدّ الآليّات القانونيّة والبيروقراطيّة للرقابة سمةً مشتركةً في مختلف أنحاء المنطقة، وإن تباينت حدّتها من بلد إلى آخر. وعلى الرغم من أنّ الحكومة الأردنيّة أقلّ صرامةً من نظيرتها المصريّة، فقد شدّدت قبضتها على المنظّمات المدنيّة تحت شعار "الحفاظ على الاستقرار". إذ يشترط قانون الجمعيّات رقم 51 لعام 2008 (المعدّل في عام 2009) على جميع الجمعيّات التسجيل الرسميّ، ويحظر صراحةً أيّ جمعيّة ذات "أهداف سياسيّة"، وهو بند يستخدم لتهميش الجماعات ذات التوجّه السياسيّ (المركز الدوليّ للقانون غير الربحيّ 2024). وفي الآونة الأخيرة، فرضت الأردن رقابةً صارمةً على التمويل: فمنذ عام 2015 حتّى عام 2019، اشترطت السلطات على وزارة التخطيط والتعاون الدوليّ (MOPIC) الموافقة المسبقة على جميع المنح الأجنبيّة للمنظّمات غير الحكوميّة المحليّة، بذريعة منع الأموال من دعم "الخلايا الإرهابيّة المحلّيّة والمعارضين للحكومة الذين يتنكّرون في صورة قضايا إنسانيّة" (Davis 2023). ويمنح ما يُعرف بـ"آليّة التمويل الأجنبيّ" المسؤولين سلطةً تقديريّةً واسعةً لرفض الأموال، ولم يسهم ذلك – بحسب هيومن رايتس ووتش (2023) – "إسهامًا يُذكَر في تخفيف القيود المفروضة على تمويل المجتمع المدنيّ". وينتج من ذلك خنق ماليّ: فمن خلال التحكّم في الوصول إلى الموارد، تستطيع الدولة توجيه المنظّمات غير الحكوميّة نحو تقديم الخدمات، وإبعادها عن الأبحاث الحسّاسة أو الدعوات التي لا تتماشى مع "مصالح الدولة". وبالإضافة إلى ضوابط التمويل، تستخدم السلطات الأردنيّة قوانين غامضةً تتعلّق بالتجمّع والجرائم الإلكترونيّة ومكافحة الإرهاب لمراقبة النشطاء وقمعهم، بما في ذلك أولئك الذين ينتمون إلى جمعيّات مهنيّة ومراكز أبحاث (Human Rights Watch, 2022). وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أدّى ذلك إلى ما يسمّيه المراقبون "تقلّص الفضاء المدنيّ"، حيث تُستخدَم الاعتقالات والاستجوابات وحظر السفر كإنذارات ضدّ تجاوز الخطوط الحمراء (Human Rights Watch, 2022). وينسحب ذلك على منظّمات البحوث السياسيّة المعتدلة التي باتت تُجبَر على الخضوع لإجراءات إداريّة معقّدة تتعلّق بالموافقات على الفعاليّات والمنشورات، خشية أن تُعَدّ تهديدًا للنظام العامّ.

يقدّم المغرب حالةً مختلفةً بعض الشيء، ولكنّها ذات دلالة مهمّة. فبعكس القمع الصريح الذي نشهده في أماكن أخرى، سمح النظام المغربيّ تاريخيًّا بوجود قطاع من المنظّمات غير الحكوميّة النشيط نسبيًّا، في ظلّ خطاب الملك محمد السادس الإصلاحيّ، ولكن ضمن حدود معيّنة. تعمل عدّة جمعيّات – بما في ذلك جماعات حقوق الإنسان ومراكز الفكر – بصورة قانونيّة بموجب قانون

الجمعيّات الليبراليّ لعام 1958 (بصيغته المعدّلة) (ICNL, 2005). ومع ذلك، عندما أصبحت منظّمات المجتمع المدنيّ فعّالةً للغاية في محاسبة المسؤولين، ردّت الدولة بإدخال تغييرات قانونيّة محدّدة الأهداف. ومن الأمثلة الحديثة البارزة على ذلك مشروع القانون 03.23 (2024)، الذي عدّل قانون الإجراءات الجنائيّة بهدف منع المنظّمات غير الحكوميّة من رفع قضايا الفساد. ففي السابق، كانت منظّمات المجتمع المدنيّ المغربيّة المناهضة للفساد "تتمتّع بسلطة رفع دعاوى قضائيّة ضدّ الموظّفين المدنيّين" المتورّطين في قضايا فساد، غير أنّ القانون الجديد جرّدها من هذا الدور (Faouzi, 2024). ووصف المراقبون المحلّيّون هذه الخطوة بأنّها "انتكاسة كبيرة" لوظيفة الرقابة التي يضطلع بها المجتمع المدنيّ، مشيرين إلى أنّها تتعارض مع روح الإصلاحات الدستوريّة لعام 2011، التي منحت – ظاهريًّا – سلطات أوسع لمجموعات المواطنين (Patil, 2025). وقد برّرت الحكومة المغربيّة هذه القيود بكونها تمنع "إساءة استخدام" الإجراءات القانونيّة، غير أنّ النقّاد يرون أنّ الهدف منها يكمن في تقييد منظّمات المجتمع المدنيّ التي تنتج معلومات غير مريحة – مثل التقارير الاستقصائيّة حول الفساد الرسميّ – وإعادة فرض سيطرة السلطة التنفيذيّة على الروايات العامّة. وبطرائق أقلّ وضوحًا، تدير الدولة مجال المعرفة عبر البيروقراطيّة، على سبيل المثال، من خلال حجب أو تأخير الموافقات الروتينيّة المطلوبة لأنشطة المنظّمات غير الحكوميّة أو لشراكاتها الأجنبيّة. ومع ذلك، غالبًا ما كان نهج المغرب يقوم على الاستيعاب والاحتواء أكثر ممّا يقوم على القمع. فقد تتسامح السلطات مع البحوث المتعلّقة بالتنمية الاجتماعيّة أو القضايا الاقتصاديّة – حتّى إنّها تتبنّى أحيانًا مدخلات من منظّمات المجتمع المدنيّ – بينما تثبّط بهدوء العمل في المجالات الحسّاسة، مثل الملكيّة أو الصحراء الغربيّة أو الفساد في المستويات العليا. ويشير تمرير مشروع القانون 03.23 إلى أنّ النظام مستعدّ لإعادة صوغ القوانين متى ما هدّد إنتاج المعرفة الصادر عن المجتمع المدنيّ بالتحوّل إلى مساءلة حقيقيّة.

في دول الخليج، يظلّ عدد المنظّمات المدنيّة العلمانيّة المستقلّة قليلًا للغاية، فيما يخضع إنتاج المعرفة في الغالب لسيطرة الدولة أو يتمّ من الخارج. لقد حظرت الملكيّات المطلقة، مثل المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، المنظّمات غير الحكوميّة غير المرخّصة، عادّةً إيّاها قنوات محتملةً للمعارضة السياسيّة. وبدلًا من ذلك، أنشأت هذه الدول منظّمات شبه مدنيّة خاصّةً بها – غالبًا ما تكون مراكز أبحاث أو مراكز فكريّة تموّلها النخبة – لتوجيه إنتاج المعرفة وإدارته بما يتماشى مع أولويّات النظام. فعلى سبيل المثال، يقوم مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجيّة والبحوث في الإمارات العربيّة المتّحدة، ومركز الملك فيصل في المملكة العربيّة السعوديّة، بإجراء أبحاث حول قضايا السياسة العامّة، لكنّهما يُداران ويُموَّلان من شخصيّات تنتمي إلى المؤسّسة الحاكمة، ممّا يضمن توافقهما مع الروايات الرسميّة. بعد الربيع العربيّ، كثّفت أنظمة الخليج إدارة قطاع المعرفة، من أعلى إلى أسفل؛ فقد أعادت حكومة الإمارات العربيّة المتّحدة، على وجه الخصوص، "ضبط نهجها" في عام 2011 من خلال رعاية "نظام معرفيّ متنوّع لمراكز الفكر"، كجزء من إستراتيجيّتها الأمنيّة (Botho, 2023). سمح لمراكز فكر جديدة – مثل مركز الإمارات للسياسات (تأسّس عام

2013 في أبو ظبي) – بالعمل بدرجة من الاستقلاليّة، لكنّ مهمّتها تركّزت في الأساس على تعزيز أجندة الدولة، على سبيل المثال، من خلال دراسة التهديدات التي تواجه أنظمة الخليج وعقد منتديات تعزّز التعاون الأمنيّ الإقليميّ. وفي الوقت نفسه، أطلقت الإمارات العربيّة المتّحدة مبادرات لبناء "اقتصاد قائم على المعرفة"، وشجّعت مراكز الفكر على التركيز على الموضوعات المستقبليّة والتكنوقراطيّة (كالابتكار والذكاء الاصطناعيّ، وسواهما)، مرّةً أخرى تحت الرعاية الرسميّة. أمّا النتيجة، فهي تعدُّديّة خاضعة للرقابة: توجد مراكز متعدّدة لإنتاج المعرفة، لكنّ جميعها، تقريبًا، تخدم الدولة مباشرةً، أو تمارس الرقابة الذاتيّة لتجنُّب المحرّمات السياسيّة. إنّ أيّ منظّمة مجتمع مدنيّ مستقلّة حقًّا تحاول التحقيق في حقوق الإنسان أو الحوكمة في الخليج تواجَه سريعًا بالقمع. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك حالة الاقتصاديّ الإماراتيّ ناصر بن غيث، الذي كان مرتبطًا بمعهد أبحاث في الإمارات العربيّة المتّحدة، وقد اعتقل عام 2011 بعد انتقاده السلطات، وصدر بحقّه وبحقّ نشطاء آخرين حكم بالسجن لفترات طويلة، في رسالة واضحة مفادها أنّ التحليل غير المصرّح به للشؤون السياسيّة أمر لا يمكن التسامح معه. وفي البحرين، ردّ النظام على انتفاضة عام 2011 بحلّ الجمعيّات الإصلاحيّة وسجن المثقّفين، ممّا أدّى فعليًّا إلى إسكات المجتمع المدنيّ العلمانيّ. وهكذا، في حين أنّ حكّام الخليج قد يتبنّون خطاب "مجتمع المعرفة"، فإنّهم يحدّدون بدقّة من يمكنه إنتاج المعرفة، وأنواع المعرفة المسموح بها. وتتراوح آليّات الرقابة بين الحظر الرسميّ للمنظّمات غير الحكوميّة والمراسيم الملكيّة، وبين أدوات أكثر دقّة، مثل شبكات المحسوبيّة، وتعيينات المجالس الاستشاريّة، ومراقبة الأكاديميّين. وتضمن هذه الآليّات، مجتمعةً، أن تكون أيّ معرفة تنتجها منظّمات المجتمع المدنيّ في الخليج إمّا داعمةً لشرعيّة النظام، أو هامشيّةً في الخطاب العامّ.

وعبر هذه السياقات المتنوّعة – القانونيّة القسريّة في مصر، والقيود البيروقراطيّة في الأردن، والاستقطاب الإستراتيجيّ في المغرب، واحتكار الدولة للخبرة في الخليج – أظهرت الأنظمة العربيّة قدرةً ملحوظةً على التكيّف في إعادة فرض سيطرتها على النظام المعرفيّ بعد هزّات الربيع العربيّ. وتشمل الخيوط المشتركة استخدام قوانين تقييديّة للمنظّمات غير الحكوميّة، غالبًا ما تستند إلى "الأمن القوميّ" و"النظام العامّ" لتجريم التحقيقات المستقلّة (Human Rights Watch, 2017)؛ والقيود المسبقة على التمويل والأنشطة (مثل نظام الموافقة على التمويل في الأردن، والسلطة التنظيميّة القويّة على المنظّمات غير الحكوميّة في مصر) التي تسمح بالخنق الانتقائيّ للمنظّمات المزعجة (Davis, 2023؛ Human Rights Watch, 2017)؛ فضلًا عن الترهيب القسريّ، من المراقبة والمضايقة إلى الاعتقالات، ممّا يخلق جوًّا من الخوف. وفي كثير من الحالات، تستخدم الأنظمة أيضًا الدعاية لتشويه صورة منظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة بالمعرفة، ووصمها بأنّها تضمّ عملاء أجانب أو جهات نخبويّة منفصلة عن القيم المحلّيَّة "الأصيلة". ويتمثّل الأثر التراكميّ لهذه الآليّات في إدارة إنتاج المعرفة عن المجتمع: توجيهها إلى منافذ آمنة أو معتمدة من الدولة، وقمع أو تشويه سمعة المعرفة التي قد تغذّي المعارضة أو المطالبات بالمساءلة. ومع ذلك، كما سيظهر في الأقسام التالية، فإنّ هذا لا يمثّل سوى

جانب واحد من القصّة؛ إذ إنّ جهات المجتمع المدنيّ، من جانبها، لم تستسلم ببساطة للضغوط، بل وجدت طرائق إبداعيّةً للبقاء والتكيّف ومواصلة عملها، سواء داخل بلدانها أو خارجها.

ظهور منظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة بالمعرفة وإستراتيجيّاتها للتعامل مع الأزمات

أدّت الاضطرابات التي شهدها عام 2011 إلى بروز مبادرات جديدة للمجتمع المدنيّ في مختلف أنحاء العالم العربيّ، ركّز العديد منها على البحث والدعوة وإعلام الجمهور – أي باختصار، على إنتاج المعرفة وتبادلها من أجل دفع عجلة التغيير الاجتماعيّ والسياسيّ. في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها، أنشأ نشطاء شباب وعلماء ومهنيّون منظّمات غير حكوميّة ومراكز أبحاث ومبادرات شعبيّةً لتوثيق الأحداث، وتحليل السياسات، واقتراح الإصلاحات. وقد استندت هذه الموجة إلى شبكات موجودة مسبقًا، لكنّها جلبت كذلك جيلًا جديدًا – غالبًا بمشاركة قويّة من النساء والشباب – إلى الواجهة (شامي 2016). ففي تونس، على سبيل المثال، ظهرت، بعد سقوط بن علي، عشرات المنظّمات غير الحكوميّة المعنيّة بالبحوث والدعوة إلى معالجة قضايا العدالة الانتقاليّة والإصلاحات الدستوريّة والشفافية. وفي مصر، خلال فترة الانفتاح بين عامَي 2011 و2013، وسّعت مراكز البحوث المستقلّة – مثل المبادرة المصريّة للحقوق الشخصيّة ومنظّمة نظرة للدراسات النسويّة – نطاق أنشطتها، ونشرت بيانات عن انتهاكات الشرطة والعنف الجنسانيّ والتعديلات الدستوريّة. وقد صوّرت العديد من هذه المنظّمات نفسها صراحةً على أنّها جزء من مشروع معرفيّ ثوريّ، ساعيةً إلى ضمان أن تقود الحقائق والتحليلات عمليّة الانتقال، وأن يحصل المواطنون على المعلومات اللازمة لمساءلة السلطات. ومع ذلك، عند إعادة الأنظمة تأكيد سيطرتها – غالبًا بالعنف، كما في انقلاب عام 2013 في مصر أو في الصراعات الجارية في اليمن وليبيا – اضطرّت منظّمات المجتمع المدنيّ المعرفيّة الناشئة، إمّا إلى الإغلاق أو التراجع، وإمّا إلى إيجاد طرائق جديدة للاستمرار.

تمثّلت إحدى إستراتيجيّات التكيّف الرئيسة في إعادة التوجّه القانونيّ وإعادة التسجيل. فعندما تفرض الدول قوانين تقييديّة، تتكيّف منظّمات المجتمع المدنيّ عبر تغيير وضعها القانونيّ أو قاعدتها الجغرافيّة. في مصر، ومع تحرّك الحكومة لحظر العديد من المنظّمات غير الحكوميّة المستقلّة، سجّلت بعض المجموعات نفسها استباقيًّا ضمن إطار قانونيّ بديل – على سبيل المثال، تحت غطاء مكاتب محاماة أو شركات مدنيّة بدلًا من جمعيّات – للتهرّب من رقابة وزارة التضامن الاجتماعيّ. وانقسمت مجموعات أخرى إلى كيانَين: مكتب صغير مسجّل للتعامل مع الامتثال الرسميّ، وفريق غير رسميّ يواصل العمل في مجال الدعوة بهدوء. وأحيانًا عادت المجموعات البحثيّة التي لم يعد بإمكانها العمل كمنظّمات غير حكوميّة إلى الظهور في شكل شركات استشاريّة خاصّة أو "حركات" غير مسجّلة، مستبدلةً الاعتراف الرسميّ بالمرونة. ومن الأشكال الأكثر دراماتيكيّةً لإعادة التسجيل ما يعرف بالنقل الخارجيّ، أي نقل المكاتب إلى ولايات قضائيّة أكثر تساهلًا. وقد ظهر ذلك بوضوح في حالة معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي نقل مقرّه إلى تونس، حيث وفّر له قانون

المنظّمات غير الحكوميّة التقدّميّ – الذي أُقِرَّ بعد الثورة – ملاذًا آمنًا. وبالمثل، قامت منظّمة حقوق المرأة المصريّة "نظرة للدراسات النسويّة"، بقيادة مزن حسن، وبعد تعرّضها لضغوط شديدة في الداخل (مداهمات للمكاتب وتجميد للأصول)، باستكشاف إمكانيّة تسجيل جزء من عمليّاتها في الخارج لمواصلة نشاطها. كما أعادت عدّة مراكز أبحاث تابعة للمجتمع المدنيّ السوريّ، والتي تواجه خطرًا شديدًا في سوريا، تأسيس نفسها في المنفى؛ فعلى سبيل المثال، انتقل المركز السوريّ لبحوث السياسات إلى لبنان، ووجد عدد من مبادرات مراكز الفكر السوريّة موطئ قدم لها في أوروبّا. ومن خلال العمل عبر الحدود الوطنيّة، تواصل هذه المنظّمات إنتاج المعرفة حول بلدانها الأصليّة، وإن كان ذلك على حساب الابتعاد المادّيّ عن مجتمعاتها المحلّيَّة.

كان التواصل وبناء التحالفات آليّةً أخرى مهمّةً للتعامل مع هذه الأزمة. فقد شكّلت منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة المعنيّة بالمعرفة تحالفات متزايدةً، على الصعيدَين المحلّيّ والإقليميّ، لتجميع الموارد وتشكيل جبهة موحّدة أمام السلطات. في مصر، عندما واجهت عشرات المنظّمات غير الحكوميّة (العلمانيّة والمعنيّة بحقوق الإنسان) خطر الإغلاق الجماعيّ عام 2014، تكاتفت لإصدار بيانات وطلبات مشتركة – فعلى سبيل المثال، وقّعت 23 منظّمةً حقوقيّةً مصريّة على مذكرة موجّهة إلى رئيس الوزراء احتجاجًا على قانون الجمعيّات المدنيّة المقترح. وعلى الصعيد الإقليميّ، نشأت شبكات جديدة لدعم تبادل المعرفة وتعزيز التضامن. ويمثّل المجلس العربيّ للعلوم الاجتماعيّة (ACSS)، الذي أُطلق عام 2013 بقيادة باحثات لبنانيّات وعربيّات أخريات، مثالًا بارزًا على هذا الاتّجاه. فقد أنشأ المجلس – الذي ابتكره "علماء اجتماع عرب مهتمّون"، قبل عام 2011، وحفّزته الانفتاحيّة التي أعقبت الانتفاضة – منصّةً عابرةً للحدود الوطنيّة لتمويل البحوث والمنح الدراسيّة والمؤتمرات التي تربط بين الباحثين والمنظّمات غير الحكوميّة البحثيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمثّل وجوده، في حدّ ذاته، استجابةً للتعامل مع عقود من العزلة الأكاديميّة والرقابة الحكوميّة؛ فمن خلال بناء بنية تحتيّة إقليميّة مستقلّة، سعى الباحثون العرب إلى تعزيز القدرات وضمان ألّا تترك مهمّة تفسير التطوّرات الإقليميّة للغرباء وحدهم. ومن الأمثلة الأخرى ظهور معهد الأصفري للمجتمع المدنيّ والمواطنة في الجامعة الأميركيّة في بيروت، الذي يجمع نشطاء ومفكّرين من عدّة دول عربيّة للتفكير في تحدّيات المجتمع المدنيّ. توفّر هذه الشبكات الأمان من خلال العدد – إذ يصعب على الأنظمة استهداف شبكة كاملة مقارنةً باستهدافها منظّمة غير حكوميّة معزولة – كما تسهّل تبادل المعرفة حول أساليب البقاء (مثل التعامل مع القوانين والأمن الرقميّ). وهي تتيح أيضًا تنفيذ مشاريع مشتركة تضاعف التأثير، مثل البحوث المقارنة بين البلدان أو حملات الدعوة المنسّقة. في الأردن، على سبيل المثال، شكّلت منظّمات غير حكوميّة صغيرة تحالفات مثل شبكة مساواة "Mosawa Network" (ائتلاف يضمّ أكثر من مئة منظّمة تقودها نساء) للدعوة الجماعيّة إلى الإصلاحات التنظيميّة وتبادل فرص التمويل (Toukan 2023). ومن خلال إنشاء "أنظمة معرفيّة" موازية للمجتمع المدنيّ تتجاوز الحدود الوطنيّة، نجحت منظّمات المجتمع المدنيّ المعرفيّة في تحقيق درجة من الحماية واستمرار أهميّتها على الرغم من القيود التي تفرضها الدولة.

للأسف، أصبح العمل في المنفى أو في شكل شبه سرّيّ القاعدةَ بالنسبة إلى العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ الأكثر صراحةً في إنتاج المعرفة. فقد غادر العشرات من المثقّفين العرب وقادة المنظّمات غير الحكوميّة بلدانهم الأصليّة في العقد الماضي تحت تهديد الاعتقال أو العنف، وواصلوا عملهم من عواصم أجنبيّة. وقد أدّى هذا النزوح الجماعيّ للأدمغة إلى ما يسمّيه بعض الباحثين "شتات المجتمع المدنيّ". تستضيف مدن، مثل تونس وبيروت وباريس ولندن وبرلين، مجموعات من المنظّمات العربيّة المنفيّة. فعلى سبيل المثال، بعد أن طردت القاهرة فعليًّا المنظّمات الدوليّة المؤيّدة للديمقراطيّة عام 2014 وطاردت المنظّمات المحلّيَّة، أصبحت تونس مركزًا للمجتمع المدنيّ المصريّ والليبيّ في المنفى. واستضافت تونس المكاتب الإقليميّة لمنظّمات مثل نظرة للدراسات النسويّة (مصر) والمنتدى الليبيّ للمجتمع المدنيّ، حيث تمكّنت من عقد اجتماعات ونشر تقارير من دون رقابة. وبالمثل، تجمّعت مجموعات البحث والتوثيق السوريّة – التي تغطّي مجالات مثل حقوق الإنسان والتعليم وسواها – في غازي عنتاب وبيروت ومدن أوروبّيَّة بعد عام 2012. ومع أنّ المنفى يسمح باستمرار العمل، إلّا أنّه يطرح تحدّيات حقيقيّة: البعد عن السياق المحلّيّ، والاعتماد على التمويل الخارجيّ، وأحيانًا انخفاض الشرعيّة بين الجماهير المحلّيّة التي قد تنظر إلى المنفيّين بوصفهم منفصلين عن واقعها. ومع ذلك، وجدت العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ المنفيّة طرائق للبقاء على اتّصال، من خلال التواصل عبر الإنترنت، والشراكات مع الجهات الفاعلة المحلّيَّة السرِّيَّة، والزيارات الميدانيّة الدوريّة حين يكون ذلك ممكنًا. لقد أصبح العمل من الهامش، كما وصفه أحد النشطاء المصريّين، مقايضةً ضروريّةً للحفاظ على شعلة التحقيق المستقلّ حيّة. وتتبنّى بعض المنظّمات نهجًا متحفّظًا في الداخل بينما يتحدّث أعضاؤها المنفيّون بصوت عالٍ في الخارج – وهي إستراتيجيّة ذات مسارَين تتجنّب الإغلاق التامّ. فعلى سبيل المثال، احتفظت المبادرة المصريّة للحقوق الشخصيّة بتسجيلها القانونيّ في مصر، لكن كانت تضمّ أيضًا موظّفين في الخارج يطلعون المنتديات الدوليّة على الوضع في مصر، وبذلك تحمي العمل الأساسيّ من خلال تقسيم الأدوار.

كانت منظّمات المجتمع المدنيّ التي تقودها النساء في طليعة إنتاج المعرفة وإستراتيجيّات التكيّف في حقبة ما بعد الربيع العربيّ. وقد ازدهرت منظّمات حقوق المرأة على وجه الخصوص بعد عام 2011، إذ أدخلت التحليلات والبيانات النسويّة في النقاشات العامّة حول الإصلاح القانونيّ، والعنف ضدّ المرأة، والسياسة الاجتماعيّة. فأصدرت مجموعات مثل "نظرة" في مصر، و"أبعاد" في لبنان، ومؤسّسة "ياسمين" في تونس تقارير مؤثّرةً حول العنف القائم على النوع الاجتماعيّ، والمشاركة السياسيّة، والاندماج الاقتصاديّ. وغالبًا ما قامت بذلك في ظلّ ظروف معادية، حيث واجهت شكوك الدولة وتحيّزات المجتمع. ومن اللافت أنّ العديد من هذه المنظّمات تقودها نساء أصبحْنَ وسيطات معرفة بارزات، وقد كان دورهنّ حاسمًا في توسيع نطاق ما "يعدّ" معرفةً سياسيّةً – على سبيل المثال، إدخال بيانات عن التحرّش الجنسيّ أو قوانين المواطنة غير المتكافئة في النقاشات الوطنيّة التي كانت تتجاهل هذه القضايا في السابق. وعندما ضرب القمع، أظهرت المنظّمات النسائيّة أيضًا مرونةً لافتة. ففي مصر، كما ذكر سابقًا، استمرّت منظّمة نظرة وسواها على الرغم من دفعها إلى الهامش؛ فقد

تعهّدت قائدة المنظّمة مزن حسن، بعد أن جمّدت السلطات أصول المنظّمة وأغلقت مكاتبها، بمواصلة أبحاثها وأنشطتها الدعويّة بصورة غير رسميّة.

تحوّلت بعض المبادرات التي تقودها النساء إلى العمل المجتمعيّ السرّيّ، أو دخلت في شراكات مع منظّمات دوليّة للحفاظ على التمويل عندما جفّت المصادر المحلّيّة. علاوةً على ذلك، كانت الناشطات بارعات في بناء التحالفات؛ إذ تواصَلْنَ مع حركات الشباب وجماعات حقوق الإنسان، وحتّى مع بعض المسؤولين المتعاطفين معهنّ لتشكيل تحالفات حمائيّة. في الأردن، على سبيل المثال، استفادت المنظّمات المجتمعيّة التي تقودها النساء من رأس مالها الاجتماعيّ للتعامل مع البيروقراطيّة الحكوميّة، حيث وجدت حلفاء داخل الوزارات لرعاية مشاريعها مقابل تخفيف حدّة الرسائل السياسيّة الصريحة. وقد سمحت هذه المفاوضات الذكيّة لتلك المنظّمات بالاستمرار في العمل في بيئات قد يُقصى منها اللاعبون الأكثر صداميّة. إنّ زيادة ظهور الباحثات وقائدات المنظّمات غير الحكوميّة – مثل بسمة قضماني (المؤسّسة المشاركة لمركز أبحاث مبادرة الإصلاح العربيّ)، وسيتيني شامي (المديرة المؤسّسة لمركز الدراسات السياسيّة العربيّة) – هو في حدّ ذاته نتيجة ملحوظة لفترة ما بعد 2011. وتشير قيادتهنّ إلى تحوّل تدريجيّ في النظام المعرفيّ، إذ حصلت الأصوات التي كانت مهمّشةً تاريخيًّا – كالنساء، والمهنيّين الشباب، والخبراء غير المتعلّمين في الغرب – على مكانها، وهنّ يقدّمن منظورات ومنهجيّات جديدةً، تركّز غالبًا على المعرفة الشاملة والمستندة إلى المجتمع. وفي المقابل، تعطي منظّماتهنّ الأولويّة للنتائج الميسّرة (مثل المنشورات العربيّة وورش العمل المجتمعيّة) لضمان أن تكون المعرفة موجّهةً إلى النخبة أو الجهات المانحة، وكذلك إلى أولئك القادرين على استخدامها على أرض الواقع. لقد ساعد هذا التوجّه بعض منظّمات المجتمع المدنيّ على بناء قاعدة محليّة داعمة تستطيع أن تتجمّع للدفاع عنها عندما تواجه مضايقات من الدولة، ممّا يعزّز قدرتها على الصمود.

باختصار، شهد العقد الذي أعقب الربيع العربيّ ظهور مجموعة من فاعلي المجتمع المدنيّ الذين يتّسمون بالمرونة والتصميم، والذين قاموا بمأسسة المعارضة بطرائق إبداعيّة. فهم يديرون مراكز أبحاث من غرف المعيشة عندما تغلق المكاتب، ويسجّلون أنفسهم في الخارج عندما لا يستطيعون ذلك في الداخل، ويشاركون البيانات والتحليلات عبر قنوات مشفّرة عندما يمنعون من استخدام المنتديات العامّة. ويشكّلون شبكات تعبر الحدود والقطاعات، وتمزج بين النشاط والبحث العلميّ، بوصفهما إستراتيجيّة للبقاء ووسيلة لإثراء عملهم. وكما لاحظت سيتيني شامي، على الرغم من "تجدّد الاستبداد وتزايد انعدام الأمن والعنف"، فإنّ "البذور التي زرعت لا تزال تنبت" – وإن كانت جذورها تتلوّى لتفادي القمع (Shami, 2016). لم تكن هذه الإستراتيجيّات التكيّفيّة من دون ثمن؛ فقد أدّت إلى تجزئة المواهب وفقدانها بسبب المنفى، وغالبًا إلى انفصال عن التأثير السياسيّ (وسيستكشف ذلك في القسم التالي). ومع ذلك، تبرز هذه الظواهر نقطةً أساسيّةً في الأدبيّات: إنّ المجتمع المدنيّ العربيّ – ولا سيّما الجزء العلمانيّ منه الذي ينتج المعرفة – بعيد كلّ البعد عن كونه ضحيّةً سلبيّةً

لسيطرة الدولة؛ بل هو فاعل نشط، قادر على التعلّم والتكيّف. إنّ السلوكيّات التكيّفيّة الملحوظة – من إعادة التسجيل، والتواصل، والعمل في المنفى، والدور البارز للقيادات النسائيّة – تشير كلّها إلى قطاع يواصل، على الرغم من تعرّضه للمحاربة، توسيعَ حدود الخطاب المسموح به والحفاظ على تدفّق المعرفة البديلة في مجتمعات غالبًا ما تسعى الأنظمة فيها إلى احتكار الحقيقة. لقد أنشأت منظّمات المجتمع المدنيّ هذه، في الواقع، بنى تحتيّةً معرفيّةً موازيةً تتحدّى الروايات الرسميّة وتبقي على استمرار البحث النقديّ في العالم العربيّ.

التفاعل بين الجهات الفاعلة في مجال المعرفة

تعتمد المعرفة في أيّ مجتمع على الروابط بين أولئك الذين ينتجونها – مثل الباحثين والمحلّلين ومنظّمات المجتمع المدنيّ – وأولئك الذين يوسّطون أو ينشرونها – مثل وسائل الإعلام والمعلّمين والمترجمين – وأخيرًا المستخدمين أو الجمهور النهائيّ، أي صانعي السياسات والممارسين والجمهور العامّ. وفي الدول العربيّة، غالبًا ما تكون هذه الروابط ضعيفةً أو محفوفةً بالعوائق، سواء أكانت هيكليّةً أم لغويّةً. ومن الموضوعات المتكرّرة في الأدبيّات، الفجوة القائمة بين منتجي المعرفة المستقلّين – مثل باحثي منظّمات المجتمع المدنيّ أو الباحثين الأكاديميّين – وصانعي السياسات في الدولة الذين قد ينفّذون إصلاحات قائمةً على الأدلّة. وبالمثل، تواجه ترجمة البحوث إلى خطاب عامّ تحدّيات عدّةً بسبب هيمنة الدولة على وسائل الإعلام والتعليم، فضلًا عن الطبيعة المتخصّصة للعديد من البحوث. يبحث هذا القسم في كيفيّة تفاعل – أو عدم تفاعل – منظّمات المجتمع المدنيّ، والأوساط الأكاديميّة، ووسائل الإعلام، والمؤسّسات السياسيّة في السياق العربيّ بعد عام 2011، ويحدّد العوائق الرئيسة التي تحول دون دمج معارف المجتمع المدنيّ في عمليّة صنع القرار. كذلك، يسلّط الضوء على المحاولات الرامية إلى سدّ هذه الفجوات، بما في ذلك النشر الثنائيّ اللغة وإنشاء المنتديات الجديدة للتبادل.

من الواضح أنّ إحدى العلاقات الحاسمة هي تلك التي تربط بين منظّمات المجتمع المدنيّ والأوساط الأكاديميّة بوصفهما منتجَين للمعرفة. ففي العديد من البلدان العربيّة، كانت الجامعات العامّة ومراكز البحوث الحكوميّة تمثّل تقليديًّا المصدر الرئيسيّ للمعرفة الاجتماعيّة، لكنّها غالبًا ما كانت تعاني من قيود الرقابة، وقلّة الموارد، والجمود البيروقراطيّ. وقد أدّى ظهور منظّمات المجتمع المدنيّ المرنة ومراكز الفكر المستقلّة بعد الربيع العربيّ إلى نشوء ديناميكيّة تعاونيّة محتملة مع الأوساط الأكاديميّة – على سبيل المثال: مشاريع بحثيّة مشتركة، أو مؤتمرات علميّة، أو توظيف أكاديميّين كمستشارين في دراسات المنظّمات غير الحكوميّة. لكن، في الواقع، تعمل هاتان المجموعتان أحيانًا بشكل متوازٍ لا بنمطٍ متكاملٍ.

فقد ينظر الباحثون الجامعيّون إلى أبحاث منظّمات المجتمع المدنيّ على أنّها موجّهة نحو السياسات أو مدفوعة بالجهات المانحة، في حين قد ينظر ممارسو تلك المنظّمات إلى الأوساط الأكاديميّة على

أنّها نظريّة للغاية أو بعيدة المنال. ومع ذلك، برزت شراكات مثمرة: ففي الخليج، تعمل بعض مراكز الفكر – مثل مؤسّسة الشيخ سعود القاسميّ في رأس الخيمة – بنشاط مع الجامعات من أجل تعزيز النظام المعرفيّ للبحوث وإشراك الطلّاب في الأبحاث المرتبطة بالسياسات. وفي لبنان والأردن، غالبًا ما يشارك أساتذة جامعيّون في مجالس إدارة منظّمات غير حكوميّة بحثيّة، ممّا يضفي عليها صرامةً ومصداقيّةً أكاديميّة. وقد عمل المجلس العربيّ للعلوم الاجتماعيّة وسيطًا بين الطرفَين، إذ جمع بين الأكاديميّين وباحثي المجتمع المدنيّ في مؤتمرات ومجموعات عمل مشتركة. وأثمرت هذه التفاعلات عن بروز اتّجاه متواضع نحو البحث المتعدّد التخصّصات والتطبيقيّ. لقد أدّت الاضطرابات التي وقعت عام 2011 إلى طمس الحدود الفاصلة بين التحليل الأكاديميّ والنشاط السياسيّ، ودفعت ببعض الأكاديميّين إلى الانخراط في النقاشات العامّة وكتابة المقالات التحليليّة أو الموجزات السياسيّة – على سبيل المثال، قيام الاقتصاديّين بتحليل إصلاحات الدعم، أو قيام علماء الاجتماع بتقديم المشورة حول عمليّات المصالحة (Catusse et al. 2015).

على العكس من ذلك، سعى باحثو منظّمات المجتمع المدنيّ إلى تعزيز دراساتهم بمنهجيّات أكاديميّة، ممّا أدّى إلى إصدار تقارير أكثر دقّةً حول موضوعات مثل العنف الانتخابيّ أو بطالة الشباب. وعلى الرغم من هذه الأمثلة الإيجابيّة، لا تزال هناك فجوة: فالمعرفة التي تنتجها منظّمات المجتمع المدنيّ لا تغذّي دائمًا مناهج الجامعات أو أجندات البحوث الحكوميّة، والعكس صحيح. ويعكس ذلك مشكلةً أوسع نطاقًا تتمثّل في ضعف القدرة على التواصل بين مؤسّسات المعرفة العربيّة، وهي ظاهرة لوحظت حتّى قبل عام 2011 (Jebari, 2016). لقد أدّى الربيع العربيّ إلى تحفيز المزيد من التبادل – ولو مؤقّتًا – إذ أصبحت "أهمّيّة التشكيك في الوضع الراهن" واضحةً، وشعر العلماء والناشطون، على حدّ سواء، بأنّ عليهم تفسير الأحداث الجارية. لكنّ الحفاظ على هذه الطاقة التعاونيّة أثبت صعوبته في ظلّ القمع السياسيّ والمنافسة على التمويل.

يمثّل التفاعل بين منظّمات المجتمع المدنيّ ووسائل الإعلام والجمهور عنصرًا حيويًّا آخر. فوسائل الإعلام – سواء أكانت الصحافة التقليديّة أو التلفزيون أو المنصّات الإلكترونيّة – تعمل كوسيط قادرٍ على تضخيم المعرفة التي تنتجها منظّمات المجتمع المدنيّ للوصول إلى جمهور أوسع والتأثير في الرأي العامّ. بعد عام 2011، ازدهرت وسائل الإعلام المستقلّة في بعض البلدان العربيّة لفترة وجيزة، ممّا خلق فرصًا جديدةً لتغطية نتائج منظّمات المجتمع المدنيّ. ففي تونس، على سبيل المثال، أجرت الإذاعات والصحف الخاصّة مقابلات متكرّرةً مع خبراء المجتمع المدنيّ حول قضايا تتراوح من البنود الدستوريّة إلى إصلاح الشرطة، ممّا ساعد على ترجمة أبحاث المنظّمات غير الحكوميّة إلى مصطلحات مفهومة للجمهور. وفي مصر، شهدت فترة الانفتاح القصيرة دعوة ممثّلي المنظّمات غير الحكوميّة إلى البرامج الحواريّة لمناقشة تقارير حقوق الإنسان. ومع ذلك، ومع إعادة الأنظمة السيطرة على وسائل الإعلام – من خلال الضغط على مالكيها، أو الرقابة، أو ترهيب الصحفيّين – تقلّصت المساحة المتاحة لأصوات منظّمات المجتمع المدنيّ في وسائل الإعلام الرئيسة. وبحلول أواخر العقد

الأوّل من القرن الحادي والعشرين، اتّبعت جميع وسائل الإعلام الرئيسة تقريبًا، في بلدان مثل مصر والمملكة العربيّة السعوديّة، خطّ الحكومة، ونادرًا ما استشهدت بمنظّمات غير حكوميّة مستقلّة إلّا لتشويه سمعتها. وقد عبّر أحد الصحفيّين المصريّين عن أسفه، إذ بات، بحلول عام 2018، "يصعب تمييز الدعاية من التعليقات الحقيقيّة" حول القضايا الاجتماعيّة في وسائل الإعلام، نظرًا إلى الروايات المنسّقة على شبكة الإنترنت وعلى الهواء (ECFR, 2022).

كذلك، قامت الحكومات بفرض رقابة مباشرة على نشر المعرفة؛ فعلى سبيل المثال، حجبت مصر مئات المواقع الإلكترونيّة (بما في ذلك مواقع منظّمات حقوق الإنسان والمواقع الإخباريّة الناقدة مثل مصر ميديا) بدءًا من عام 2017، ممّا منع المستخدمين داخل البلاد من الوصول إلى الأبحاث والتقارير المنشورة على تلك المواقع. وقد أجبر ذلك منظّمات المجتمع المدنيّ على الاعتماد على المواقع المتطابقة أو وسائل التواصل الاجتماعيّ أو قوائم البريد الإلكترونيّ لتوزيع أعمالها. وتفاقم الحواجز اللغويّة صعوبة هذا التحدّي؛ فنحو 90% من الأبحاث عالية الجودة التي تجريها منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة تنشر باللغة الإنجليزيّة – غالبًا بسبب متطلّبات الجهات المانحة أو لاستهداف الدعوة العالميّة – ممّا يحدّ من انتشارها بين الجمهور الناطق بالعربيّة والمسؤولين من المستوى المتوسّط. وعلى العكس من ذلك، فإنّ الأبحاث المنشورة باللغة العربيّة تفتقر أحيانًا إلى التأثير الواسع لأنّها قد لا تكون مرئيّةً في المناقشات السياسيّة الدوليّة أو في الأوساط الأكاديميّة. ينتج من ذلك تجزئة الجمهور: فالمنشورات باللغة الإنجليزيّة يقرأها الدبلوماسيّون والنُخَب الأجانب، بينما تصل المنشورات بالعربيّة إلى النشطاء ووسائل الإعلام المحلّيّة. ويتطلّب سدّ هذه الفجوة بذل جهود متعمّدة في الترجمة، ووضع إستراتيجيّات للنشر الثنائيّ اللغة، وهو ما تبنّته بعض المنظّمات. فعلى سبيل المثال، تصدر مبادرة الإصلاح العربيّ تقاريرها عادةً باللغتَين الإنجليزيّة والعربيّة، وتعقد مؤتمرات صحفيّةً بالعربيّة لضمان مشاركة الصحفيّين المحلّيّين في عرض النتائج. ومع ذلك، لا يزال عدم التناسق بين اللغات يمثّل حاجزًا مستمرًّا أشار إليه المراقبون؛ إذ يبقى إنتاج المعرفة العالميّ مائلًا نحو اللغة الإنجليزيّة، ممّا يهمّش المساهمات العربيّة (Ragab, 2017).

وردًّا على ذلك، ظهرت مبادرات بديلة مثل المجلّة الإلكترونيّة الثنائيّة اللغة "جدليّة" Jadaliyya، التي يديرها معهد الدراسات العربيّة، بهدف ضمان إتاحة تحليل الأحداث الإقليميّة باللغة العربيّة من قبل خبراء محلّيّين، لا من قبل أكاديميّين غربيّين فحسب. ومنذ عام 2010، تعمل "جدليّة" بصفتها منصّة وساطة معرفيّة، تجمع بين المقالات الأكاديميّة والأسلوب الصحفيّ، وتنشرها باللغتَين. ويؤكّد نجاحها – إذ أصبحت تقرأ على نطاق واسع في الأوساط الفكريّة – على الرغبة في المعرفة التي تتجاوز الفوارق اللغويّة والاجتماعيّة.

عندما يتعلّق الأمر بصانعي السياسات بوصفهم مستخدمين للمعرفة، فإنّ سجلّ الدول العربيّة يظلّ متباينًا في أحسن الأحوال. ففي السياقات الديمقراطيّة أو الانتقاليّة – كما في تونس بين عامَي 2011 و2014 – برزت محاولات حقيقيّة لدمج خبرات المجتمع المدنيّ في عمليّات التشريع، مثل جلسات

الاستماع التي عقدتها اللجان البرلمانيّة مع خبراء المنظّمات غير الحكوميّة، أو الحوار الوطنيّ الذي أشرك نشطاء حقوق الإنسان في صياغة الدستور. أمّا في السياقات الاستبداديّة، فيظلّ صنع القرار غامضًا ومنغلقًا، وغالبًا ما تهيمن عليه المؤسّسات الأمنيّة التي تشكّك في المساهمات الخارجيّة.
وتشير إحدى الدراسات إلى أنّ العديد من الأنظمة العربيّة رأت في المجتمع المدنيّ، تاريخيًّا، "عائقًا" أو على الأقلّ غير ذي صلة بالحكم، مفضّلةً النهج التكنوقراطيّ من أعلى إلى أسفل (Anderson and Salloukh, 2024). ولا يزال هذا الموقف سائدًا؛ فكما لاحظت لمى فقيه من منظّمة هيومن رايتس ووتش في ما يتعلّق بالأردن، يتمّ استخدام ادّعاءات "الحفاظ على الاستقرار" لتبرير "إغلاق الفضاء الذي يحتاج إليه كلّ مجتمع لإجراء نقاش مفتوح" (Human Rights Watch, 2022). ويجلّى ذلك واضحًا أيضًا عندما تطلب الحكومات المشورة، إذ نراها تميل إلى تفضيل مراكز الفكر أو المستشارين الموالين للدولة على منظّمات المجتمع المدنيّ المستقلّة. فعلى سبيل المثال، تضمّنت إصلاحات رؤية 2030 في المملكة العربيّة السعوديّة التعاقد مع شركات استشاريّة غربيّة وإنشاء مراكز بحث حكوميّة جديدة، بدلًا من إشراك اقتصاديّين أو علماء اجتماع مستقلّين محلّيّين. وفي مصر، عقد الرئيس عبد الفتّاح السيسي منتديات شبابيّةً دوريّةً ولقاءات موسومةً بـ"الحوار الوطنيّ"، لكنّها كانت تُدار بعناية لاستبعاد منتقدي النظام الحقيقيّين، ولهذا قاطعها العديد من خبراء المجتمع المدنيّ الجادّين بوصفها واجهةً زائفةً. والنتيجة أنّ ثروةً من البيانات والتحليلات التي تنتجها منظّمات المجتمع المدنيّ – حول قضايا مثل التخفيف من حدّة الفقر، وإصلاح التعليم، والصحّة العامّة – تبقى في الغالب غير مستثمرة بما يكفي في عمليّات صنع السياسات. ومن الأمثلة المؤثّرة على ذلك المجال الاقتصاديّ في مصر: فقد حذّرت المنظّمات غير الحكوميّة والمراكز الأكاديميّة لسنوات من تزايد انعدام الأمن الغذائيّ واقترحت حلولًا سياسيّةً واقعيّة، غير أنّ الحكومة – بعد تكميم المجتمع المدنيّ – تجاهلت التحذيرات المبكرة وتفاجأت بالاحتجاجات المتكرّرة بسبب ارتفاع أسعار الخبز (Human Rights Watch, 2017). إنّ تقييد قانون المنظّمات غير الحكوميّة للعمل المدنيّ "يحرم المواطنين المصريّين من وسيلة للتعبير السلميّ عن معارضتهم [و] محاسبة الحكومة" بشأن هذه القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة، كما أشارت هيومن رايتس ووتش، ممّا يحرم الدولة من آليّة تغذية راجعة أساسيّة قد تمنع اندلاع الاضطرابات. ومع ذلك، ثمّة مجالات محدّدة يتمّ فيها الاستفادة من معرفة منظّمات المجتمع المدنيّ في السياسات. ففي المجالات التي تُعَدّ غير مهدّدة أو متوافقةً مع أهداف النظام – مثل تدريب روّاد الأعمال، وتقديم الخدمات، أو ريادة الأعمال الاجتماعيّة – قد تتعاون الحكومات بنشاط مع هذه المنظّمات. فعلى سبيل المثال، استشار الديوان الملكيّ الأردنيّ منظّمات غير حكوميّة محلّيّة أحيانًا بشأن تحديث المناهج التعليميّة أو تنمية السياحة، وهي مجالات تصنَّف غير سياسيّة. كما تعاونت السلطات المغربيّة مع بعض مراكز الفكر في مجال السياسة الاقتصاديّة، وسمحت حتّى ببعض الأصوات الانتقاديّة في هذا المجال، ما دامت لم تمسّ صلاحيّات الملكيّة. علاوةً على ذلك، تنشئ برامج الجهات المانحة الدوليّة أحيانًا واجهات للحوار السياسيّ تشمل منظّمات المجتمع المدنيّ؛ فقد رعى الاتّحاد الأوروبّيّ والأمم المتّحدة "منتديات سياسيّةً" في دول مثل لبنان وتونس، حيث يجلس مسؤولو الوزارات إلى جانب ممثّلي المنظّمات غير الحكوميّة

لمناقشة الإستراتيجيّات القطاعيّة، على سبيل المثال في مجالات الصحّة أو البيئة. وعلى الرغم من أنّ هذه المنتديات قد تبدو شكليّةً في أحيان كثيرة، إلّا أنّها تسهم أحيانًا في تسجيل توصيات منظّمات المجتمع المدنيّ ضمن وثائق الإستراتيجيّات الوطنيّة أو مسوّدات التشريعات.

تعيق الحواجز الهيكليّة أيضًا تكامل المعرفة في العالم العربيّ. ويتمثّل أحد أبرز هذه الحواجز في محدوديّة إضفاء الطابع المؤسّسيّ على صنع السياسات القائمة على الأدلّة. ذلك أنّ بيروقراطيّات عربيّة كثيرة لا تمتلك قنوات رسميّةً لدمج البحوث في عمليّة صنع القرار، إذ يلاحَظ نقص خدمات البحوث البرلمانيّة، وغياب وحدات السياسات المستقلّة في الوزارات، وندرة الاستخدام المنتظم لموجزات السياسات. وبالتالي، لا توجد نقطة دخول واضحة أمام البحوث غير الحكوميّة. يتجلّى حاجز آخر كامنٌ في الثقة والشرعيّة؛ فمن غير المرجّح أن تستمع الأنظمة التي تشكّك في ولاء منظّمات المجتمع المدنيّ المستقلّة إلى نصائحها، بل قد تشكّك في موضوعيّة بيانات هذه المنظّمات، ولا سيّما إن كانت مموّلةً من الخارج، فتصفها بأنّها منحازة لأجندات أجنبيّة. وقد أدّى ذلك إلى مفارقة لاحظها المحلّلون: فغالبًا ما تنتج منظّمات المجتمع المدنيّ دراسات عالية الجودة حول مشكلات التنمية، لكنّ الحكومات تفضّل الاستعانة بتقارير الشركات الغربيّة أو المؤسّسات المتعدّدة الأطراف، عادَّةَ إيّاها أكثر أمانًا سياسيًّا، حتّى وإن كانت متشابهةً في المضمون الموضوعيّ. وثمّة مسألة أخرى على صلة وثيقة، هي استقبال الجمهور. ففي حين يبدي جزء من الجمهور احترامًا لأبحاث منظّمات المجتمع المدنيّ – ولا سيّما بين الشرائح الحضريّة المتعلّمة – فإنّ آخرين قد لا يثقون بها، لا سيّما عندما تصوّرها وسائل الإعلام الحكوميّة على أنّها متأثّرة بأجندات خارجيّة. وقد أظهرت استطلاعات الرأي العامّ في بعض البلدان مواقف متباينة: فالمواطنون في الأردن أو مصر قد يقدّرون الخدمات المجتمعيّة التي تقدّمها المنظّمات غير الحكوميّة، لكنّهم يشكّكون في تلك التي تنتقد السياسات، وهو تناقض تستغلّه الأنظمة بمهارة لتقويض المصداقيّة. ومع ذلك، وحيثما تسمح وسائل الإعلام المستقلّة ووسائل التواصل الاجتماعيّ، فقد تمكّنت منظّمات المجتمع المدنيّ من التأثير في الرأي العامّ حول موضوعات معيّنة عبر نشر أبحاثها. فعلى سبيل المثال، استفادت الحملات ضدّ العنف القائم على النوع الاجتماعيّ من دراسات المنظّمات غير الحكوميّة والرسوم البيانيّة التي تمّ تداولها على نطاق واسع عبر شبكة الإنترنت عقب الربيع العربيّ، ممّا دفع بالحكومات إلى سَنّ تشريعات جديدة – كما في قانون تونس لعام 2017 بشأن العنف ضدّ المرأة، الذي تأثّر بسنوات من الدعوة إلى جمع البيانات من قبل المنظّمات النسائيّة غير الحكوميّة. ويؤكّد ذلك أنّ "استيعاب المعرفة" ليس عمليّةً خطّيّةً تنتقل فيها الأفكار ببساطة من منظّمات المجتمع المدنيّ إلى الدولة؛ فغالبًا ما تهدف هذه المنظّمات، أوّلًا، إلى تثقيف الجمهور أو فئات محدّدة مثل المعلّمين والأطبّاء والمزارعين، الذين يطالبون لاحقًا، بشكل جماعيّ، بتغيير السياسات. وفي هذه العمليّة، يؤدّي الوسطاء، من صحفيّين ومؤثّرين على وسائل التواصل الاجتماعيّ وقادة مجتمع، دورًا حاسمًا في تفسير المعرفة ونقلها بطريقة تحدث صدًى محلّيًّا. وحين يكون هؤلاء الوسطاء أحرارًا، يكون النظام المعرفيّ أكثر حيويّةً؛ أمّا حين يقيّدون، فإنّ المعرفة تميل إلى الدوران في حلقات مغلقة بين المقتنعين أصلًا.

ومن التطوّرات اللافتة التي تهدف إلى تضييق الفجوة بين المنتجين والمستخدمين إنشاء برامج بحثيّة في مجال السياسات داخل مؤسّسات أكاديميّة أو شبه أكاديميّة تتعامل مباشرةً مع الحكومة. ومن الأمثلة على ذلك برنامج "البحث وصنع السياسات في العالم العربيّ" في معهد عصام فارس التابع للجامعة الأمريكيّة في بيروت، الذي يهدف صراحةً إلى "تعزيز ثقافة صنع القرار المستند إلى الأدلّة" وتوثيق كيفيّة تأثير البحوث – أو عدم تأثيرها – على السياسات في المنطقة (aub.edu.lb). ومن خلال عملها بوصفها جسرًا معرفيًّا، من طريق استضافة موائد مستديرة مع الوزراء وخبراء منظّمات المجتمع المدنيّ أو تدريب وسطاء المعرفة، تسعى هذه المبادرات إلى جعل البحوث أكثر وضوحًا، مسهّلةً وصول المسؤولين إليها. ومن الأمثلة الأخرى المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ والبيئيّ المغربيّ (CESE)، وهو هيئة حكوميّة تضمّ ممثّلين عن المجتمع المدنيّ وتصدر تقارير عن الأولويّات الوطنيّة. وقد تضمّنت بعض تقارير المجلس، مثل تلك المتعلّقة بنموذج التنمية الجديد، مدخلات من منظّمات غير حكوميّة ومراكز أبحاث، ممّا يشير إلى أنّ الهيئات الاستشاريّة المنظّمة قادرة على أن تكون قناةً فعّالةً لنقل معارف المجتمع المدنيّ متى منحت الصلاحية لذلك. ومع ذلك، تظلّ هذه الحالات استثناءات في منطقة، كما وصفها أحد المحلّلين، غالبًا ما تكون فيها السياسات "غير متماسكة ومتنافرة" في ما يتعلّق بدمج معارف العلوم الاجتماعيّة، أشبه بـ"برج بابل" حيث تتعدّد الأصوات ولكنّ قلّةً قليلةً منها تصغي إلى بعضها بعضًا (Catusse et al. 2015).

في الختام، يتّسم التفاعل بين منتجي المعرفة ووسطائها ومستخدميها في الدول العربيّة بقدرٍ كبير من التجزئة. فالانقسامات اللغويّة (العربيّة في مقابل الإنجليزيّة)، والعزلة المؤسّسيّة، والشكوك السياسيّة تعيق جميعها التدفّق الحرّ للمعلومات والأفكار من المجتمع المدنيّ إلى سلطات الدولة وإلى المجتمع ككلّ. لقد أدّى الارتفاع المفاجئ في إنتاج المعرفة على يد منظّمات المجتمع المدنيّ، بعد عام 2011، إلى خلق كنز دفين من البيانات والتحليلات حول الواقع العربيّ، لكنّ معظم هذه المعارف لا يزال غير مستغلّ على نحوٍ كافٍ داخل البلدان ذاتها، بسبب العوائق المذكورة. ومع ذلك، تتّضح لنا الجهود المبذولة لسدّ هذه الفجوات: فالمنشورات الثنائيّة اللغة، مثل جدليّة، تضمن ألّا تضيع وجهات النظر المحلّيّة في الترجمة؛ وتجمع المنتديات والشبكات السياسيّة بين الباحثين والمسؤولين في حوارات متبادلة؛ وحيثما تتوافر وسائل إعلام مستقلّة، فإنّها تضخّم أصوات منظّمات المجتمع المدنيّ لتصل إلى الجمهور الذي يحتاج إلى سماعها. ومن المرجّح أن تستمرّ العيوب الهيكليّة، مثال انعدام الثقة وغياب القنوات المؤسّسيّة، ما دام التحرّر السياسيّ محدودًا. لكن، حتّى في ظلّ هذه القيود، يجد النظام المعرفيّ سبلًا بديلةً لتداول البحوث في دوائر أصغر وأكثر مرونةً. فقد تبنّى الباحثون العرب وسائل التواصل الاجتماعيّ لتجاوز البيروقراطيّة، ونشروا نتائجهم في رسوم بيانيّة على فيسبوك أو سلاسل تغريدات على تويتر لتسهيل وصول الجمهور إليها. وتزداد شعبيّة البودكاست وقنوات يوتيوب التي يديرها محلّلون عرب شباب، حيث تنقل المعرفة بفاعليّة إلى جماهير أصغر سنًّا خارج وسائل الإعلام التقليديّة. وتعكس هذه الابتكارات الطبيعة التكيّفيّة – والغامضة إلى حدّ ما – لتداول المعرفة اليوم في العديد من الدول العربيّة: فهو يحدث في منتديات بديلة، غالبًا عبر شبكة الإنترنت أو في مؤسّسات أكاديميّة–مدنيّة هجينة، بدلًا من قاعات السلطة الرسميّة. وكما سيناقش في القسم التالي، فقد ساعدت الجهات المانحة الدوليّة هذا النظام المعرفيّ، لكنّهم أدخلوا إليه

أيضًا تعقيدات جديدةً، في حين شكّلت التكنولوجيا (القسم 5) سلاحًا ذا حدَّين في عمليّة نقل المعرفة وتوسيع انتشارها.

تأثير الجهات المانحة على النظام المعرفيّ

لقد كان التمويل الأجنبيّ شريانَ حياةٍ مهمًّا لمنظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة، ولا سيّما تلك التي تعمل في مجالات البحث والدعوة، غير أنّه أدّى أيضًا إلى ظهور تعقيدات وتوتّرات داخل النظام المعرفيّ. فبعد الربيع العربيّ، عزّزت الجهات المانحة الدوليّة – بمن فيها الحكومات الغربيّة ووكالات الأمم المتّحدة والمؤسّسات الخاصّة – دعمها للمجتمع المدنيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على أمل تشجيع الانتقال الديمقراطيّ وتحقيق التنمية. وقد أدّى تدفّق هذا التمويل إلى انتشار منظّمات المجتمع المدنيّ ومراكز الفكر الجديدة، وأسهم في ازدهار المشاريع البحثيّة في مختلف المجالات، من إصلاح الحوكمة إلى ريادة الأعمال الاجتماعيّة. ومع ذلك، كما أبرزت العديد من الدراسات، فإنّ الاعتماد الشديد على التمويل الخارجيّ قد يجعل منظّمات المجتمع المدنيّ "مدفوعةً بالجهات المانحة بدلًا من أن تكون مدفوعةً بالطلب"، ممّا قد يؤدّي إلى تحريف أجنداتها بعيدًا من الاحتياجات المحلّيّة (Al Jayousi and Nishide, 2023). علاوةً على ذلك، استخدمت الأنظمة الاستبداديّة قضيّة التمويل الأجنبيّ سلاحًا لتجريد منظّمات المجتمع المدنيّ من شرعيّتها وتقييدها، ووصمها بأنّها وكلاء لمصالح خارجيّة. في هذا القسم، سوف تُدرس آثار تمويل الجهات المانحة على أولويّات منظّمات المجتمع المدنيّ المنتجة للمعرفة واستدامتها، كما سوف يُحلَّل التوتّر القائم بين أهداف المانحين واحتياجات القاعدة الشعبيّة، والسبل التي من خلالها أفادت مشاركة الجهات المانحة واستفادت في الوقت نفسه من استقلاليّة قطاع المعرفة العربيّ. كذلك يُستكشف في هذا القسم النقاش الدائر حول كيفيّة تمكُّن منظّمات المجتمع المدنيّ من بناء نماذج تمويليّة أكثر استدامةً وتجذّرًا محلّيًّا، بما يقلّل من نقاط ضعفها البنيويّة أمام تقلّبات الدعم الخارجيّ.

تمثّل أحد الآثار المباشرة للدعم القويّ الذي قدّمته الجهات المانحة بعد عام 2011 في توسُّع أنشطة منظّمات المجتمع المدنيّ واحترافها. فبشكلٍ مفاجئ، أصبحت المنظّمات، التي كانت تعمل في السابق بميزانيّات محدودة، قادرةً على الحصول على منح لتطوير القدرات والتقنيّات وتأمين رواتب الموظّفين. وقد سمح ذلك للعديد من منظّمات المجتمع المدنيّ بتوظيف باحثين ومحلّلين بدوام كامل، ممّا أدّى إلى تحسين جودة الإنتاج المعرفيّ وكمّيّته. أنتجت المبادرات المموّلة من الجهات المانحة بيانات قيّمةً؛ فعلى سبيل المثال، أجرت المشاريع التي يدعمها الاتّحاد الأوروبيّ في تونس استطلاعات وطنيّةً حول تصوّرات الجمهور، بينما قامت البرامج التي تموّلها الولايات المتّحدة في مصر بتدريب أعضاء مراكز الفكر على صياغة السياسات. كذلك، حصلت مراكز فكر جديدة، مثل مبادرة الإصلاح العربيّ وبرنامج شاتام هاوس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Chatham House's MENA program) على منح كبيرة لإنتاج أوراق سياساتيّة. غير أنّ ذلك جاء بشروط، إذ غالبًا ما تحدّد الجهات المانحة أولويّات موضوعاتيّة تعكس

مصالحها الإستراتيجيّة؛ ففي منتصف العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، كان التمويل وفيرًا لموضوعات مثل مكافحة التطرّف العنيف، وتمكين المرأة سياسيًّا، وريادة الأعمال للشباب، وهي مجالات تتماشى مع الروايات الغربيّة حول الأمن أو التنمية. وقد عمدت منظّمات المجتمع المدنيّ، التي كانت بحاجة ماسّة إلى التمويل، إلى مواءمة تركيزها ليتناسب مع هذه النماذج، حتّى وإن كانت ثمّة قضايا أخرى – مثل الفقر الريفيّ أو حقوق العمّال – أكثر إلحاحًا على الصعيد المحلّيّ. وكانت النتيجة، كما يرى النقّاد، تشويهًا جزئيًّا لجدول الأعمال. في فلسطين، لاحظ (A. Challand and others) كيف أصبحت المنظّمات غير الحكوميّة موجَّهةً نحو أولويّاتِ الجهاتِ المانحة، ما أدّى إلى ما وُصِفَ بـ"المنظَمة غير الحكوميّة – المَركزة" أو NGO-ization، وهي عمليّةٌ "فصلتْ تلك المنظّماتِ عن قواعدِها الشعبيّة" (Al Jayousi and Nishide, 2023). وفي مصر، أعادت مجموعات مجتمعيّة صغيرة تسمية نفسها على أنّها منظّمات غير حكوميّة معنيّة بحقوق الإنسان أو بالديمقراطيّة للوصول إلى المساعدات الديمقراطيّة بعد الربيع العربيّ، لكنّ ذلك كان يعني أحيانًا اعتماد لغة غير مألوفة وأطر عمل لم تلقَ صدًى لدى المجتمعات التي تخدمها. وهكذا، بدأت المساءلة التصاعديّة أمام الجهات المانحة تطغى على المساءلة التنازليّة أمام المستفيدين المحلّيّين. ومع أهمّيَّة عدم التعميم المفرط، يُشار إلى أنّ العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ تفاوضت بمهارة مع الجهات المانحة لتمويل مشاريع مطلوبة حقًّا، وتعلّمت الجهات المانحة نفسها استشارة الجهات المحلّيَّة الفاعلة على نحو أوسع. ومع ذلك، فإنّ عدم التوازن الهيكليّ في القوّة ترك منظّمات المجتمع المدنيّ تشعر بأنّ عليها "مطاردة المال" وتكييف نفسها مع مصالح الجهات المانحة من أجل البقاء (USAID, 2016). وقد أدّى ذلك إلى فجوات داخل منظومة المعرفة: فالمجالات التي عدَّتها الجهات المانحة حسّاسةً – مثل المعارضة السياسيّة الصريحة أو توثيق الانتهاكات التي يرتكبها الحلفاء الغربيّون – لم تحظَ بالتمويل الكافي، بينما حصلت الموضوعات الأكثر شيوعًا على تمويل مفرط تجاوز قدرتها الاستيعابيّة.

زد على ذلك أنّ تمويل الجهات المانحة أثّر على المنهجيّات وأشكال المخرجات. فقد ترافقت المنح مع متطلّبات إداريّة صارمة: تقديم مقترحات مفصّلة، واعتماد أطر للرصد والتقييم، وإنتاج موجزات سياساتيّة وورش عمل. وبالنسبة إلى منظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة بالمعرفة، فقد شجّع ذلك على اتّباع أسلوب بحثيّ موجّه نحو السياسات، يفضّل الدراسات السريعة التي تسفر عن توصيات قابلة للتنفيذ، بدلًا من البحوث الطويلة الأمد القائمة على التفاعل الميدانيّ مع المجتمعات المحلّيَّة. وقد انتقد بعض الباحثين هذا التوجّه بوصفه "تقنيّةً وتسويقًا" للمجتمع المدنيّ – إذ تتبنّى المنظّمات غير الحكوميّة مقاييس أعمال ومفردات تكنوقراطيّةً بناءً على طلب الجهات المانحة (Al Jayousi and Nishide, 2023). ومع ذلك، برزت نتائج إيجابيّة لافتة، منها تحسين التوثيق والشفافية؛ فقد بدأت العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ بنشر تقارير سنويّة وبيانات ماليّة لتلبية معايير الجهات المانحة، ممّا أدّى إلى إضفاء الطابع المهنيّ على هذا القطاع. كما عزّزت برامج التدريب التي تقودها الجهات المانحة مهارات تحليل البيانات والدعوة والتواصل الإعلاميّ بين العاملين في منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة، ممّا ساهم – بشكل غير مباشر – في تعزيز النظام المعرفيّ. كذلك، مكّن التمويل الدوليّ من عقد اجتماعات إقليميّة ما كان لها أن تحدث لولا

دعمه – مثل سلسلة مؤتمرات العلوم الاجتماعيّة العربيّة (بدعم من الاتّحاد الأوروبّيّ)، التي جمعت باحثين من مختلف أنحاء المنطقة، وعزّزت التعاون والدراسات المقارنة. تعدّ هذه "مساهمات إيجابيّةً" من حيث إنّها بَنَت قدرات وشبكات مؤسّسيّةً لا تزال تؤتي ثمارها. بالإضافة إلى ذلك، وفّرت المنح الأجنبيّة المعدّات الضروريّة للعمل المعرفيّ – من أجهزة الكمبيوتر إلى خدمات الإنترنت والاشتراكات البحثيّة – لا سيّما في البلدان المتأثّرة بالنزاعات أو في تلك التي تفتقر إلى البنية التحتيّة البحثيّة. وقد سلّط تقرير المعرفة العربيّ 2011/2010 الضوء على نواقص هذه البنية التحتيّة في المنطقة (MBRF و2011 ,UNDP)، وأسهمت مساعدات الجهات المانحة بعد عام 2011 في سدّ بعض هذه الفجوات جزئيًّا، على الأقلّ بالنسبة إلى قطاع المنظّمات غير الحكوميّة.

يكمن الجانب الآخر في الاستدامة؛ فعادةً ما يكون تمويل الجهات المانحة قائمًا على المشاريع ومحدَّدًا زمنيًّا. لقد ازدهرت العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة بفضل منح تمتدّ لسنتين أو ثلاث، غير أنّها واجهت صعوبات كبيرةً عند انتهاء تلك المنح. فعلى سبيل المثال، قد تدير مؤسّسة فكريّة في ليبيا مشروعًا ممتازًا مموَّلًا من الاتّحاد الأوروبّيّ حول الحوار الدستوريّ لمدّة سنتَين، ثمّ تواجه بعد ذلك أزمةً تمويليّةً حادّة. ونظرًا إلى أنّ معظم منظّمات المجتمع المدنيّ تفتقر إلى الهبات أو الإيرادات الثابتة، فإنّها تضطرّ إلى البحث المستمرّ عن منح جديدة، وهو وضع وصفه تقرير للوكالة الأمريكيّة للتنمية الدوليّة (USAID) بصراحة حين قال إنّ "معظم منظّمات المجتمع المدنيّ تنشأ أساسًا للحصول على تمويل من الجهات المانحة"، ممّا ينتج دورةً من التبعيّة (USAID Jordan, 2016). وحين تتغيّر الرياح الجيوسياسيّة، يمكن أن ينضب التمويل بسرعة. فبعد الحماس الأوّليّ، تراجع بعض الجهات المانحة الأجنبيّة، ولا سيّما مع عودة الأنظمة الاستبداديّة التي جعلت الإصلاح الديمقراطيّ أقلّ قابليّةً للتحقّق. في الواقع، شهدت تونس تراجعًا ملحوظًا في تمويل المجتمع المدنيّ بحلول أواخر العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين؛ وكما بيّن أحد المؤشّرات، فقد "توقّف العديد من الجهات المانحة الأجنبيّة عن جهودهم التمويليّة" أو أعادوا تخصيصها خلال أزمات مثل جائحة كوفيد–19 (USAID, 2021)، ممّا أدّى إلى تضاؤل أو تقليص حجم المنظّمات غير الحكوميّة التونسيّة. وفي الأردن ولبنان، أدّى التدفّق الهائل للمساعدات الموجّهة إلى الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريّين (2014–2016) إلى دفع المنظّمات غير الحكوميّة المحلّيّة نحو الإغاثة والبحث في قضايا اللاجئين؛ لكن، مع تضاؤل تلك الأموال بعد بضع سنوات، واجهت المنظّمات مجدّدًا تهديدات وجوديّة. وقد اعترفت الجهات المانحة نفسها بهذه المشكلة؛ ففي العراق، حذّرت الجهات المانحة الدوليّة عام 2020 من أنّ منظّمات المجتمع المدنيّ يجب أن "تجد مصادر تمويل أخرى أكثر استدامةً"، لأنّ المساعدات الإنسانيّة ستنخفض تدريجيًّا. ومع ذلك، فإنّ العثور على مصادر تمويل محلّيّة يمثّل تحدّيًا جوهريًّا في بيئات تفتقر إلى ثقافة العمل الخيريّ وتشهد قوانين تقييديّةً. ففي الأردن، تقيّد اللوائح التنظيميّة جمع التبرّعات المحلّيّة، إذ يتطلّب الأمر موافقة الحكومة، وإن لإقامة معرض خيريّ بسيط لبيع المخبوزات. كذلك، تعيق أنماط العطاء المجتمعيّة التقليديّة تطوير مصادر مستدامة، إذ تفضّل التبرّع إلى المؤسّسات الخيريّة الدينيّة (مثل المساجد أو مبادرات المساعدة المباشرة للأسر) بدلًا من دعم

المنظّمات غير الحكوميّة المدنيّة (Davis, 2023). ولاحظت ماري قعوار، الوزيرة الأردنيّة السابقة، أنّ التبرّعات المحلّيّة غالبًا ما تكون مرّةً واحدةً أو مرتبطةً بأصول ملموسة (مثال التبرّع لبناء مدرسة أو مسجد)، وليست من النوع المستدام اللازم لتمويل المنظّمات غير الحكوميّة البحثيّة. وبالمثل، فإنّ الأعمال الخيريّة للشركات في المنطقة محدودة وغالبًا ما تكون موجّهةً من قبل الدولة – كما في صناديق المسؤوليّة الاجتماعيّة الإلزاميّة للشركات. وبناءً على ذلك، تجد منظّمات المجتمع المدنيّ نفسها في مأزق ماليّ مزدوج: فالجهات المانحة الخارجيّة قد تدفعها في اتّجاهات معيّنة ثمّ تسحب دعمها بشكل غير متوقّع، بينما يظلّ التمويل المحلّيّ نادرًا وغالبًا ما يُقيَّد سياسيًّا.

يُشار إلى أنّ الاعتماد على التمويل الأجنبيّ قد أتاح في الوقت نفسه ذخيرةً للأنظمة القمعيّة. فقد وجدت رواية قانون "العملاء الأجانب" الروسيّ صداها في العالم العربيّ؛ إذ عمدت حكومات مثل الحكومة المصريّة إلى الادّعاء بأنّ المنظّمات غير الحكوميّة المموّلة من الخارج تخدم أجندات أجنبيّةً، وبناءً عليه تبرّر القوانين الصارمة التي تشترط موافقة الدولة على أيّ منح خارجيّة. وقد كان لهذا تأثير سلبيّ مباشر. فقد رفضت بعض منظّمات المجتمع المدنيّ التمويل الخارجيّ أو أبقته سرّيًّا خشية أن توصم بأنّها أدوات في يد قوى أجنبيّة، ممّا أضرّ بالشفافيّة والثقة العامّة. وتشير أبحاث الرأي العامّ إلى أنّ المواطنين العاديّين ينظرون أحيانًا إلى المنظّمات غير الحكوميّة التي تتلقّى أموالًا أجنبيّةً نظرةً أقلّ إيجابيّةً من تلك التي تموّل محلّيًّا (Efrat and Yair, 2024). وقد استغلّ الحكّام الاستبداديّون المشاعر القوميّة لإثارة الرأي العامّ ضدّ المنظّمات غير الحكوميّة الصريحة من خلال تسليط الضوء على علاقاتها الأجنبيّة، حتّى عندما كانت تلك المنظّمات تعمل بوضوح لصالح المصلحة الوطنيّة، مثل مكافحة الفساد أو تحسين الصحّة العامّة. تنشئ هذه الديناميكيّة معضلةً حقيقيّةً لمنظّمات المجتمع المدنيّ: فهي بحاجة إلى التمويل لإنجاز عملها، لكنّها بتلقّيها أموالًا أجنبيّةً تتعرّض لمخاطر سياسيّة وشكوك شعبيّة محتملة. وقد حاولت بعض المنظّمات تجاوز هذه الإشكاليّة عبر تنويع قاعدة الجهات المانحة بحيث لا تهيمن جهة مانحة واحدة على التمويل، وكذلك من خلال أقصى درجات الشفافيّة في الإفصاح عن التمويل والإنفاق لبناء مصداقيّتها. كذلك، جرّبت منظّمات أخرى أساليب تمويل بديلة، مثل التمويل الجماعيّ أو برامج العضويّة. فعلى سبيل المثال، لجأت مدى مصر "MADA MASR" – وهي وسيلة إعلاميّة مصريّة مستقلّة تنتج أيضًا محتوى استقصائيًّا معمّقًا – إلى اشتراكات القرّاء ومساهماتهم بعد انقطاع التمويل التقليديّ. وعلى الرغم من أنّ هذه الجهود لا تغطّي عادةً سوى جزء بسيط من التكاليف، إلّا أنّها تعدّ محاولات لبناء "نماذج تمويل أكثر استقلاليّة". وفي بلدان مثل لبنان وتونس (قبل عام 2021)، حيث كان التبرّع للمجتمع المدنيّ أقلّ وصمًا، حقّقت بعض المنظّمات غير الحكوميّة نجاحًا متواضعًا في جمع الأموال المحلّيّة عبر حفلات أو أنشطة مدفوعة (مثل تقديم الاستشارات للقطاع الخاصّ أو تنظيم ورش عمل تدريبيّة). ومع ذلك، لا تزال الغالبيّة العظمى من هذه المنظّمات تعتمد على الجهات المانحة الدوليّة في تأمين الدعم الأساسيّ.

تجدر الإشارة كذلك إلى المساهمات الإيجابيّة التي قدّمتها الجهات المانحة إلى منظومة المعرفة العربيّة بما يتجاوز الدعم المادّيّ. فغالبًا ما يجلب الشركاء الأجانب معهم خبرات مقارنةً وفنيّةً تسهم في إثراء العمل المعرفيّ المحلّيّ. فعلى سبيل المثال، مكّنت مراكز الفكر الأوروبّيّة التي تعاونت مع نظيراتها العربيّة ضمن برامج مثل Horizon, 2020 من تبادل الأساليب البحثيّة وتوسيع نطاق الموضوعات، مثل إدخال تحليل السياسات البيئيّة إلى بعض منظّمات المجتمع المدنيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمرّة الأولى. كما تمتلك الجهات المانحة قوّة التجميع؛ إذ يستطيع المانح إقناع المسؤولين الحكوميّين بحضور ورش عمل مشتركة مع أفراد من المجتمع المدنيّ، وهو ما قد لا تتمكّن هذه المنظّمات من تنظيمه بمفردها. وفي بعض الحالات، أدّت الجهات المانحة دور الجهة الحامية لمنظّمات المجتمع المدنيّ؛ إذ يمكن أن يردع التمويل الدوليّ البارز الأنظمة عن استهداف منظّمة غير حكوميّة خوفًا من التداعيات الدبلوماسيّة.

ومن الأمثلة على ذلك أنّ التمويل والدعم السياسيّ من الاتّحاد الأوروبيّ لبعض المنظّمات غير الحكوميّة التونسيّة خلال العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين مَنَحَها نوعًا من الحماية النسبيّة في ظلّ الحكومات المُعادِية التي تَلَت ذلك. بالإضافة إلى ذلك، ساعد التمويل الدوليّ في نقل البحوث المحلّيّة إلى المنتديات العالميّة، ممّا مكّن ممثّلي منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة من السفر إلى اجتماعات الأمم المتّحدة أو الاتّحاد الأوروبّيّ لتقديم نتائجهم، وبالتالي الضغط على حكوماتهم من الخارج. ويمثّل هذا النوع من التأثير بالوكالة حالةً فريدةً، إذ تصبح المعرفة المنتجة محلّيًّا قادرةً على تغذية السياسات الدوليّة تجاه البلدان العربيّة؛ فعلى سبيل المثال، أسهمت الوثائق التفصيليّة لحقوق الإنسان التي أعدّتها منظّمات غير حكوميّة سوريّة ويمنيّة في صوغ قرارات الأمم المتّحدة والتحقيقات في جرائم الحرب.

ومع ذلك، لا يزال التوتّر بين مصالح الجهات المانحة والاحتياجات المحلّيّة موضوعًا رئيسيًّا في الأدبيّات. فالجهات المانحة – حتّى وإن كانت نيّاتها حسنةً – تمتلك أولويّاتها الخاصّة التي قد تفضي إلى عدم التوافق مع السياقات المحلّيّة. فعلى سبيل المثال، قد تحدّد منظّمة مجتمعيّة في ريف المغرب الأمّيَّة بوصفها العَقَبَة الرئيسة أمام التنمية، بينما تكون الجهات المانحة في تلك الفترة أكثر اهتمامًا بتمويل مؤتمر عن تعزيز البرلمان في الرباط. أو قد تركّز هذه الجهات على النتائج السريعة وقصص النجاح لعرضها أمام دافعي الضرائب في بلدانها، ممّا يضع منظّمات المجتمع المدنيّ تحت ضغطٍ لتفضيل الإنجازات قصيرة الأجل على المشاركة المجتمعيّة الأعمق والأطول مدى. وقد يقوّض هذا التوجّه الشرعيّة المحلّيَّة لمنظّمات المجتمع المدنيّ، إذ يرى الناس أنّ المشاريع تأتي وتذهب من دون إحداث تغيير دائم. ويتحدّث بعض النشطاء عن ما يسمّى "متلازمة المشاريع"، حيث تقفز المنظّمات من مشروع إلى آخر تبعًا لصيحات الجهات المانحة، فتفقد رؤيتها الشاملة أو نظريّة التغيير التي تنطلق منها. علاوةً على ذلك، يمكن أن يؤدّي وجود أموال الجهات المانحة، عن غير قصد، إلى خلق منافسة وتفكّك في مجال المجتمع المدنيّ؛ إذ تتنافس المجموعات على المنح بدلًا من التعاون،

وهو ما يضعف التضامن الضروريّ لمواجهة قمع الدولة بصورة جماعيّة. وقد أدركت الجهات المانحة هذه الإشكاليّة، وحاولت في بعض الحالات تشجيع المنح المشتركة وبناء التحالفات، ولكن بنجاح متفاوت. فقد أظهر مؤشّر المجتمع المدنيّ لعام 2020 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أنّ "معظم التحالفات لا تزال مدفوعةً أساسًا بالجهات المانحة"؛ فهي تتشكّل عندما يطلب المموّل شراكةً، وقد لا تستمرّ بعد انتهاء المشروع. ومع ذلك، وُجدت حالات إيجابيّة دفعت فيها ضغوط الجهات المانحة منظّمات المجتمع المدنيّ نحو التعاون الحقيقيّ. فعلى سبيل المثال، أجبرت منح الاتّحاد الأوروبّيّ في لبنان المنظّمات غير الحكوميّة على تشكيل اتّحادات لمعالجة أزمة اللاجئين السوريّين بصورة شاملة، ممّا أدّى إلى نشوء شبكات أوسع نطاقًا استمرّت بعد انتهاء فترة التمويل.

وبالنظر إلى المستقبل، فإنّ السؤال الرئيسيّ يتمثّل في كيفيّة تمكّن منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة المنتجة للمعرفة من الحصول على تمويل أكثر استقلاليّةً. يدعو بعض الباحثين إلى تطوير العمل الخيريّ المحلّيّ عبر إشراك الأثرياء العرب في الشتات أو المؤسّسات العربيّة الخاصّة. وقد بدأت بالفعل عدّة مؤسّسات تتّخذ الحليج مقرًّا لها، مثل مؤسّسة أسفاري ومؤسّسة ساويرس، في تمويل أبحاث مستقلّة ومشاريع مدنيّة. ويقترح آخرون نماذج للمؤسّسات الاجتماعيّة، تقوم فيها منظّمات المجتمع المدنيّ بإطلاق خدمات مُدِرَّة للدخل تتّصل بمهمّتها؛ فعلى سبيل المثال، يمكن لمركز سياسات أن يقدّم تدريبات أو استشارات مدفوعة الأجر للشركات المسؤولة اجتماعيًّا. وفي بعض البلدان، توجد برامج منح حكوميّة للمنظّمات غير الحكوميّة؛ تبرز في المغرب، مثلًا، آليّات لتمويل الدولة لبعض الجمعيّات، كما أنشأ قانون المنظّمات غير الحكوميّة التونسيّ لعام 2011 صندوقًا خاصًّا لذلك. لكنّ الحصول على أموال الحكومة يمكن أن يلحق ضررًا بالاستقلاليّة، ونادرًا ما يوجّه إلى الأعمال النقديّة أو البحثيّة الحرّة. تطرح أيضًا فكرة جديدة تستعيد الصلة بالتقاليد الإسلاميّة، تتمثّل في إحياء مفهوم الأوقاف للأغراض المدنيّة. فتاريخيًّا، موّلت صناديق الأوقاف التعليم والمكتبات في المجتمعات الإسلاميّة، ويقترح النشطاء المعاصرون إنشاء صناديق وقفيّة تخصّص عوائدها لدعم البحث والدعوة بصورة مستدامة، مع عزلها عن التقلّبات السياسيّة. ويتطلّب هذا وجود متبرّعين ذوي رؤية ونظم حوكمة دقيقة لضمان الاستقلاليّة الحقيقيّة. وفي حين سيظلّ التمويل الأجنبيّ ضروريًّا على المدى القصير – لا سيّما في السياقات التي مزّقتها الحروب ودمّرت فيها الموارد المحلّيّة – تبقى زيادة الملكيّة المحلّيّة للتمويل مفتاحًا لكلّ من الشرعيّة والاستدامة. وكما علّق أحد قادة المجتمع المدنيّ العراقيّ: "لو حصلنا على 20٪ من ميزانيّتنا من مساهمات المجتمع المحلّيّ، لما استطاعت الحكومة أن تتجاهلنا بسهولة بتصنيفنا 'عملاء أجانب' – لكنّنا متجذّرون هنا". إنّ تحقيق ذلك صعب، لكنّه ليس مستحيلًا، ولا سيّما مع تزايد وعي الجمهور بالدور الحيويّ الذي يضطلع به المجتمع المدنيّ في الحياة العامّة.

باختصار، كانت الجهات المانحة الأجنبيّة، في آنٍ واحد، متبرّعةً ومزعزعةً بشكل غير مقصود لنظام المعرفة العربيّ. فقد ضخّوا الموارد الضروريّة وربطوا منظّمات المجتمع المدنيّ المحليّة بدوائر المعرفة العالميّة، ممّا أدّى في كثير من الأحيان إلى تمكين الأصوات التي كان يمكن أن تُخنَق لولا ذلك. لكنّهم أحيانًا

جرّوا هذه المنظّمات إلى "اقتصاد المساعدات" العابر للحدود بما يحمله من اشتراطات ومصطلحات خاصّة، وهو ما تسبّب في انحراف المهمّة وتعميق الاعتماد (Al Jayousi and Nishide, 2023). إنّ السيناريو الأمثل – أي الدعم دون الهيمنة – ظلّ صعب المنال، لكنّه لم يكن غائبًا بالكامل. فقد تمكّنت بعض منظّمات المجتمع المدنيّ الأكثر تأثيرًا من "ترجمة" دعم الجهات المانحة بمهارة إلى إجراءات محلّيّة فعّالة، واستخدام الأموال الأجنبيّة لتحقيق الأهداف الوطنيّة. وغالبًا ما تكون هذه المنظّمات ذات قيادة قويّة قادرة على رفض المشاريع غير المتّسقة، والاستثمار في بناء قوّتها المؤسّسيّة. كما تمارس شفافيّةً ماليّةً عاليةً وتنويعًا للتمويل لتجنّب الوقوع تحت رحمة جهة مانحة واحدة. وقد يعتمد مستقبل النظام المعرفيّ المستقلّ في العالم العربيّ على توسيع نطاق هذه النماذج، وإيجاد توازن أكثر صحّةً، حيث تكون المساعدة الخارجيّة مكمّلةً للمبادرات المحلّيّة، لا بديلًا منها. وإلى أن يتحقّق ذلك، سوف تستمرّ التوتّرات بين إرضاء الجهات المانحة وخدمة المجتمعات المحليّة في تشكيل نوعيّة المعرفة التي تنتج وتعطى الأولويّة – وهي حقيقة جوهريّة ينبغي أن يتعامل معها أيّ تحليل للمجتمع المدنيّ العربيّ.

تأثير التكنولوجيا على العلاقات بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدنيّ

أثّرت التكنولوجيا، ولا سيّما مع ظهور المنصّات الرقميّة وأدوات الاتّصال الحديثة، تأثيرًا عميقًا في الديناميّات بين الدول العربيّة والمجتمع المدنيّ منذ الربيع العربيّ. ففي عام 2011، اشتهرت وسائل التواصل الاجتماعيّ والتكنولوجيا المتنقّلة بوصفها محرّكات أساسيّةً للانتفاضات، إذ مكّنت النشطاء من تنظيم صفوفهم ونشر المعلومات خارج نطاق سيطرة الدولة. وعلى مدى العقد اللاحق، استخدمت كلّ من منظّمات المجتمع المدنيّ والأنظمة الحاكمة الأدوات الرقميّة في صراع متطوّر ومتبادل: فمن ناحية، أتاحت التكنولوجيا لهذه المنظّمات وسائل جديدةً لإنتاج المعرفة ومشاركتها وأرشفتها، وبناء الشبكات المدنيّة وحشد الدعم المجتمعيّ؛ ومن ناحية أخرى، طوّرت الدول آليّات متقدّمةً للقمع الرقميّ، شملت المراقبة والرقابة وحروب المعلومات، من أجل تقييد النشاط المدنيّ عبر الإنترنت. يستكشف هذا القسم كيفيّة توسيع المنصّات الرقميّة أو تقييدها أنشطة منظّمات المجتمع المدنيّ المعرفيّة، كما يحلّل إستراتيجيّات القمع الرقميّ التي تعتمدها الأنظمة، بما في ذلك المراقبة الممنهجة وتشريعات شبكة الإنترنت المقيِّدة للحرّيّات والتحكّم في السرديّات العامّة. وفي المقابل، يبحث في السبل التي مكّنت بها التكنولوجيا من نشر المعرفة البديلة والدعوة الحقوقيّة حتّى في ظلّ الظروف الاستبداديّة. إنّها قصّة سلاح ذي حدّين: فالأدوات نفسها التي تمكّن المجتمع المدنيّ، هي التي تمكّن الدولة أيضًا، وقد تبدّل ميزان القوّة بينهما بمرور الوقت.

في أوائل عام 2010، شكّل الانتشار المفاجئ لوسائل التواصل الاجتماعيّ (فيسبوك، تويتر، يوتيوب) والتزايد السريع في استخدام الهواتف الذكيّة صدمةً حقيقيّةً للأنظمة العربيّة. فقد بَدَت الحكومات "غير قادرة على الاستجابة بفعاليّة، بينما كان النشطاء والشباب يتبادلون المعلومات بحرّيّة... متجاوزين وسائل الإعلام التقليديّة القويّة الخاضعة لسيطرة الدولة" (Lynch, 2022). لقد مكّنت هذه الحرّيّة

الاتّصاليّة الجديدة من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والانتشار السريع لدعوات الاحتجاج. وفجأةً أصبح لدى الصحفيّين المواطنين والمدوّنين – الذين ينتمون في الغالب إلى منظّمات المجتمع المدنيّ أو الحركات الاجتماعيّة الناشئة – منصّات رقميّة للوصول إلى جماهير واسعة داخل الوطن وخارجه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المقاطع المصوّرة التي وثّقت الاحتجاجات وأعمال القمع في تونس ومصر، وانتشرت على نطاق عالميّ، لتشكّل الروايات الإعلاميّة والسياسيّة في الزمن الحقيقيّ. كذلك، احتضنت المنصّات الرقميّة مؤسّسات إعلاميّةً مستقلّةً ناشئةً دمجت بين الصحافة والبحث بأساليب مبتكرة، مثل Hespress في المغرب، و"حكاية ما انحكت" Syria Untold، و"مدى مصر" Mada Masr في مصر. بالنسبة إلى منظّمات المجتمع المدنيّ المعنيّة بالمعرفة، أتاح الفضاء الرقميّ وسيلةً حاسمةً لنشر التقارير من دون الحاجة إلى الصحف أو المجلّات الرسميّة. فقد أمكن لأيّ منظّمة غير حكوميّة أن تصدر موجزًا سياسيًّا بصيغة PDF وتنشره على موقعها الإلكترونيّ وتشاركه على وسائل التواصل الاجتماعيّ، ليصل إلى آلاف القرّاء، وهو تحوُّل جذريّ عن الحقبة السابقة حين كانت الرقابة الطباعيّة قادرةً على عرقلة التوزيع المطبوع بسهولة. علاوةً على ذلك، أتاحت وسائل التواصل الاجتماعيّ تفاعلًا مباشرًا مع الجمهور: فقد عقدت المنظّمات جلسات مباشرةً على فيسبوك لشرح القوانين الجديدة، ونشرت رسومًا بيانيّةً على تويتر لعرض نتائجها، كما استخدمت مجموعات واتساب لنشر أدلّة للمواطنين – مثل الأدلّة حول الحقوق القانونيّة في أثناء الاحتجاجات التي انتشرت على نطاق واسع بين عامَي 2011 و2012. لقد دفعت هذه المرحلة بعض المعلّقين إلى الترحيب بما عدّوه بدايةَ عصرٍ جديد من "التمكين الرقميّ" للمجتمع المدنيّ، القادر على مواجهة احتكارات المعرفة والإعلام الاستبداديّة.

ومع ذلك، كما يوضّح مقال هيثم قسمي في قناة الجزيرة بحدّة لافتة، "بعد مرور عشر سنوات على اندلاع الثورات العربيّة، تحوّلت منصّات فيسبوك وتويتر وجوجل إلى أدوات قويّة لتنفيذ حملات تضليل واسعة النطاق، ومضايقة ورقابة، وتحريض على العنف ضدّ النشطاء..."[1]. وسرعان ما تعلّمت الأنظمة الاستبداديّة كيفيّة إعادة توظيف هذه المنصّات لخدمة أهدافها السياسيّة والأمنيّة. وتُعدّ المراقبة أحد الجوانب الرئيسة للقمع الرقميّ؛ فقد استثمرت الدول في برامج تجسّس وأنظمة مراقبة متقدّمة لمتابعة المعارضين على شبكة الإنترنت ورصد تفاعلاتهم. ويوثَّق على نطاق واسع استخدام برامج تجسّس مثل Pegasus التابعة لمجموعة NSO في الشرق الأوسط؛ إذ أصابت هذه البرمجيّات هواتف صحفيّين وشخصيّات من المجتمع المدنيّ في الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة والمغرب ودول أخرى، ممّا مكّن أجهزة الأمن من قراءة الرسائل والتنصُّت على المكالمات. فعلى سبيل المثال، استُهدِف الناشط الإماراتيّ أحمد منصور ببرنامج Pegasus؛ وقد علّق على ذلك قائلًا إنّ اكتشاف برنامج تجسّس في هاتفه كان "سيّئًا مثل اقتحام شخص ما لغرفة معيشتك... تبدأ في إدراك أنّه ربّما لا ينبغي أن تثق بأحد بعد الآن" (Lynch, 2022). إنّ هذا النوع من المراقبة الرقميّة الواسعة ينشئ مناخًا من الارتياب والرقابة الذاتيّة داخل أوساط منظّمات المجتمع المدنيّ ومجتمعات النشطاء. كما تستغلّ الحكومات نقاط الضعف في البنية التحتيّة للاتّصالات، إذ تطلب من مزوّدي خدمات الإنترنت تسليم بيانات المستخدمين أو اعتراض الاتّصالات. وفي بعض الحالات، تلجأ الدول إلى قطع الوصول إلى شبكة

الإنترنت كلّيًّا في اللحظات الحَرِجة – كما حدث في مصر خلال انتفاضة عام 2011 – من أجل إعاقة التنسيق بين النشطاء. ومع ذلك، فإنّ هذه الأساليب الصارمة تستخدم بشكل محدود نظرًا إلى تكاليفها الاقتصاديّة.

جانب آخر من القمع الرقميّ يتمثّل في الرقابة القانونيّة على شبكة الإنترنت. فعلى مدى العقد الأخير، أصدرت العديد من الدول العربيّة قوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونيّة أو الإرهاب الإلكترونيّ تجرّم طيفًا واسعًا من أشكال التعبير على شبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال، استُخدِم قانون الجرائم الإلكترونيّة الأردنيّ لعام 2015 لاعتقال نشطاء بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعيّ، استنادًا إلى تُهَم فضفاضة مثل "الإخلال بالنظام العامّ"(Human Rights Watch, 2022). كما يتضمّن قانون الجرائم الإلكترونيّة في الإمارات العربيّة المتّحدة بنودًا ضدّ "نشر معلومات كاذبة" أدّت إلى الحكم على مُنتقِدين على شبكة الإنترنت بالسجن لمُدَدٍ طويلة. تُوسِّع هذه القوانين فعليًّا نطاق التشريعات القمعيّة القائمة لتشمل الفضاء الرقميّ، فتمنح السلطات أدوات جديدةً لمقاضاة ما يقال على فيسبوك أو تويتر كما لو كان نصًّا منشورًا في صحيفة مطبوعة أو تصريحًا في تظاهرة علنيّة. وبالاقتران مع المراقبة المكثّفة، تصبح هذه القوانين سلاحًا فعّالًا لردع منظّمات المجتمع المدنيّ؛ إذ إنّ نشر مقال نقديّ أو تقرير استقصائيّ يمكن أن يعرّض أيّ منظّمة لتهديد قانونيّ أو أمنيّ إذا حظي بانتشار واسع على شبكة الإنترنت. وفي مصر، خوّل قانون الجرائم الإلكترونيّة لعام 2018 الدولة حجب المواقع الإلكترونيّة التي تراها "مهدّدةً للأمن القوميّ"؛ وفي غضون أشهر، صار الوصول إلى عدد لا يحصى من مواقع المنظّمات غير الحكوميّة ووسائل الإعلام المستقلّة داخل البلاد أمرًا مستحيلًا تقريبًا. وهكذا، تحوّلت شبكة الإنترنت، التي كانت فضاءً مفتوحًا نسبيًّا في السابق، إلى حيّز منقسم ومُفَلْتَر بفعل المرشّحات التي تفرضها الدولة.

ولعلّ أخبث التكتيكات وأكثرها خفاءً في ترسانة القمع الرقميّ هو الدعاية الموجّهة والتحرّش عبر شبكة الإنترنت، اللّذان يمارسان غالبًا من خلال "التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعيّ" والتصيُّد المنظّم (Lynch, 2022). تنشر الحكومات الاستبداديّة وحلفاؤها جيوشًا إلكترونيّةً من الروبوتات والمناصرين المدفوعين على المنصّات الاجتماعيّة لإسكات الأصوات المعارضة وزرع البلبلة في المجال العامّ. فقد وثّق باحثون كيف قامت المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة بعمليّات تأثير منظَّمة على تويتر لتشويه الروايات القطريّة والتركيّة أو لنزع الشرعيّة عن حركات الاحتجاج في دول مثل ليبيا والسودان عبر نشر الشائعات والمعلومات المضلّلة. وفي السياقات المحلّيَّة، كثيرًا ما يجد النشطاء ومنظّمات المجتمع المدنيّ أنفسهم مُستهدَفين بحملات مسيئة ومنسّقة على شبكة الإنترنت. وتتعرّض الناشطات، بشكلٍ خاصّ، إلى تهديدات وحملات تشويه شخصيّة على وسائل التواصل الاجتماعيّ، تحرّكها عادةً حساباتٌ تابعة للأنظمة، بهدف ترهيبهنّ وإسكات أصواتهنّ. وبمرور الوقت، تنتج هذه الممارسات ما يسمّيه المحلّلون "بيئةً عدائيّةً" على شبكة الإنترنت، حيث يغدو من العسير تمييز الخطاب المدنيّ الحقيقيّ من الدعاية التي تزرعها الدولة.

تؤدّي هذه الإستراتيجيّات إلى تأثيرات نفسيّة خانقة تفضي إلى انسحاب العديد من النشطاء من النقاشات العامّة على الشبكة، وهو ما وصفته تقارير عدّة بأنّه "أثر مخيف" يقلّل تدريجيًّا من الحضور النقديّ للمجتمع المدنيّ في الفضاء الرقميّ. كذلك استعانت بعض الأنظمة بشركات خاصّة لإدارة صورتها على شبكة الإنترنت؛ فظهرت أدلّة تشير إلى أنّ شركات تدير صفحات على فيسبوك تتنكّر في هيئة منتديات شعبيّة، بينما تدفع في الخفاء بروايات مؤيّدة للنظام أو تهاجم المنتقدين. وكشفت عمليّة التطهير الّتي أجراها تويتر عام 2019 – بإغلاق عشرات الآلاف من الحسابات المزيّفة المرتبطة بالسعوديّة ومصر والإمارات العربيّة المتّحدة – عن حجم هذه العمليّات السرّيّة المنسّقة. تظهر النتيجة النهائيّة أنّ المجالات العامّة الرقميّة في كثير من البلدان العربيّة أصبحت امتدادًا لسيطرة النظام بدلًا من أن تكون فضاءات للتحرّر أو النقاش الحرّ. وقد جاءت استجابات شركات التكنولوجيا الكبرى بطيئةً ومتفاوتةً؛ بل إنّها في بعض الحالات تعاونت – عن قصدٍ أو عن غير قصد – مع الأنظمة. فالمعايير الغامضة لفيسبوك أدّت أحيانًا إلى الإزالة المفرطة لمحتوى النشطاء تحت ذريعة مكافحة خطاب الكراهية، بينما كشفت التحقيقات عن أنّ تطبيق ToTok في الإمارات العربيّة المتّحدة لم يكن سوى أداة مراقبة حكوميّة متنكّرة في شكل تطبيق مُراسَلة آمن.

ومع هذا التحوّل القاتم للقمع الرقميّ، تظلّ التكنولوجيا أيضًا مساحةً للمقاومة وأداةً لإنتاج المعرفة البديلة ونشرها. فقد تكيّفت منظّمات المجتمع المدنيّ والنشطاء عبر تعزيز أمنهم الرقميّ باستخدام تطبيقات مشفّرة مثل Signal، والاستعانة بشبكات VPN لتجاوز الرقابة. كما تقوم المجموعات المتمرّسة تقنيًّا بتدريب غيرها على هذه الأدوات، ما أفرز مجتمع مُمارسةٍ متناميًا حول السلامة الرقميّة والنجاة الإلكترونيّة. وتستفيد على وجه الخصوص مجتمعات الشتات والمنفى من هذه الوسائل للبقاء على تواصل. إذ يمكن لتحالف المجتمع المدنيّ السوريّ في المنفى أن يعقد اجتماعًا إستراتيجيًّا عبر تطبيق Zoom مع شركائه داخل سوريا وحلفائه في الخارج، وهو أمر يستحيل ماديًّا داخل البلاد. كما تتيح المنصّات السحابيّة والتطبيقات التعاونيّة لمنظّمات المجتمع المدنيّ تخزين بيانات حسّاسة (كأرشيفات حقوق الإنسان) بعيدًا من المداهمات أو المصادرة المحلّيّة. وعلى الرغم من الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعيّ، لا تزال تستخدم بطرائق إبداعيّة في حملات المناصرة الرقميّة العابرة للحدود. فقد أطلق النشطاء حملات هاشتاغ نالت صدى دوليًّا واسعًا، أجبرت وسائل الإعلام العالميّة على الاهتمام بالقضايا حتّى في ظلّ صمت الإعلام الرسميّ. ومن أبرز الأمثلة حملة #SaveSheikhJarrah التي أطلقها نشطاء فلسطينيّون عام 2021 لتسليط الضوء على عمليّات الإخلاء في القدس الشرقيّة؛ وقد أدّى انتشارها السريع إلى ضغط ملحوظ على الحكومات العربيّة المتردّدة في التعامل مع القضيّة علنًا. وبالمثل، نجحت حملات المناصرة للسجناء السياسيّين في مصر والسعوديّة – مثل #FreeAlaa الخاصّة بالناشط علاء عبد الفتّاح، وحملات منظّمة القسط لحقوق الإنسان (ALQST) للمعتقلين السعوديّين – في الوصول إلى الأوساط الدوليّة عبر الدعوة الرقميّة المستمرّة، على الرغم من قمعها الداخليّ. تظهر هذه الأمثلة أنّ الدعوة الرقميّة العابرة للحدود قادرة على تضخيم المعرفة الحرّة التي تحاول الأنظمة طمسها، متجاوزةً بذلك نقاط الرقابة.

لقد أتاحت المنصّات الرقمية أيضًا بروز أصوات جديدة وصيغ هجينة لإنتاج المعرفة. فالجمعيّات المدنيّة التقليديّة باتت اليوم مدعومة بتجمّعات إلكترونيّة ومبادرات مواطنيّة لا تندرج بالضرورة ضمن فئة المنظّمات غير الحكوميّة، غير أنّها تسهم إسهامًا ملحوظًا في النظام المعرفيّ القائم. فعلى سبيل المثال، تعدّ دفتر أحوال (Daftar Ahwal) في لبنان مبادرة بيانات مفتوحة تعمل عبر شبكة الإنترنت على جمع وتصوّر بيانات الميزانيّة الحكوميّة وإتاحتها للاستخدام العامّ. وفي مصر، قامت صفحات فيسبوك مجهولة الهويّة أحيانًا بدور المبلّغين عن المخالفات، حيث سرّبت وثائق أو مقاطع فيديو قامت منظّمات المجتمع المدنيّ الاستقصائيّة بتحليلها ونشرها – وإن بحذر شديد. أمّا في العراق، فقد وثّق البثّ المباشر على فيسبوك من ميدان التحرير في بغداد، في أثناء احتجاجات عام 2019، أعمال العنف في الزمن الحقيقيّ، ممّا أجبر المسؤولين على الردّ على أدلّة مصوّرة لم يكن من الممكن إنكارها لولا الوسائط الرقميّة – أي إنّ المحاسبة جرت باستخدام أدلّة رقميّة. وغالبًا ما تغذّي هذه المعرفة التي ينتجها المواطنون عمل منظّمات المجتمع المدنيّ الرسميّة ووسائل الإعلام المستقلّة، وبهذا تصبح الحدود بين المنتج والوسيط والمستخدم ضبابيّةً: فالمتظاهر الذي يحمل هاتفًا ذكيًّا هو منتج يوثّق حدثًا، ووسائل التواصل الاجتماعيّ هي الوسيط الذي ينشره، والجمهور أو المجتمع الدوليّ هو المستخدم النهائيّ لتلك المعرفة، وهو ما يمكن أن يترجَم إلى ضغط مباشر على صانعي السياسات.

ويبرز كذلك دور وسائل الإعلام الرقميّة بوصفها مستودعات للمعرفة ومكتبات عامّة بديلة. فقد نمت خلال العقد الأخير المكتبات والأرشيفات والمنصّات التعليميّة عبر شبكة الإنترنت باللغة العربيّة. فعلى سبيل المثال، جعلت مجلّة رواق عربيّ – الصادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان CIHRS – أرشيفها الخاصّ بأبحاث حقوق الإنسان متاحًا بالمجّان عبر شبكة الإنترنت، موسّعةً نطاق الوصول إلى محتواها بدرجة غير مسبوقة. كما شهدت السنوات الأخيرة انتشار الدورات الجماعيّة المفتوحة عبر شبكة الإنترنت (MOOCs) والندوات الإلكترونيّة حول قضايا المواطنة والمجتمع المدنيّ، والتي نظّمتها غالبًا شبكات إقليميّة أو جامعات عربيّة، ما أسهم في تثقيف جيل جديد من الفاعلين المدنيّين عبر الوسائط الرقميّة. وبذلك، تسهم التكنولوجيا في التحايل على سيطرة الدولة على المناهج التعليميّة الرسميّة من خلال إتاحة قنوات معرفيّة بديلة ومستقلّة. وقد ساهمت جائحة كوفيد-19 في تسريع هذه الاتّجاهات: فحين توقّفت اللقاءات الميدانيّة، نقلت منظّمات المجتمع المدنيّ الندوات والدورات التدريبيّة إلى شبكة الإنترنت، وأفادت بعضها بأنّ نسب المشاركة الجغرافيّة كانت أعلى بكثير ممّا تحقّق في الفعاليّات الحضوريّة. لقد أظهر ذلك مرونةً كبيرةً في البنية المدنيّة الرقميّة؛ فقد علّق النشطاء ساخرين بأنّ الأنظمة قد تستطيع إغلاق الشوارع والمكاتب، لكنّها لا تستطيع إغلاق "غرفة زوم" بهذه السهولة. وبالطبع، تستطيع الدول التدخّل في شبكة الإنترنت أو مراقبة تلك المساحات الافتراضيّة، لكنّ تعطيل جميع اللقاءات الرقميّة على نطاق واسع يعدّ أمرًا مكلفًا من الناحية اللوجستيّة والسياسيّة بالنسبة إلى الأنظمة الّتي تعتمد هي نفسها على شبكة الإنترنت لأداء وظائفها الاقتصاديّة.

أدخلت التكنولوجيا الرقميّة أيضًا ساحات جديدةً للصراع على السرد. فقد امتدّ مفهوم السرد الذي تسيطر عليه الدولة إلى الفضاء الإلكترونيّ؛ إذ تستثمر الأنظمة في التحكّم في الموضوعات الرائجة، وتروّج للمحتوى المدعوم، وتُغرِق المنصّات بنسختها الرسميّة من الأحداث. ومع ذلك، فإنّ الطبيعة المفتوحة لشبكة الإنترنت تتيح الطعن في هذه السّرديّات الرسميّة بطرائق لم تكن ممكنةً في الإعلام التقليديّ للدولة – سواء في التلفزيون أو الصحافة المكتوبة. فقد تقوّض سلسلة تغريدات واحدة درسها بعناية خبير محلّيّ موثوق الإحصاءات الحكوميّة الزائفة عبر تقديم أدلّة دامغة لجمهور واسع يشمل صحفيّين ودبلوماسيّين. وقد شهدنا أمثلةً على ذلك حين استخدم نشطاء سودانيّون وجزائريّون خلال احتجاجات عام 2019 وسائل التواصل الاجتماعيّ في التحقّق من الحقائق والردّ الفوريّ على ادّعاءات الحكومات. وغالبًا ما تستند فرق التحقّق من الحقائق عبر شبكة الإنترنت إلى بيانات تجمعها منظّمات المجتمع المدنيّ، كالأدلّة الإحصائيّة على تزوير الانتخابات أو توثيق الضحايا. في جوهر الأمر، تتيح التكنولوجيا للمجتمع المدنيّ مجموعة أدوات متكاملة لإنتاج المعرفة والاستجابة السريعة: تحليل النتائج وبثّها في الزمن الحقيقيّ تقريبًا، وهي ظاهرة جديدة مقارنةً بدورات التقارير البطيئة في الماضي.

ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الحقيقة المُرّة التي توصّل إليها العديد من المحلّلين: فالأنظمة قد انتصرت، إلى حدّ كبير، في المعركة الرقميّة في معظم أنحاء العالم العربيّ بحلول منتصف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. لقد حلّت الواقعيّة القاتمة محلّ النشوة الأولى لـ"ثورات فيسبوك"، مع إدراك متزايد أنّ شركات التكنولوجيا الكبرى كانت – أو ظلّت دائمًا – كيانات ربحيّةً، وغالبًا ما تبدي استعدادًا لتلبية المطالب الاستبداديّة؛ من ذلك إزالة الصفحات "المناهضة للحكومة" بموجب معايير مجتمعيّة مبهمة، أو حجب المحتوى جغرافيًّا عند الطلب. لقد بات النشطاء اليوم يدعون إلى تنظيم أقوى لهذه المنصّات أو إلى ابتكار منصّات بديلة، تضمن عدم إساءة استخدامها بسهولة من قبل الأنظمة الديكتاتوريّة. وقد وصف المجلس الأوروبّيّ للعلاقات الخارجيّة في عام 2022 المشهد الرقميّ في الشرق الأوسط بأنّه "شبكة حديديّة من القمع"، حيث تلتقي برامج التجسّس والرقابة المدعومة بالذكاء الاصطناعيّ لتنتج جيلًا جديدًا من الاستبداد الرقميّ. أمّا ردّ المجتمع المدنيّ، بالتوازي مع المطالبات بحوكمة دوليّة للتكنولوجيا، فهو الاستمرار في الابتكار واستثمار مرونة الوسائط الرقميّة للبقاء متقدّمًا على القمع. وقد يعني ذلك الانتقال إلى منصّات مشفّرة جديدة عند اختراق القديمة، أو تطوير الخبرة التقنيّة الداخليّة لكشف عمليّات القرصنة الحكوميّة وفضحها – كما فعل الباحثون مع تطبيق ToTok في الإمارات العربيّة المتّحدة –، وكذلك تشكيل تحالفات عالميّة لمساءلة شركات التكنولوجيا عن تواطئها في القمع. والجدير بالذكر أنّ النساء والفئات المهمّشة استخدمْنَ التكنولوجيا لخلق مساحات خاصّة بهنّ؛ فقد أقامت الناشطات العربيّات شبكات رقميّةً نسويّةً – كالمجموعات المُغلَقة أو المنتديات الخاصّة على فيسبوك – تتيح تبادل المعرفة النسويّة وتوفّر الدعم والمعلومات بعيدًا من الرقابة الأبويّة. وقد شكّلت هذه الفضاءات الرقميّة الآمنة عنصرًا حاسمًا في استمرار حركات مثل #MeToo في السياق العربيّ، وفي

توثيق التحرّش الجنسيّ – كما في حالة حساب Assault Police على إنستغرام في مصر، الّذي أدّى إلى اتّخاذ إجراءات قانونيّة حقيقيّة.

في الختام، يمكن القول إنّ التكنولوجيا الرقميّة قد أحدثت تغييرًا جذريًّا في العلاقات بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدنيّ؛ فقد فتحت في بداياتها آفاقًا جديدةً كانت في صالح المجتمع المدنيّ، ثمّ تحوّل ميزانها تدريجيًّا ليصبّ في مصلحة الدول، وهي اليوم مجال خلافيّ تتنازعه قوّة المعرفة وقوّة الرقابة. لقد وسّعت المنصّات الرقميّة نطاق عمل منظّمات المجتمع المدنيّ، ومكّنتها من نشر المعرفة والدعوة البديلة التي كانت مستحيلةً في السابق، من التوثيق المباشر للانتهاكات إلى حملات التضامن العابرة للحدود. وفي الوقت نفسه، سلّحت أنظمة الاستبداد الرقميّ أنفسها بقدرات غير مسبوقة على القمع والمراقبة الإلكترونيّة، حتّى بات بعض الخبراء يتحدّثون عن "الاستبداد الرقميّ" بوصفه ركيزةً أساسيّةً لبقاء النظام (Piovesan, 2023). لقد جعلت المراقبة والمضايقات عبر شبكة الإنترنت عمل منظّمات المجتمع المدنيّ المستقلّة أكثر خطورةً وإرهاقًا نفسيًّا، حتّى مع استمرار شبكة الإنترنت في تزويدها بأدواتها المعرفيّة الأساسيّة. وتبقى النتيجة النهائيّة معقّدةً: ففي بعض البلدان، يقمع الفضاء المدنيّ الرقميّ بشدّة – كما في السعوديّة، حيث سُجِنَ أو أُسْكِت تقريبًا جميع النشطاء البارزين على الرغم من نشاطهم الإلكترونيّ الكثيف – بينما تنجح بلدان أخرى مثل الكويت ولبنان في الحفاظ على نقاشات عامّة حيّة عبر شبكة الإنترنت، على الرغم من مواجهة التصيُّد الإلكترونيّ والدعاوى القضائيّة. والأهمّ من ذلك أنّ القمع الرقميّ غالبًا ما يتجاوز الحدود الوطنيّة: إذ يتعرّض النشطاء المنفيّون إلى تجسُّس أو اختراق من قبل حكومات بلدانهم الأصليّة، ما يدلّ على أنّ التكنولوجيا مكّنت الأنظمة الاستبداديّة من الوصول إلى مجتمعات الشتات (Anstis and Deibert, 2025). وقد أدّى ذلك إلى تعاون أوثق بين المنفيّين والنشطاء المحلّيّين في مجالَي الأمن الرقميّ والتخطيط الإستراتيجيّ. في نهاية المطاف، لا تضمن التكنولوجيا التحرُّر ولا السيطرة الكاملة؛ إنّها ساحة صراع متغيّرة. وكما أشارت إحدى الدراسات، فهذه الأدوات "ليست معركةً عادلةً"، إذ يسعى النشطاء إلى مجاراة الدولة بموارد أقلّ. ومع ذلك، فإنّ مجرّد حقيقة أنّ ناشطًا واحدًا يستطيع أحيانًا أن يتفوّق على الدولة في الفضاء الرقميّ تبقى دليلًا على القوّة الكامنة الّتي تمنحها التكنولوجيا للأفراد والمجموعات الصغيرة. وفي إطار النظام المعرفيّ العربيّ، لا تزال الأدوات الرقميّة عنصرًا لا غنًى عنه في مجالات البحث (كالبيانات المفتوحة والاستشعار من بُعْد)، والنشر (عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ والمدوّنات)، والتواصل (عبر المنصّات التعاونيّة). ويبقى الأمل في أنّ استمرار الابتكار، إلى جانب الضغط الدوليّ من أجل الحقوق الرقميّة، سيواصل إيجاد مساحات جديدة لقول الحقيقة للسلطة، ولو كان ذلك أحيانًا عبر همسات مشفّرة أو موجات غضب رقميّة على هيئة وسم أو هاشتاغ. إنّ درس العقد الماضي عميق في دلالاته وإن لم يكن قاتمًا: فقد تبادلت التكنولوجيا الأفضليّة بين الطرفَين، ولا تزال قصّتها في العالم العربيّ قيد الكتابة.

الخلاصة

بعد مرور أكثر من عقد على الربيع العربيّ، ما يزال النظام المعرفيّ في العالم العربيّ مسرحًا لصراع مستمرّ بين فاعلين مدنيّين مثابرين وأنظمة استبداديّة راسخة. تتتبّع هذه المراجعة الأدبيّة أبرز التيّارات الموضوعيّة التي تشكّل ملامح هذا الصراع: الآليّات القانونيّة والقسريّة للرقابة التي تسعى من خلالها الدول إلى تنظيم إنتاج المعرفة في المجتمع المدنيّ؛ وظهور منظّمات المجتمع المدنيّ العلمانيّة وتكيّفها عبر إستراتيجيّات مبتكرة مثل التواصل الشبكيّ والفطنة القانونيّة والعمل من المنفى؛ والتفاعلات الملتبسة بين منتجي المعرفة ووسطائها ومستخدميها، التي ما تزال تعيقها الريبة المتبادلة والحواجز البنيويّة؛ إلى جانب الدور المزدوج للجهات المانحة الأجنبيّة، التي تمكّن من القيام بعمل مدنيّ حيويّ، لكنّها في الوقت نفسه تعقّد استقلاليّة هذا العمل؛ وأخيرًا، الأثر التحويليّ للتكنولوجيا الرقميّة، التي فتحت آفاقًا جديدةً للتمكين كما للقمع.

تبرز هذه القراءة عدّة خلاصات عامّة. أوّلًا، إنّ عزم الدول العربيّة على إدارة المعرفة المستقلّة وقمعها قد ازداد حدّةً منذ عام 2011. فمن القاهرة، إلى الرباط، إلى الرياض، وضعت السلطات منظومات قانونيّةً وتنفيذيّةً للإشراف على ما يمكن لمنظّمات المجتمع المدنيّ أن تفعله أو تقوله أو تفكّر فيه. تعامل المعرفة المدنيّة من منظور أمنيّ بحت: فالباحثون والنشطاء الذين ينتجون تحليلات نقديّةً ينظر إليهم لا بوصفهم شركاء في التنمية، بل بوصفهم تهديدات محتملة لاستقرار النظام. ويتجلّى هذا التحويل الأمنيّ للمعرفة في سياسات متنوّعة: من الحملة الشاملة على المنظّمات غير الحكوميّة في مصر، إلى التحكّم الدقيق في التمويل بالأردن، مرورًا بتقليص الوضع القانونيّ للجمعيّات في المغرب، ووصولًا إلى استباق دول الخليج للفكر المستقلّ عبر مبادرات "اقتصاد المعرفة" الّتي تديرها الدولة وتستقطب الخبرات المحلّيّة. ومع ذلك، لم يؤدِّ القمع إلى وأد المعرفة المدنيّة، بل على العكس، أطلق ديناميّات ابتكار واحتراف دفعت بمنظّمات المجتمع المدنيّ إلى إعادة تشكيل ذاتها. ومن المفارقات أنّ الضغط ذاته الذي مارسته الأنظمة هو الذي حفّز هذه المنظّمات على ابتكار مسارات جديدة للبقاء. لقد غدا هذا القطاع أكثر مرونةً، كما تنمو النبتة حول العوائق نحو الضوء، إذ أعادت منظّمات المعرفة العربيّة تشكيل هياكلها لتستمرّ في فضاءات مدنيّة آخذة في التضييق. وتكشف إستراتيجيّات التكيّف – من نقل المقرّات وإعادة التسجيل إلى التحالفات العابرة للحدود – عن عمليّة تعلّم مؤسَّسيّة مستمرّة داخل المجتمع المدنيّ، كثيرًا ما تعزّز بشبكات التضامن الإقليميّة. وفي هذا السياق، برزت النساء بوصفهنّ فاعلات أساسيّات في إغناء النظام المعرفيّ، بحيث أضفْنَ إليه بعدًا جندريًّا يقوّض معًا الهيمنة الأبويّة والاستبداد السياسيّ من الداخل.

ثانيًا، لا يزال تدفّق المعرفة من المجتمع المدنيّ إلى السياسات العامّة يمثّل نقطة ضعف حرجةً في أغلب الدول العربيّة. تظهر الأدبيّات فجوةً مستمرّةً بين التحليلات الرصينة التي تنتجها منظّمات المجتمع المدنيّ وقدرتها المحدودة على التأثير في صنّاع القرار. فالحكم الاستبداديّ، بطبيعته، يرفض الأصوات المستقلّة، ممّا يفضي إلى سيناريو مأساويّ تُهمَل فيه الحلول العمليّة التي يمكن أن يقدّمها المجتمع المدنيّ لتخطّي

مشكلات بنيويّة، وذلك لأنّها نابعة من مصادر "غير مرخّص بها". ويزيد الانقسام اللغويّ بين العربيّة والإنكليزيّة من عرقلة الحوار السياسيّ المشترك، حيث تتوزّع المعرفة بين خطابات محلّيّة محدودة الانتشار وأخرى دوليّة بعيدة الصدى عن الجمهور العربيّ. ومع ذلك، تسجّل مجالات نوعيّة للتأثير عبر قنوات غير مباشرة، مثل الضغط الإعلاميّ العالميّ أو الدعوة الدوليّة. إنّ النظام المعرفيّ العربيّ يعمل – ولكن بشكل غير مثاليّ؛ وكأنّ في كلّ بلد مكتبةً غنيّةً بالمعرفة، غير أنّ صنّاع القرار قد أغلقوا أبوابها. إنّ تحسين التآزر بين منتجي المعرفة ووسطائها ومستخدميها يمثّل مهمّةً حاسمةً لمستقبل المنطقة، كما يرى العلماء والإصلاحيّون، وهي مهمّة تتطلّب إرادةً سياسيّةً لفتح الفضاء المدنيّ، وتحوّلًا ثقافيًّا يعيد الاعتبار إلى النقاش القائم على الأدلّة بدلًا من الإملاءات الهرميّة.

ثالثًا، أثّرت الجهات الفاعلة الخارجيّة – من الجهات المانحة والشبكات الدوليّة – تأثيرًا بالغًا في المشهد المعرفيّ العربيّ بعد عام 2011، سواء للأفضل أو للأسوأ. فقد ضخّت الجهات المانحة الغربيّة والمتعدّدة الأطراف موارد وفيرةً مكّنت العديد من منظّمات المجتمع المدنيّ من تحقيق مكاسب نوعيّة في القدرات والإنتاج. ولولا هذا الدعم، لكان ازدهار مراكز الفكر والمنظّمات النسائيّة وجماعات المناصرة بعد الربيع العربيّ أقلّ بكثير. غير أنّ التمويل يجلب النفوذ، والنفوذ يستتبع الاحتكاك. تعمل منظّمات المجتمع المدنيّ العربيّة في توازن دقيق، تستفيد فيه من مساعدات الجهات المانحة، وفي الوقت نفسه تحاول الحفاظ على استجابتها لمجتمعاتها المحلّيّة ووفائها لمهامّها الأصيلة. وتُجمِع الأدبيّات على ضرورة أن "لا تسبّب الجهات المانحة ضررًا"؛ أي أن تنسّق جهودها على نحوٍ أفضل، وتخفّف من شروطها المُرهِقة، وتصغي إلى الأولويّات المحلّيّة، وتدعم القدرات المؤسّسيّة الأساسيّة بدلًا من الاقتصار على المشروعات قصيرة الأمد. ومن المشجّع أنّ بعض التحسينات في نهج الجهات المانحة قد لوحظت بالفعل، مثل التمويل الأكثر مرونةً خلال جائحة كوفيد-19، ودعم بناء التحالفات. ومع ذلك، لا يزال تحقيق الاستدامة تحدّيًا جوهريًّا. فطالما ظلّ عمل المجتمع المدنيّ المعرفيّ يعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجيّ، سوف تستغلّ الأنظمة هذا الواقع لتقويض شرعيّته وتهميشه. ويمكن القول إنّ بناء الدعم المحلّيّ – اجتماعيًّا وماليًّا – لمنظّمات المجتمع المدنيّ المعرفيّة هو التحدّي الأكبر المقبل، إن أرادت هذه المنظّمات تجاوز "الشتاء الاستبداديّ الطويل" الذي أعقب خريف الربيع العربيّ.

أخيرًا، أثبت تأثير الثورة الرقميّة في العلاقات بين الدولة ومنظّمات المجتمع المدنيّ أنّه ماراثون طويل وليس سباقًا قصيرًا. فإن كان الربيع العربيّ هو السباق القصير الذي أظهر قوّة التعبئة عبر شبكة الإنترنت، فإنّ العقد الذي تلاه كان ماراثونًا ممتدًّا استقرّت فيه الأنظمة، وكذلك الناشطون، لخوض صراع طويل النفس. وفي اللحظة الراهنة، يبدو أنّ الأنظمة قد اكتسبت اليد العليا في التحكّم في الفضاء الرقميّ داخل حدودها الوطنيّة. ومع ذلك، لا يمكن إغلاق الفضاء الرقميّ بالكامل بطبيعته المفتوحة؛ فالمعرفة تجد دائمًا طرقًا جديدةً للانتقال، سواء عبر القنوات المشفّرة، أو أصوات الشتات، أو منصّات الجيل القادم التي تظهر تباعًا. لقد اضطرّ الناشطون إلى أن يصبحوا خبراء تقنيّين بحكم

الضرورة، مضيفين إلى مهاراتهم أدوارًا جديدةً مثل "أخصّائيّ الأمن الرقميّ" و"الصحفيّ عبر شبكة الإنترنت". وسوف يستمرّ التقاطع بين التكنولوجيا والنشاط المدنيّ في تحديد إمكانات المعارضة والإصلاح في العالم العربيّ. وكما خلص أحد المؤتمرات الدوليّة حول هذا الموضوع، فإنّ مستقبل المجتمع المدنيّ في المنطقة سيتوقّف على "من يتقن الأدوات الجديدة"، وتبقى المخاوف قائمةً نتيجة امتلاك الدول موارد أكبر لتحقيق ذلك، لكنّ الأمل يظلّ في أنّ الشباب العربيّ والارتباط العالميّ المتزايد يمنحان المجتمع المدنيّ فرصةً حقيقيّةً للمنافسة.

في الختام، يتبيّن بوضوح أنّ النظام المعرفيّ في العالم العربيّ ما يزال ديناميكيًّا ومثيرًا للجدل في آنٍ واحد. فالفترة التي أعقبت الربيع العربيّ مثّلت مسارًا متذبذبًا بين خطوتَين إلى الأمام وخطوة – وأحيانًا أكثر – إلى الوراء. لقد تحقّقت مكاسب ملحوظة في نطاق المعرفة ومستوى تطوّرها التي أنتجها المجتمع المدنيّ العربيّ – من التوثيق الدقيق لحقوق الإنسان إلى البحوث السياسيّة الرصينة – وقاد معظمها فاعلون علمانيّون محلّيّو الجذور، كثير منهم نساء أضفْنَ بعدًا نوعيًّا إلى المشهد المعرفيّ. ومع ذلك، فإنّ هذه المكاسب تعمل في ظلّ تهديد دائم من قمع الدولة، وهي غير متكافئة في توزّعها عبر المنطقة. لقد أظهرت تونس في البداية ما يمكن أن يحقّقه نظام معرفيّ أكثر انفتاحًا – إذ استطاعت مراكز الفكر التأثير في التشريعات والسياسات العامّة – غير أنّ الانتكاسات الأخيرة في عهد الرئيس قيس سعيّد ألقت ظلالًا من الشكّ على هذا الإرث. وفي أماكن أخرى أكثر انغلاقًا، قد تُعَدّ الشقوق التدريجيّة في جدار الرقابة إنجازات مهمّةً بحدّ ذاتها – كما في استمرار وجود بعض مراكز البحث المستقلّة في المغرب والكويت، الّتي نجحت في توسيع هامش الخطاب العامّ.

لا ترسم الأدبيّات المستعرَضة صورةً متفائلةً على نحو مفرط، ولا متشائمةً بالكامل، بل تقدّم صورةً دقيقةً وواقعيّةً: فقد أثبتت الأنظمة الاستبداديّة براعتها في التكيّف واستمرّت في تقييد دور المجتمع المدنيّ في إنتاج المعرفة، غير أنّ المجتمع المدنيّ لم ينقرض، بل تكيّف بدوره، مدفوعًا بالتزام حقيقيّ من نخبة من النشطاء والخبراء بالسعي إلى الحقيقة والتقدّم لمجتمعاتهم. وكما أشار محمّد باميه في تقريره عن العلوم الاجتماعيّة العربيّة (Jebari, 2016)، ثمّة توتُّر دائم بين الكونيّة والخصوصيّة في المعرفة العربيّة؛ إذ يتفاعل المثقَّفون العرب مع الأفكار العالميّة ويعيدون في الوقت نفسه جَذْرَنَتَها في السياقات المحلّيَّة والنضالات الاجتماعيّة. ويجسّد جيل ما بعد عام 2011 من منظّمات المجتمع المدنيّ هذا التوازن بامتياز، إذ يربط بين المستوى الدوليّ (في المنهجيّات والتمويل والتضامن) وبين الانخراط المحلّيّ الفعليّ في قضايا الناس، محافظًا على الأمل في أنّ المعرفة – العقلانيّة والمدروسة والنقديّة – يمكن أن تؤدّي يومًا دورًا توجيهيًّا في الحكم العربيّ، وأن تسهم في تحقيق شعارات الثورة الكبرى: "الخبز، والحرّيّة، والعدالة الاجتماعيّة"، عبر سياسات مستنيرة ومواطنين ملتزمين.

مثَّلَ النظام المعرفيّ بعد الربيع العربيّ بَوْتَقة اختبار مزدوجةً: لمرونة المجتمع المدنيّ من جهة، وابتكار الاستبداد من جهة أخرى. وإذا كان العقد الأوّل من هذا المسار مؤشّرًا على شيء، فإنّ النضال سيستمرّ. لكنّ المعرفة، بطبيعتها، تجد دائمًا طريقها للتسرّب عبر الشقوق. وكما يقول المثل العربيّ

القديم: "الحقّ فوق القوّة" – فالحقيقة تبقى أسمى من السلطة. إنّ منظّمات المجتمع المدنيّ والناشطين الموثّقين في هذه المراجعة، من خلال شجاعتهم وقدرتهم على التكيّف، هم حرّاس تلك الحقيقة؛ فهم يضمنون أنّه حتى في أحلك الأوقات، تظلّ هناك أدلّة وذكريات وتحليلات تضيء الطريق إلى الأمام. وتشكّل المراجع التالية – بما تضمّه من تقارير ودراسات وأصوات ناطقة من قلب المنطقة – شهادةً على الثروة المعرفيّة الّتي يواصل المجتمع المدنيّ العربيّ إنتاجها على الرغم من الصعوبات. ويبقى على الفاعلين المحلّيّين والمجتمع الدوليّ أن يستثمروا هذه المعرفة وأن يدعموا منتجيها، لأنّهم، في نهاية المطاف، الركيزة الضروريّة لأيّ مستقبل تدار فيه المجتمعات العربيّة بالمساءلة والشفافية والحكمة.

القسم 3: الإطار المفاهيميّ

يتيح مفهوم ميشيل فوكو للسلطة/المعرفة أساسًا نقديًّا متينًا لفهم الكيفيّة التي تنغمس بها المعرفة في بنى السلطة وتسهم في إعادة إنتاجها. يفترض فوكو (1980) أنّ السلطة تحدّد ما يعترف به بوصفه "معرفةً صحيحةً"، وفي الوقت ذاته تستخدم تلك المعرفة للحفاظ على أنظمة السلطة القائمة وإضفاء الشرعيّة عليها. تكشف هذه الديناميّة عن علاقة تبادليّة عضويّة: فالسلطة تملي شروط إنتاج المعرفة ونشرها وقبولها، بينما تسهم المعرفة بدورها في تعزيز الهياكل والمعايير التي تمارس من خلالها السلطة وتُشَرْعِن وجودها. وبهذه الطريقة، تتحوّل المعرفة إلى أداة سياسيّة دقيقة لإدارة الطاعة والسيطرة، إذ تتلاعب الأنظمة بالخطاب المعرفيّ لتكريس سلطتها، وقمع المعارضة، وتحديد حدود المقبوليّة السياسيّة والاجتماعيّة. وتعدّ هذه العلاقة أساسيّةً لفهم كيفيّة إدارة الأنظمة عمليّة تحويل المعرفة إلى سياسة، وتحويل المعرفة إلى أداة للسيطرة.

استنادًا إلى رؤى فوكو، يضيف بيتر بيرغر وتوماس لوكمان في كتابهما البناء الاجتماعيّ للواقع (Berger and Luckmann’s, The Social Construction of Reality, 1966) منظورًا مكمّلًا، مؤكّدين أنّ المعرفة ليست كيانًا موضوعيًّا أو محايدًا، بل هي بناء اجتماعيّ يتشكّل داخل سياقات ثقافيّة وتاريخيّة وسياسيّة محدّدة. تعيد هذه السياقات توجيه المعرفة وتقييدها، وغالبًا ما تكيّفها مع الأيديولوجيّات والمصالح السياسيّة السائدة. وبذلك، تتمكّن الأنظمة من ترسيخ سلطتها عبر بناء "فهم اجتماعيّ" يبدو طبيعيًّا وغير قابل للنقض، ممّا يجعل مجال المعرفة نفسه محايدًا، كما يظهر، على الرغم من خضوعه لتوازنات السلطة. ويكمّل مفهوم أنطونيو غرامشي (1971) حول الهيمنة الثقافيّة هذا الإطار النظريّ، إذ يوضّح أنّ الأنظمة لا تكتفي بآليّات القسر المباشرة، بل تسعى أيضًا إلى تشكيل البنى الثقافيّة والأيديولوجيّة الّتي تضفي الشرعيّة على هيمنتها. فمن خلال التحكّم في المعرفة وتوجيهها، ترسّخ الأنظمة رؤيةً للعالم مشتركةً تجعل سلطتها تبدو طبيعيّةً ومسلّمًا بها.

تتيح هذه الأسس النظريّة إطارًا لفحص أو تحليل المراحل المختلفة التي تمرّ بها المعرفة لتتحوّل إلى سياسة أو سلطة. يمثّل إنتاج المعرفة ووساطتها واستخدامها مراحل متميّزة ولكنها مترابطة في هذه العمليّة. يتضمن إنشاء المعرفة توليد الأدلّة والرؤى؛ وتتضمن الوساطة تفسير المعرفة وترجمتها إلى صيغ قابلة للتنفيذ؛ ويشير الاستخدام إلى ترسيخ المعرفة في القرارات السياسية أو الإجراءات الاجتماعيّة والسياسيّة الأوسع نطاقًا.

في هذا السياق، ركّزت الدراسات الحديثة على الوسطاء والشبكات المعرفيّة الّتي تسهّل هذه التحوّلات. يؤكّد باندولا-جيل وليال (Bandola-Gill and Lyall, 2022) على الدور المحوريّ لوسطاء المعرفة، وهم الأفراد أو المؤسّسات الّذين يعملون بوصفهم حلقة وصل بين منتجي المعرفة ومستخدميها. تتمثّل وظيفتهم في تفسير المعرفة وترجمتها ودمجها في عمليّات صنع القرار، بما يضمن ملاءمتها وسهولة تطبيقها. غير أنّ فاعليّتهم تتأثّر على نحو حاسم بالسياق السياسيّ والمؤسّسيّ المحيط بهم: ففي البيئات الديمقراطيّة ذات الأطر المؤسّسيّة الراسخة، يتمتّع هؤلاء الوسطاء بقدر من الاستقلاليّة، ويمارسون نفوذًا فعّالًا في توجيه السياسات. أمّا في الأنظمة الاستبداديّة أو الهشّة، فتكون وظائفهم مقيّدةً أو مسيّرةً بما يتوافق مع أولويّات النظام السياسيّ، ممّا يفرغ دورهم من محتواه النقديّ ويحدّ من قدرتهم على العمل المعرفيّ المستقلّ.

يبرز ويبر ويانوفيتسكي (Weber and Yanovitzky, 2022) الدور الجوهريّ الّذي تؤدّيه الشبكات في تسهيل انتقال المعرفة عبر مراحلها الثلاث: الإنتاج، والوساطة، والاستخدام، ويؤكّدان أنّ الشبكات تتيح تبادل المعرفة من خلال ربط الفاعلين المختلفين وتعزيز التعاون في ما بينهم. ومع ذلك، فإنّ فعاليّة هذه الشبكات تعتمد اعتمادًا كبيرًا على النظام البيئيّ السياساتيّ الأوسع الّذي يحدّد الكيفيّة التي تنتج بها المعرفة وتُتَداول وتُستخدَم. فبينما يركّز ويبر ويانوفيتسكي على الأبعاد البنيويّة والعلائقيّة للشبكات، تشير رؤاهما إلى أنّ وظائف الشبكة قد تعيقها عوامل سياقيّة مثل القدرات المؤسّسيّة، وأولويّات السياسات، وتوفّر الموارد. وهذا ما يؤكّد أهمّيّة فهم التفاعل المتبادل بين الشبكات وتدفّقات المعرفة من جهة والبيئات السياسيّة والمؤسّسيّة التي تعمل فيها من جهة أخرى.

ومع ذلك، فإنّ كثيرًا من هذه الدراسات الحديثة تنطلق من افتراض وجود بيئات تنتمي إلى الديمقراطيّات الليبراليّة الغربيّة، حيث تتيح المؤسّسات العامّة – على الرغم من نواقصها – إطارًا مستقرًّا نسبيًّا للتفاعل بين المعرفة والسلطة. في مثل هذه السياقات، تتيح المعايير الديمقراطيّة ومشاركة المجتمع المدنيّ إمكانيّات أوسع لإنتاج معرفة تعدّديّة وممارسات وساطة مفتوحة. غير أنّ ثمّة فجوةً واضحةً في دراسة كيفيّة تطوّر هذه العمليّات في المناطق الّتي تتّسم بأنظمة سياسيّة قويّة ومؤسّسات هشّة، كما هي الحال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). ففي هذه السياقات، غالبًا ما تتمّ عمليّات إنتاج المعرفة ووساطتها واستخدامها ضمن أنظمة حكم استبداديّة، حيث تؤثّر سيطرة الدولة وهشاشة المؤسّسات وضيق المساحات المدنيّة تأثيرًا عميقًا في تشكيل أنظمة المعرفة وتوجيهها.

قبل الانتقال إلى تحليل هذه المراحل، ينبغي تمييز الأنظمة من الدول لفهم العلاقة الدقيقة الّتي تربط كلًّا منهما بالنظام المعرفيّ. استنادًا إلى عمل هايدمان ولينش (Heydemann and Lynch 2024)، من الضروريّ إدراج مفهوم "النظام" في التحليل، نظرًا إلى "مركزيّته" في فهم طبيعة الدول العربيّة. يعرّف النظام بأنّه "مجموعة القواعد والمعايير والممارسات الّتي تنظّم السياسة"، وهو قادر على التأثير في الفاعلين داخل النظام المعرفيّ عبر مؤسّسات الدولة (مثل الشرطة، والقضاء، والوزارات) من جهة، وعبر آليّات الحوكمة غير الحكوميّة من جهة أخرى.

ينطلق هذا الإطار من فرضيّة أساسيّة مفادها أنّ الأنظمة والدول – ولا سيّما في السياقات الاستبداديّة أو شبه الاستبداديّة – تعمل على تقييد كلّ مرحلة من مراحل عمليّة تحويل المعرفة إلى سياسة: من إنتاج المعرفة، إلى وساطتها، وصولًا إلى استخدامها، وذلك بهدف التحكّم في تدفّق المعلومات وتوجيه نتائج السياسات بما يخدم استمراريّة السلطة. وفي هذا السياق، تفهم الدولة بوصفها إطار التفاعل بين مستخدمي المعرفة. ففي البيئات الديمقراطيّة، تعمل الدولة على تعزيز عمليّة سياسيّة شاملة ومتوازنة بين فاعلين معرفيّين متعدّدين. أمّا في الأنظمة الاستبداديّة، فإنّ الدولة تعيد هندسة تلك التفاعلات أو تقيّدها أو توجّهها على نحو يبقي على هيمنة النظام ويحول دون تشكّل معارضة فعليّة.

بناءً على ما سبق، طوّرنا إطارًا تحليليًّا مفصّلًا لدراسة العلاقة الديناميكيّة بين الأنظمة أو الدول العربيّة ومنظّمات المجتمع المدنيّ المشاركة في إنتاج المعرفة ووساطتها واستخدامها. يحدّد الإطار ثلاث مراحل مترابطةً داخل النظام المعرفيّ: إنتاج المعرفة، والتوسّط فيها، واستخدامها، ويوضّح الجهات الفاعلة الرئيسة التي تشغل كلّ مرحلة منها. كذلك، يقدّم تصنيفًا للآليّات الّتي تمارس من خلالها الأنظمة سيطرتها بصورة إستراتيجيّة، مع تمييز الآليّات الرسميّة الّتي تنفّذ عبر مؤسّسات الدولة، من الإستراتيجيّات غير الرسميّة الّتي تُستخدَم خارج القنوات الرسميّة. ويوضّح هذا النهج كيف تشكّل السياقات الاستبداديّة المشهد الّذي يعمل فيه المجتمع المدنيّ والجهات الفاعلة الأخرى في مجال المعرفة، وكيفيّة تأثّرها على نتائج السياسات.

النظام المعرفيّ: المراحل والجهات الفاعلة

يشمل النظام المعرفيّ مجموعةً من العمليّات المترابطة الّتي يتمّ من خلالها إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها داخل المجتمع. وتحدّد الفقرة الفرعيّة الآتية كلّ مرحلة من هذه المراحل، وتبرز ملامح الجهات الفاعلة الرئيسة الّتي تضطلع بدور محوريّ فيها.

1. إنتاج المعرفة

يشكّل إنتاج المعرفة المرحلة الأساسيّة في منظومة المعرفة، إذ يتضمّن إنتاج البيانات بشكل منهجيّ، والدراسات التجريبيّة، وتحليلات السياسات، والبحوث النقديّة الّتي تهدف إلى إتاحة المعلومات

اللازمة لصوغ السياسات والسلوكيّات المجتمعيّة والمناقشات السياسيّة. وفي ما يأتي لمحة عن الجهات الفاعلة الرئيسة في هذه المرحلة:

- الباحثون الأكاديميّون والمؤسّسات المستقلّة: الجامعات ومراكز البحوث العلميّة والمحلّلون المستقلّون الّذين يجرون أبحاثًا نقديّةً أو تجريبيّةً أو موجّهةً نحو السياسات.

- منظّمات المجتمع المدنيّ (CSOs): مراكز الفكر المستقلّة، والمنظّمات غير الحكوميّة الداعمة، ومنظّمات حقوق الإنسان، والمبادرات البحثيّة الشعبيّة الّتي تنتج معرفةً قائمةً على القضايا أو مدفوعةً بالدعوة إلى توجيه الخطاب العامّ أو التأثير في السياسات.

- الأحزاب السياسيّة والحركات الأيديولوجيّة: كيانات تنتج معرفةً أيديولوجيّةً أو سياسيّةً بشكل صريح بهدف التأثير على أجندات السياسات أو حشد المؤيّدين أو ترسيخ الروايات السياسيّة.

- الشركات الاستشاريّة وشركات الأبحاث المهنيّة: كيانات بحثيّة تجاريّة تتعاقد معها الحكومات أو المنظّمات الدوليّة أو الشركات الخاصّة لإنتاج معرفة موجّهة ومصمّمة خصّيصًا لتلبية مصالح سياسيّة أو تجاريّة محدّدة.

2. وساطة المعرفة

تتضمّن وساطة المعرفة تفسير نتائج البحوث وترجمتها وتعبئتها ونشرها إلى فئات مجتمعيّة أوسع، بما في ذلك صانعو السياسات والجمهور العامّ. وتهدف الوساطة الفعّالة إلى جعل المعرفة متاحةً وذات صِلة وقابلةً للتنفيذ في سياقات السياسات. وفي ما يأتي أبرز الجهات الفاعلة الرئيسة في هذه المرحلة:

- المنظّمات الإعلاميّة: وسائل الإعلام المستقلّة الّتي تقدّم روايات نقديّةً أو بديلةً، ووسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة الّتي تنشر رسائل يقرّها النظام.

- منظّمات الدعوة والمنظّمات غير الحكوميّة: الجهات المدنيّة الّتي تعمل إستراتيجيًّا على ترجمة المعرفة المعقّدة إلى حملات دعويّة ومبادرات تثقيفيّة وتوصيات سياسيّة تهدف إلى التأثير في الرأي العامّ وأجندات السياسة العامّة.

- الصحفيّون والمدوّنون ومستشارو السياسات: أفراد يلخّصون ويفسّرون ويؤطّرون نتائج البحوث لتعزيز الوعي العامّ وتشكيل الخطاب السياسيّ أو الدعوة إلى إصلاح السياسات.

- وسطاء المعرفة: مؤسّسات أو أفراد مختصّون يكلّفون صراحةً بتيسير تدفّق المعرفة بين المُنتِجين والمستخدمين، وضمان أن تلبّي ترجمتها الاحتياجات العمليّة لصانعي السياسات أو أصحاب المصلحة الآخرين.

3. استخدام المعرفة

يشير استخدام المعرفة إلى دمج المعرفة المتوسّطة في قرارات سياسيّة ملموسة، وإجراءات إداريّة، وإستراتيجيّات سياسيّة، وممارسات مجتمعيّة أوسع نطاقًا. وتحدّد هذه المرحلة مدى تأثير المعرفة فعليًّا في نتائج السياسات وإحداث التغيير الاجتماعيّ. وفي ما يأتي أبرز الجهات الفاعلة في هذه المرحلة:

- صانعو السياسات والمسؤولون الحكوميّون: متّخذو القرار داخل المؤسّسات الحكوميّة الّذين يستخدمون المعرفة المتوسّطة لإعلام خياراتهم السياسيّة أو تبريرها أو إضفاء الشرعيّة عليها.

- الأحزاب السياسيّة وجماعات المصالح والنقابات: كيانات منظّمة تستخدم المعرفة المتوسّطة لدعم الدعوة، أو تعزيز المصالح السياسيّة، أو التأثير في النقاشات العامّة ونتائجها.

- الحركات الاجتماعيّة والنشطاء على مستوى القاعدة الشعبيّة: مجموعات وشبكات مدنيّة تستخدم المعرفة لتعبئة العمل الجماعيّ والمطالبة بتغيير السياسات والضغط من أجل المساءلة والإصلاح.

- الجهات الفاعلة الدوليّة (الجهات المانحة، والحكومات الأجنبيّة، والمنظّمات الدوليّة): أطراف خارجيّة تسهم في تشكيل أجندات السياسة الداخليّة من خلال التمويل الموجّه، والمساعدة المشروطة، والدعوة إلى السياسات، والتعاون الفنّيّ.

- المجموعات العامّة ومجموعات المواطنين الأوسع نطاقًا: الفاعلون الاجتماعيّون الّذين تتأثّر سلوكيّاتهم وتصوّراتهم ومواقفهم وأفعالهم السياسيّة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمعرفة المتاحة والموسومة في الفضاء العامّ.

تصنيف آليّات الرقابة التي تمارسها الأنظمة الحكوميّة

تؤثّر الأنظمة العربيّة في النظام المعرفيّ من خلال آليّات رسميّة وغير رسميّة. وتميّز التصنيفات الآتية – المستندة إلى نتائج مقابلات أُجرِيَت مع مُنتِجي المعرفة في أنحاء متعدّدة من المنطقة العربيّة – بوضوح بين الآليّات الّتي تنفّذ عبر المؤسّسات الحكوميّة الرسميّة، وتلك الّتي تمارسها الأنظمة خارج القنوات الحكوميّة المباشرة.

تشمل الآليّات الرسميّة الأربع التي يتمّ تنفيذها من خلال مؤسّسات الدولة ما يأتي: أوّلًا، التدابير القانونيّة والمؤسَّسيَّة مثل القوانين واللوائح البيروقراطيّة التي تحكم تسجيل المنظّمات غير الحكوميّة، وتراخيص البحث، وتراخيص وسائل الإعلام، وقواعد الرقابة المصمَّمة صراحةً لتقييد الجهات الفاعلة المستقلّة في مجال المعرفة. ثانيًا، تؤدّي الآليّات الاقتصاديّة والماليّة أيضًا دورًا حاسمًا، حيث يتمّ استخدام القيود الماليّة الرسميّة التي تسيطر عليها الدولة، وتخصيص الموارد الانتقائيّ، ولوائح التمويل، أو الحوافز الاقتصاديّة بشكل إستراتيجيّ للتأثير على السلوكيّات والحدّ من استقلاليّة منظّمات المجتمع المدنيّ. ثالثًا، تشمل الآليّات الأيديولوجية-الخطابيّة نشر الروايات الرسميّة للدولة من خلال المناهج التعليميّة، ووسائل الإعلام الحكوميّة، والحملات الحكوميّة، التي تهدف إلى إضفاء الشرعيّة على سلطة النظام وتهميش الأصوات المعارضة وتعزيز الامتثال بين الجمهور. رابعًا، تشمل الآليّات القسريّة-القمعيّة القمع الرسميّ للدولة، الذي يتميّز بالمراقبة من قبل مؤسَّسات أمن الدولة، والاضطهاد القضائيّ، والاحتجاز التعسُّفيّ، والسجن، والأعمال العنيفة التي تستهدف الأفراد والمنظّمات المشاركة في إنتاج المعرفة النقديّة أو المستقلّة، والوساطة، والاستخدام.

علاوة على ذلك، تشمل الآليّات الأربع غير الرسميّة التي تطبّقها الأنظمة خارج القنوات الحكوميّة ما يأتي: أوّلًا، آليّات الشبكات غير الرسميّة (الاستمالة)، حيث تستخدم الشبكات التابعة للنظام المحسوبيّة والمكافآت الماليّة أو السياسيّة الانتقائيّة والامتيازات غير الرسميّة لاستمالة الجهات الفاعلة المستقلّة، ممّا يؤدّي إلى تحييد جهودها أو إعادة توجيهها بعيدًا من إنتاج المعرفة التي تنتقد النظام. ثانيًا، الترهيب والتهديدات غير الرسميّة، مثل المضايقات غير الرسميّة والمراقبة غير الرسميّة من قبل وكلاء النظام والتهديدات من قبل الجماعات غير التابعة للدولة (بما في ذلك الميليشيات المدعومة من النظام والنخب المحلّيَّة المؤثِّرة)، ممّا يؤدّي إلى انتشار الرقابة الذاتيّة والامتثال بين الفاعلين المعرفيّين. ثالثًا، تستغلّ الآليّات الأيديولوجيّة-الخطابيّة غير الرسميّة السلطات الدينيّة أو الثقافيّة أو الاجتماعيّة غير الرسميّة لنزع الشرعيّة عن مُنتِجي المعرفة المستقلّين، وتصويرهم على أنّهم مصادر تهديد، أو خَوَنَة، أو عملاء خارجيّين، وبالتالي تهميش الخطاب النقديّ. رابعًا، تتضمّن الهندسة الاجتماعيّة وإنشاء المنظّمات غير الرسميّة تكوين منظّمات أو وسائل إعلام أو منتديات غير رسميّة مدعومة من النظام، تحاكي المشاركة العامّة الحقيقيّة، ممّا يُضعِف تأثير المجتمع المدنيّ المستقلّ ويهمّشه.

كيف يتمّ تفعيل هذه الآليّات عبر المراحل المختلفة؟

يوضّح هذا القسم كيف تطلق الأنظمة والدول العربيّة آليّات الرقابة الرسميّة (القائمة على الدّولة) وغير الرسميّة (القائمة على النظام) بصورة إستراتيجيّة ضمن المراحل المتميّزة والمترابطة لنظام المعرفة، وهي: إنتاج المعرفة، ووساطة المعرفة، واستخدام المعرفة. يتمّ تحليل كلّ مرحلة بتفصيلٍ

يُظهِر بوضوح كيف تؤثّر هذه الآليّات في الفاعلين والديناميّات داخل نظام المعرفة. وعبر هذه المراحل الثلاث المترابطة، تستخدم الأنظمة آليّات رسميّةً وغير رسميّة بشكل إستراتيجيّ لتشكيل نظام المعرفة. تقلّل القيود المفروضة في مرحلة إنتاج المعرفة من حجم المعرفة النقديّة المستقلّة، وفي مرحلة وساطة المعرفة تحدّ الأنظمة بدرجة أكبر من انتشار المعرفة المستقلّة ووصولها إلى الجمهور، أمّا في مرحلة استخدام المعرفة فتضمن الأنظمة بشكل منهجيّ أن تدعم المعرفة المتوسّطة المصالح الراسخة، وتهمّش الأصوات النقديّة، وتقيّد الإمكانات التحويليّة لصنع السياسات القائمة على الأدلّة. يلخّص الجدول (2) الآليّات الرسميّة وغير الرسميّة عبر النظام المعرفيّ.

1- إنتاج المعرفة

تؤثّر الأنظمة العربيّة بصورة إستراتيجيّة في **إنتاج المعرفة** من خلال آليّات رسميّة وغير رسميّة تغيّر بعمق نطاق الأنشطة البحثيّة واستقلاليّتها داخل المجتمع. تشمل **الآليّات الرسميّة** الّتي تنفّذ عبر مؤسّسات الدولة **الأطر القانونيّة التقييديّة، وتدابير الرقابة الاقتصاديّة الموجّهة، والممارسات القسريّة** مثل المراقبة والاضطهاد القضائيّ. وتشمل **الآليّات غير الرسميّة**: **الاستمالة** عبر الشبكات التابعة للنظام، و**تكتيكات الترهيب، والتهميش الأيديولوجيّ** الّذي يثبّط البحوث المستقلّة أو النقديّة.

الآليّات الرسميّة

الآليّات القانونيّة والمؤسّسيّة: تستخدم الأنظمة التشريعات الرسميّة للدولة، مثل القوانين التقييديّة لتسجيل المنظّمات غير الحكوميّة، والموافقات الإلزاميّة لمواضيع البحث، واللوائح الصارمة المتعلّقة بالتعاون الدوليّ. تفرض هذه القوانين أعباءً بيروقراطيّةً ومخاطر قانونيّةً على الباحثين المستقلّين والأكاديميّين ومنظّمات المجتمع المدنيّ. وغالبًا ما تكون "الانتهاكات" غامضة التعريف، ممّا يؤدّي إلى فرض عقوبات أو إغلاق أو ملاحقات قانونيّة قاسية، تثبّط إنتاج المعرفة المستقلّة حول القضايا الحسّاسة سياسيًّا.

الآليّات الاقتصاديّة والماليّة: تدير السلطات الحكوميّة توزيع الموارد عبر التخصيص الانتقائيّ أو حجب التمويل الحكوميّ أو المنح أو الإعانات. وغالبًا ما يمنح الدعم الماليّ امتيازات للمؤسّسات البحثيّة ومراكز الفكر المتوافقة مع روايات النظام، ممّا يؤدّي إلى تهميش المؤسّسات النقديّة وتقليص قدرتها على إنتاج تحليلات مستقلّة.

الآليّات القسريّة والقمعيّة: يتجلّى القمع الرسميّ للدّولة في المراقبة الّتي تمارسها مؤسّسات أمن الدولة، واستجواب الباحثين أو الناشطين، والمضايقات القضائيّة، والملاحقات القانونيّة بموجب قوانين الأمن القوميّ أو التشهير. ويواجه الباحثون البارزون أو باحثو المجتمع المدنيّ، الّذين ينتجون

أعمالًا سياسيّةً نقديّةً، خطر السجن أو الغرامات أو المضايقات، ممّا يسهم في خلق مناخ أوسع من الرقابة الذاتيّة.

الآليّات غير الرسميّة

الاستمالة غير الرسميّة: تستخدم شبكات المحسوبيّة أو النخب المرتبطة بالنظام علاقات شخصيّةً وحوافز غير رسميّة – مثل الوصول إلى صانعي القرار، أو الامتيازات غير المُعلَنة، أو المعاملة الماليّة التفضيليّة – لاستمالة الباحثين أو المؤسّسات المستقلّة. ويؤدّي ذلك إلى تقليص التحليل النقديّ وتوجيه الأجندات البحثيّة نحو موضوعات ملائمة للنظام، ممّا يضعف إنتاج المعرفة المستقلّة.

الترهيب والتهديدات غير الرسميّة: يطلق وكلاء النظام أو الأجهزة الأمنيّة غير الرسميّة أو الميليشيات المتحالفة معه تحذيرات وتهديدات وترهيبًا غير مباشر يستهدف مُنتِجي المعرفة المستقلّين. وتؤدّي هذه الممارسات إلى انتشار الرقابة الذاتيّة وتجنّب الباحثين التطرّق إلى القضايا الحسّاسة سياسيًّا أو الّتي تهدّد مصالح النظام.

التهميش الأيديولوجيّ غير الرسميّ: تصف السلطات الدينيّة أو الثقافيّة أو الاجتماعيّة غير الرسميّة، المرتبطة بمصالح النظام، علنًا منتجي المعرفة النقديّين أو المستقلّين بأنّهم خَوَنَة أو عملاء تأثير أجنبيّ، أو مهدّدون للوحدة الوطنيّة، ممّا يؤدّي إلى عزل أبحاثهم ونزع الشرعيّة عنها داخل المجتمع.

2- وساطة المعرفة

تستخدم الأنظمة العربيّة مجموعةً متنوّعةً من الآليّات الرسميّة وغير الرسميّة للتحكّم في توسّط المعرفة، ممّا يؤثّر بصورة حاسمة في نشر المعلومات وتأطيرها داخل المجتمع. تشمل الآليّات الرسميّة الّتي تمارسها مؤسّسات الدولة: القوانين التقييديّة، والإستراتيجيّات الاقتصاديّة الموجّهة، والإجراءات القسريّة المباشرة الّتي تستهدف وسائل الإعلام وجماعات الضغط. وعلى النقيض من ذلك، تتجلّى الآليّات غير الرسميّة في إنشاء منصّات متوافقة مع النظام، وتكتيكات ترهيب خفيّة، وحملات أيديولوجيّة تهمّش الوسطاء المستقلّين.

الآليّات الرسميّة

الآليّات القانونيّة والمؤسّسيّة: تفرض مؤسّسات الدولة متطلّبات صارمةً لترخيص وسائل الإعلام، وتطبّق قوانين رقابة وتنظيمًا للمحتوى الرقميّ، فضلًا عن سياسات اتّصال تقييديّة للمنظّمات غير الحكوميّة. وتواجه وسائل الإعلام المستقلّة الإغلاق أو الغرامات أو الملاحقات القضائيّة لنشرها معلومات غير مصرّح بها أو روايات مستقلّة، ممّا يحدّ مباشرةً من الوساطة النقديّة للمعرفة.

الآليّات الاقتصاديّة والماليّة: توزّع الجهات الحكوميّة عائدات الإعلانات والإعانات وعقود الإعلام المموّل من الدولة على نحو انتقائيّ، ممّا يفضّل الكيانات الإعلاميّة المتوافقة مع النظام ويهمّش اقتصاديًّا وسائل الإعلام المستقلّة ومجموعات الدعوة ووسطاء المعرفة، فيقلّص بذلك تأثيرهم بشدّة.

الآليّات القسريّة–القمعيّة: يشمل القمع الرسميّ للدولة المراقبة، والاضطهاد القضائيّ، والاعتقالات التعسّفيّة، والاحتجاز، والعنف الجسديّ ضدّ الصحفيّين والمدوّنين والإعلاميّين والمنظّمات غير الحكوميّة المناصرة الّتي تنشر معلومات نقديّةً. ويقيّد هذا القمع قنوات الوساطة المستقلّة وينتج مناخًا من الخوف بين وسطاء المعرفة.

الآليّات غير الرسميّة

إنشاء منصّات وساطة موازية متوافقة مع النظام: تنشئ الأنظمة شبكات إعلاميّةً غير رسميّة، ومؤثّرين على شبكة الإنترنت، وجماعات مناصرة، ومنظّمات غير حكوميّة تبدو مستقلّةً ظاهريًّا لكنّها في الواقع تابعة أو مموّلة بشكل غير مباشر من وكلاء النظام. تهيمن هذه الكيانات على فضاء الوساطة، فتهمّش الأصوات المستقلّة الحقيقيّة، وتغرق الخطاب العامّ بروايات مؤيّدة للنظام.

الترهيب غير الرسميّ للوسطاء: تنشر الأنظمة تهديدات أو مضايقات غير رسميّة عبر وكلائها أو النخب المحلّيّة أو الميليشيات غير الرسميّة للضغط على الصحفيّين والمنظّمات غير الحكوميّة لفرض الرقابة الذاتيّة أو الصمت. ويخلق هذا الإكراه غير المباشر حالةً من عدم اليقين والمخاطرة تحيط بالوساطة النقديّة وتقيّد انتشار الروايات البديلة.

الحملات الأيديولوجيّة غير الرسميّة: تعمل الشبكات الاجتماعيّة أو الدينيّة أو الأيديولوجيّة غير الرسميّة على نزع الشرعيّة عن وسائل الإعلام المستقلّة وجماعات المناصرة عبر تصويرها كجهات "مشبوهة ثقافيًّا أو أخلاقيًّا" أو "مموّلة من الخارج" أو "خطيرة سياسيًّا". ويؤدّي هذا التهميش الخطابيّ إلى تراجع ثقة الجمهور في الوسطاء المستقلّين وتقليص حضور الأصوات النقديّة.

3. استخدام المعرفة

تشكّل الأنظمة العربيّة استخدام المعرفة من خلال مزيج من الآليّات الرسميّة وغير الرسميّة، ممّا يؤثّر في كيفيّة توظيف المعرفة داخل عمليّات صوغ السياسات والتغيير المجتمعيّ. تشمل الآليّات الرسميّة الّتي تمارس عبر مؤسّسات الدولة: الحواجز القانونيّة الّتي تقصي الجهات النقديّة من النقاشات السياسيّة، والتمويل الاقتصاديّ الانتقائيّ الّذي يضمن توافق النظام، والحملات الأيديولوجيّة الّتي تبرّر السياسات القائمة وتهمّش البدائل. أمّا الآليّات غير الرّسميّة فتتمثّل في الهندسة الاجتماعيّة الّتي تنشئ منظّمات مواليةً للنظام، وشبكات المحسوبيّة الّتي تستميل الشخصيّات الاجتماعيّة المؤثّرة، والتهميش الأيديولوجيّ الّذي ينزع الشرعيّة عن مستخدمي المعرفة المستقلّين.

الآليّات الرسميّة

الآليّات القانونيّة والمؤسّسيّة: تستبعد الهياكل الحكوميّة الجهات الفاعلة النقديّة أو المستقلّة من منصّات الحوار السياسيّ والمجالس الاستشاريّة أو جلسات الاستماع العامّة. وتقصر القواعد المؤسّسيّة المشاركة عمدًا على المجموعات الّتي يوافق عليها النظام، ممّا ينتج نتائج سياسيّةً خاضعةً للرقابة ويمكن التنبّؤ بها.

الآليّات الاقتصاديّة والماليّة: يضمن التمويل الحكوميّ الانتقائيّ للأحزاب السياسيّة والنقابات ومراكز الفكر ومنظّمات المجتمع المدنيّ توافق النظام في استخدام المعرفة. وتكتسب الكيانات المتوافقة مع النظام نفوذًا اقتصاديًّا وسياسيًّا غير متناسب، ممّا يقصي فعليًّا التوصيات السياسيّة المستقلّة.

الآليّات الأيديولوجيّة–الخطابيّة: تشكّل وسائل الإعلام الحكوميّة والمناهج التعليميّة والحملات الرسميّة الخطاب العامّ لتبرير السياسات الحاليّة وإضفاء الشرعيّة على سلطة الدولة، وتهمّش البدائل النقديّة. وتقيّد هذه الروايات الموجّهة استخدام المعرفة لتصبح أداةً لترسيخ الشرعيّة بدلًا من أن تكون وسيلةً للتغيير المجتمعيّ أو السياسيّ الهادف.

الآليّات غير الرسميّة

الهندسة الاجتماعيّة وإنشاء مجتمع مدنيّ موالٍ للنظام: تنشئ الأنظمة مجموعات أو مجالس أو نقابات شبه مدنيّة مواليةً لمصالحها، وذلك في سبيل محاكاة المشاركة المجتمعيّة الحقيقيّة. تتحكّم هذه الكيانات في النقاشات السياسيّة وتوجّهها بما يضمن استقرار النظام ويقصي المشاركة المدنيّة الفعليّة.

شبكات المحسوبيّة غير الرسميّة (الاستمالة): تعمل الأنظمة على تمكين قادة المجتمع المدنيّ والمثقّفين وممثّلي النقابات الموالين لها عبر حوافز اقتصاديّة أو نفوذ سياسيّ أو وصول مميّز إلى صانعي القرار، فتوجّه استخدام المعرفة نحو تعزيز شرعيّة النظام وقمع الدعوات النقديّة.

التهميش الأيديولوجيّ غير الرسميّ: تصف السلطات غير الرسميّة المتحالفة مع النظام – من نخب ثقافيّة أو دينيّة أو محلّيّة – مستخدمي المعرفة المستقلّين، مثل الأحزاب السياسيّة النقديّة أو النقابات أو الناشطين المدنيّين، بأنّهم غير شرعيّين أو غير وطنيّين أو مزعزعين للاستقرار الاجتماعيّ، ممّا يؤدّي إلى تهميش مقترحاتهم السياسيّة والحدّ من تأثيرهم المجتمعيّ.

الجدول (2): الآليّات عبر النظام المعرفيّ.

نوع الآليّة	إنتاج المعرفة	وساطة المعرفة	استخدام المعرفة
الآليّات الرسميّة			

القانونيّة والمؤسَّسيّة	قوانين تقييديّة للمنظّمات غير الحكوميّة، الموافقات على الأبحاث	ترخيص لوسائل الإعلام والرقابة وتنظيم المحتوى الرقميّ	الاستبعاد من المداولات السياسيّة والجلسات العامّة
الاقتصاديّة والماليّة	التمويل الانتقائيّ وتخصيص الموارد	التمويل والإعانات الانتقائيّة لوسائل الإعلام	التمويل الانتقائيّ للمجموعات والمراكز الفكريّة المتوافقة
أيديولوجيّ - خطابيّ	الروايات الرسميّة والمناهج التعليميّة	الروايات الرسميّة لوسائل الإعلام الحكوميّة	الروايات التي ترعاها الدولة لتبرير الخيارات السياسيّة
قسريّ - قمعيّ	المراقبة والمضايقات القضائيّة والسجن	المراقبة والاعتقالات والعنف ضدّ الصحفيّين	
الآليّات غير الرسميّة			
شبكة غير رسميّة (الاستقطاب)	شبكات المحسوبيّة، الحوافز غير الرسميّة	إنشاء وسائل إعلام ومنصّات دعويّة موالية للنظام	المحسوبيّة والامتيازات غير الرسميّة للمجتمع المدنيّ الموالي
الترهيب والتهديدات غير الرسميّة	التهديدات والمضايقات من قبل الوكلاء	تهديدات ومضايقات للصحفيّين والمنظّمات غير الحكوميّة	
التهميش الأيديولوجيّ غير الرسميّ	وصف الجهات الفاعلة الناقدة بأنّها من العملاء الأجانب والخونة	نزع الشرعيّة عن وسائل الإعلام المستقلّة وجماعات المناصرة	تهميش المقترحات السياسيّة والناشطين المنتقدين

الهندسة الاجتماعيّة وإنشاء منظّمات غير رسميّة		إنشاء كيانات وساطة شبه مستقلّة	إنشاء مجموعات ومجالس المجتمع المدنيّ المؤيّدة للنظام

يُستخدم هذا الإطار الذي يشرح النظام المعرفيّ لتطوير الفرضيّات واختبارها في مختلف البلدان والقطاعات والفترات الزمنيّة. وهو يتيح تحديد الجهات الفاعلة الرئيسة في كلّ مرحلة من المراحل الثلاث، وتقييم الآليّات الّتي يمكن من خلالها للنظام أو للدولة – أو للنظام من خلال الدولة – التأثير في المعرفة الّتي يتمّ إنتاجها وتداولها واستخدامها في سياق معيّن. ومن خلال هذا الإطار، نسعى إلى دراسة أربعة مجالات عمل تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف:

المجال الأوّل: هو كيفيّة تأثير الأنظمة من خلال مؤسّسات الدولة على الجهات الفاعلة الّتي تنتج المعرفة أو تتوسّطها أو تستخدمها، أو كيفيّة تشكيلها لهذه الجهات. فقد لا تقيّد الأنظمة بالضرورة جميع الجهات الفاعلة عبر سلسلة قيمة المعرفة. ومن ثمّ، وعلى سبيل المثال، نحتاج إلى دراسة الظروف الّتي تقيّد فيها أعمال وسطاء المعرفة ومستخدميها من دون منتجيها.

المجال الثاني: هو كيفيّة تأثير الأنظمة من خلال المؤسّسات غير الحكوميّة على عمل الجهات الفاعلة عبر سلسلة قيمة المعرفة. في هذه الحالة، كيف تتحدّى الأنظمة الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من خلال وسائل أخرى؟

المجال الثالث: يركّز على كيفيّة عمل الجهات الفاعلة عبر سلسلة قيمة المعرفة للوفاء بمهامّها، مع مراعاة القيود الّتي يفرضها النظام والدولة.

المجال الرابع: يتناول كيفيّة تفاعل هذه الجهات الفاعلة داخل كلّ مرحلة، ومن مرحلة إلى أخرى.

القسم 4: طريق للمضيّ قُدُمًا نحو إنتاج معرفيّ فعّال في المنطقة العربيّة

لبناء نظام معرفيّ أكثر فعاليّةً في المنطقة العربيّة، من الضروريّ التعاون بين منظّمات المجتمع المدنيّ والمؤسّسات المحلّيّة والجهات المعنيّة الدوليّة. ويتطلّب التصدّي للقيود الّتي تفرضها الرقابة الرسميّة للدولة والممارسات غير الرسميّة للنظام استجابات إستراتيجيّةً تركّز على توطين أجندات المعرفة، وتعزيز قدرات الوساطة، وضمان التمويل المستدام، وتعزيز تدابير الأمن الشاملة.

1. توطين أجندات المعرفة: يجب على منظّمات المجتمع المدنيّ والجهات المعنيّة الدوليّة إعطاء الأولويّة لأجندات البحث الّتي تعكس الأولويّات والواقع المحلّيّ. ويشمل ذلك دعم العمليّات التشاركيّة لتحديد أسئلة البحث وتعزيز المبادرات الّتي تقودها المجتمعات المحلّيّة. ويؤكّد بناء القدرات التحليليّة المحلّيّة من خلال التدريب المخصّص والتوجيه والمناهج ذات الصلة بالثقافة أن يظلّ البحث موثوقًا ومؤثّرًا ومقاومًا للضغوط الخارجيّة.

2. تعزيز وساطة المعرفة: نظرًا إلى القيود الّتي تفرضها الرقابة الحكوميّة والتهميش غير الرسميّ، فإنّ من الأهمّيّة بمكانٍ تعزيز نشر المعرفة والوساطة. يجب على منظّمات المجتمع المدنيّ تعزيز قدراتها في مجال الاتّصال الإستراتيجيّ والدعوة من أجل نقل نتائج البحوث المعقّدة بشكل فعّال. وستعمل الشراكات مع وسائل الإعلام المستقلّة وإستراتيجيّات التوعية الاستباقيّة على تضخيم الأصوات الّتي كانت ستهمّش لولا ذلك، ممّا يضمن وصول الأفكار القيّمة إلى صانعي السّياسات والجمهور العامّ.

3. التمويل المستدام والمرونة المؤسّسيّة: يعدّ التمويل المستدام طويل الأجل من مصادر متنوّعة أمرًا بالغ الأهمّيّة لمنظّمات المجتمع المدنيّ، وذلك في سبيل الانتقال من وضع البقاء إلى التنمية المؤسّسيّة الإستراتيجيّة. يسهّل التمويل المتوقّع التخطيط والاحتفاظ بالمواهب واستقرار المنظّمة، كما أنّه يشجّع على أن تشكّل منظّمات المجتمع المدنيّ تحالفات وشبكات إستراتيجيّةً تعزّز المرونة الجماعيّة وتزيد من قدرتها على تحمّل الضغوط الخارجيّة من الأنظمة.

4. الأمن والحماية: في سياق المراقبة المستمرّة والاضطهاد القانونيّ والترهيب غير الرسميّ، يجب أن يكون الأمن أولويّةً لمنظّمات المجتمع المدنيّ وداعميها. يجب على المنظّمات وضع بروتوكولات أمنيّة شاملة، بما في ذلك التدريب على السلامة الرقميّة وإدارة المخاطر. وسيتيح إنشاء شبكات دعم سريعة الاستجابة ومساعدة قانونيّة وقنوات تضامن دوليّة الحماية اللازمة للحفاظ على إنتاج المعرفة المستقلّة وجهود الدعوة.

من خلال تنفيذ هذه الإستراتيجيّات، يمكن لمنظّمات المجتمع المدنيّ والشركاء الدوليّين أن يعملوا معًا على تنمية نظام معرفيّ قويّ ومستقلّ ومؤثّر، لمواجهة التحدّيات الحاليّة في المنطقة العربيّة بشكل فعّال.

المراجع

Abouzzohour, Y., & Masbah, M. (2024, October). Morocco’s new restrictions on civil society: A setback for anti-corruption efforts. *Sada (Carnegie Endowment for International Peace)*.

Al Jayousi, R., & Nishide, Y. (2024). Beyond the "NGOization" of civil society: A framework for sustainable community led development in conflict settings. *Voluntas, 35*, 61–72. https://doi.org/10.1007/s11266-023-00569-6

Anderson, L., & Salloukh, B. (2024). Social sciences in the Arab world special collection: Introduction. *Global Perspectives, 5*(1).

Anstis, S., & Deibert, R. (2025, February 18). *Silenced by surveillance: The impacts of digital transnational repression on journalists, human rights defenders, and dissidents in exile*. Knight First Amendment Institute at Columbia University.

Arab Council for the Social Sciences (Shami, S.). (2016, December). New social science infrastructures in the Arab region. *Global Dialogue, 6*(3).

Arab Reform Initiative. (2019). *Breaking the mold: Arab civil society actors and their quest to influence policy-making*. ARI.

Bandola-Gill, J., & Lyall, C. (2017). Knowledge brokers and policy advice in policy formulation. In M. Howlett & I. Mukherjee (Eds.), *Handbook of policy formulation* (pp. 249–264). Edward Elgar Publishing.

Berger, P., & Luckmann, T. (1966). *The social construction of reality: A treatise in the sociology of knowledge*. Doubleday.

Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS). (2014, December 9). After 20 years: CIHRS moves its regional and international programs outside Egypt. CIHRS Statement.

Catusse, M., Signoles, A., & Siino, F. (2015). Are "the Arab revolutions" an event for social sciences?

Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée, 138, 13–26.

Davis, G. (2023, March 6). Jordan's small NGOs are in a financial chokehold. *New Lines Institute for Strategy and Policy*.

Democracy Reporting International. (2021). *Navigating civic space in the Middle East: Post-Arab Spring trends*. DRI.

Duboc, M., & Abdalla, N. (Eds.). (2019). *Arab uprisings and civil society: Challenges of sustainable democracy*. American University in Cairo Press.

Efrat, A., & Yair, O. (2024). Foreign agents? Public attitudes toward nongovernmental organizations in a backsliding democracy. *Political Studies, 73*(1).

Faouzi, A. (2024, November 1). 'A significant setback': Morocco restricts civil society's role in anti-corruption cases. *Morocco World News*.

Foucault, M. (1980). *Power/knowledge: Selected interviews and other writings, 1972–1977* (C. Gordon, Ed.). Pantheon Books.

Front Line Defenders. (2014). Case history: Cairo Institute for Human Rights Studies. *FrontLineDefenders.org*.

Gramsci, A. (1971). *Selections from the prison notebooks* (Q. Hoare & G. Nowell Smith, Eds. & Trans.). International Publishers.

Guesmi, H. (2021, January 27). The social media myth about the Arab Spring. *Al Jazeera Online (Opinion)*.

Heydemann, S., & Lynch, M. (2024). *Making sense of the Arab state*. University of Michigan Press.
Human Rights Watch. (2017, June 2). Egypt: New law will crush civil society. HRW news release.

Human Rights Watch. (2022, September 18). Jordan: Government crushes civic space – detentions, interrogations, harassment and restrictions on basic rights. HRW Report.

International Center for Not-for-Profit Law (ICNL). (2005). NGO laws in selected Arab states. *International Journal of Not-for-Profit Law, 7*(4).

International Center for Not-for-Profit Law (ICNL). (2024, June 23). Civic freedom monitor: Jordan.

Jebari, I. (2016, December 2). Arab social sciences – before and beyond the Spring. *Global Dialogue*.

Lynch, J. (2022). *Iron net: Digital repression in the Middle East and North Africa*. European Council on Foreign Relations.

Magdy, M. (2020). From bread riots to hashtags: The evolution of socio-economic protests in Egypt. *Journal of North African Studies, 25*(1).

Maktoum Foundation & United Nations Development Programme (UNDP). (2011). *Arab Knowledge Report 2010/2011: Preparing future generations for the knowledge society*.

Makke, M. (2018). *Donor influence and civil society activism in Lebanon*. Issam Fares Institute, AUB.

Mansour, R., Brechenmacher, M., & Carothers, T. (2019). Civil society under assault: Repression and responses in the Middle East and North Africa. In M. Brechenmacher & T. Carothers (Eds.), *Civil society under assault*. Carnegie Endowment.

Mokhefi, M. (2020). Think tanks in the Gulf: Beyond appearances. *IRMC Brief*. Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain.

Patil, S. (2025, January 3). Morocco's restrictions on civil society: A case of democratic backsliding.

The India Way.

Piovesan, G. (2023, April 19). Digital authoritarianism in the Middle East. *Security Distillery*.

Ragab, A. (2017). 'In a clear Arabic tongue': Arabic and the making of a science-language regime.

Isis, 108(3).

Sadiki, L. (2015). Towards a 'democratic knowledge' turn? Knowledge production in the age of the Arab Spring. *Journal of North African Studies, 20*(5), 702–721.

Shalaby, M., & Moghadam, V. (Eds.). (2016). *Empowering women after the Arab Spring*. Palgrave Macmillan.

Srinivasan, S. et al. (2019). *Publics in Africa in a digital age: Civic engagement, grassroots voice and donor support*. Cambridge University Press.

USAID. (2016). *Jordan civil society assessment*.

USAID. (2021, October). *2020 Civil society organization sustainability index for the Middle East and North Africa* (9th ed.).

Weber, M. S., & Yanovitzky, I. (2021). *Networks, knowledge brokers, and the public policymaking process*. Palgrave Macmillan.

Wilson Center – Middle East Program (Mohamed, S.). (2019, March 18). Operating from the margins: Women's rights organizations in Egypt. *WilsonCenter.org*.

Yom, S., & Sammour, K. (2021, October 4). Don't be fooled by Jordan's reform rhetoric. *Foreign Policy*.

Zayani, M. (Ed.). (2018). *Digital Middle East: State and society in an age of communication technology*. Oxford University Press.

مسارات المجتمع المدني في المنطقة العربية بعد 2011: كيف غيرت ثورات الربيع العربي في بنية المجتمع المدني وإستراتيجيات عمله

جورج فهمي :الباحث الرئيسي

منتدى البدائل العربي للدراسات

فريق البحث: إشراق الغديري (تونس)، سليم عبيد (تونس)، جميلة العبودي (المغرب)، حسن بومهدي (المغرب)، شيرين عساف (لبنان)، إبراهيم عجرم (لبنان)، محمد الحموش (لبنان)، هديل القضاة (الأردن)، عبيدة السرحان (الأردن)، حنين سعد كريم (العراق)، حسين قاسم فرج (العراق).

المقدمة

عند التأمل في العقد الماضي، يبدو جليًّا أن الربيع العربي[1] لم ينتهِ بعد. تُظهر الانتفاضات الشعبية في السودان والجزائر والعراق ولبنان التي اندلعت في 2018 و2019، إلى جانب المطالبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة في جميع أنحاء المنطقة، أنه لم يتم الوصول بعد الى توازن سياسي يرضي شعوب هذه المنطقة. فلا يزال قطاع كبير من المجتمعات العربية يبحث عن أطر سياسية جديدة تضمن له حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، في حين أن الربيع العربي لم ينتهِ بعد، فإن لحظة انطلاقه في ديسمبر/كانون الأول 2010 قد انتهت. وبقدر ما كانت هذه اللحظة رائعة وملهمة للكثيرين، سيكون من الخطأ أن يظل الفاعلون في منطقتنا وخارجها عالقين فيها. إن السعي إلى فهم التغييرات السياسية والاجتماعية التي طالت دول المنطقة العربية باستخدام نفس أدوات حقبة ما قبل 2011، كما لو أن شيئًا لم يتغير خلال العقد الماضي يهمل الكثير من التغيرات التي طالت تلك المجتمعات خلال العقد الأخير. أحدث الربيع العربي في موجتيه الأولى والثانية تحولات بعيدة المدى على عدة مستويات، منها ما يرتبط بمؤسسات الدولة وكذلك بالفاعلين السياسيين وأيضًا في شكل المجتمع المدني العربي وإستراتيجيات عمله. فلا يمكن للمرء أن يدرس المجتمع المدني في المنطقة العربية بأدوات حقبة ما

[1] نستخدم مصطلح الربيع العربي، كما يُستخدم في الأبحاث السابقة وفي وسائل الإعلام، للإشارة إلى الانتفاضات الشعبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عام 2011. ومع ذلك، فخلال عملنا الميداني، فضّل البعض استخدام مصطلح "الربيع الديمقراطي" للاعتراف بالدور الذي لعبته المجتمعات غير العربية خلال هذه الانتفاضات. كما ابدى بعض ناشطي المجتمع المدني ايضا خلال العمل الميداني اعتراضهم على استخدام تسمية "الربيع العربي" باعتبارها تسمية غربية.

قبل 2011 ذاتها. حدثت تحولات عميقة عديدة منذ ذلك الحين، بما في ذلك تغييرات شملت بنية المجتمع المدني نفسه بعد عام 2011.

في حين كان للمجتمع المدني تأثير كبير في موجات الربيع العربي، فقد أثّر الربيع العربي أيضًا في المجتمع المدني وتفاعلاته بطرق مختلفة. يحتاج فهم هذا التأثير إلى تحليل معمَّق يستخدم أدوات مفاهيمية جديدة لفهم هذه التفاعلات الجديدة واستشراف مساراتها المستقبلية. ينصبُّ الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية على فهم تأثير الربيع العربي في موجتيه الأولى والثانية في المجتمع المدني في المنطقة العربية، وما هي الأدوات الجديدة التي يجب على الباحثين وصانعي السياسات استخدامها لفهم هذه التغييرات، وبناء عل ذلك، ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا الصدد للجهات المانحة؟

يغطي هذا البحث ست حالات دراسة: حالتان تنتميان إلى الموجة الأولى من الربيع العربي (مصر وتونس)، وحالتان أخريان تنتميان إلى الموجة الثانية حيث خرج المتظاهرون في مواجهة الأنظمة الطائفية التي تحكمهم (لبنان والعراق)، وحالتان كانتا إلى حد ما بمنأى عن التحولات السياسية العميقة، وان شهدتا مظاهرات شعبية واسعة (المغرب والأردن).

تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، بالإضافة إلى الخاتمة والتوصيات. يقدم الجزء الأول عرضًا للأدبيات السابقة المتعلقة بالمجتمع المدني وقضية التغيير السياسي. بينما يحلل الجزء الثاني الخصائص الرئيسية للمجتمع المدني العربي بعد الربيع العربي. ويناقش الجزء الثالث التفاعلات والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الربيع العربي. منهجيًّا، اعتمدت الورقة على أكثر من ٥٠ مقابلةً معمقةً مع ناشطي المجتمع المدني في مصر وتونس ولبنان والعراق والمغرب والأردن، بالإضافة إلى استخدام أداة الملاحظة بالمشاركة كلما كان ذلك ممكنًا، بالإضافة إلى الدارسات السابقة حول هذا الموضوع.

أولًا: المجتمع المدني والديمقراطية في المنطقة العربية: عرض الأدبيات السابقة

أبرزت الأدبيات المتعلقة بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية دور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في التحول نحو الديمقراطية[2]. وبناءً على هذه الحجة، جادل كثير من الباحثين بضرورة تشجيع الجهات المانحة الدولية على دعم المجتمع المدني في المنطقة العربية بما يسمح

[2] S. Haggard, and R. Kaufman, "Democratization During the Third Wave," Annual Review of Political Science 19 (2016): 125–144.; Jean Teorell, *Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the World, 1972–2006* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

بفتح أفق للتحول الديمقراطي في بلدان تلك المنطقة هي الأخرى[3]. وفي هذا السياق، شجعت المنظمات الدولية الدول المستفيدة من دعمها على ضمان فتح مسارات للتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. ونتيجةً لذلك، برزت قوى المجتمع المدني في العديد من الدول العربية على مدى العقود الأربعة الماضية[4].

ومع ذلك، ورغم الزيادة الكبيرة في عدد منظمات المجتمع المدني في معظم دول المنطقة العربية منذ ثمانينيات القرن الماضي، فإن هذه الدول لم تشهد تحولًا نحو الديمقراطية كما كان متوقعًا. وقد أثار هذا التساؤل اهتمام الباحثين المهتمين بالتحول السياسي، ما دفعهم إلى طرح سؤال التحول الديمقراطي بشكل عكسي، فانصبَّ اهتمامهم حول فهم إستراتيجيات استمرار هذه الأنظمة الاستبدادية في ظل وجود منظمات مجتمع المدني، على عكس الأنظمة القديمة في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وأشار الباحثون في إجابتهم على هذا السؤال إلى الأدوات التي استخدمتها الأنظمة السياسية في المنطقة بهدف استقطاب الحركات العمالية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية لتدور في فلك مؤسسات الدولة بدلًا من أن تكون ندًّا لها. ويجادل شون يوم، أن توسع قطاع المجتمع المدني في المنطقة العربية لم يكن أكثر من مجرد جزء من إستراتيجية لتلك الأنظمة السلطوية في القيام بتحرير سياسي محدود يرضي الدول الغربية دون أن يؤثر في تلك الأنظمة. فلم يكن السماح بعمل منظمات المجتمع المدني أبدًا وسيلة لتمكين تلك المجتمعات من التأثير في العملية السياسية ناهيك عن تغييرها[5]. وعلى نفس المنوال، درس فرانشيسكو كافاتورتا وفينسنت دوراك منظمات المجتمع المدني في الجزائر والمغرب والأردن واليمن ولبنان، ووصلا إلى نفس النتيجة. فأظهرت دراستهما كيف تعمل الأنظمة السلطوية العربية على التحكم في التفاعلات داخل المجتمع المدني في المنطقة بطرق تعزز الاستبداد بدلًا من إضعافه[6].

ومع ذلك، أعادت الانتفاضات العربية في موجتيها عامي 2011 و2019، النقاش حول دور المجتمع المدني في التحول السياسي نحو الديمقراطية إلى الواجهة بعد عقد من الانتقادات لدوره في هذا الشأن. في حين أن الأبحاث السابقة قد أخذت في الاعتبار بشكل صحيح الآليات التي منعت جماعات المجتمع المدني

---

[3] Augustus R. Norton, "The Future of Civil Society in the Middle East," *The Middle East Journal* 47, no. 2 (1993): 205–216; Larry Diamond, *Developing Democracy: Toward Consolidation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999); Laurence Whitehead, *Democratization: Theory and Experience* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

[4] Eberhard Kienle, "Democracy Promotion and the Renewal of Authoritarian Rule," In *Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes*, by Oliver Schlumberger, 231–250 (Stanford: Stanford University Press, 2007); Sheila Carapico, *Political Aid and Arab Activism* (New York: Cambridge University Press, 2014).

[5] Sean L. Yom, Civil Society and Democratization in the Arab World, Middle East Review of International Affairs, Vol. 9, No. 4 (December 2005).

[6] Cavatorta, F., & Durac, V. (2010). Civil Society and Democratization in the Arab World: The Dynamics of Activism (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203850589

التقليدية من أن تشكل تحديًا للأنظمة السلطوية العربية، إلا أن الكثير من هؤلاء الباحثين أغفلوا دراسة الأشكال غير التقليدية للنشاط المدني، التي لعبت دورًا محوريًّا في التعبئة الشعبية خلال السنوات التي سبقت الربيع العربي، وكذلك خلال لحظة التحول السياسي تلك. فبسبب التركيز بشكل منفرد في جماعات المجتمع المدني التقليدية، فشل هذا الاتجاه في الأدبيات في متابعة التحولات السياسية داخل المجتمعات العربية، التي أدت إلى لحظة الربيع العربي، وجاءت مفاجئة لكثير من هؤلاء الباحثين. وبالتالي، كانت هناك حاجة إلى إعادة تعريف مفهوم المجتمع المدني ليشمل ما يسميه كافاتورتا "ديناميكيات النشاط البديلة التي ظلت مخفية إلى حد ما"[7]، أو ما وصفه بينوا شالاند بأنه "القوة المضادة للمجتمع المدني" لوصف مبادرات المجتمع المدني التي لا تنتمي بالضرورة إلى الشكل المنظم للمجتمع المدني. ومن خلال تحليل مقارن لتونس ومصر واليمن والبحرين وفلسطين وليبيا والعراق وسوريا، يزعم شالاند أن ما شهدناه في عام 2011 هو ظهور قوة مضادة للمجتمع المدني حيث كان استدعاء خيال سياسي جديد سلاحًا قويًّا في إزاحة الأنظمة الاستبدادية[8].

ثانيًا: ما الذي تغير في المجتمع المدني بعد عام ٢٠١١؟

ظهرت خلال السنوات التي سبقت الربيع العربي العديد من المبادرات التي استخدمت وسائل تعبير جديدة تحدت الأنظمة الاستبدادية واستمرت بعده، بدءًا من الكتابات الفردية، مرورًا بالأنشطة الجماهيرية، وأيضًا الفعاليات غير السياسية ومنها وسائل التعبير الفني. وبينما حلل كثير من الباحثين الوجود والدور المنظم للمجتمع المدني، لم يُولِ هؤلاء الاهتمام ذاته لتحليل الأشكال غير التقليدية للمشاركة المدنية والسياسية، وخاصةً مشاركة الشباب، وتأثير هذه المبادرات في التحولات السياسية. وحتى لو فشلت التحولات السياسية في جميع دول الربيع العربي، فلا يمكن تجاهل الظواهر الجديدة التي شهدها المجتمع المدني، وكيف أثر الربيع العربي في نشاطه في حقبة ما بعد عام ٢٠١١.

الأشكال غير التقليدية لمبادرات المجتمع المدني

تشير عدد من الدراسات خلال السنوات الأخيرة إلى ميل الشباب حول العالم إلى الانخراط في مبادرات غير تقليدية، مثل الانخراط في أشكال مجتمع مدني افتراضي، أو حركات احتجاجية، أو المشاركة في مظاهرات، أو مبادرات التمويل الجماعي المرتبطة بمشروع بعينه، مقارنةً بضعف مشاركتهم في الأشكال التقليدية للمجتمع المدني[9]. ولا يعد الشباب في المنطقة العربية استثناءً لهذه القاعدة. نوقشت هذه الأشكال البديلة

[7] Francesco Cavatorta, Arab Spring: The Awakening of Civil Society. A General Overview, IEMED, 2012.

[8] Challand, Benoit, The counter-power of civil society in the Middle East", Deliberately Considered, 2 March, 2011. Available at: www.deliberatelyconsidered.com/2011/03/the-counter-power-of-civil-society-in-the-middle-east-2.

[9] Sika, N. (2018). Civil society and the rise of unconventional modes of youth participation in the MENA. *Middle East Law and Governance, 10*(3), 237-263. 10.1163/18763375-01003002

من النشاط المدني في دراسة بعنوان: "الشباب في العالم العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من الفضاءات الافتراضية إلى الثورة في تونس ومصر وسوريا والمغرب والبحرين". تُجادل الفصول المختلفة في الكتاب بأن القمع في هذه الحالات المختلفة أنتج وسائل غير تقليدية لمقاومته. وبينما لجأ الشباب العربي إلى الفضاءات الافتراضية لتجنب قمع الدولة، أظهر الربيع العربي كيف تحول هذا النوع من النشاط الافتراضي بين عشية وضحاها إلى نشاط في الشارع تحدى الأنظمة السياسية ونجح في إسقاط عدد منها[10].

سلط الربيع العربي وتداعياته الضوء على الحاجة إلى تقديم تعريف جديد للمجتمع المدني يشمل هذا النوع الجديد من وسائل المشاركة غير التقليدية. تُقدم نادين سيكا تعريفًا يجمع بين الجهات الفاعلة التقليدية وغير التقليدية. ووفقًا لسيكا، يشمل المجتمع المدني في المنطقة العربية ثلاث فئات رئيسية: الفئة الأولى هي الشبكات غير الرسمية لطلاب الجامعات والحملات الشبابية والشباب العاطلين عن العمل. الفئة الثانية هي المنظمات غير الحكومية، التي تشمل المنظمات المجتمعية والدينية. الفئة الثالثة هي المنظمات السياسية، التي تشمل الجهات السياسية الفاعلة مثل الأحزاب السياسية أو المؤسسات التي ترعاها الدولة. الفئة الأولى هي التي تنشئ أساليب جديدة وغير تقليدية للمشاركة المدنية والسياسية، في حين أن الفئتين الثانية والثالثة هما اللتان تعملان بشكل وثيق مع مؤسسات الدولة وتهيمن عليهما الأنظمة السياسية إلى حد كبير[11].

يؤكد شون يوم، مثل سيكا، على أهمية إدراج الأشكال غير الرسمية للمجتمع المدني عند تعريف المجتمع المدني في المنطقة بعد الربيع العربي. في الماضي، كان المجتمع المدني يشير إلى المنظمات والجماعات الرسمية ذات القيادة الراسخة والبنية الهرمية والدعم المالي والتقارب الأيديولوجي. ومع ذلك، فإن اتباع هذه المعايير نفسها في تعريف المجتمع المدني في المنطقة العربية بعد عام 2011 سيكون مضللًا الى حد كبير. يجادل يوم بأنه يجب علينا تحرير أنفسنا من هذا "التعريف الرسمي، الذي غالبًا ما يكون غربيًا للمجتمع المدني" لنكون قادرين على التقاط صورة "أكثر تعقيدًا وواعدة" للمجتمع المدني في المنطقة العربية، أو ما يسميه هو "مساحات المقاومة الخفية" التي لم يشملها القطاع الرسمي[12].

ومع ذلك، وعلى الرغم من الحاجة إلى التركيز في دور هذه الحركات المدنية الجديدة، لا ينبغي للمرء أن يتجاهل التفاعل بين هذه المبادرات الجديدة ومؤسسات المجتمع المدني التقليدية خلال الربيع العربي، ولا سيما جمعيات حقوق الإنسان. ففي المغرب على سبيل المثال، فتحت جمعيات المجتمع المدني التقليدية مكاتبها لاجتماع حركة 20 فبراير. وفي الواقع، كان مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان هو

---

[10] مجموعة من المؤلفين، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2015.

[11] Sika, N. (2018). Civil society and the rise of unconventional modes of youth participation in the MENA. *Middle East Law and Governance, 10*(3), 237–263. 10.1163/18763375-01003002

[12] Sean Yom, Arab Civil Society after the Arab Spring: Weaker but Deeper, Middle East Institute, 22 October 2015.

المكان الذي عقد فيه شباب حركة 20 فبراير مؤتمرًا صحفيًّا في 17 فبراير/شباط 2011 أعلنوا خلاله عن قائمة مطالبهم[13].

أيضًا، مع الاعتراف بهذا التأثير الذي أحدثه هؤلاء "الوافدون الجدد" الذين جاءوا مع الربيع العربي علي التحولات السياسية في بلدان المنطقة، لا ينبغي للمرء أن يتجاهل المكونات الأكثر تقليدية للمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي تعمل في فلك مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية التي هيمنت على المشهد قبل عام 2011. وكما تقول إحدى ناشطات المجتمع المدني اللبناني: "لا ينبغي للمرء أن يقع في فخ التفكير في المجتمع المدني كمجموعة من الأفراد التقدميين. في لبنان، توجد جميع هذه الجمعيات المرتبطة بالكتائب اللبنانية أو بحزب الله. وهي تعتبر جزءًا من المجتمع المدني في البلاد"[14]. في حالات أخرى، أنشأت الأنظمة السياسية منظمات المجتمع المدني الخاصة بها. وكما أوضحت ناشطة وعضو مؤسس في جمعية نسائية مغربية: "تأثر عمل الجمعيات في المغرب بشكل كبير منذ إطلاق ما يسمى بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث عملت الدولة من خلال مؤسساتها المختلفة على إنشاء تيار من الجمعيات للاستفادة من تمويل البرنامج وتوجيهها في عملية اختيار الأنشطة وعمليات الإنفاق بطريقة تضمن استمرارية هيكلة المخزن (الدولة العميقة) للمجتمع ويضمن الريع والفساد لخدام النظام من خلال التمويل المقدم للجمعيات والتعاونيات"[15]. وهذا هو الحال أيضًا في مصر، حيث أنشأ النظام المصري التحالف الوطني للعمل المدني والتنموي (NACDW). وعلى الرغم من أن قانون التحالف لم يصدر إلا في أغسطس 2023، فإن نشاط هذا التحالف وتأسيسه الرسمي سبق صدور القانون بحوالي عام ونصف، حيث انطلق التحالف، وبدأ نشاطه في مارس 2022 بعضوية 34 مؤسسة خيرية في جميع محافظات مصر[16].

جيل جديد من ناشطي المجتمع المدني

ازدهر هذا القطاع غير الرسمي من المجتمع المدني، الذي ناقشناه سابقًا، خلال سنوات الربيع العربي، ما أدى إلى ظهور جيل جديد من ناشطي المجتمع المدني، ممن يُرجّح أن يكون لهم تأثير عميق في تفاعلات المجتمع المدني خلال مرحلة ما بعد ٢٠١١. يُجادل محمد العجاتي بأنه بعد تراجع حدة الحراك الشعبي في المنطقة، لوحظ تغيير نوعي وهيكلي في بنية المجتمع المدني، حيث انضمت نسبة كبيرة من أعضاء الحركات الشعبية إلى منظمات المجتمع المدني. ويتجلى تأثير الشباب القادم من موجات الحراك الشعبي في قدرات هذه المنظمات، إذ لم يقتصر دورهم على منحها روحًا جديدة شابة بمبادرتهم وحماسهم، بل أغنوا العمل المدني بما اكتسبوه من خبرات مجتمعية من ميادين التظاهر. ولم يقتصر انخراط هؤلاء الأعضاء الجدد على المنظمات القائمة، بل أسسوا أيضًا منظماتهم الجديدة. ففي تونس، على سبيل المثال، أطلق هذا الجيل الجديد من الفاعلين مبادراتهم الخاصة، رافضين في كثير من الحالات الانخراط

[13] مقابلة شخصية، الرباط، 18 نوفمبر 2024.

[14] مقابلة شخصية عبر الزووم، بيروت (لبنان)، 15 نوفمبر 2024.

[15] مقابلة شخصية، تطوان، 18 نوفمبر 2024.

[16] محمد جمال علي، قانون التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي، منتدى البدائل العربي، 27 أكتوبر 2024.

مع منظمات المجتمع المدني التقليدية. يمكن القول إن المجتمع المدني "الجديد" في المنطقة قد أنشأ هياكل ومنظمات جديدة تجاوزت أنشطة المجتمع المدني التقليدية قبل عام 2011.[17]

ويمكن رؤية هذا الجيل الجديد من ناشطي المجتمع المدني أيضًا في حالات لم تكن جزءًا من الربيع العربي، كما هو الحال في المغرب على سبيل المثال. ووفقًا لأسماء فالحي، فقد ظهرت بعد عام 2011 حركات شعبية قوية ذات طبيعة جهوية، ومقرها المناطق المهمشة تاريخيًا في المغرب، تحمل مطالب بالعدالة الاجتماعية والحق في تقاسم الثروة والتنمية الاجتماعية. ويمكن اعتبار هذه الحركات استمرارًا لحركة 20 فبراير. ويمكن للمرء أن يجادل بأن حركة 20 فبراير شكلت مساحة للتعلم والتواصل جعلت من الممكن اختيار قيادات محلية مستقلة عن جميع أشكال التنظيم السياسي التقليدي[18]. وقد وفر الانفتاح السياسي الذي أعقب حركة 20 فبراير في المغرب بيئة جيدة لعمل المجتمع المدني. وتشير جماعات المجتمع المدني المغربية إلى تلك المرحلة باسم "الهامش الديمقراطي" بعد 20 فبراير. يقول المدير التنفيذي لمعهد أبحاث يسعى إلى توفير مساحة للنقاش والحوار بين الشباب: "جاءت حركة 20 فبراير في المغرب في أعقاب أحداث الربيع العربي، داعيةً إلى إصلاح دستوري وقضائي، ووجدنا أنفسنا في قلب مطالبها. وبالمثل، كانت عملية الإصلاح التي شهدها المغرب بعد هذه الأحداث متجاوبة مع هذه المطالب، التي كنا نبحثها ونناقشها قبل 20 فبراير. ومع ذلك، ربما بعد 20 فبراير، أصبح لدينا مجال أوسع للعمل، نظرًا إلى انفتاح النقاش حول هذه القضايا، ومشاركة العديد من الشباب في المنتديات واللقاءات التي نظمها المركز"[19]. وهذا ما يتفق معه ناشط بيئي تونسي، إذ يرى أن موجة الحرية التي أعقبت عام 2011 سمحت للمجتمع المدني في تونس بالازدهار: "لقد تحول حراكنا الشعبي إلى بيئة جديدة. تأسست منظمتنا، والعديد من المنظمات الأخرى، خلال هذه المرحلة"[20].

وفي لبنان أيضًا، فتح الحراك الشعبي مجالًا للشباب لاستكشاف مبادرات المجتمع المدني والانضمام إليها. أكدت مؤسسة إحدى منظمات المجتمع المدني في طرابلس على ذلك، في إشارة إلى انتفاضة أكتوبر 2019 في ساحة النور بطرابلس، حيث أتاحت الانتفاضة للمجتمع المدني فرصة التفاعل مع مجتمعه المحلي دون قيود فتقول: "رأينا شبابًا مهتمين بحضور المناقشات، كما هو الحال في خيام ساحة النور. لقد أصبحت ساحة النور مساحة آمنة للشباب للانضمام ومعرفة المزيد عن حقوقهم. كان ذلك تغييرًا إيجابيًا. أصبح الشباب يدركون أنهم مواطنون، وأن لديهم دورًا يلعبونه... وأصبحوا أكثر وعيًا بأهمية مشاركتهم في النقاشات السياسية والاجتماعية"[21].

---

[17] محمد العجاتي (تحرير)، المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، منتدى البدائل العربي. بيروت: 2019.

[18] أسماء فالحي، المجتمع المدني المغربي، تحصين المكتسبات وحماية الاستقلالية، محمد العجاتي (تحرير)، المجتمع المدني في المنطقة العربية: تطورات وتحديات ما بعد الحراك، منتدى البدائل العربي. بيروت: 2019. ص67–84.

[19] مقابلة شخصية، الرباط، 18 نوفمبر 2024.

[20] مقابلة شخصية، تونس، 12 نوفمبر 2024.

[21] مقابلة عبر الزووم، طرابلس، 3 نوفمبر 2024.

ويتميز هذا الجيل الجديد من ناشطي المجتمع المدني في المنطقة بثلاث خصائص رئيسية تميزه عن الأجيال السابقة: أولًا، الحضور القوي للمرأة في صفوفه، ثانيًا، مواقفهم السياسية المتجاوزة للاستقطاب السياسي والديني التقليدي، وثالثًا، طابعه العابر للحدود الوطنية.

إحدى السمات الرئيسية لهذا الجيل الجديد من ناشطي المجتمع المدني هي الحضور المتزايد للمرأة بين أعضائه. في إطار هذا الجيل الجديد من ناشطي المجتمع المدني، نشهد زيادة ملحوظة في عدد الناشطات المنخرطات في منظمات المجتمع المدني في دول لم تكن تعرف ارتفاعًا في نسبة النساء في هذا المجال. وخلافًا لحالات الحراك الشعبي السابقة، كانت النساء حاضرات في جميع ساحات دول الربيع العربي، ما دفع إحدى الباحثات إلى تسميته "الربيع النسوي العربي"، مع الدور الواضح والبارز الذي تلعبه النساء، شابات وكبيرات، مسلمات ومسيحيات، محافظات دينيًّا وليبراليات، محجبات وغير محجبات، غنيات وفقيرات[22].

واستمرت هذه الظاهرة مع الموجة الثانية من الربيع العربي عام ٢٠١٩. ففي العراق، على سبيل المثال، لعبت المرأة دورًا مهمًّا خلال انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩. ووفقًا لناشطة نسوية عراقية: "هناك ما قبل عام ٢٠١٩ وما بعده. تلعب المرأة اليوم دورًا مهمًّا في المجتمع المدني، فقد أسست منظماتها الخاصة"[23] وأكدت مديرة جمعية نسائية عراقية على النقطة ذاتها: "شاركت منظمتنا في الساحات مع منظمات أخرى عام ٢٠١٢، وكذلك خلال اعتصامات عام ٢٠١٦، وبالطبع خلال ثورة ٢٠١٩... لقد استفدنا من لحظات التعبئة الشعبية تلك لإقناع المتظاهرين بتبني مطالب المرأة. في عام ٢٠١٩، دعا المتظاهرون إلى مطالب عامة لجميع العراقيين. ومع استمرار الحراك، كان لنا تأثير. بدأنا نرى لافتات مثل: "صوت المرأة ليس عورة"، بالإضافة إلى لافتات تدعو إلى سن قوانين لمعاقبة العنف الأسري... لقد ساعدنا في إدخال مسار نسوي إلى هذه التعبئة الشعبية... أصبحت النتيجة واضحة لنا عندما شهدنا أول مسيرة نسوية في 13 مارس 2020... لقد ساعدنا في زيادة الوعي بحقوق المرأة بين المتظاهرين... لقد لاحظنا زيادة في التصويت للمرشحات بعد انتفاضة أكتوبر 2019. على سبيل المثال، في مدينة الناصرية المحافظة دينيًّا، فازت مرشحة واحدة بـ 28000 صوت. جاءت هذه الأصوات نتيجة لحراك أكتوبر2019"[24].

السمة الثانية لهذا الجيل هي تجاوز أفكارهم السياسية لخطوط الاستقطاب التقليدية في المنطقة العربية، سواء كانت سياسية (علمانية مقابل إسلامية) أو طائفية (سنة مقابل شيعة أو مسيحي مقابل مسلم). وكما جادل مدير معهد للدراسات يعمل مع شبكة من الشباب العربي في بلدان مختلفة، فإن هذا الجيل "أقل تقيدًا بالقيود التنظيمية والأيديولوجية وأكثر قدرة على التواصل عبر الخطوط الأيديولوجية"[25]، على عكس الجيل الأكبر سنًّا من ناشطي المجتمع المدني العربي. في العراق ولبنان، رفض هذا الجيل الذي

[22] Khamis, Sahar. “The Arab ‘Feminist’ Spring?” *Feminist Studies* 37, no. 3 (2011): 692–95. http://www.jstor.org/stable/23069929.

[23] مقابلة عبر الهاتف، بغداد، 10 نوفمبر 2024.

[24] مقابلة شخصية، بغداد، 3 نوفمبر 2024.

[25] مقابلة عبر تطبيق الزووم، القاهرة، 9 ديسمبر 2024.

انضم إلى انتفاضتي أكتوبر 2019 السياسة الطائفية في كلا البلدين. وكان أحد الشعارات الرئيسية في ساحة التحرير ببغداد هو "نريد وطنًا" ضد النظام السياسي الطائفي الذي حكم العراق منذ عام 2003. وفي لبنان أيضًا، كما جادلت نور تركماني، فقد ألهمت انتفاضة أكتوبر 2019 الخطاب العام ونحتت مساحات لخيال سياسي بديل حول الرعاية الجماعية والمقاومة والنقابات المهنية والمطالب الشعبية. وتجاوزت هذه المساحات ثنائيات 8 و14 مارس[26]. ووفقًا لناشط لبناني من صيدا، نقلًا عن تركماني، "لقد فعلت الاحتجاجات الجماهيرية شيئًا قويًا للغاية. لقد جمعتنا وسمحت لنا بتخيل عالم بديل؛ عالم من الترابط، عالم غير محكوم عليه بالهلاك والطائفية"[27]. وبالمثل في مصر وتونس، رفض هؤلاء الشباب الوقوع في الاستقطاب العلماني الإسلامي. وأصروا على الدفاع عن القيم الديمقراطية، بغض النظر عن هوية النظام الحاكم. كما جادل أحد ناشطي حقوق الإنسان التونسيين: "قبل 25 يوليو [2021]، كنا ندافع دائمًا عن الحق في الاحتجاج والتجمع السلمي... كان من كانوا في السلطة قبل قيس سعيد [يقصد حركة النهضة] يلومونا على احتجاجنا على الدولة، وكانوا يطلقون علينا اسم المخربين. الآن وقد تغيرت الأمور، ولم يعودوا في السلطة، فهم يدعمون نفس الأشخاص الذين كانوا ينتقدونهم سابقًا. كانوا يطلقون علينا اسم المخربين والعملاء للقوى الأجنبية، واليوم يدعموننا ويقدرون عملنا في الدفاع عن الحرية"[28].

السمة الثالثة لهذا الجيل الجديد من ناشطي المجتمع المدني هي طابعهم العابر للحدود الوطنية. لقد شهد هذا الجيل الجديد مستوى عاليًا من التأثير والتأثر المتبادل بين الشباب في مختلف دول المنطقة العربية. هذه الروابط الخارجية تجعل المفاهيم القديمة للمجتمع المدني، بنكهته المحلية القوية، عتيقة بالنسبة إليهم[29].

كان لهذه السمة تأثير إيجابي خلال السنة الأولى من الربيع العربي. ألهم الحراك الشعبي في تونس مجموعات أخرى في المنطقة لاتباع المسار نفسه. تعلم المتظاهرون تكتيكات المقاومة السياسية عبر الحدود. لكن كان لنفس هذه السمة تأثير سلبي فيما بعد. فقد أثّر فشل الربيع العربي في دولة ما في نشاط المجتمع المدني في دول أخرى. فقد كان لانتكاسة بعض التجارب، كما هو الحال في سوريا واليمن وليبيا، أثر سلبي في نشاط وخطاب المجتمع المدني في حالات أخرى، كما هو الحال في الأردن على سبيل المثال. في سياق الربيع العربي، اندلعت احتجاجات واسعة في الأردن منذ بدايته. واتخذت الاحتجاجات أشكالًا متنوعة متأثرة بأنماط الاحتجاجات في الدول العربية الأخرى، من اعتصامات ومسيرات سلمية إلى إضرابات عمالية، وتعبيرات واسعة على فيسبوك ومواقع إلكترونية أخرى، وتشكيل حركات شبابية وسياسية تُعبّر عن مواقفها من خلال بيانات وخطابات مباشرة للملك، وتقدم مقترحات، وتوصيات للندوات، وورش العمل، والاجتماعات. إلا أن سقوط دول مثل ليبيا وسوريا في حروب أهلية، دفع منظمات المجتمع المدني في الأردن إلى الخوف من عواقب التغيير السياسي الجذري في المملكة. فصار الناشطون الشباب خائفين

[26] Nur Turkmani, Between mutual aid and charity: community-based solidarity initiatives during cycles of crisis in Lebanon, Friedrich Ebert-Stiftung, 2021, p.6.

[27] Ibid, p.13.

[28] مقابلة شخصية، تونس، 9 نوفمبر 2024.

[29] Sean Yom, Arab Civil Society after the Arab Spring: Weaker but Deeper, Middle East Institute, 22 October 2015.

من عواقب إثارة الكثير من الاضطرابات في وقت يضغط فيه أكثر من مليون لاجئ سوري على الموارد العامة للدولة الأردنية، خاصة مع صعود التنظيمات الإسلامية المتشددة مثل تنظيم الدولة الإسلامية والتي كلفت الحرب ضده الأردنيين أموالًا وأرواحًا.

لم يدُم الربيع العربي وفترة الحرية التي صاحبته طويلًا، كما جادلت العديد من جماعات المجتمع المدني في جميع الحالات التي غطتها هذه الدراسة. فيشكو معظمهم من سيطرة الدولة المتزايدة على المجال العام في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من فشل عمليات التحول الديمقراطي، وعودة السياسات القمعية، فقد خلق الربيع العربي أشكالًا جديدة من العمل المدني، بالإضافة إلى جيل جديد من ناشطي المجتمع المدني في المنطقة العربية. فتجادل أنوار محاجنة بأن القيود السلطوية في السنوات الأخيرة لا تجعل المجتمع المدني في المنطقة بالضرورة غير ذي صلة. لعبت جماعات المجتمع المدني دورًا حيويًّا في تشكيل الاستجابات الشعبية لجائحة كوفيد-19 في مختلف الدول العربية. ولا تزال هذه المجموعات جزءًا لا يتجزأ من الجهود المبذولة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها، على الرغم من أن المساحة التي تعمل فيها مستمرة في التقلص[30]. إلى جانب هذه الحجة نفسها، يجادل خالد حروب بأن مستقبل المنطقة سيتشكل من خلال الصراع بين شكلين من أشكال المقاومة. الأول هو مقاومة من القاعدة إلى القمة للمعارضة السياسية المنظمة والنشاط المدني الذي يأخذ اشكالًا مختلفة، منها المألوف وما هو جديد. اما الثاني فهو، مقاومة النظم الاستبدادية من القمة إلى القاعدة، التي تسعى إلى إعادة إنتاج نفسها على المستويين المحلي والإقليمي. ويجادل حروب بأن الدرس الذي تعلمناه من الربيع العربي هو القدرات الهائلة والمتجددة للشعوب على الرغم من كل الصعوبات القمعية داخليًّا والتجاهل المخزي خارجيًّا. لقد خلق الربيع العربي هياكل وفاعلين من المرجح أن يؤثروا في مستقبل المنطقة. وكما يؤكد حروب، فإن مقاومة المجتمع المدني العربي بأشكالها المختلفة وطاقاته الكامنة وتحركاته المفاجئة وإبداع شبابه هي بالتأكيد جزء من مستقبل هذه المنطقة[31].

ثالثًا: تحديات المجتمع المدني في حقبة ما بعد الربيع العربي

أفرزت مرحلة ما بعد الربيع العربي تحديات وتفاعلات جديدة داخل المجتمع المدني في المنطقة العربية. وقد رصدنا خلال العمل الميداني ثلاثة تحديات رئيسية مرتبطة بثلاثة مستويات: المجتمع، والدولة، والسياسة.

[30] Anwar Mhajne, The State of Civil Society in MENA after the 2011 Uprisings, Arab Center Washington DC, 10 April 2024.

[31] Khaled Hroub, The Resilience of Civil Society Activism and the Continuous Waves of the Arab Spring, Quaderns de la Mediterrània 28–29, 2019: 23–32.

العلاقة بالمجتمع: أزمة الشرعية

لعبت منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك المدافعة عن الحقوق الاجتماعية والسياسية، دورًا مهمًّا خلال الربيع العربي في موجتيه الأولى والثانية. حاولت قوى الثورة المضادة من جانبها في معظم هذه الحالات تشويه سمعة عمل منظمات المجتمع المدني في المنطقة، متهمةً إياها بتلقي تمويل من "الغرب" لدفع المجتمعات العربية نحو "الفوضى". وأشار العديد من ناشطي المجتمع المدني إلى هذه الخطابات في عدد من المقابلات، حيث وصفها بعضهم بأنها شيطنة للمجتمع المدني. وقد أدى سقوط دول مثل ليبيا واليمن وسوريا والسودان في حروب أهلية إلى تعزيز هذه السرديات المعادية للتغيير السياسي.

واليوم، وبعد أكثر من عقد من الزمان منذ بداية موجات الربيع العربي، تنظر قطاعات واسعة من المجتمعات العربية بعين الريبة إلى منظمات المجتمع المدني، وتُحمّلها مسؤولية ما حدث منذ عام 2011. وكما عبّرت واحدة من ناشطات المجتمع المدني التي تعمل مع المجتمعات المحلية في محافظة المنيا بصعيد مصر، فإن "التمويل الأجنبي يُشكّل عبئًا. فهو يُؤثّر على شرعيتنا عند العمل مع المجتمعات المحلية. أول سؤال يُطرح علينا هو: من يُموّل عملنا؟"[32].

تفاقمت أزمة الشرعية تلك بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة، والدعم الغربي لإسرائيل بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ووفقًا لسمير العيطة، تُعاني منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية من تساؤل وجودي. كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، التي تدافع عن القيم الإنسانية والديمقراطية، أن تقبل تمويلًا من دول اتهمتها محكمة العدل الدولية بالتواطؤ في جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني[33].

وكما عبّرت عنه عدد من المقابلات، بات من الصعب على منظمات المجتمع المدني إقناع مجتمعاتها المحلية بأن الدول الغربية التي تدعم قتل الفلسطينيين في غزة، مهتمة برفاهيتهم. وجدت منظمات المجتمع المدني التي تتعاون مع المانحين الغربيين نفسها في موقف صعب بين التمويل الغربي اللازم لأنشطتها والدعم الغربي لإسرائيل الذي ينزع الشرعية عن خطابها وعملها داخل مجتمعاتها المحلية. أنهى بعضها تعاونه مع المؤسسات الغربية. في تونس على سبيل المثال، رفض ناشطو المجتمع المدني التونسيون التعاون مع مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في تونس بسبب ما اعتبروه "صمتًا" من المؤسسة تجاه جرائم الحرب الإسرائيلية في فلسطين[34]. في مصر، خفضت الحكومة الألمانية تمويل برنامج مكافحة الاتجار بالبشر الذي يديره مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية (CEWLA) بعد أن

---

[32] مجموعة بؤرية مع مجموعة من ناشطي المجتمع المدني العاملين في محافظة المنيا في صعيد مصر، القاهرة (مصر)، 2 ديسمبر 2021.

[33] سمير العيطة، المجتمع المدني العربي.. وغزّة، جريدة الشروق، 26 مايو 20204. متوفر على الرابط:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26052024&id=757fbc4a-2882-4f95-99e1-83e4b455fee8

[34] Basma El Atti. "Tunisia: Friedrich-Ebert-Stiftung's 'Silence on Gaza' Sets Off Mass Resignation in Youth Program." *The New Arab*, 2 Nov. 2023, https://www.newarab.com/news/tunisia-german-fes-silence-gaza-sets-mass-quitting.

دعت رئيسته إلى وقف الهجوم الإسرائيلي على غزة. ردًّا على هذا القرار الألماني، قال حسام بهجت، رئيس المبادرة المصرية للحقوق الشخصية(EIPR) ، إن منظمته لن تتعاون بعد الآن في مشاريع التنمية مع الحكومة الألمانية[35].

قالت رئيسة إحدى منظمات المجتمع المدني في الأردن إن الناس غالبًا ما يتجنبون برامج التدريب التي تمولها أو تدعمها المنظمات الأمريكية. وأضافت: "يسألوننا كيف يمكننا التعاون معهم؟ كيف يمكننا حضور التدريب الذي يمولونه؟ حتى موظفونا يتجنبون استخدام أي مواد تحمل شعارات الجهات المانحة الامريكية"[36]. وتقول موظفة أخرى في المجتمع المدني الأردني: "حتى أولئك الذين يدَّعون الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والحقوق البيئية، نراهم يتغاضون عن الحرب على غزة. بعضهم يدعم إسرائيل. قررنا عدم التعاون مع أي منظمة تدعم الحرب على غزة. وكما نقاطع أي منتجات من الشركات التي تدعم إسرائيل، سنفعل الشيء نفسه مع أي منظمة تدعم إسرائيل"[37].

في العراق، رفضت المؤسسات الألمانية التعاون مع المنظمات غير الحكومية العراقية التي وقّعت بيانات تضامن مع فلسطين[38]. وتحدث ناشطو المجتمع المدني العراقي خلال العمل الميداني عن القائمة السوداء التي وضعها الاتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني الداعمة لفلسطين[39].

أصر المدير التنفيذي لمنظمة غير حكومية تونسية تعمل في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على أن المشكلة مع المانحين الغربيين تتجاوز التمويل، بل هي خلاف حول القيم والمبادئ: "لا يتعلق الأمر بالتمويل... يمكنك دائمًا إيجاد المال. لكن المشكلة تكمن في أن [مواقفهم] تضر بجوهر عملنا... كيف يمكنني إقناع التونسيين بأهمية الديمقراطية والحرية وحرية التعبير، إذا رأوا أن هذه القيم لا تنطبق في أوروبا والعالم. إنهم [المانحون] يجعلون عملي أكثر صعوبة. وبالتالي، فإن الخلاف فكري... أكثر من مجرد [نزاع] حول عقود التمويل"[40]. وبالمثل، قال مدير إحدى المنظمات غير الحكومية التونسية: "الأمر لا يتعلق فقط بمجتمعاتنا، بل نحن أنفسنا (المنظمات غير الحكومية) فقدنا ثقتنا في المنظمات الدولية"[41]. أحد ناشطي المجتمع المدني التونسي علَّق على هذا الأمر ساخرًا: "ارتبكت مؤسسات التمويل الغربية بعد 7 أكتوبر. لم يفهموا لماذا يدعم ناشطو المجتمع المدني التونسي، وهم ليسوا إسلاميين حتى، المقاومة الإسلامية المسلحة في فلسطين. تساءلوا أين ذهبت كل أموالهم خلال السنوات الماضية".[42] حتى في حالة

---

[35] Mamdouh, R. "Germany Cuts Funding to Egyptian Women's Rights Organization for Criticizing Israel." *Mada Masr*, 7 Dec. 2023, https://www.madamasr.com/en/2023/12/07/news/u/germany-cuts-funding-to-egyptian-womens-rights-organization-for-criticizing-israel/.

[36] مقابلة عبر الهاتف (أ)، إربد، 8 نوفمبر 2024.

[37] مقابلة عبر الهاتف (ب)، إربد، 8 نوفمبر 2024.

[38] مقابلة شخصية، بغداد، 7 نوفمبر 2024.

[39] مقابلة عبر الهاتف، بغداد، 10 نوفمبر 2024.

[40] مقابلة شخصية، تونس، 3 ديسمبر 2024.

[41] مقابلة شخصية (ب)، تونس، 9 نوفمبر 2024.

[42] مقابلة شخصية، تونس، 12 نوفمبر 2024.

الاتحاد العام التونسي للشغل، الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 2015، خفضت النقابات الألمانية تمويلها لمشاريعها معه بسبب مواقف الاتحاد المؤيدة لفلسطين[43].

هذا هو الحال في لبنان أيضًا. تقول ناشطة مدنية لبنانية: "المانحون الذين اعتادوا الاتصال بنا باستمرار لسماع رأينا في قضايا المنطقة، بصفتنا "محليين". بعد 7 أكتوبر، لم يحاول أحد الاتصال بنا كما لو أننا لم نعد "محليين". حاولنا الضغط على هؤلاء المانحين. حتى أننا اتصلنا بمنظمات [لبنانية] أخرى تتلقى أموالًا من هؤلاء المانحين أنفسهم للضغط عليهم... نناقش الآن مصادر تمويل بديلة، بدلًا من الاعتماد على هؤلاء المانحين"[44].

بالنسبة إلى معظم ناشطي المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم خلال العمل الميداني، أظهر السابع من أكتوبر ازدواجية معايير المؤسسات الغربية، والفجوة الواسعة بين الخطاب والأفعال[45].

وسلط ناشطو المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم الضوء على نتيجة أخرى لأزمة الشرعية هذه. ووفقًا لعديد منهم، فإن إثارة الشكوك حول شرعية المجتمع المدني يسهل على الأنظمة السياسية تقييد عملهم. وكلما زادت شرعية المجتمع المدني، زادت صعوبة تقييد مؤسسات الدولة لعمله. ويعود أحد أسباب سهولة قمع الدولة لمنظمات المجتمع المدني في منطقتنا العربية إلى هذه التساؤلات بشأن شرعيتها داخل مجتمعاتها المحلي. وتستغل الأنظمة، ووسائل إعلامها، التمويل الأجنبي لتشويه سمعة المنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة. في العراق، يُطلقون على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلًا من الحكومات الغربية لقب "أبناء السفارات"[46]، بينما في لبنان، يُطلق عليها البعض لقب "الأذرع الرخوة للولايات المتحدة"[47]، أو ببساطة "مجموعات استراحة القهوة" في حالة تونس. تهدف هذه السردية إلى السخرية من عمل منظمات المجتمع المدني، والمساس بشرعيتها في المجتمع. من جانبها، لا تملك المنظمات غير الحكومية العربية أدوات إعلامية للرد على هذه الاتهامات[48].

العلاقة بالدولة: التعاون أم الصراع؟

فيما يتعلق بالنقطة السابقة المتعلقة بالشرعية، ترتبط بها أيضًا العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة. فبينما سعت مؤسسات الدولة العربية دومًا إلى السيطرة على منظمات المجتمع المدني، تشير نتائج العمل الميداني إلى أن منظمات المجتمع المدني نفسها لديها مصلحة في التعاون مع

---

[43] مقابلة شخصية، تونس، 24 نوفمبر 2024.

[44] مقابلة عبر تطبيق الزووم، بيروت، 15 نوفمبر 2024.

[45] واجهت هذه المعضلة نفسها منظمات المجتمع المدني الفلسطينية منذ اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣. ومن المهم النظر في كتابات نورا ليستر مراد، بالإضافة إلى تجربتها في تأسيس جمعية داليا لإيجاد بديل للمساعدات الدولية من خلال صندوق موجه للمجتمع: https://www.dalia.ps/

[46] مقابلة عبر الهاتف، بغداد، 10 نوفمبر 2024.

[47] مقابلة عبر الزووم، بيروت، 22 نوفمبر 2024.

[48] مقابلة شخصية، بغداد، 7 نوفمبر 2024.

مؤسسات الدولة في السنوات الأخيرة للوصول إلى المجتمعات المحلية وتجنب العقبات الإدارية التي تفاقمت عقب فشل الربيع العربي.

في حين شهدت مرحلة ما بعد عام ٢٠١١ سمات جديدة فيما يتعلق بالمجتمع المدني وعلاقته بالدولة، إلا أنها تضمنت أيضًا سمات قديمة لمرحلة ما قبل عام ٢٠١١، مثل استقطاب الدولة لمنظمات المجتمع المدني للعمل في كنفها. وقد تناولت الدراسات المتعلقة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية هذه القضية بشكل واسع في مرحلة ما قبل الربيع العربي كما أشرنا سابقًا. تشير نادين سيكا في دراستها على سبيل المثال إلى مؤسسة محمد الصفدي، التي أنشأها وزير المالية اللبناني السابق لمساعدة المنظمات التنموية. وفي حالتي المغرب والأردن أيضًا، تدعم الأنظمة السياسية المنظمات الخيرية بشكل مباشر. ومع ذلك، فبينما ركزت الدراسات على استقطاب الأنظمة لمنظمات المجتمع المدني، لم يُكتب الكثير عن أسباب قبول هذه المنظمات لمثل هذه "الصفقة" للعمل مع الدولة. تُشكك نتائج العمل الميداني في الافتراض "السهل" الشائع بأن منظمات المجتمع المدني ستتبع قواعد الأنظمة السياسية بدافع الخوف أو لتحقيق مصالح مادية للقائمين عليها، كما تُقدم صورة مختلفة عن مصالح هذه المنظمات، بالإضافة إلى تصورها لمهمتها داخل المجتمع لفهم علاقتها بالأنظمة السياسية. في بعض الحالات، وتحت ستار دعم الأنظمة السياسية، لا تزال منظمات المجتمع المدني تحتفظ بقدر من النفوذ تجاه الأنظمة القائمة، كما هو الحال في العلاقة بين أكبر جمعية دينية في مصر، الجمعية الشرعية، والنظام السياسي المصري بعد عام ٢٠١٣.

الجمعية الشرعية هي الجمعية الإسلامية الأقدم، والأكثر نفوذًا في مصر. شهدت الجمعية الشرعية تحولًا كبيرًا من الابتعاد عن السياسة والتركيز فقط في عملها الدعوي والخيري خلال عهد حسني مبارك إلى الانخراط في الجدل السياسي خلال الفترة الانتقالية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، حيث قدمت دعمها القوي للأحزاب الإسلامية خلال الدورات الانتخابية خلال تلك الفترة. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠١٣ وبعد الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين، حولت خطابها وأصبحت متحالفة بشكل وثيق مع الدولة. فانضمت الجمعية الشرعية إلى التحالف الوطني للعمل المدني والتنموي الذي ترعاه الدولة، وهي تلعب دورًا فعالًا فيه. للوهلة الأولى، قد يبدو هذا التحول في مواقف الجمعية الشرعية مُفروضًا عليها من قبل النظام السياسي في مصر، لكن نظرة أعمق إلى الحركة نفسها وتاريخها وأفكارها ونشاطها تشير إلى مستوى من القدرة على التكيف الإستراتيجي مع الأنظمة السياسية المختلفة، ما يدل على إعطائها الأولوية لأهدافها الرئيسية في المجالين الدعوي والخيري، على مواقفها السياسية. يشير البحث الأعمق في مسار الجمعية الشرعية وتاريخها ونهجها الأيديولوجي إلى أنها تعتبر نفسها منظمة دعوية تنموية في المقام الأول، وبالتالي تُظهر قدرة على التكيف الإستراتيجي وفقًا للسياق السياسي الذي تجد نفسها فيه من أجل الاستمرار في أدائها لدورها التنموي والدعوي.[49]

مثال آخر على هذا الشكل من التعاون بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مصر هو مشروع وزارة التضامن الاجتماعي حول تعزيز قيم المواطنة في القرى الأكثر تضررًا من الحوادث الطائفية. يعمل هذا

[49] Neil Russel and Georges Fahmi, The Jurisprudence of Priorities: Al- Gam'iya Al-Shar'iya's oscillation between the Muslim Brotherhood and the State, forthcoming.

البرنامج في 44 قرية من القرى الأكثر تضررًا من التطرف والأحداث الطائفية في محافظة المنيا منذ سبتمبر 2020، بهدف تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية والتكامل الاجتماعي للمواطنين من جميع الخلفيات الدينية والاجتماعية وتنمية الوعي بقيم المواطنة واحترام التنوع. اختارت وزارة التضامن تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الإسلامية والمسيحية. سمح هذا التعاون بين الوزارة ومجموعات المجتمع المدني لهذه المجموعات بضمان تعاون القادة المحليين وثقة سكان هذه القرى. وتجادل منظمات المجتمع المدني المنخرطة في هذا المشروع بأنه لولا التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، لكان من الصعب تنفيذ هذا المشروع في محافظة المنيا[50].

تتفاعل منظمات المجتمع المدني مع بيئتها، وعلاقاتها مع الدولة لا يحكمها فقط ضغط مؤسسات الدولة، بل يتم التفاوض عليها وفقًا للسياق السياسي. قد تقبل منظمات المجتمع المدني التعاون مع مؤسسات الدولة حتى تتمكن من العمل بكفاءة دون أن تتعرض لقمع نشاطها. تنزع بعض الدراسات القدرة على الفعل من جهات المجتمع المدني التي تتعاون مع مؤسسات الدولة وتقدمها على أنها مجرد أدوات في أيدي الأنظمة الحاكمة. يبدو هذا التصور مُبسطًا إلى حد ما، ويغفل عن العلاقة المعقدة بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في منطقتنا العربية.

دفعت أزمة الشرعية منظمات المجتمع المدني إلى السعي للتعاون مع مؤسسات الدولة. وكما قال أحد ناشطي المجتمع المدني الأردنيين: "التعاون مع مؤسسات الدولة يمنحني القوة ويزيد من الثقة في عملي عند التعامل مع المانحين والشركاء"[51]. وبالمثل، يقول أحد ناشطي المجتمع المدني العراقي: "قبل عام ٢٠١٩، لم يكن هناك تعاون كبير مع مؤسسات الدولة. ومع ذلك، بعد عام ٢٠١٩، أصبحنا أكثر حرصًا على إشراك مؤسسات الدولة في أنشطتنا، حتى يتمكنوا من معرفة ما نقوم به بالضبط وأهدافنا. في النهاية، نحن كمنظمة نرغب في حماية أنفسنا. نريد أن نثبت لهم أننا لسنا ضد الدولة. نرغب في الحفاظ على هذه العلاقة لحمايتنا، ولكن دون تقييد أنشطتنا. إنه توازن صعب، لكننا نسعى للحفاظ عليه"[52]. ويضيف ناشط عراقي آخر في المجتمع المدني: "لسنا بالضرورة بمثابة ظل للدولة، ولكن من الجيد العمل عن كثب مع مؤسساتها"[53]. وبالمثل، زعمت ناشطة مغربية في المجتمع المدني تعمل على تحسين الظروف المعيشية للنساء اللواتي يعشن في أحياء فقيرة بالدار البيضاء أن "العمل مع الدولة أمر أساسي، وكلما كانت العلاقة أفضل، كان تنفيذ الأنشطة أسهل"[54].

في حالة لبنان، تتعلق المسألة بالجماعات السياسية المؤثرة أكثر من مؤسسات الدولة، نظرًا إلى ضعف مؤسسات الدولة في كثير من الأحيان. ومع ذلك، فإن منطق ناشطي المجتمع المدني هو ذاته. فهم يستبدلون فقط بمؤسسات الدولة الأحزاب السياسية. ووفقًا لأحد ناشطي المجتمع المدني اللبنانيين: "لكي

[50] مجموعة بؤرية مع مجموعة من ناشطي المجتمع المدني العاملين في محافظة المنيا في صعيد مصر، القاهرة، 2 ديسمبر 2021.

[51] مقابلة عبر الهاتف، إربد، 9 نوفمبر 2024.

[52] مقابلة شخصية (ب)، بغداد، 3 نوفمبر 2024.

[53] مقابلة عبر الهاتف، بغداد، 3 نوفمبر 2024.

[54] مقابلة مكتوبة، الرباط، 4 ديسمبر 2024.

نتمكن من العمل، علينا العمل وفقًا للحقائق على الأرض. إذا كانت هناك قوى سياسية معينة في المنطقة التي نعمل فيها، فعلينا أخذ ذلك في الاعتبار. إذا أردنا مواصلة عملنا"[55] في السياقات الطائفية، كما هو الحال في لبنان والعراق، ترى الأحزاب السياسية في عمل منظمات المجتمع المدني منافسًا لها. ووفقًا لناشط عراقي في المجتمع المدني: "إنهم [القوى الطائفية] يعتقدون أننا نحاول سرقة جمهورهم. إنهم يفضلون أن يكونوا الصوت الوحيد الذي يتحدث إلى جمهورهم، وليس أن تتنافس معهم أصوات أخرى. فنحن نتنافس على نفس الجمهور."[56]

غالبًا ما يكون التعاون مع مؤسسات الدولة إستراتيجية بقاء تتبناها المنظمات غير الحكومية التي تعمل في تقديم الخدمات على المجتمعات المحلية (أنشطة الرعاية الاجتماعية/الجمعيات الثقافية والفنية). وهم في حاجة إلى تقديم بعض التنازلات للحفاظ على استمرار أنشطتهم. إذا حدث صدام مع مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية المهيمنة، قد تفقد هذه المنظمات كل أنشطتها. إنه خيار أكثر عقلانية، ويعتمد على تقييم التكاليف والفوائد.

ومع ذلك، ليس هذا هو الحال بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية ذات البرنامج السياسي الواضح، مثل منظمات حقوق الإنسان، حيث ترى عملها يتناقض تمامًا مع مؤسسات الدولة، وبالتالي لا ترى أي فائدة في التعاون مع الهيئات الحكومية. وكما يقول أحد الناشطين التونسيين: "الدولة (التونسية) تقيد الحريات السياسية، ونحن ندافع عن الحريات السياسية، وبالتالي نحن على الجانب الآخر من الدولة[57]."

يُعد التعاون مع مؤسسات الدولة إستراتيجية بقاء. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين هذه الإستراتيجية التي تتبناها بعض منظمات المجتمع المدني وتلك المنظمات المؤيدة للأنظمة السياسية. وكما نوقش سابقًا، فإن بعض هذه المنظمات أنشأتها الأنظمة السياسية نفسها للحفاظ على موطئ قدم لها داخل المجتمع المدني، وهي تعمل كوكلاء للأنظمة السياسية داخل المجال العام. ففي جميع الحالات محل الدراسة، تُنشئ الأنظمة مجموعات المجتمع المدني الخاصة بها، وفي حالة لبنان والعراق، تمتلك الأحزاب السياسية المؤثرة أيضًا مجموعات المجتمع المدني الخاصة بها، كما تمت الإشارة سابقًا في الجزء الخاص بتعريف المجتمع المدني.

العلاقة بالسياسة: الخطوط الضبابية بين اللاسياسي والسياسي

دفعت عودة الاستبداد في عدد من دول الربيع العربي الناشطين إلى البحث عن أشكال "أكثر أمانًا" للعمل العام بالانضمام الى مبادرات غير مسيسة مثل تلك المهتمة بالبيئة والتراث الثقافي. تسعى هذه المبادرات غير المسيسة إلى تغيير مجتمعها، ولكن من خلال أنشطة آمنة، مع تجنب الصدام مع السلطات السياسية[58]. حتى لو كانت هذه المنظمات أو المبادرات غير سياسية في أهدافها، فإنها توفر مساحةً

[55] مقابلة عبر الهاتف، بيروت، 11 نوفمبر 2024.

[56] مقابلة عبر الزووم، بغداد، 7 نوفمبر 2024.

[57] مقابلة شخصية، تونس، 9 نوفمبر 2024.

[58] مقابلة عبر الزووم، القاهرة، 9 ديسمبر 2024.

للمهتمين بشؤون بلادهم للالتقاء والنقاش، ويمكن حشد هؤلاء بسهولة إذا ما حانت لحظة مناسبة للتعبئة الشعبية. يجادل شون يوم بأن إستراتيجيات التوقف المؤقت عن النشاط السياسي تسمح بالحفاظ على طاقات ناشطي المجتمع المدني وتسمح لهم بالانتشار عبر المبادرات المختلفة. وهي بينما قد تعطي وهمًا بالخمول أو الانطفاء، فإنها تشير إلى لحظة توقف مؤقت، بينما تبحث الأصوات الناقدة لظروف مجتمعها عن اللحظة المناسبة للتغيير[59].

في مصر، ازدهرت العديد من المبادرات التي تركز في توثيق التراث الثقافي وحمايته على مدى السنوات الأخيرة. تنظم هذه المجموعات جولات أسبوعية داخل القاهرة وخارجها لزيادة الوعي بتاريخ مصر. في حين تبدو هذه المجموعات للوهلة الأولى ثقافية بحتة دون أي جانب سياسي مرتبط بها، إلا أن حضور هذه الجولات كشف عن جانبين رئيسيين يدحضان هذا الانطباع الأول. أولًا، أن العديد ممن يحضرون هذه الجولات ينتمون إلى ما وصفناه سابقًا بـ"جيل الربيع العربي". بدت هذه الجولات بمثابة وسيلة للتجول في المدينة والالتقاء والنقاش في جوٍّ من الأمان. ثانيًا، يرتبط أحيانًا شرح بعض الأحداث التاريخية بالنقاشات السياسية الجارية في مصر. على سبيل المثال، في إحدى هذه الجولات، كانت المرشدة السياحية تشرح تاريخ أحد القصور في حي جاردن سيتي بالقاهرة، الذي كان ملكًا لأول عميد لكلية الطب ووزير الصحة المصري علي باشا إبراهيم (1880-1947)، وأثناء حديثها عن حياة إبراهيم، ذكرت أنه كان ابنًا لفلاحة مصرية بسيطة. أثارت هذه المعلومات نقاشًا بين المجموعة حول الترقي الاجتماعي في مصر بين الماضي والحاضر، وهل يُمكن الآن لشخص من عائلة عاملة أن يصل إلى منصب مماثل اليوم[60]. تشمل هذه المبادرات الجديدة أيضًا جمعيات الأحياء، مثل جمعية الزمالك للتنمية وأرشيف شبرا. أرشيف شبرا هو أرشيف مجتمعي مُكرّس لإنتاج أرشيفات تشاركية وبحوث اجتماعية تاريخية في حي شبرا، شمال القاهرة. وقد استقطبت هذه المبادرة عددًا من الشباب، وأتاحت لهم فرصة إجراء مقابلات مع أشخاص حول الحي وماضيه. أما جمعية الزمالك للتنمية، ورغم أنها تعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، فقد استقطبت في السنوات الأخيرة عددًا من "جيل 25 يناير" الذين قرروا تخصيص جزء من وقتهم لحماية حي الزمالك التاريخي، وخاصةً مساحاته الخضراء.

فيما يتعلق بالسؤال الأول المتعلق بالشرعية، فإن نقص التمويل الأجنبي، وإن كان يُمثل تحديًا، يُعزز شرعية هذه المبادرات. بالإضافة إلى ذلك، دمجت بعض هذه المبادرات العمل الخيري في أنشطتها الخاصة، ما عزَّز صورتها لدى المجتمعات المحلية، كما هو الحال مع إحدى المبادرات الثقافية في القاهرة التي تجمع التبرعات بانتظام لشراء وجبات طعام للأسر الفقيرة في حيها. في حين أن أنشطة هذه المبادرات غير سياسية، فإن أعضاءها يدركون كيف تؤثر السياسة حتى في أصغر المشاكل التي يتعاملون معها. وكما أوضحت عضوة إحدى جمعيات أحياء القاهرة، "العلاقة بين ما نقوم به والسياسة واضحة لنا جميعًا. لا شك في ذلك. نحن نفهم تمامًا تأثير السياسة في أصغر التحديات التي نواجهها في حيّنا[61]."

[59] Sean Yom, Arab Civil Society after the Arab Spring: Weaker but Deeper, Middle East Institute, 22 October 2015.

[60] ملاحظة بالمشاركة، القاهرة، 14 سبتمبر 2024.

[61] مقابلة شخصية، القاهرة، 17 اكتوبر 2024.

وفي المغرب أيضًا، أنشأ الشباب الذين كانوا جزءًا من حركة 20 فبراير مبادرات ثقافية وفنية لإيجاد منصات جديدة للتواصل مع مجتمعهم. إحدى هذه المبادرات هي مسرح المحكور، وهو شكل من أشكال مسرح المقهورين[62]. تسعى هذه المبادرة إلى مواصلة نضال حركة 20 فبراير من أجل التغيير من خلال الفن. ووفقًا لحسني مخلص، أحد مؤسسي هذه المبادرة، فإن الفرق بين حركة 20 فبراير ومسرح المحكور هو أنه "بينما كان لدينا في الحركة مكبر الصوت وكان الناس يشاهدوننا، في مسرحنا، أعطينا مكبر الصوت للناس للتعبير عن آرائهم". ويجادل مخلص بأن حركة 20 فبراير فشلت لأنها "لم تستطِع بناء جسور التواصل مع عامة الناس، وبالتالي، يحتاج العالم العربي إلى إيصال أصوات الناس بطرق فنية بديلة ومحفزة[63]."

كما يؤكد ناشط تونسي، عضو في مؤسسة ثقافية في مدينة قابس، جنوب تونس، على هذا الرابط بين النضال السياسي والفن: "لا يمكننا الحديث عن المواطنة دون الحديث عن الفن، ولا يمكننا الحديث عن الفن دون ذكر المواطنة... الفن وسيلة للمقاومة، وسيلة لرفع مستوى الوعي، وتمكين الأفراد من المشاركة. وهو يسمح للناس بالتفكير بشكل مختلف، وإعادة تصور حيهم ومجتمعهم، بشكل مختلف... الفن قادر على خلق الأمل في هذه اللحظة المليئة بالتحديات"[64].

على الرغم من نشاطها غير السياسي، انخرطت هذه المبادرات في صراعات سياسية. في مصر على سبيل المثال، عندما قررت الحكومة المصرية هدم أجزاء من مقابر القاهرة التاريخية لإفساح المجال للطرق السريعة الجديدة، وجدت المبادرات الثقافية نفسها منخرطة في صراع سياسي لمنع النظام من هدم هذه المعالم التاريخية. فعارضوا هذه الخطط علنًا، وشرحوا أهمية هذه المعالم لقطاعات المجتمع المصري، وحشدوا المجتمع للوقوف ضد خطط الهدم. وفي تونس أيضًا، وجدت المبادرات البيئية في ولاية قابس نفسها في صراع مع مصالح الدولة. هذا هو حال حركة "أوقفوا التلوث"، التي انطلقت في عام 2018، وتسعى إلى الضغط على الحكومة التونسية لتفكيك الوحدات الملوثة في صناعة المجموعة الكيميائية التونسية، وهي شركة عامة تدير مناجم الفوسفات منذ سبعينيات القرن الماضي في قابس[65]. في وصفه للعلاقة بين حركته البيئية والدولة، قال أحد الناشطين ساخرًا: "علاقتنا بالسلطة السياسية ليست علاقة صعود وهبوط، بل علاقة بين هبوط وهبوط أكثر"[66].

يُقدم لبنان مثالًا آخر على هذه الصلة بين المبادرات غير السياسية والنضالات السياسية. فقد شاركت مبادرات/مجموعات مجتمع مدني مختلفة، لم تكن سياسية بشكل مباشر، في انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019. وقد وجدت المنظمات التي تعمل على حماية الأماكن العامة أو على الحق في السكن، على سبيل المثال، نفسها مشاركة في لحظات التعبئة الشعبية تلك. تقول ناشطة مدنية لبنانية تعمل في قضايا الحق في السكن: "لست متأكدة إن كان الأمر يتعلق بمنظمتنا أم بنا كأفراد... من الصعب التمييز بين الأفراد

---

[62] هو شكل من أشكال المسرح التفاعلي، ابتكره الكاتب المسرحي البرازيلي أوغوستو بوال. يستخدم المسرح كأداة للنشاط الاجتماعي والسياسي.

[63] زينب الهاشمي الوزاني، مسرح "المقهور" تجربة مسرحية في المغرب بهدف تغيير الواقع، موقع دويتشه فيله، 3 إبريل 2016.

[64] مقابلة شخصية، تونس، 7 يناير 2025.

[65] Adel Azouni, Gabès, a Victim of Industrial Pollution in Tunisia, Tahrir Institute, 27 October 2022. Available at: https://timep.org/2022/10/27/gabes-a-victim-of-industrial-pollution-in-tunisia/

[66] مقابلة شخصية، تونس، 12 نوفمبر 2024.

والمنظمة في لحظات التعبئة الشعبية... لا نريد أن تكون منظمتنا معزولة عن الحراك... لقد شاركنا في الانتفاضة... وشاركنا في نقاشات تتعلق بالقضايا الحضرية في مختلف الساحات"[67].

يُبرز هذا التمييز الصعب بين الأفراد ومنظماتهم أهمية مفهوم جيل الربيع العربي المتجاوز للأطر التنظيمية، كأداة مفاهيمية مفيدة لفهم العلاقة بين المجتمع المدني والسياسة في المنطقة في حقبة ما بعد الربيع العربي.

الخاتمة

على الرغم من فشل الربيع العربي في ضمان انتقال سياسي نحو الديمقراطية في كل دول موجتيه الأولى والثانية، فإن هذه الهزيمة السياسية ليست سوى جانب واحد من تأثير أكبر ومتعدد الجوانب لهذه الموجات من الانتفاضات الشعبية على مجتمعات منطقتنا العربية. حاولت هذه الورقة فهم تأثير الربيع العربي في المجتمع المدني. رسم هذا البحث خريطة للتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع المدني نفسه، بالإضافة إلى التفاعلات والتحديات الجديدة التي تواجهه في حقبة ما بعد الربيع العربي بالاعتماد على أكثر من 50 مقابلة معمقة مع ناشطي المجتمع المدني في مصر وتونس والأردن، والمغرب ولبنان والعراق.

السؤال الرئيسي الذي تطرحه هذه الورقة البحثية هو كيف أثر الربيع العربي في المجتمع المدني في المنطقة العربية. والإجابة ذات شقين.

أولًا، فيما يتعلق بالمجتمع المدني نفسه، شهد الربيع العربي دورًا متزايدًا للأنماط غير الرسمية من النشاط المدني. كانت تلك المبادرات "مساحات نشاط خفية" وهي التي أدت إلى هذه الموجة من التعبئة الشعبية في المقام الأول. وخلال هذه المرحلة، تشكل جيل جديد من ناشطي المجتمع المدني. توزع هذا الجيل على مبادرات ومجموعات مختلفة من المجتمع المدني، بما في ذلك الأعمال الخيرية أو ما قد يبدو أنشطة غير سياسية. وحتى لو لم تعمل هذه المجموعات كفاعل واحد متماسك، فإن تأثير هذا الجيل واضح في أنواع أنشطتها المختلفة.

ثانيًا، أثارت فترة ما بعد الربيع العربي تساؤلات/تحديات أمام مجموعات المجتمع المدني حول علاقتها بالمجتمعات المحلية ومؤسسات الدولة والسياسة. وتتمثل القضية الرئيسية في علاقتها بالمجتمع في مسألة الشرعية. وتُعد التساؤلات حول شرعية هذه المنظمات ونشاطها تحديًا مهمًّا يصعب تجاهله في مرحلة ما بعد عام 2011. أما بالنسبة إلى علاقتها بالدولة، فقد كان السؤال المطروح هو كيفية إدارة علاقتها بمؤسسات الدولة في بيئات قمعية سياسيًّا، وهل التعاون مع مؤسسات الدولة قد يتيح لها فرصة مواصلة أنشطتها؟ أما فيما يتعلق بالعلاقة بالسياسة، فإن السؤال يدور بشكل رئيسي حول الحدود بين

[67] مقابلة عبر الزووم، بيروت، 15 نوفمبر 2024.

المبادرات غير السياسية والسياسية، وكيف يمكن أن تتحول أنواع النشاط غير السياسي، مثل حماية التراث الثقافي والعدالة البيئية، بين عشية وضحاها إلى صراعات سياسية مباشرة.

لقد خلق الربيع العربي جيلًا جديدًا من ناشطي المجتمع المدني ومبادراته. حتى لو هُزم الربيع العربي، فإن هذا الجيل لم يُهزم بعد. فهم يستكشفون سبلًا مختلفة للتعامل مع الانتكاسات السياسية وتحدياتها. وتحتاج دراسة المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الربيع العربي إلى مراعاة التغيرات التي طرأت عليه، وكذلك التحديات الجديدة التي تواجهه، لفهم الوضع السياسي الراهن في المنطقة ومساراتها المستقبلية.

التوصيات

دعم أفكار المشاريع لمواجهة موجة الشعبوية التي أعقبت الربيع العربي

النتائج البحثية

تُظهر المقابلات مع ناشطي المجتمع المدني في منطقتنا العربية أن مرحلة ما بعد الربيع العربي شهدت موجة شعبوية واسعة النطاق تهدف إلى "شيطنة" الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، واعتبارهم "عملاء للغرب" تسعى إلى "تقسيم مجتمعاتنا". وتسعى منظمات المجتمع المدني إلى مقاومة هذه الموجة من الشعبوية من خلال البحث عن طرق مبتكرة للوصول إلى مجتمعاتها، بالإضافة إلى تقديم الدعم إلى المجتمعات الضعيفة في هذه البيئة الشعبوية، كما هو الحال مع مجتمعات المهاجرين واللاجئين، والتواصل مع مختلف المجتمعات الدينية والعرقية لبناء الثقة فيما بينها.

التوصية

ينبغي على المؤسسات المانحة إعطاء الأولوية في الوقت الحالي لأفكار المشاريع التي من شأنها مقاومة هذه الموجة من الشعبوية، مثل:

-مبادرات الحوار والتعاون بين منظمات المجتمع المدني المنتمية إلى مجموعات دينية وعرقية مختلفة، وخاصة في المجتمعات شديدة الانقسام، كما هو الحال في لبنان والعراق.

-مبادرات دعم مجتمعات المهاجرين واللاجئين، بما في ذلك تفكيك الخطاب الشعبوي الموجه ضدهم.

-مبادرات تُقدّم منصات إعلامية بديلة لمنظمات المجتمع المدني للتعبير عن أفكارها ومواجهة الدعاية الشعبوية.

- مبادرات تُركّز في تدقيق الحقائق لتفكيك التضليل الشعبوي في وسائل الإعلام.

- مبادرات تُركّز في البحث في كيفية مقاومة المجتمع المدني للشعبوية في مناطق أخرى من العالم للاستفادة منها (أمريكا اللاتينية على سبيل المثال).

إنشاء منصات حوار لأفراد جيل الربيع العربي لمشاركة تجاربهم

النتائج البحثية

تشير نتائج البحث إلى أن الربيع العربي قد شهد ظهور جيل جديد من ناشطي المجتمع المدني. حتى مع هزيمة الربيع العربي، فإن هذا الجيل لم يُهزم بعد. إنهم يستكشفون طرقًا مختلفة للتعامل مع الانتكاسات السياسية وتحدياتها. وقد سلك أفراد هذا الجيل مسارات مختلفة بعد فشل الربيع العربي: الثقافية، والخيرية، بالإضافة إلى أولئك الذين ظلوا ملتزمين بعملهم في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

توصية

لا ينبغي للمانحين النظر إلى المجتمع المدني في المنطقة العربية من منظور تنظيمي صارم، بل ينبغي عليهم أيضًا إيجاد طرق مبتكرة للجمع بين أفراد جيل الربيع العربي، حتى لو كانوا منخرطين في قطاعات مختلفة داخل المجتمع المدني. وهذه بالطبع مسؤولية مشتركة مع هؤلاء الشباب أنفسهم لاقتراح وتصميم مشاريع من شأنها أن تجمع بين المشاركين في المبادرات الخيرية، والتنموية، والبيئية، والفنية. ومن أمثلة هذه المشاريع إنشاء منصات حوارية تلتقي فيها أصوات المجتمع المدني هذه وتتبادل ردود أفعالها المختلفة تجاه فشل الربيع العربي، وتجاربها في النجاة منه.

تعزيز شرعية منظمات المجتمع المدني

النتائج البحثية

تُظهر نتائج البحث أن مسألة الشرعية تُمثل تحديًا رئيسيًّا لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة خلال مرحلة ما بعد الربيع العربي. فكثيرًا ما تحاول الأنظمة السياسية في المنطقة تشويه سمعة عمل المجتمع المدني بدعوى تمويله من "الغرب" لتنفيذ "أجندة خفية". وقد أثرت هذه الدعاية في قطاعات من المجتمعات العربية التي باتت تنظر بريبة إلى منظمات المجتمع المدني وأنشطتها. تفاقمت أزمة الشرعية هذه مع الحرب الإسرائيلية على غزة، والدعم الغربي لإسرائيل بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023. وكما تمت الاشارة مرارًا خلال مقابلاتنا، أصبح من الصعب على منظمات المجتمع المدني إقناع المجتمعات المحلية بأن الدول الغربية التي تدعم الإبادة الجماعية في غزة مهتمة بتحسين أحوالهم المعيشية.

توصية

يتعين على المؤسسات المانحة مراعاة مسألة الشرعية هذه عند تعاونها مع منظمات ومبادرات المجتمع المدني في المنطقة العربية. وينبغي عليها اتخاذ تدابير لتعزيز شرعية منظمات المجتمع المدني التي تتعاون معها. ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

-تُعد مواقف الجهات المانحة تجاه القضية الفلسطينية إحدى القضايا الرئيسية التي قد تُعزز أو تُضعف شرعية منظمات المجتمع المدني التي تعمل معها. من المهم أن تُظهر الجهات المانحة علنًا دعمها للقيم العالمية نفسها للفلسطينيين، كما تفعل تجاه أي قضية أخري في العالم.

-ينبغي على الجهات المانحة عدم معاقبة منظمات المجتمع المدني على إظهار دعمها للقضية الفلسطينية.

- بدلًا من اتباع نموذج دعم جهة مانحة غربية لمنظمة مجتمع مدني في المنطقة العربية، ينبغي على الجهات المانحة الاستثمار في دعم التعاون بين منظمات المجتمع المدني في بلدان الجنوب العالمي (إفريقيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أمريكا اللاتينية). سيسمح هذا النهج لهذه المنظمات بالتعلم من تجاربها بعضها مع بعض، وفي الوقت نفسه، سيعزز شرعية هذه المنظمات داخل مجتمعاتها المحلية.

التمييز بين المنظمات غير الحكومية العاملة مع الدولة، وتلك التي تعمل لصالحها

النتائج البحثية

تشير نتائج البحث إلى أن التعاون مع مؤسسات الدولة غالبًا ما تكون إستراتيجية بقاء تتبناها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية (أنشطة الرعاية الاجتماعية/الجمعيات الثقافية والفنية). تحتاج هذه المنظمات إلى تقديم بعض التنازلات لضمان استمرار أنشطتها. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين هذه الإستراتيجية التي تتبناها بعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات التي أنشأتها الأنظمة السياسية للحفاظ على موطئ قدم لها داخل المجتمع المدني. في جميع الحالات محل الدراسة، تُنشئ الأنظمة السياسية مجموعات مجتمع مدني خاصة بها، وفي حالة لبنان والعراق، تمتلك الأحزاب السياسية المؤثرة أيضًا مجموعات مجتمع مدني تابعة لها.

توصية

على الجهات المانحة التمييز بين المنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع مؤسسات الدولة لضمان استمرار أنشطتها، والمنظمات غير الحكومية التي أنشأتها الأنظمة السياسية ذاتها عند اتخاذها قرارًا بشأن التمويل.

الاستثمار في دعم المبادرات الثقافية

النتائج البحثية

تشير نتائج البحث إلى زيادة في عدد المبادرات الثقافية في مرحلة ما بعد الربيع العربي في المنطقة. دفع عودة الاستبداد في العديد من دول الربيع العربي الناشطين إلى البحث عن أشكال "أكثر أمانًا" للعمل العام. تسعى هذه المبادرات الثقافية إلى تغيير مجتمعاتها، ولكن من خلال أنشطة آمنة لتجنب الصدام مع

السلطات السياسية. رغم أن هذه المبادرات قد تبدو غير سياسية للوهلة الأولى، فإنها تُتيح منصةً لمجتمع ناشطي الربيع العربي للالتقاء والتأثير في مجتمعاتهم المحلية.

توصية

ينبغي على الجهات المانحة الاستثمار في دعم هذه المبادرات الثقافية التي تسعى إلى تغيير مجتمعاتها من خلال الثقافة والفن. ويمكنها تحقيق ذلك من خلال تمويل مشاريع إقليمية تجمع بين هذه المبادرات المختلفة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة. كما يمكن أن تتجاوز هذه المشاريع المنطقة العربية لتشمل مبادرات من بلدان الجنوب العالمي. وكما ذُكر سابقًا في الورقة البحثية، استُلهمت إحدى مبادرات المسرح في المغرب من تجربة مسرح "المضطهدين" للبرازيلي أوغستو بوال.

الاستثمار في برامج تجمع بين المساعدة الإنسانية والوعي السياسي والمدني

النتائج البحثية

تُظهر نتائج البحث أن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الحقوق السياسية والمدنية عانت في الأوقات التي غيّر فيها المانحون أولوياتهم للتركيز في المساعدة الإنسانية، بدلًا من حماية الحقوق السياسية والمدنية. وفي جزء آخر من البحث، سلّطت منظمات المجتمع المدني الضوء على ضرورة مراعاة أولويات المجتمعات المحلية في الخدمات الأساسية عند تصميم برامج لدعمها. فعلى سبيل المثال، لا يُمكن التحدث مع القرويين الذين يفتقرون إلى المياه النظيفة في صعيد مصر عن قيم التسامح الديني.

توصية

بناءً على هاتين الملاحظتين، ينبغي على الجهات المانحة الاستثمار في مشاريع تربط بين المساعدات الإنسانية وبرامج التوعية السياسية والمدنية. سيحقق تمويل هذا النوع من المشاريع هدفين. أولًا، ضمان استمرارية تمويل البرامج التي تركز على قيم كالحقوق السياسية والاجتماعية، والتسامح الديني، والمواطنة، حتى في أوقات الأزمات الإنسانية. ثانيًا، يُعزز تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية شرعية منظمات المجتمع المدني العاملة فيها.

عدم التنافس مع المنظمات المحلية

النتائج البحثية

اشتكى عدد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة خلال العمل الميداني من قيام المؤسسات المانحة بفتح فروع محلية لها في المنطقة، ما يؤدي في النهاية إلى منافسة منظمات المجتمع المدني المحلية الأخرى، بدلًا من دعمها.

توصية

ينبغي على المؤسسات المانحة عدم التنافس مع الشركاء المحليين من خلال مكاتبها المحلية، والتركيز بدلًا من ذلك في دعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة.

المجتمع المدني السوري ومسارات التحول الديمقراطي: تقييم نقدي لإرث النزاع والأنْجَزة

ربيع نصر [68] - المركز السوري لبحوث السياسات

1. مقدمة

يمثل سقوط نظام الأسد في كانون الأول 2024 منعطفاً حاسماً في تاريخ سوريا، بعد عقود من الحكم الاستبدادي، بما في ذلك 14 عاماً من النزاع الممتد الذي دمر أسس التنمية، وشوه المؤسسات العامة، ومزق البلاد، وأهدر مواردها. وقد أتاح التحول فرصة استثنائية للمجتمع المدني للمساهمة بفعالية في تحويل البلاد من النزاع إلى السلام والعدالة، على الرغم من التحديات الهائلة المرتبطة بالسياق الانتقالي، كالمظالم المجتمعية والمؤسسات التي تركز على النزاع. ويضطلع المجتمع المدني، بمفهومه الواسع الذي يشمل المنظمات غير الحكومية، والنقابات، والجمعيات المهنية، والمبادرات الشعبية والمجتمعية، بدور محوري في عملية التحول على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

تقيّم هذه الورقة البحثية التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه الفضاء المدني ومؤسسات المجتمع المدني، خلال العملية الانتقالية، وذلك من خلال دراسة السياق السياسي، والعلاقات المجتمعية وسياسات الهوية، والديناميات الاقتصادية، وحوكمة مؤسسات المجتمع المدني، والتفاعل بين هذه المؤسسات والجهات المانحة والسلطات المحلية، والأدوار المحتملة للمجتمع المدني، والاستراتيجيات التحويلية. وقد اعتمدت الورقة على مراجعة واسعة للأدبيات، وملاحظات ميدانية، ومقابلات، وورشة عمل للمعنيين، وبحوث نوعية حول المواطنة والتضامن الاجتماعي أجراها المركز السوري لبحوث السياسات خلال الفترة 2022-2025. ويهدف البحث إلى تقديم تقييم للتحديات التي يواجهها المجتمع المدني السوري خلال النزاع، وتحديد استراتيجيات تحويلية لمساهمته الفعّالة في السلام والديمقراطية.

2. السياق السوري

اتسم تاريخ سوريا الحديث بالحكم الاستبدادي الذي قيّد بشدة حرية المجتمع المدني. فمنذ تولي حزب البعث السلطة عام 1963، أُغلقت فعلياً أي مساحة مدنية حقيقية، وقُمعت المعارضة بشدة، ولم يُسمح إلا للمنظمات الجماهيرية الموالية للنظام بالعمل على نطاق واسع. راقبت الأجهزة الأمنية المبادرات المدنية الناشئة أو أغلقتها، وشهد "ربيع دمشق"، قصير الأمد في الفترة 2000-2001، فتحاً محدوداً للمساحة السياسية من خلال المنتديات الفكرية والدعوات للإصلاح، لكنه سرعان ما خُنق بالاعتقالات والترهيب (المركز السوري لبحوث السياسات، 2013). وهكذا، عشية انتفاضة 2011، كان المجتمع المدني في سوريا يتألف في معظمه إما من شبكات غير رسمية قائمة على المجتمع المحلي (مثل الجمعيات الخيرية) أو كيانات ترعاها الدولة (مثل نقابات حزب البعث ومنظماته الشبابية)، مع حد أدنى من الاستقلالية.

أحدثت انتفاضة عام 2011 والنزاع الذي تلاها تحولاً جذرياً في هذا المشهد، إذ ظهرت هياكل مدنية شعبية جديدة، مثل لجان التنسيق المحلية، وشبكات الإغاثة، والمجموعات الإعلامية المستقلة، ومنظمات حقوق الإنسان، لترسيخ دور فاعل للمجتمع المدني. مع مرور الوقت، طغى التسليح والتشظي المجتمعي على الحركة المدنية، حيث قُتل أو اعتُقل أو أُجبر العديد من نشطاء المجتمع المدني على اللجوء إلى المنفى نتيجة لحملة القمع التي شنها النظام وصعود الجماعات المسلحة المتشددة.

بحلول كانون الأول 2024، كانت حصيلة النزاع على المجتمع السوري كارثية. حيث عانى ملايين السوريين من القتل والتعذيب والإعاقة والنزوح والفقر المدقع (المركز السوري لبحوث السياسات، 2024). وقد خلّف النزاع آثاراً مدمرة على الهياكل المؤسسية للبلاد، والعلاقات

[68] يُعرب المؤلف عن امتنانه لفريق المركز السوري لبحوث السياسات لدعمهم في تنظيم ورشة العمل والملاحظات الميدانية، وخاصةً محمد كيكي، ووجدي وهبي، وريم تكريتي. كما يتقدم بالشكر للملاحظات القيمة التي قدمها المشاركون في ورشة استعادة الفضاءات المدنية في قبرص حزيران 2025. كما تجدر الإشارة إلى أن المؤلف استخدم برنامج تشات جي بي تي لتحرير النص وتدقيقه لغوياً، ويتحمل كامل المسؤولية عن المحتوى والتفسيرات الواردة فيه.

الاجتماعية، بل وحتى مواردها الاقتصادية والبيئية والثقافية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2024). علاوة على ذلك، اتسمت الفترة الأولى التي أعقبت سقوط نظام الأسد (كانون الأول 2024 - حزيران 2025) بعدم الاستقرار السياسي، واستمرار التفتت الإقليمي، ومحدودية الشفافية في عمليات العدالة الانتقالية. ومع ذلك، تظل الفترة الانتقالية نافذة حاسمة أمام المجتمع المدني للتأثير في التحول الديمقراطي الشامل نحو العدالة والسلام المستدام.

3. مراجعة الأدبيات

توجد دراسات عديدة التي تؤكد الدور المحوري لمؤسسات المجتمع المدني في تمثيل أولويات الناس وتطلعاتهم، وتوطيد العلاقات بين الدولة والمجتمع، وتعزيز المساءلة، وتمكين التعددية داخل المجتمع (Habermas, 1989; Cohen and Arato, 1992; Diamond, 1994; and Putnam, 1993). إضافةً إلى ذلك، يشارك المجتمع المدني في دعم الفئات السكانية المهمشة، وتيسير الحوار العام، ومراقبة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات، وتقديم المساعدات الإنسانية (SCPR, 2023; Lederach, 1997).

في الوقت نفسه، تنتقد الأدبيات المعاصرة بشكل متزايد ما يُسمى بالافتراضات الليبرالية والتقنية السائدة حول دور ووظيفة المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، تُشدد الدراسات النقدية على خطورة التبسيط المفرط للادعاء الذي غالباً ما يُصوّر المجتمع المدني كمجال محايد بين الدولة والمواطنين. فأدوار الجهات الفاعلة المدنية تتراوح بين تخفيف حدة العنف، أو إعادة إنتاج ديناميات النزاع، أو المساهمة في التحول نحو السلام، وذلك بحسب موقعها ضمن علاقات القوة، والعلاقات الاجتماعية، وهياكل الاقتصاد السياسي (Fischer, 2006; Marchetti and Tocci, 2009).

ويرتبط سياق النزاع بعوامل تؤثر على دور المجتمع المدني، مثل نماذج الحوكمة المتبناة من قبل الجهات المانحة التي تُعطي الأولوية للمخرجات القابلة للقياس وإدارة المخاطر، أو إعطاء الأولوية للتدخلات الإنسانية على حساب التدخلات التنموية. قد تُقيّد هذه الشروط الفنية قدرة الجهات الفاعلة المدنية على مواجهة التحديات الجوهرية، كتعزيز المشاركة السياسية وتحقيق العدالة (Dörner and List, 2012; Van Leeuwen and Verkoren, 2012; Edwards, 2010; Fowler, 2013). علاوة على ذلك، تزايدت الانتقادات في الأدبيات، لا سيما فيما يتعلق بالتركيز على الشكل المُختزل للمجتمع المدني المتمثل في المنظمات غير الحكومية المسجلة والمشاريع المُمولة، وهو ما يُوصف غالباً بـ "منْظَمة أو أَنْجزة المجتمع المدني" (Jad, 2003; Tabar, 2024). ويشير هذا المصطلح إلى تحول الحركات الاجتماعية إلى المنظمات القائمة على المشاريع والتي تُركز على تقديم الخدمات وتحقيق مخرجات قصيرة الأجل، متأثرةً بالسعي نحو الاحترافية الإدارية. لقد أثرت مزايا الإدارة لهذا النهج سلباً على العمل التطوعي والعمل الجماعي، بما في ذلك النضالات الشعبية وعمل النقابات والمبادرات المجتمعية وأشكال التعبئة المدنية الأوسع (Al Jayousi and Nishide, 2024; Banks et al., 2015; Da'na, 2015; Shivji, 2007; Alvarez, 1999).

يُعدّ هذا الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني جزءاً من النموذج النيوليبرالي الذي عادةً ما يُقلّل من قدرة المجتمع المدني على التأثير في السياسات العامة، وذلك من خلال تفضيل تقديم الخدمات على المشاركة المجتمعية والسياسية (Van Leeuwen and Verkoren, 2012; Da'na, 2015). وقد حوّلت ظاهرة منْظَمة أو أنْجَزة المجتمع المدني دور المجتمع المدني، في كثير من الحالات، من دورٍ سياسي واجتماعي إلى دورٍ قائم على تبني المشاريع الخدمية التي تسد ثغرات عدم كفاءة الدولة أو انسحابها من العملية التنموية (Banks et al., 2015). بالإضافة إلى ذلك تراجعت المساءلة تجاه المجتمعات والسكان المتضررين، في هذا النهج، وحلت محلها المساءلة أمام المانحين والجهات الفاعلة الدولية (Banks et al., 2015; Da'na, 2015).

في ظل النموذج النيوليبرالي، تعيد الأسواق والجهات المانحة حوكمة المجتمع المدني بالاعتماد على التعهيد الخارجي والتعاقدات لتنفيذ المشاريع الإنسانية، بالتوازي مع تراجع دور الدولة في الأمن الاجتماعي (Ferguson, 1994; Harvey, 2005). إضافةً إلى ذلك، وفي هذا النموذج، يتضاءل دور المجتمع المدني تدريجياً، إذ يركز على الاحتياجات والمستفيدين والقدرة على الصمود، بدلاً من السعي نحو إنفاذ الحقوق وإعادة التوزيع والمشاركة السياسية. ويتعزز هذا النهج القائم على نزع البعد السياسي من دور المجتمع المدني بشكل خاص في سياق النزاعات، حيث تتداخل الأولويات الإنسانية مع الأجندات الأمنية، وغالباً ما تُشجَّع المنظمات غير الحكومية على تبني مواقف محايدة أو غير سياسية للحفاظ على الوصول والتمويل والسلامة التشغيلية (Duffield, 2007; Howell and Lind, 2009).

مع ذلك، فإن هذا الحياد بحد ذاته ذو طابع سياسي، فمن خلال التركيز على تقديم الخدمات ودعم أنشطة السوق، قد تُسهم المنظمات غير الحكومية، دون قصد، في ترسيخ علاقات القوة غير المتكافئة، وفي التطبيع مع الحكم الاستبدادي أو العسكري (Pugh et al., 2004; Barnett and Weiss, 2008; Pearce, 2010). وفي سياق النزاعات، قد تخضع المنظمات غير الحكومية لقوى الحرب المهيمنة، وتُشارك في إعادة إنتاج اقتصادات النزاع وأشكال السيطرة الاجتماعية (Pugh et al., 2004; SCPR, 2023; Marchetti and Tocci, 2009).

على النقيض من النموذج الضيق الذي يركز على المنظمات غير الحكومية، تُسهم تجارب عديدة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب آسيا في تعزيز فهم أوسع وأكثر شمولية للمجتمع المدني، يشمل الحركات الاجتماعية والنقابات العمالية والتعاونيات والتجمعات النسوية والمبادرات المجتمعية (Dagnino, 2007; Gaventa, 2006). وتؤكد هذه التجارب على أن المجتمع المدني فضاءٌ للنضال، حيث يتحدى العمل الجماعي هيمنة الدولة واستغلال السوق على حد سواء. وينبثق المجتمع المدني التحويلي من ممارسات اجتماعية راسخة تربط بين المشاركة والعدالة الاقتصادية والإصلاح المؤسسي (Coraggio, 2011). وينبغي إيلاء الأولوية للتضامن والعدالة والفاعلية السياسية كأساس للسلام وإعادة الإعمار (Pearce, 2010; Novelli et al., 2017).

تُعدّ هذه القراءات النقدية ذات صلة بالوضع في سوريا، حيث توسّع نطاق عمل المجتمع المدني بشكل ملحوظ في مختلف المناطق داخل البلاد وخارجها، ليؤدي دوراً أساسياً في دعم السكان المتضررين. مع ذلك، يعاني هذا القطاع من التشظي الهيكلي والسياسي، إذ تعتمد المنظمات غير الحكومية بشكل متزايد على الجهات المانحة وتعمل ضمن مساحات مدنية محدودة للغاية (Khalaf, 2015; Pearlman, 2019). في كثير من الحالات، ركزت المنظمات غير الحكومية على أجندات خدمية على حساب المشاركة السياسية والتحوّل الهيكلي (Khalaf, 2015; Datzberger and Nguyen, 2018). وبناء على هذه المراجعة تستهدف هذه الدراسة تقديم تحليل حول التحديات التي يواجهها المجتمع المدني السوري وإمكانيات تجاوز تقديم الخدمات نحو نماذج بديلة قائمة على التضامن والتحول السياسي والاجتماعي.

4. المنهجية

تعتمد هذه الدراسة على منهج نوعي، مستندةً إلى رؤى ورشة عمل تشاركية عقدها المركز السوري لبحوث السياسات في مايو/أيار 2025، حيث ناقش 18 باحثاً وناشطاً من مختلف أنحاء البلاد المشاركة السياسية والمواطنة ودور المجتمع المدني في المستقبل، وقد تم ترميز نص الورشة وتحليله حسب المواضيع. إضافةً إلى ذلك، تستند الدراسة إلى مراجعة مكتبية للأدبيات والتقارير المتعلقة بدور المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع. وتبني الدراسة تحليلها على بيانات أنتجها المركز السوري لبحوث السياسات في بحث المواطنة (2022) وبحث التضامن الاجتماعي (2023)؛ حيث أجرت كلتا الدراستين مقابلات مع أكثر من 400 شخص من ذوي الخبرة في مختلف أنحاء سوريا. وأخيراً، تستند الورقة البحثية إلى نتائج ورشة عمل مؤسسة الأصفري في برلين (2023) حول تقييم دور المجتمع المدني، وتحليل المركز السوري لبحوث السياسات (2019) لاقتصاديات النزاع وعلاقتها بالمجتمع المدني.

إضافةً إلى التحليل حسب المواضيع، والذي ركز على التحديات، استخدمت الدراسة منهجية بناء السيناريوهات وذلك استناداً إلى نموذج "شيل" لتخطيط السيناريوهات (Wack, 1985; Wilkinson and Kupers, 2013). في هذا الإطار، طور فريق البحث، خلال ورشة العمل سيناريو استمراري مبني على قراءة الفاعلين الرئيسين واستراتيجياتهم المحتملة والعوامل المؤثرة في الفضاء المدني على مدى العامين التاليين (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025). وأخيراً تقدم الدراسة استراتيجيات مقترحة لتجاوز التحديات التي عانى منها خلال فترة النزاع من مقاربات سياسية واجتماعية واقتصادية.

يجدر التنويه أن هذه الدراسة تتضمن عدة محددات، منها اعتمادها على مدخلات نوعية (مناقشات ورش العمل، والملاحظات الميدانية، والمقابلات) وعلى دراسات ميدانية في سوريا؛ ورغم أن هذه المصادر توفر عمقاً وتراعي السياق السوري، إلا أنها قد لا تُغطي بشكل كامل التغيرات المتلاحقة في مرحلة ما بعد كانون الأول 2024، أو أنها لا تُمثل جميع المناطق بنفس العمق. وعليه، ينبغي قراءة النتائج على أنها تحليل معمق وذو صلة بالسياسات، ولكنه ليس شاملاً أو قابلاً للتعميم على جميع المناطق والمجتمعات المحلية في سوريا. من جهة أخرى، اعتمدت الدراسة معايير البحث الأخلاقية، بما في ذلك التطوع، والموافقة المستنيرة، والسرية، وممارسات عدم الإضرار، وتم التعامل مع البيانات بعناية لتقليل المخاطر، بما في ذلك تقييد الوصول إلى المعلومات المتعلقة بموقع أو جهة فاعلة محددة.

5. التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع المدني أثناء النزاع

لعب المجتمع المدني في سوريا دوراً هاماً خلال النزاع، إلا أن دوره كان يحمل الكثير من التناقضات والتحديات الذي يحدد بعضها هذا القسم استناداً إلى مصادر الدراسة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالسياق (القمع السياسي، والنفوذ الجيوسياسي، وديناميات النزاع والاقتصاد، وتدمير الموارد المادية والمعنوية) والتحديات الداخلية التي تواجه المجتمع المدني (الحوكمة، والعلاقة مع المجتمعات، والقدرات، والموارد).

5.1. أدوار تقديم الخدمات

على الرغم من التوسع الملحوظ في حضور وتأثير المجتمع المدني في سوريا خلال العقد الماضي، إلا أنه لا يزال مهمشاً بسبب هيمنة العسكرة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتشرذم السياسي والاجتماعي، واقتصادات النزاع، والتدخلات الخارجية. ويركز العديد من الفاعلين المدنيين على الإغاثة الإنسانية وتقديم الخدمات، على حساب التنمية والحوكمة وحقوق الإنسان. إضافةً إلى ذلك، اتسمت العديد من أنشطة المنظمات غير الحكومية والمبادرات بردود الفعل، حيث تلبي الاحتياجات العاجلة أو تستجيب للفرص التي يتيحها الفاعلون السياسيون أو المانحون (أصفري، 2023؛ المركز السوري لبحوث السياسات، 2025).

يدور جدل واسع بين النشطاء السوريين حول دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق حل سياسي للنزاع. يرى البعض أن على المجتمع المدني الامتناع عن الانخراط السياسي، الذي يعتبرونه من اختصاص الأحزاب السياسية، والتركيز بدلاً من ذلك على العمل ضمن إطار قانوني محدد. بينما يؤكد آخرون أن للمجتمع المدني دوراً سياسياً جوهرياً، وإن لم يسعَ إلى السلطة السياسية المباشرة، وذلك من خلال التأثير في السياسات العامة، وإنشاء مؤسسات تُمثل أولويات المجتمع السوري، ومحاسبة السلطات (أصفري، 2023). ولا يقتصر هذا الجدل على الحالة السورية حيث سبق مناقشته في الحالة الفلسطينية (Jad, 2003) والحالة اللبنانية (Halawi and Salloukh, 2020).

بحسب المشاركين في ورشة عمل أصفري 2023، ينبغي للمجتمع المدني أن يعمل من أجل الصالح العام، وأن يعزز صلة حقيقية مع المجتمع، مع الحفاظ على استقلاليته عن الضغوط المجتمعية أو السياسية التي تُديم القمع أو تُناقض حقوق الإنسان والعدالة والاستدامة. فهو جزء لا يتجزأ من المجتمع، يشارك بفعالية في تحويل دوافع العنف والتمييز والتهميش والاستغلال إلى أسس للسلام السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ظل تحول مؤسسات الدولة إلى كيانات استبدادية معادية للمجتمع، وصعود القوى الاقتصادية التي تُغذي اقتصادات النزاع (أصفري، 2023).

5.2. ضعف الإدارة والتنسيق

تعاني العديد من مؤسسات ومبادرات المجتمع المدني من ضعف الحوكمة، سواءً في المشاركة، أو تمثيل أولويات المجتمع، أو أخلاقيات العمل، أو الفعالية والكفاءة، أو تنمية الموارد البشرية، أو الاستدامة المالية. وفي بعض الحالات، تُنشئ المنظمات، دون قصد، هياكل استبدادية تتشكل بفعل الظروف المحيطة. وفي هذا الصدد، يُعد تعزيز الحوكمة التشاركية واعتماد حقوق الإنسان، والمشاركة، والمساءلة، والشفافية كثقافة وممارسة، في التصميم والتنفيذ والمتابعة، أمراً ضرورياً لمواءمة المهام المعلنة مع السلوك التنظيمي (SCPR، 2025؛ أصفري، 2023). يحتاج المجتمع المدني إلى تقييم نقدي لتجربة الحوكمة خلال السنوات الأربع عشرة الماضية لاستخلاص الدروس المستفادة وإرساء حوكمة سليمة لمرحلة ما بعد النزاع.

"يعاني القطاع المدني من قدرات مؤسسية وبشرية ضعيفة، وثقافة المنافسة بدلاً من التكامل، الأمر الذي يحد من فعالية التواصل بين المنظمات" (SCPR، 2025).

كما يعاني المجتمع المدني من خسائر فادحة في رأس المال البشري لأسباب عديدة أثناء النزاع، منها القتل والنزوح والإعاقة أو الانتقال إلى قطاع آخر. إضافة إلى ذلك، يعاني الناشطون من *"تحديات نفسية وإرهاق وظيفي، مما يُسبب استنزافاً كبيراً لرأس المال البشري"* (SCPR، 2025).

كما يُقوّض التشتت والتمويل القائم على المشاريع التنسيق والتكامل. لذا، من الضروري بناء التنسيق حول القيم والأهداف المشتركة، وإقامة روابط بين الجهات الفاعلة داخل سوريا وخارجها، عبر مختلف مناطق السيطرة، وتجاوز الانقسامات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي خلّفتها سنوات النزاع. يُعزز هذا الترابط المجتمع المدني، ويُحسّن قدرته على بناء علاقات أكثر توازناً مع الأطراف الداخلية والخارجية، سواء أكانت حلفاء أم خصوماً (أصفري، 2023).

"يعاني القطاع من التشتت والانقسام وضعف التنسيق. ويتخذ الانقسام داخل المجتمع المدني شكل عنف ضمني ونزاع من أجل الاستحقاق والظهور والتمثيل" (SCPR، 2025)

يمكن للعمل المشترك أن يوسع النفوذ على المستويات المحلية والوطنية والدولية، ويقلل من مخاطر الانقسام أو الوقوع في قبضة القوى الاستبدادية. كما يتيح التكامل استراتيجيات متنوعة إقليمياً، كالحوار ، والمناصرة حيثما كان ذلك ممكناً، مما يعظم الاستفادة من الموارد البشرية والخبرات المتراكمة عبر المناطق (أصفري، 2023؛ المركز السوري لبحوث السياسات، 2025).

5.3. المجتمع المدني والسياسة

يواجه المجتمع المدني في سوريا عقبات كبيرة نتيجة البيئة السياسية وتتفاوت هذه التحديات، خلال فترة النزاع ، تبعاً للجهة المسيطرة على المنطقة (الشكل 1). ففي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، قيدت قوات الأمن نشاط منظمات المجتمع المدني في الغالب في

الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، بينما يُقيّد القمع السياسي بشدة أي مشاركة شعبية فعّالة. أما في مناطق الإدارة الذاتية، فالسلطة مركزية نظراً لهيمنة حزب الاتحاد الديمقراطي. وفي هذا السياق، عمل المجتمع المدني في نطاق محدود، ولكنه لم يكن مقيداً كما هو الحال في مناطق النظام. وفي مناطق الحكومة السورية المؤقتة، تُمارس تركيا نفوذاً كبيراً على الحكم المحلي، مما يُقيّد أنشطة منظمات المجتمع المدني، ويتم تجاهل المطالبات بمشاركة أوسع. وأخيراً، في مناطق حكومة الإنقاذ السورية، تُقيّد سيطرة هيئة تحرير الشام أنشطة منظمات المجتمع المدني، ويعتمد الوصول إلى مواقع صنع القرار على العلاقات مع هيئة تحرير الشام أو النفوذ المالي. وقد كانت البلاد خاضعة لسلطات استبدادية متشرذمة بشدة، منعت المشاركة والمساءلة، واستخدمت العنف لقمع الأنشطة المدنية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2023).

مؤخراً أتاح سقوط نظام الأسد مساحة أوسع للمجتمع المدني للتطور في المجال العام. ومع ذلك، بدأت تظهر بوادر قمع مبكرة، بما في ذلك استمرار التشرذم وضعف سيادة القانون وطلب الموافقات، مما يذكر بممارسات هيئة تحرير الشام في إدلب (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025).

"يشكل القمع السياسي وتقلص الحيز المدني التحدي الأكبر للحكومة الانتقالية، نظراً لنظرتها السلبية للمجتمع المدني. فهي تتعامل معه على أنه "حاجة ضرورية" بدلاً من الاعتراف بدوره الأساسي في التنمية" (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025).

يرتبط القمع السياسي بالعوائق الأمنية والنزاعات المستمرة في عدة مناطق، مما يعيق توسع العمل المدني. علاوة على ذلك، تشكل الأطر القانونية والإدارية التقييدية، ولا سيما قانون الجمعيات، عقبات كبيرة. فعلى سبيل المثال، قد تتضمن إجراءات الترخيص فترة "تجريبية" مدتها ستة أشهر تسمح بالتدخل الحكومي المباشر.

الشكل 1: مؤشر المشاركة والتمثيل السياسي والمؤشرات الفرعية في سوريا 2023 (0 الأسوأ – 1 الأفضل)

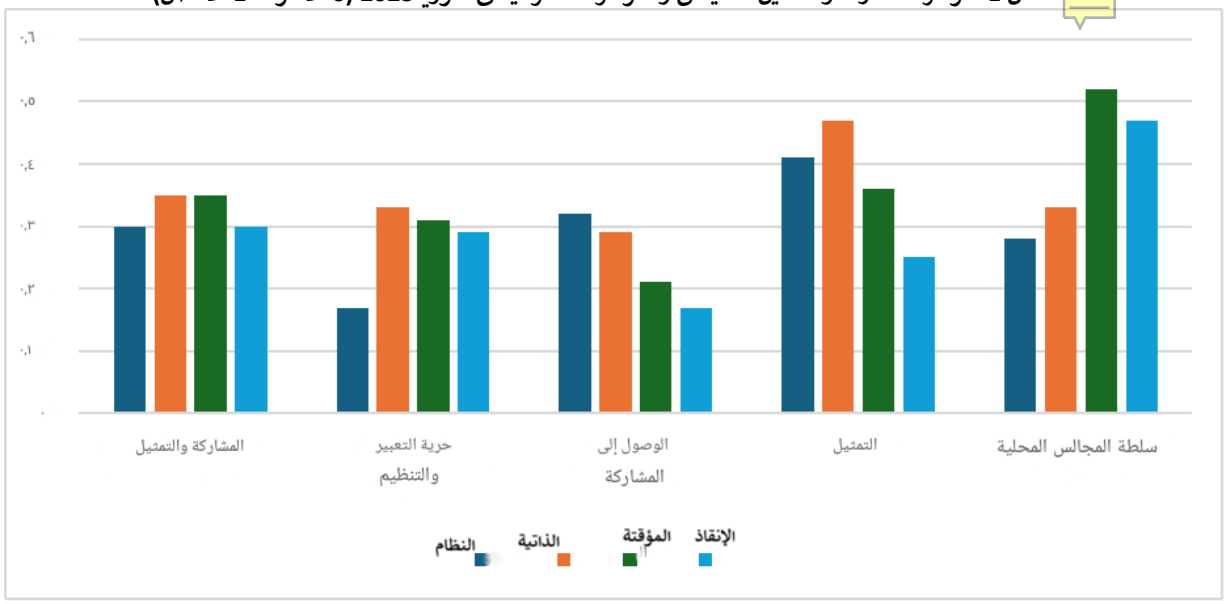

المصدر: دراسة المواطنة لعام 2023، المركز السوري لبحوث السياسات

في هذا السياق، برز التساؤل حول ما إذا كان ينبغي لمنظمات المجتمع المدني الانخراط في السياسة أم الاكتفاء بتقديم المساعدات بشكل محايد، كأحد أبرز التحديات. فقد انحازت بعض المنظمات علناً إلى فصائل أو أحزاب سياسية، مثل المنظمات غير الحكومية المرتبطة بهياكل المعارضة أو الشبكات السياسية في الشتات، وتلك العاملة في مناطق الحكم الذاتي ضمن أطر سلطات الأمر الواقع. هذه الجماعات، التي يُشار إليها غالباً بالجهات الفاعلة المسيسة، رأت نفسها مقاومة للقمع أو فاعلة في بناء نظام سياسي جديد. وقد أدى انخراطها أحياناً إلى زيادة نفوذها في الأحداث (من خلال المناصرة، والمساهمة في ووضع الأجندات، أو التأثير بشكل الحوكمة). إلا أن التسييس لم يخلُ من التكاليف: فقد يُلحق التحيز من خلال اتخاذ موقف سياسي ضرراً بالحياد، ويُحد من الوصول إلى المساعدات عبر المناطق الجغرافية، ويجعل المنظمات نفسها أهدافاً. إضافةً إلى ذلك، شكّلت بعض الجماعات المسلحة منظمات مدنية تابعة لها، مما أدى إلى طمس الحدود بين المدنيين والعسكريين، وفي بعض الأحيان مكّن من تحويل المساعدات أو إساءة استخدامها.

تُبيّن الحالة السورية أن الأدوار "السياسية" مقابل "المحايدة" ليست ثنائية مطلقة، بل هي مساحة متدرجة. ومن الدروس الأساسية أهمية استقلالية المجتمع المدني، سواءً من التدخل السياسي الحزبي أو من تأثير الجهات المانحة غير المبرر. ويتطلب تحقيق ذلك ضمانات رسمية للحريات المدنية، فضلاً عن تغيير سياساتي يعترف بالمجتمع المدني كناقد وشريك في صناعة القرار. وخلال النزاع، غابت

هذه الشروط إلى حد كبير، مما حدّ من نفوذ المجتمع المدني، الأمر الذي يفسر في الوقت نفسه لجوء البعض إلى الحياد كاستراتيجية للبقاء.

5.4. الاعتماد على المساعدات الإنسانية والعلاقات مع المجتمع

على مدى العقد الماضي، أصبح المجتمع المدني السوري يعتمد بشكل كبير على تدفقات المساعدات الإنسانية الدولية، التي بلغت مليارات الدولارات التي تم توجيهها عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمعالجة الأزمات في سوريا. ورغم أن هذه المساعدات كانت ضرورية لتجنب الفقر المدقع والأمراض، إلا أنها عززت حالة من التبعية حيث لم تتمكن العديد من المبادرات المدنية المحلية من العمل دون تمويل أجنبي، واضطرت إلى التوافق مع أولويات الجهات المانحة والمتطلبات البيروقراطية.

"الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي يؤدي إلى الحد من التفكير الاستراتيجي والاستدامة..." (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025)

غالباً ما صُممت البرامج وفقاً لنماذج عالمية (مثل برامج الأمن الغذائي والدعم النفسي والاجتماعي)، وأحياناً بمعزل عن الاحتياجات المحلية المتغيرة على أرض الواقع. وكان توزيع المساعدات في سوريا خاضعاً في كثير من الأحيان لمفاوضات سياسية، إذ سعى النظام إلى السيطرة على مساعدات الأمم المتحدة في مناطقه، بينما اعتمدت المساعدات العابرة للحدود إلى مناطق المعارضة على تفويضات مجلس الأمن وسياسات الجهات المانحة وأجندات القوى غير الدولاتية. وقد أدى ذلك إلى تفاوت في التغطية وعدم كفاءة في العمل، ويمكن القول إن هيمنة القطاع الإنساني طغت على استراتيجيات التكيف المحلية؛ ووصف بعض النقاد المجتمع المدني السوري بالأنجزة وأنه مُفرط في التركيز على المشاريع، ما أفقده المرونة اللازمة للاستجابة للظروف كما تُفضل المجتمعات نفسها. ويشير نظام الحوافز ممثلاً بأجور العاملين في القطاع المدني والتي تبين أن العاملين في منظماته يتقاضون بالمتوسط أجوراً أعلى من العاملين في القطاعين العام والخاص في مختلف المناطق كما يوضح الشكل 2. حيث أصبح العمل في المنظمات فرصة نادرة للحصول على دخل مرتفع في ظل النزاع على حساب الحركات والمبادرات المجتمعية القائمة على التطوع.

"إن التدخلات والشروط الدولية، مثل التمويل قصير الأجل (من 6 أشهر إلى سنة)، تضعف التأثير؛ وتعزز الانطباع المجتمعي السلبي للمنظمات." (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025)

مع سقوط نظام الطغيان، يكمن التحدي في التحول من الإغاثة الإنسانية المدفوعة خارجياً إلى التعافي والتنمية بقيادة محلية. وتؤكد التحليلات الحديثة على أن المشاركة التضمينية المجتمعية أمر بالغ الأهمية لإعادة إعمار فعّالة؛ إذ تتطلب نهضة سوريا إشراك مختلف قطاعات المجتمع، ولا سيما الفئات الأشد فقراً وضعفاً، وليس فقط النخب الاقتصادية والسياسية (Daher, 2025). وإذا لم يتغير نموذج المساعدات، فهناك خطر من أن تتبع عملية إعادة الإعمار نموذجاً مركزياً بقيادة المانحين، ما قد يُكرّس التبعية ويعمق التفاوت. وللمضي قدماً، يُمكن تعزيز الملكية المحلية للمساعدات، من خلال شراكات مع منظمات غير حكومية محلية، ومشاريع يقودها المجتمع، ولامركزية صنع القرار، ما يُتيح الاستفادة من المعرفة العميقة التي تمتلكها المجتمعات السورية باحتياجاتها.

الشكل 2: نسبة أجور العاملين في القطاع المدني إلى أجور العاملين في القطاعين العام والخاص حسب الجهات الفاعلة والمناطق الخاضعة لسيطرتها خلال عامي 2024 و 2025

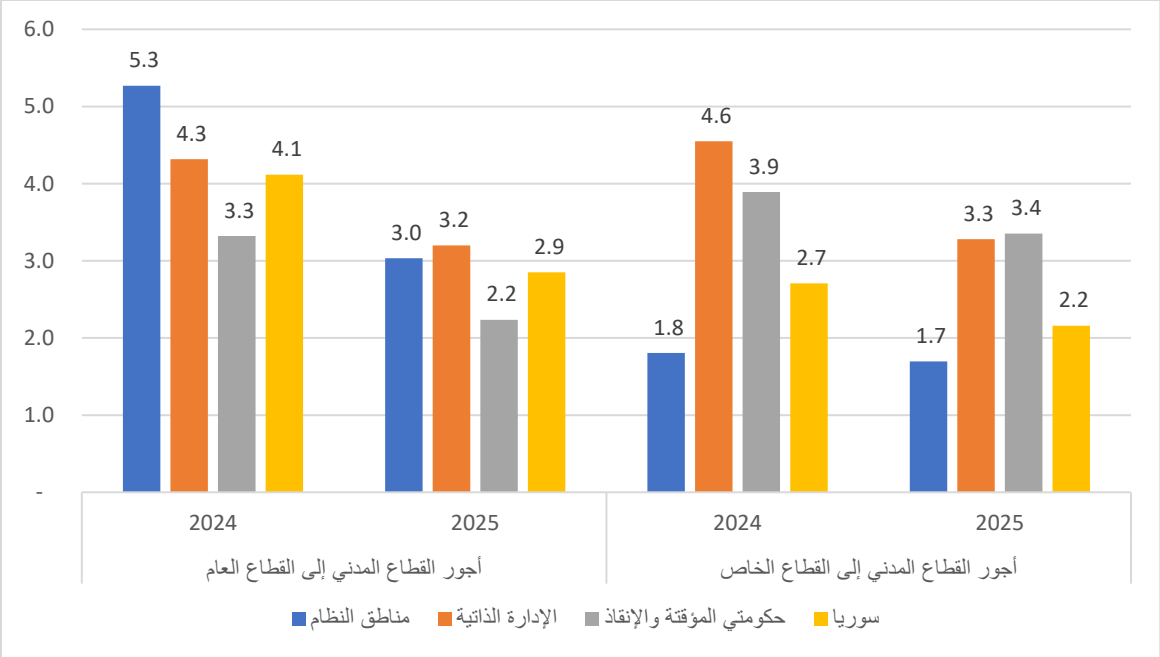

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات لعام 2025، مسوح أسعار المستهلك.

يُعد اصلاح العلاقة مع المجتمعات المحلية ضرورةً حاسمة حيث ساهمت عدة عوامل في اتساع هذه الفجوة، منها: استغلال المصالح العسكرية والسياسية، وتفضيل الجهات المانحة على احتياجات المجتمعات المحلية، والانتقائية الجغرافية، وتنفيذ الكثير من البرامج خارج سوريا. كما برزت نزعة نخبوية، إلى جانب محدودية مشاركة المجتمعات المحلية، والمساءلة في تصميم المشاريع وتنفيذها (أصفري، 2023). في هذا السياق، تُعدّ الثقة ودعم المجتمع المحلي عنصرين حاسمين لشرعية المنظمات واستدامتها (أصفري، 2023).

5.5. تسييس الهوية

تأجج النزاع السوري وتأثر بسياسات الهوية القائمة على الدين والعرق والجنس والطبقة. وقد تم إضفاء الطابع الأمني على هذه الهويات من قبل الأطراف المتحاربة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث تبنت هذه الأطراف سرديات طائفية وخطاب كراهية، واستغلت المظالم التاريخية، مما أدى إلى استقطاب حاد بين السوريين، ونتج عنه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومجازر وحشية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2022). وقد لعب المجتمع المدني دوراً معقداً في تسعير تسييس الهوية أو في الحد منها. فبينما ساهمت بعض مؤسسات المجتمع المدني في تأجيج الانقسامات وترسيخها، قاومت قوى أخرى هذه الانقسامات وسعت إلى بناء التماسك الاجتماعي.

بعد سقوط نظام الأسد، شكّلت سياسات الهوية أحد أخطر التهديدات لوحدة سوريا. فعلى سبيل المثال، في مارس/آذار 2025، اندلع العنف في المنطقة الساحلية عندما شنّت فلول النظام القديم هجمات على الأمن العام، أعقبها عمليات قتل طائفية للمدنيين على يد جماعات مسلحة مرتبطة بالسلطات الجديدة. وتوثّق تحقيقات عديدة العنف الطائفي والانتهاكات الجسيمة التي أعقبت سقوط الأسد (منظمة العفو الدولية، 2025أ؛ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2025أ؛ رويترز، 2025)، مما أثار جدلاً داخل المجتمع المدني حول سرديات المساءلة مقابل سرديات الاستقرار. وقد عكست ردود فعل المجتمع المدني التشرذم العميق وآثار الحرب على الثقافة المدنية والقيم والمؤسسات.

في الوقت نفسه، يُعزز انخراط الجهات الغربية والإقليمية مع السلطات الانتقالية، بما في ذلك حزم الاستثمار وتخفيف العقوبات، حوافز المنظمات غير الحكومية لمواءمة رسائلها وخياراتها التشغيلية مع أولويات الجهات المانحة والدبلوماسية. فعلى سبيل المثال، يُؤطر بيان بروكسل التاسع الصادر عن الاتحاد الأوروبي التعاون مع الحكومة الانتقالية كجزء من تمكين "انتقال ناجح" (Council of the European Union, 2025). رغم التشرذم، سعت بعض المبادرات إلى بناء السلام من خلال الوساطة المحلية، وجلسات الحوار، وحملات مناهضة الخطاب الطائفي. كانت هذه الجهود متواضعة النطاق، لكنها تمثل نماذج يُحتذى بها.

5.6. اقتصادات النزاع

قبل سقوط النظام، كان الوضع الاقتصادي في سوريا متدهوراً مع الانكماش المستمر ومعدلات البطالة والفقر العاليين بالإضافة إلى استمرار انخفاض قيمة الليرة السورية وارتفاع معدلات التضخم بشكل حاد، مما زاد من تكاليف التشغيل للمنظمات. أجبر هذا المنظمات على تقليص خدماتها في وقت ازداد فيه اعتماد المواطنين عليها نتيجة لتآكل قدرات المؤسسات والخدمات العامة. ازداد الضغط على المجتمع المدني لتلبية الاحتياجات الأساسية، لكن الموارد ظلت غير كافية، مما وسّع الفجوة بين توقعات المجتمع وما تستطيع المنظمات تقديمه. علاوة على ذلك، ظلت العقوبات الدولية عائقاً رئيسياً، مما أبطأ وصول الدعم إلى المحتاجين.

تواجه منظمات المجتمع المدني السورية مهمة صعبة تتمثل في تحقيق التوازن بين تقديم المساعدات الإنسانية الأساسية والحفاظ على استقلاليتها في ظل استمرار النزاع. ويُشكل التعامل مع المخاطر والفرص ضغطاً هائلاً على هذه المنظمات (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019).

"تعاني الجهات الفاعلة المدنية من ضعف مالي حاد نتيجة للتدهور الاقتصادي العام للبلاد" (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025).

على الرغم من الجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني لتجنب تعزيز ديناميات النزاع، فإن مجال المناورة عبر مناطق السيطرة كان ضيقاً وتشكل بفعل تطورات النزاع والسلطات المحلية وظروف الاستقرار.

أدت محدودية الاستقلالية والإجبار على التكيف مع الجهات المهيمنة، من خلال الأطر القانونية والأمنية المفروضة والتمويل الخارجي المرتبط بالنزاعات، بالإضافة إلى موقع المجتمع المدني وسط التوترات السياسية والعسكرية، إلى اختراق الحيز المدني وتوجيه الأنشطة نحو تحقيق نتائج تخدم النزاع. كما أن غياب السلطات المحلية الفعالة والمستقلة، والتي غالباً ما تحل محلها قوات الأمن والجماعات المسلحة وقوى الأمر الواقع، قوّض الحوكمة المحلية ومؤسسات الدولة لصالح الجهات المهيمنة وشبكاتها (المركز السوري لبحوث السياسات، 2019؛ 2025).

أخيراً، ساهم ظهور الطبقات المستفيدة من الحرب وعلاقاتها القائمة على المصالح مع أطراف النزاع، إلى جانب الضغط على منظمات المجتمع المدني للعمل في المقام الأول كمقدمي خدمات بدلاً من كونها قوى تسعى للتغيير المجتمعي، في تشويه البنية الاقتصادية للإغاثة والمساعدات. وفي غياب سيادة القانون وآليات المساءلة الفعالة، استغلت الجهات الفاعلة المهيمنة هذه البنية لتوسيع مواردها الاقتصادية. وتشير العديد من السياسات التي تبنتها الحكومة الانتقالية إلى تفضيل للجانب الخدمي للمجتمع المدني من جهة وتحالف مع النخبة الاقتصادية المحلية والدولية الجديدة التي بدأت تسيطر على فرص إعادة الإعمار بطرق غير شفافة، مع تقليص ممنهج للدور التنموي للدولة.

تظهر التحديات المتعلقة بأدوار المجتمع المدني أعلاه، خطورة الاستمرار بنهج التطبيع مع الخضوع للقوى السياسية والأمنية والنخب الاقتصادية، والاستمرار في دور إدارة الأزمات أو أنجزة العمل المدني. فيما يلي نستعرض نتائج سيناريو استمراري لمدة عامين بناء على ورشة عمل تشاركية مع خبراء وفاعلين في المجتمع المدني السوري لاستشراف الصورة المتوقعة لوضع القطاع في عام 2027.

6. السيناريو الأساسي في ظل الوضع الراهن 2025

يستند هذا التحليل إلى نتائج ورشة عمل المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR) التي عُقدت عام 2025. وقد تم استخدام نموذج شل لتخطيط السيناريوهات (Wack, 1985; Wilkinson and Kupers, 2013) لوضع سيناريو استمراري بطريقة تشاركية. ويعتمد هذا النهج على تحليل سابق للسياق والجهات الفاعلة الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على دور المجتمع المدني سوريا.

يستند تحليل السيناريو إلى الترميز الموضوعي لتدخلات المشاركين في ورشة 2025 حيث صنفت القيود في تحديات خارجية (القمع السياسي / تقلص الحيز المدني، والأطر القانونية والبيروقراطية التقييدية، وتفتت الأمن، والأزمة الاقتصادية و"الامتثال المفرط" للقطاع المصرفي المرتبط بالعقوبات، وإرهاق المانحين وشروطهم، وتراجع ثقة المجتمع)، وتحديات داخلية (فجوات القدرات المؤسسية، وضعف الحوكمة الداخلية والشفافية، والتفتت وضعف التنسيق، والاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، وإرهاق الناشطين) (SCPR، 2025).

بالنظر إلى تعقيدات الوضع الراهن، يفترض هذا السيناريو عدم حدوث تغييرات جوهرية في المشهد السياسي والاقتصادي والأمني في سوريا خلال العامين المقبلين. وبموجب هذا السيناريو، يبقى الوضع الراهن على حاله إلى حد كبير (عام 2025)، ولا يتم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، ولا يتم إرساء منظومة فعالة للمساءلة، على الرغم من توطيد الحكومة الانتقالية لسلطتها. ويُفترض أن تتسم هذه الفترة باستمرار الحكم القائم على الأمن، مع نزاع لم يُحسم في بعض المناطق، وضغوط معيشية شديدة، وعمل المجتمع المدني ضمن حيز مدني محدود وغير متكافئ في ظل سلطات متعددة (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025). بناء على هذه الافتراضات من المرجح أن تستمر القيود المذكورة أعلاه وإن بأشكال مختلفة، مع ما يترتب على ذلك من آثار عديدة على دور ومستقبل المجتمع المدني السوري.

6.1. استمرار السيطرة السياسية والأمنية

أكد المشاركون في ورشة العمل أن الشكل الحالي لترسيخ الحكم الانتقالي من المرجح أن يُعيد إنتاج بيئة عمل استبدادية تضيق على العمل المدني المستقل مع غياب الحماية القانونية وآليات المساءلة والمشاركة السياسية التعددية (المركز السوري لبحوث السياسات، 2025). وفي ظل هذا المسار، قد تتفاقم القيود مع اكتساب السلطات مزيداً من الثقة من خلال توطيد سيطرتها على الأراضي وتطبيع العلاقات مع بعض الدول العربية والأجنبية. وقد يُقمع نشاط المجتمع المدني المستقل عبر الاعتقال أو الترهيب أو القيود الإدارية، مما يُجبر المنظمات على الاختيار بين مسارين محدودين: إما الانصياع لتوجيهات السلطة في ظل اتحادات وجمعيات شبه حكومية (مما يُعرّض استقلاليتها للخطر)، أو العمل بشكل غير رسمي لتجنب حملات القمع الأمنية. وكلا المسارين يُحدّ بشدة من فعالية المجتمع المدني.

إن أعمال العنف الجماعي الأخيرة والادعاءات المتعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، التي تم توثيقها في المناطق الساحلية (آذار 2025) وفي السويداء (تموز 2025)، تزيد من حدة الخوف والاستقطاب، مما يحفز العمل المدني "غير السياسي" (تقديم الخدمات والمساعدات) على حساب الحراك المجتمعي القائم على الحقوق (منظمة العفو الدولية، 2025 أ، 2025 ب).

علاوة على ذلك، من المرجح أن تواجه جهود المناصرة وحقوق الإنسان التي برزت خلال سنوات الحرب (مثل توثيق الانتهاكات والدفاع عن المعتقلين) عقبات داخل سوريا. فبدون تغطية إعلامية دولية مستمرة، قد يواجه الجناة تكاليف أقل على سمعتهم، مما قد يُضعف مزاعم المساءلة المحلية. وبشكل عام، من المرجح أن يبقى الحيز المدني مقنناً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد يبقى مفتوحاً جزئياً في بعض جيوب الشمال الخارجة عن سيطرة دمشق، لكن هذه المناطق تواجه أيضاً سلطات أمر واقع قد لا تتسامح مع الانتقادات أو المبادرات الخارجة عن سيطرتها مع مرور الوقت.

في ظل هذا الوضع، توسّع الحكومة الانتقالية وجودها الإداري والأمني في شمال شرق سوريا من خلال ترتيبات دمج تفاوضية مع السلطات التي تقودها قوات سوريا الديمقراطية. وتشير عمليات الانتشار الأخيرة وخطوات الدمج إلى مسار توطيد قد يُضيّق الحيز المدني ويُعيد تشكيل الحكم المحلي. وإذا ظلت ضمانات الحقوق والمشاركة المحلية التضمينية مقيدة سيعزز ذلك من مخاطر الأعمال الانتقامية وانعدام الثقة وتجدد عدم الاستقرار (رويترز، 2026؛ أسوشيتد برس، 2026).

6.2. تفاقم الأزمة الاقتصادية

في ظل غياب حلول سياسية تشاركية، من المرجح أن يستمر الوضع الاقتصادي في سوريا بالتدهور أو الركود عند مستويات متدنية للغاية. سيستمر انخفاض قيمة الليرة السورية، وسيرتفع التضخم، مما يزيد من تكاليف تشغيل المؤسسات (من رواتب الموظفين إلى شراء اللوازم والنفقات التشغيلية). في الوقت نفسه، قد يؤدي الاستثمار الضخم المدعوم من دول الخليج، والذي أصبح ممكناً بفضل تخفيف العقوبات، إلى تسريع انفتاح الأسواق دون ضمانات دنيا للحوكمة، مما يزيد من عدم المساواة ويعمق الضغوط على المجتمع المدني لتعويض ضعف المؤسسات العامة (رويترز، 2026؛ أسوشيتد برس، 2026). قد يُجبر هذا المؤسسات على تقليص خدماتها بشكل أكبر في وقت يزداد فيه اعتماد المواطنين عليها نتيجة لتآكل القدرة المؤسسية للدولة والخدمات العامة. ونتيجة لذلك، سيزداد الضغط على المجتمع المدني لتلبية الاحتياجات الأساسية في حين تظل الموارد غير كافية، مما يوسع الفجوة بين توقعات المجتمع وما تستطيع المؤسسات تقديمه.

علاوة على ذلك، مع رفع العقوبات أو تخفيفها، قد يستمر المجتمع المدني في مواجهة قيود مصرفية وتحويلية شديدة مدفوعة بأنظمة الامتثال وتجنب المخاطر المؤسسية "الامتثال المفرط"، إلى جانب ارتفاع تكاليف التشغيل وإرهاق المانحين، وهي ديناميكيات تم التأكيد عليها مراراً في مناقشات ورش العمل (SCPR، 2025).

حذّر المشاركون من أن غياب آليات دعم سريعة وفعّالة يُهدد بقاء الفضاء المدني مفتوحاً، لا سيما في ظلّ حدّة الأزمة الاقتصادية. ونتيجةً لذلك، قد يتراجع عدد المنظمات العاملة على أرض الواقع بسبب إغلاق بعضها أو تجميد أنشطتها مؤقتاً، ما يُؤدي إلى تضاؤل حضور المجتمع المدني في المجال العام. علاوةً على ذلك، من المرجّح أن يستمرّ نزوح الكفاءات إذا ما ظلّت سبل العيش والأمن المهني شحيحة؛ إذ قد تُغادر كوادر المجتمع المدني المؤهلة البلاد، أو لا تتمكن من استقطاب الكفاءات من الخارج، ما يُضعف القدرة التنظيمية.

6.3. استمرار أنماط الدعم الدولي الحالية

إذا بقي الوضع الدولي والإقليمي المتعلق بسوريا على حاله، فمن المرجح أن يستمر التناقض بين الحاجة الإنسانية الماسة والاستجابة الدولية الفاترة. وقد يظل تمويل المانحين مركزاً على الإغاثة الطارئة (الغذاء والصحة والمأوى) دون تحول حقيقي نحو التنمية وبناء

المؤسسات وإحلال السلام. وإذا قامت بعض الدول بتطبيع علاقاتها مع السلطات الحاكمة، فقد يتدفق جزء من التمويل عبر قنوات حكومية أو شبه حكومية، مما يزيد من تهميش المنظمات المستقلة.

قد يظل المانحون الذين يواصلون دعم المجتمع المدني حذرين، ويوجهون مواردهم بشكل أساسي عبر وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الوسيطة. ونتيجة لذلك، قد تحصل المنظمات السورية على حصة محدودة من التمويل في ظل شروط امتثال مرهقة تتطلب قدرات إدارية كبيرة.

قد يؤدي عدم إصلاح آليات الدعم الدولي، كما حثت عليه دراسات عديدة، إلى إبقاء المنظمات السورية حبيسة مشاريع قصيرة الأجل، وعرقلة انتقالها إلى مرحلة التعافي وإعادة بناء المجتمع. علاوة على ذلك، قد يدفع طول أمد الأزمة الدول المانحة إلى تحويل أولوياتها نحو أزمات عالمية أخرى، مما يزيد من فتور همة المانحين. وهذا يخلق تحدياً مزدوجاً: تزايد الاحتياجات وتناقص التمويل. ويُنذر هذا الوضع بتفاقم معاناة الفئات المهمشة التي تعتمد على خدمات المجتمع المدني في ظل غياب الدعم الحكومي الفعال.

6.4. التحديات الداخلية المستمرة

إذا استمرت أوجه القصور الداخلية خلال العامين أو الثلاثة أعوام القادمة، فإن قدرة المجتمع المدني على التكيف ستضعف. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يؤدي استمرار غياب التنسيق إلى مزيد من ازدواجية الجهود وتشتت أصوات المجتمع المدني. وحتى عندما تحاول المنظمات القيام بأنشطة مناصرة أو اقتراح مبادرات، فقد تفشل في توليد زخم جماعي بسبب ضعف قنوات التعاون.

تُقلل نقاط الضعف المؤسسية المستمرة من الاستعداد للاستفادة من الفرص الناشئة (مثل نافذة تمويل جديدة أو فرصة سياسية سانحة)، نظراً لمحدودية المرونة الإدارية وغياب خطط عمل مُعدة مسبقاً. وبالمثل، قد يؤدي عدم كفاية الدعم النفسي للناشطين إلى تفاقم الإرهاق، مما يُقلل من استبقاء الفاعلين المدنيين ذوي الخبرة. وقد تبقى الفجوة بين مجالات النفوذ الداخلية والخارجية قائمة، مما يُضعف الروابط مع الشتات السوري، الذي يمتلك موارد وخبرات يُمكن أن تدعم الجهود الداخلية. ورغم ظهور تعاون بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية في بعض المراحل، إلا أن هشاشة الثقة غالباً ما حالت دون استمرارية هذا التعاون. وفي ظل الظروف الراهنة، يُستبعد تحقيق المصالحة داخل المجتمع المدني دون بذل جهود تستهدف إعادة بناء الثقة والتنسيق. ومع ذلك، قد تبقى الإعاقة لمثل هذه الجهود المطلوبة إذا انشغل الفاعلون بمخاوف البقاء والتمويل قصير الأجل.

6.5. دور محدود في بناء السلام والتغيير

بشكل عام، يشير استمرار الوضع الراهن إلى مجتمع مدني مُهمّش إلى حد كبير، يقتصر دوره على الإغاثة والعمل الخيري، مع قدرة محدودة على قيادة التغيير الاجتماعي أو المساهمة بفعالية في العمليات السياسية. وعندما تبقى التحديات الخارجية والداخلية دون معالجة، فإنها قد تُؤدي إلى حالة من الشلل المدني: إذ تُقدّم المنظمات المساعدة الإنسانية، لكنها تفشل في ترسيخ مكانتها كجماعة ضغط مجتمعية أو كقوة مستدامة للمقترحات السياسية والرقابة.

في مثل هذا السيناريو، قد تبقى أصوات المجتمع المدني خافتة بشأن قضايا وطنية كقضايا العدالة الانتقالية، والمصالحة المجتمعية، وعودة اللاجئين، وذلك بسبب الخوف من القمع، ونقص الموارد، وتشتت الرؤى الاستراتيجية. وقد تقتصر المساهمات على الجهود المحلية (مثل الوساطة في نزاع مجتمعي، أو مبادرة تعليمية صغيرة، أو أنشطة توعية صحية). هذه الجهود مهمة، لكنها غير كافية لتغيير المسارات الوطنية.

في الوقت نفسه، قد يتوسع وجود المنظمات "الموجهة" المرتبطة بالسلطات الحاكمة كبديل رسمي للمجتمع المدني الحقيقي، لا سيما إذا سعت السلطات إلى تعزيز شرعيتها الدولية عبر واجهات مدنية. وقد تتلقى هذه المنظمات تسهيلات وموارد غير متاحة للجماعات المستقلة، مما يُنتج مشهداً مشوهاً للمجتمع المدني، حيث يوجد النشاط مؤسسياً ولكنه يفتقر إلى القدرة النقدية والتغييرية. وقد يستمر السوريون في الخارج والمنصات الدولية في محاولة إيصال أصوات المجتمع المدني المستقل والمطالبة بالحماية. ومع ذلك، فبدون تغييرات في الأوضاع السياسية الداخلية وتماسك المجتمع المدني الداخلي، قد تظل الآثار اللاحقة على الحياة اليومية محدودة.

في ظل هذه الظروف، قد يُعاد تشكيل المجتمع المدني من خلال وهم الانفتاح: إذ قد تتسع المساحة الرسمية للحوار وتقديم الخدمات، بينما تبقى التعبئة القائمة على الحقوق، وجهود المساءلة، والتنظيم المستقل محصورةً في إطار أمني أو تنطوي على مخاطر اجتماعية. وقد أكد المشاركون في ورشة العمل أن تقلص الحيز المدني، وشروط الجهات المانحة، والهجمات على السمعة (مثل ربطها بأجندة أجنبية)، وتراجع ثقة المجتمع، كلها عوامل تدفع المنظمات نحو برامج غير سياسية ومخرجات قصيرة الأجل (SCPR، 2025). ويتماشى هذا مع الانتقادات الموجهة إلى "تسييس المنظمات غير الحكومية" في الأدبيات، حيث يصبح المجتمع المدني مرئياً من خلال المشاريع والامتثال، بينما تُهمَّش أو تُجزَّأ الأشكال المدنية الأوسع نطاقاً، النقابات، والمبادرات الشعبية، والحركات الاجتماعية.

ونتيجةً لذلك، يُقدّم هذا السيناريو الاستمراري نظرةً غير واعدة للمجتمع المدني السوري في حال استمرار القيود الخارجية ونقاط الضعف الداخلية على حالها. ومن المرجّح أن تمنع التحديات المذكورة أعلاه المجتمع المدني من الانتقال من وضع "البقاء" إلى وضعٍ يتميّز بالفعالية والتأثير المستدامين. فبدون دعمٍ حقيقيّ ودائم، تبقى جهود المجتمع المدني عرضةً للفشل. وبالمثل، فإنّ عدم معالجة الانقسامات الداخلية قد يُقيّد قدرة المجتمع المدني على إعادة صياغة دوره والانتقال من الظروف المُقيّدة إلى المشاركة التحويلية.

تهدف هذه الصورة المستقبلية إلى التحذير من "الاستمرار على نفس النهج ". وفي الوقت نفسه، ثمة مسارٌ ممكن نحو مستقبلٍ أكثر إيجابية إذا ما عالجت الجهات المعنية بجديةٍ المعوقات الراهنة، وذلك من خلال تحسين البيئة القانونية، وضمان موارد أكثر استقراراً، وتعزيز حوكمة المجتمع المدني وقدراته، وتحسين التنسيق ووحدة الأهداف. إلا أن هذا يتطلب إرادةً سياسيةً وتضامناً بين الجهات الفاعلة المحلية والدولية في المجالين المدني والرسمي. في القسم اللاحق تناقش الدراسة بعض الاستراتيجيات التحولية التي تحشد القوى الداعمة للانتقال الديمقراطي من جهة وتوفر شروطاً موضوعيةً للسلام والعدالة.

7. استراتيجيات تحولية من أجل انتقال ديمقراطي شامل

سيحتاج المجتمع المدني السوري إلى التكيف بشكل كبير لتجنب المسار الاستمراري أعلاه والاستجابة لمتطلبات المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام الأسد. وقد حدد السيناريو الاستمراري مجموعة من القيود المركبة، مثل القمع السياسي، وتقلص الحيز المدني، والأطر القانونية والإدارية التقييدية، والتشرذم الأمني، والأزمة الاقتصادية، و"الامتثال المفرط" للعقوبات المصرفية، وإرهاق المانحين وشروطهم، وتراجع ثقة المجتمع، إلى جانب نقاط ضعف داخلية مثل تشتت التنسيق، وضعف الحوكمة والشفافية، والاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، ونقص القدرات، وإرهاق الناشطين.

في ظل هذه الظروف، يواجه المجتمع المدني خطر الانزلاق نحو نزع السياسة من مؤسسات المجتمع المدني والتركيز على تقديم الخدمات قصيرة الأجل، بينما تبقى التعبئة القائمة على الحقوق، وجهود المساءلة، والتنظيم المستقل محصورة في نطاق ضيق أو محاصر أو تنطوي على مخاطر اجتماعية. في هذا السياق، لا يتمثل الدور الاستراتيجي للمجتمع المدني في أن يحل محل المؤسسات العامة، بل في توسيع المشاركة، وتشكيل مؤسسات خاضعة للمساءلة، وإعادة بناء التماسك الاجتماعي، وتعزيز مسارات التعافي القائمة على العدالة والتضامن، مع معالجة العوامل الأساسية التي تؤدي إلى إعادة إنتاج الشلل المدني بشكل مباشر.

بحسب تحليل الجهات الفاعلة، فإن العامل الرئيسي الذي قد يعيق الاستراتيجيات التحولية أدناه هو التحالف بين الجهات الفاعلة الأكثر نفوذاً، بما في ذلك الحكومة الانتقالية، والقوى الأمنية والعسكرية وفصائلها، والنخبة الاقتصادية الجديدة، والداعمين الخارجيين. وتُعد هذه المجموعة من الجهات الفاعلة الأكثر تأثيراً في إعادة تشكيل المؤسسات العامة وتحقيق الاستقرار "الرسمي" من خلال إدارة الحيز المدني (مشاركة مؤسسية محدودة، وتمويل مُتحكم به، وتقديم للخدمات). وتشير مؤشرات عام 2025 إلى احتمالية عالية لهذا المسار.

ومع ذلك، فإن قوة التحول الديمقراطي الشامل تتطلب تحالفاً مضاداً يضم تشكيلات المجتمع المدني بمفهومه الواسع، والقطاع الخاص الصغير والمتوسط، والجهات الفاعلة المجتمعية المحلية/النقابية، والضحايا والمتضررين من النزاع ونشطاء حقوق الإنسان، مع دعم دولي للتنمية التضمينية والتحول الديمقراطي. ويتمثل التهديد الأخطر لاستراتيجيات التحول الخمس في انزلاق المجتمع المدني إلى دور غير سياسي، تقني، قائم على تقديم الخدمات، ممول من المانحين ويعمل في ظل قيود أمنية وإدارية مقيدة، مع استمرار التشرذم، وضعف التنسيق والحوكمة، وانعدام الثقة.

7.1. إعادة الاعتبار للعمل المدني الموجه للسياسات العامة وبناء التحالفات المؤسسية

إن إعادة الاعتبار إلى الجانب السياسي في العمل المدني والمساهمة في بناء المؤسسات، يعيد تموضع المجتمع المدني كفاعل رئيسي في المناقشات العامة وتشكيل الحوكمة، بدلاً من اقتصار دوره على قطاع تقديم الخدمات. تواجه هذه الاستراتيجية بشكل مباشر القمع السياسي وتقلص الحيز المدني، وذلك ببناء القدرات الجماعية وتوفير الحماية عبر شبكات تقلل من تعرض المنظمات المعزولة للترهيب أو ضغوط الترخيص أو الهجمات على السمعة. كما تعالج هذه الاستراتيجية التشتت الأمني من خلال إنشاء روابط عابرة للمناطق تحافظ على أجندات العمل المدني على المستوى الوطني.

وتتمثل الآلية الأساسية في بناء تحالفات عبر المناطق والقطاعات، تشمل المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات المهنية والمبادرات الشعبية وقادة المجتمع، حول مبادئ مشتركة أساسية كالحقوق والتضمين والمساءلة ونبذ العنف، مع تطوير أنظمة تنسيق عملية تحد من الازدواجية والمنافسة الناجمة عن التمويل القائم على المشاريع. نظراً لأن شروط الجهات المانحة وأنظمة الامتثال غالباً

ما تُكافئ المخرجات الملموسة على حساب التنظيم المدني، فإن هذه الاستراتيجية تتطلب تحويل العمل الجماعي من المشاريع المجزأة إلى منصات مشتركة لوضع أجندة تُترجم أولويات المجتمع إلى مطالب مدنية (المواطنة، والخدمات العامة، والعدالة، والحوكمة المحلية). وللتخفيف من القيود الداخلية الأساسية، كضعف الحوكمة والشفافية، ونقص القدرات، وإرهاق الناشطين، يفترض أن تستند التحالفات إلى ممارسات مؤسسية متقدمة مثل صنع القرار التشاركي، والمعايير الأخلاقية، وضمانات عدم تضارب المصالح، والتعلم المشترك، وآليات الدعم النفسي والاجتماعي. وتعتمد مصداقية التحالف على استعادة ثقة المجتمع من خلال تعزيز المساءلة المباشرة وضمان أن تكون أولويات المجتمع المدني مُستمدة من الاحتياجات المعيشية بدلًا من نماذج الجهات المانحة.

7.2. المجتمع المدني السياسي والمشاركة بين المدني والحكومي

تركز الاستراتيجية الثانية على المجتمع المدني السياسي والمشاركة المدنية مع الدولة، بما يُضفي الطابع المؤسسي على المشاركة والرقابة ضمن ترتيبات الحوكمة الناشئة في المرحلة الانتقالية مع الحفاظ على الاستقلالية. صُممت هذه الاستراتيجية لمواجهة المخاطر الأساسية الناجمة عن الأطر القانونية التقييدية والسيطرة البيروقراطية، بما في ذلك أنظمة الترخيص و"الفترات التجريبية" الإدارية التي تُتيح تدخل الحكومة. كما تعالج ديناميكية ترسيخ السلطة في ظل الحوكمة القائمة على الأمن، من خلال اقتراح مسارات إجرائية ملموسة للمشاركة العامة يصعب اعتبارها معارضة مُزعزعة للاستقرار، مع الحفاظ على حدود واضحة ضد الاستقطاب.

تشمل الآليات العملية هيئات استشارية، وجلسات استماع عامة، وتخطيطاً محلياً تشاركياً، ومتطلبات إبلاغ عامة حيثما تسمح الظروف بذلك؛ تُساعد هذه الآليات في الحد من "وهم الانفتاح" الموصوف في السيناريو الأساسي، من خلال الانتقال من الفضاء غير الرسمي إلى المشاركة والرقابة القائمتين على الحقوق. يُمكن للمجتمع المدني التأثير على السياسات بشكل مباشر من خلال المشاركة في عمليات صنع القرار، وبشكل غير مباشر من خلال إنتاج المعرفة، والمناصرة، والحوار العام، وهي مناهج ذات أهمية خاصة عندما يحد القمع من المشاركة الرسمية، أو عندما يُؤدي التشرذم الأمني إلى تفاوت في الحيز المدني بين السلطات. نظراً لأن شروط الجهات المانحة قد تدفع المنظمات نحو تحقيق نتائج قصيرة الأجل وإدارة المخاطر، يجب أن تتضمن استراتيجيات إشراك المجتمع المدني الدعوة إلى آليات مانحة تحمي الحريات المدنية، وتموّل القدرات المؤسسية الأساسية (وليس المشاريع فقط)، وتحفز المساءلة العامة والاستجابة المجتمعية. كما يتصدى هذا الجانب لتراجع ثقة المجتمع من خلال ترسيخ المساءلة المباشرة، وآليات التغذية الراجعة المجتمعية المنتظمة، وآليات التظلم، والمراقبة التشاركية، بحيث لا يبدو إشراك المجتمع المدني في الدولة مجرد مساومة نخبوية منفصلة عن المجتمعات.

7.3. التماسك الاجتماعي والمواطنة

تتمحور الاستراتيجية الثالثة حول التماسك الاجتماعي والمواطنة كبنية تحتية لبناء السلام، حيث تُناهض التسييس الأمني القائم على الهوية، والذي يُعدّ من أكثر المسارات زعزعةً للاستقرار في السيناريو الاستمراري، لا سيما في ظل ظروف العنف والقمع وتنازع السلطة. يُمكن أن يُؤدي التشرذم الأمني والنزاعات غير المحسومة إلى تفاقم الخوف والاستقطاب المجتمعي، مما يزيد من التكاليف الاجتماعية للتعبئة الجماعية ويُشجع المجتمع المدني على الانكفاء إلى تقديم الخدمات "الآمنة".

استجابةً لذلك، يُمكن للمجتمع المدني تعزيز عمليات المصالحة والحوار ذات المصداقية المحلية، وتوسيع نطاق الوساطة، وإنشاء منتديات آمنة لحل المشكلات المجتمعية، مما يُقلل من خطر تصعيد العنف ويُعيد بناء الثقة العملية. ولأن تقييد الحيز المدني والهجمات على السمعة يُمكن أن يُفقد جهود التماسك شرعيتها، ينبغي أن تستند هذه المبادرات إلى القيادة المجتمعية والممارسات المتوافقة ثقافياً، بدلاً من البرامج ذات العناوين الخارجية التي تُثير الشكوك. بإمكان المجتمع المدني أيضاً التصدي لخطاب الكراهية والخطابات الإقصائية، التي غالباً ما تتفاقم في ظل بيئات أمنية متشرذمة، من خلال الجمعيات الثقافية، والقيادات المحلية والمدنية، والتواصل الإعلامي، والبرامج التعليمية التي تعزز التعددية والانتماء المشترك. والأهم من ذلك، أن هذه الاستراتيجية تستجيب للسبب الرئيسي وراء تراجع ثقة المجتمع، وذلك بإعادة دمج مؤسسات المجتمع المدني مع الأولويات المحلية، وإظهار استجابة نزيهة لجميع الفئات والمناطق الجغرافية، مما يقلل من تصورات الانتقائية الجغرافية والخضوع للأجندة الجهات المانحة.

7.4. مركزية العدالة والمساواة

تضع الاستراتيجية الرابعة العدالة والمساواة في صميم عملية الانتقال، وتعتبرهما أساساً لعقد اجتماعي جديد لا مجرد نتائج مؤجلة. وتتناول هذه الاستراتيجية مباشرةً المخاطر الأساسية المتمثلة في ضعف آليات المساءلة، والحوكمة الأمنية، والاستبداد السياسي دون حماية قانونية أو مشاركة جماعية. في مثل هذه السياقات، قد يُسكت القمع والخوف أصوات المجتمع المدني بشأن العدالة الانتقالية،

وحالات الاختفاء القسري، والإصلاح المؤسسي؛ لذلك، يشمل دور المجتمع المدني توثيق الانتهاكات ورصدها، ودعم جمعيات الضحايا ومبادرات المساعدة القانونية، والدعوة إلى مسارات مساءلة موثوقة تُقيد الحوكمة القسرية. ولأن الاهتمام الدولي وأولويات الجهات المانحة قد تتغير نتيجةً لإرهاق المانحين أو المقايضات الجيوسياسية، يجب أن تتضمن استراتيجيات المجتمع المدني لتحقيق العدالة بناء قواعد شعبية محلية راسخة للمساءلة والإصلاح المؤسسي، وليس مجرد الدعوة الخارجية. وتُعد المساواة بنفس القدر من الأهمية في الاقتصاد السياسي للانتقال، إذ يتوقع السيناريو الاستمراري أزمة اقتصادية، وتضخماً، وانفتاحاً للأسواق بفضل تخفيف العقوبات دون ضمانات حوكمة، مما قد يزيد من عدم المساواة ويُعمق المظالم العامة. لذلك يمكن للمجتمع المدني ربط مطالب العدالة بالإنصاف من خلال الدعوة إلى تخصيص موارد بطريقة شفافة، ومشاركة تضمينية في تخطيط إعادة الإعمار، وضمانات ضد استغلال النخب وتجار الحرب. وهذا يُعزز أيضاً ثقة المجتمع: فعندما ترى المجتمعات إدارة إعادة الإعمار غامضة أو خاضعة لسيطرة جهات معينة، تتآكل الثقة ويصبح الحيز المدني أكثر عرضة للنزاع.

7.5. التنمية الاقتصادية القائمة على التضامن

تتناول الاستراتيجية الخامسة الاقتصاد السياسي للمرحلة الانتقالية من خلال تحويل المجتمع المدني من البرامج التي تهيمن عليها الاستجابة للطوارئ إلى برامج التنمية القائمة على التضامن، والتي تقلل من حوافز اقتصاد النزاع وتوسع نطاق سبل العيش التضمينية. تستجيب هذه الاستراتيجية مباشرةً للعوامل الاقتصادية الأساسية: تدهور سبل العيش، والضغوط التضخمية، وتضاؤل الموارد، وإرهاق المانحين، و"الامتثال المفرط" للعقوبات المصرفية التي تقيد التحويلات حتى مع تخفيف القيود الرسمية. في ظل هذه الظروف، قد يؤدي الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي إلى حصر المنظمات في مشاريع قصيرة الأجل، وتأجيج المنافسة، وتعزيز التشرذم؛ كما قد يوسع الفجوة بين المجتمع المدني والمجتمعات المحلية عندما تصبح المساعدات هي المنطق التنظيمي الأساسي. تسعى استراتيجية التنمية القائمة على التضامن إلى الحد من هذه المخاطر من خلال تطوير مبادرات اقتصادية محلية، وتعاونيات، وصناديق مجتمعية، وشبكات إنتاج محلية، ونماذج خدمات شاملة، تعيد بناء سبل العيش مع زيادة الملكية المحلية وتقليل الاعتماد على المساعدات. بالتوازي مع ذلك، يمكن للمجتمع المدني تعزيز المساءلة من خلال تعميق مشاركة المجتمع في تخطيط برامج المساعدة والتنمية والإشراف عليها، مما يساعد أيضاً على إعادة بناء الثقة. لمواجهة ديناميكيات اقتصاد النزاع، يمكن للمجتمع المدني إعطاء الأولوية للشفافية ومراقبة مكافحة الفساد، والدعوة إلى سياسات تحدّ من استغلال تدفقات المساعدات وإعادة الإعمار، وتحدّ من تمويل النزاعات، وتحسّن الرقابة على عمليات الشراء والاستثمارات. ونظراً للقيود المصرفية وقيود الامتثال، ينبغي أن يشمل هذا المحور مناهج عملية لتعبئة الموارد المتنوعة وقنوات التمويل الواعية بالمخاطر، مع الدعوة دولياً ضد الإفراط في الامتثال الذي يعيق العمليات المدنية المشروعة.

تؤطر هذه الاستراتيجيات التمكينية التضمينية جدوى التنفيذ وتعالج بشكل مباشر القيود الداخلية الأساسية. ويساهم تحسين الحوكمة والشفافية داخل مؤسسات المجتمع المدني في الحد من مخاطر إعادة إنتاج الثقافات التنظيمية الاستبدادية، ويعزز شرعيتها في ظل انعدام ثقة الجمهور. كما أن تعزيز التنسيق وبناء التحالفات يُسهم في مواجهة الازدواجية والمنافسة والتشتت التي تتفاقم بفعل التمويل المخصص للمشاريع والتشظي الأمني. وتُعد ثقة المجتمع ضرورية لاستدامة المؤسسات ولمقاومتها للهجمات التي تُصوّر المجتمع المدني على أنه مدفوع من الخارج. وأخيراً، تُعد الضمانات ضد التدخل القسري، واستغلال المانحين، والتسييس ضرورية لمنع انهيار الأجندة الاستراتيجية وعودتها إلى تقديم خدمات منخفضة المخاطر، والتي تتشكل في المقام الأول وفقاً لمتطلبات الامتثال والضرورات الأمنية. وبدون هذه الظروف التمكينية، من المرجح أن يظل المجتمع المدني مُركزاً على تقديم الخدمات، مع تأثير محدود على الإصلاح المؤسسي أو العدالة أو الهياكل الاقتصادية، مما يُكرر النمط السائد. مع هذه الاستراتيجيات يمكن للمجتمع المدني توسيع الحيز المدني، وتضمين المشاركة والرقابة في الحكم، والحد من الاستقطاب من خلال العمل على التماسك القائم على أسس محلية، ودعم مسارات التنمية التي تكون أكثر شمولاً ومساءلة واستدامة اجتماعية.

8. خاتمة

لقد تحمل المجتمع المدني السوري عبئاً هائلاً خلال سنوات النزاع والقمع والتشرذم. وقد بينت هذه الورقة أنه على الرغم من القيود الشديدة، ظل المجتمع المدني فاعلاً مؤثراً في دعم المجتمعات من خلال تقديم الخدمات، وتوثيق الانتهاكات، والحفاظ على عناصر التعددية والتضامن الاجتماعي. في الوقت نفسه، كشفت السنوات الأربع عشرة الماضية عن مواطن ضعف هيكلية حدّت من قدرة المجتمع المدني على إحداث تغيير جذري، بما في ذلك أنجزة المنظمات غير الحكومية، وتسييسها في ظل سلطات متشرذمة، والاعتماد على المساعدات، وضعف الحوكمة، والاستقطاب القائم على الهوية. يفتح الانتقال الذي يلي سقوط نظام الطغيان في كانون الأول 2024 نافذة أمام المجتمع المدني للمساهمة بشكل مباشر في التحول الديمقراطي، إلا أن السيناريو الأساسي يشير إلى أن بيئة العمل لا تزال تتأثر بالقمع السياسي وتقلص الحيز المدني، والأطر القانونية والإدارية التقييدية، والتشرذم الأمني، والأزمة الاقتصادية، والامتثال المفرط

للأنظمة المصرفية المرتبطة بالعقوبات، وإرهاق المانحين وشروطهم، وتراجع ثقة المجتمع. وتؤدي هذه الظروف مجتمعة إلى تحفيز البرامج قصيرة الأجل والبعيدة عن التغيير السياسي العميق، وتقييد التعبئة القائمة على الحقوق، وأعمال المساءلة، والتنظيم المستقل.

يشير التحليل إلى أن مساهمة المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لا تعتمد بشكل كبير على تكاثر المنظمات، بل على جودة الحيز المدني، والضمانات المؤسسية، والشرعية المدنية في ظل الحكم الانتقالي المستند إلى الأمن. في سياقٍ يُمكن فيه للقمع والقيود الإدارية والهجمات على السمعة أن تُقوّض الحيز المدني بسرعة، يجب على المجتمع المدني تعزيز الحوكمة الداخلية والشفافية، ووضع ضمانات ضد الاستغلال، وإعادة بناء الثقة من خلال المساءلة المباشرة، والحفاظ على الاستجابة لأولويات المجتمع. ولأن التجزئة الأمنية تُنتج حيزاً مدنياً غير متكافئ بين المناطق، فإن استراتيجيات المجتمع المدني تتطلب أيضاً تنسيقاً شاملاً وبناء تحالفات قادرة على الحفاظ على الأجندات الوطنية حتى في ظل اختلاف الظروف المحلية. في ظل ظروف تراجع اهتمام المانحين وكثرة آليات الامتثال، يحتاج المجتمع المدني أيضاً إلى التحول من التنافس المجزأ على المشاريع إلى منصات مشتركة لوضع الأجندات والإشراف، مع الدعوة إلى آليات دعم للقدرات الأساسية، وتحمي الحريات المدنية، وتُكافئ الإدماج والمساءلة العامة بدلاً من التركيز على مخرجات قابلة للقياس بشكل ضيق.

تؤكد الورقة البحثية أيضاً على أن إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة والرقابة أمرٌ محوري لتجنب "وهم الانفتاح" الذي يتسع فيه نطاق تقديم الخدمات بينما تبقى التعبئة القائمة على الحقوق خاضعة للأمن. لذا، ينبغي إعادة النظر في علاقة المجتمع المدني بالمؤسسات العامة على أنها مشاركة منظمة، وآليات تشاورية، وتخطيط تشاركي، وتقارير عامة، وتأثير سياساتي قائم على الأدلة، إلى جانب استمرار الاستقلالية وأدوار الرقابة. اجتماعياً، يتطلب إعادة بناء التماسك الاجتماعي تحدي التضييق الأمني القائم على الهوية، والاستثمار في مبادرات المصالحة والحوار ومكافحة الكراهية ذات المصداقية المحلية، والتي تحد من الاستقطاب وتعيد بناء الثقة العملية. اقتصادياً، يجب على المجتمع المدني الاستجابة لضغوط سبل العيش، والضغوط التضخمية، والقيود المصرفية، من خلال دعم مبادرات التعافي المتجذرة محلياً، ومبادرات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتعزيز الإنتاج المشترك المجتمعي والرقابة، ومراقبة حوكمة إعادة الإعمار للحد من الفساد وحوافز اقتصاد النزاع. في هذا الإطار، لا تعتبر العدالة والمساواة أهدافاً ثانوية بل شروطاً أساسية: فبدون مسارات محاسبة موثوقة، وكشف الحقائق، والإصلاح المؤسسي، والتوزيع العادل للموارد والسلطة السياسية، فإن عملية الانتقال تخاطر بإعادة إنتاج المحركات الهيكلية للنزاع ونزع الشرعية عن ترتيبات الحكم الناشئة.

أخيراً، تعتمد جدوى هذه الأدوار على خيارات السلطات الانتقالية والجهات الفاعلة الدولية. فالحماية القانونية للحريات المدنية، وهياكل المساءلة الموثوقة، والمشاركة الشاملة ليست مجرد تطلعات معيارية، بل هي التي تحدد ما إذا كان بإمكان المجتمع المدني العمل بما يتجاوز مجرد البقاء. وبالمثل، فإن شروط الجهات المانحة وأنظمة الامتثال المالي إما أن تُمكّن من بناء مؤسسات شرعية محلية، أو أن تُعمّق من أنْجزة المنظمات غير الحكومية، وتفتيتها، واعتمادها على غيرها. وبدون إصلاحات لهذه الشروط المُمكّنة، من المرجح أن يبقى المجتمع المدني حبيساً لتقديم خدمات منخفضة المخاطر مع تأثير محدود على الحوكمة والعدالة والتحول الاقتصادي. وفي ظل هذه الظروف، قد يُعيد النظام السياسي الناشئ إنتاج أنماط الإقصاء والإكراه السابقة حتى لو تغيرت الأشكال المؤسسية. وعلى النقيض من ذلك، إذا تمت حماية الحيز المدني، وأعطيت آليات الدعم الأولوية للإدماج والمساءلة والملكية المحلية، فإن المجتمع المدني السوري سيكون في وضع يسمح له بالعمل كفاعل محوري في بناء نظام ما بعد النزاع أكثر ديمقراطية وإنصافاً واستدامة.

9. مراجع

Al Jayousi, R., and Nishide, Y. (2024). Beyond the “NGOization” of civil society: A framework for sustainable community led development in conflict settings. Voluntas, 35(1), 61–72.

Al Jazeera. (2025, May 7). Syria’s al-Sharaa confirms indirect talks with Israel amid soaring tensions. Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/news/2025/5/7/syrias-al-sharaa-confirms-indirect-talks-with-israel-amid-soaring-tensions

Alvarez, S. E. (1999). Advocating feminism: The Latin American feminist NGO “boom.” International Feminist Journal of Politics, 1(2), 181–209.

Amnesty International. (2025a, April 3). Syria: Coastal massacres of Alawite civilians must be investigated as war crimes. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2025/04/syria-coastal-massacres-of-alawite-civilians-must-be-investigated-as-war-crimes/

Amnesty International. (2025b, September 2). Syria: New investigation reveals evidence government and affiliated forces extrajudicially executed dozens of Druze people in Suwayda.

Asfari Foundation. (2023). Towards developing civil work to overcome the conflict. Unpublished workshop report, May Berlin.

Associated Press. (2026, February 7). Syria and Saudi Arabia sign multibillion-dollar investment deals to boost economy.

Baczko, A., Dorronsoro, G., and Quesnay, A. (2018). Civil war in Syria: Mobilization and competing social orders. Cambridge University Press.

Banks, N., Hulme, D., and Edwards, M. (2015). NGOs, states, and donors revisited: Still too close for comfort? World Development, 66, 707–718.

Barnett, M., and Weiss, T. G. (Eds.). (2008). Humanitarianism in question: Politics, power, ethics. Cornell University Press.

Chandler, D. (2014). Resilience: The governance of complexity. Routledge.

Cohen, J. L., and Arato, A. (1992). Civil society and political theory. MIT Press.

Coraggio, J. L. (2011). Economía social y solidaria: El trabajo antes que el capital. Ediciones Abya-Yala and FLACSO Ecuador.

Council of the European Union. (2025, March 18). Brussels IX Conference on “Standing with Syria: meeting the needs for a successful transition”, Joint press statement. (Press release).

Da’na, T. (2015). The structural transformation of Palestinian civil society: Key paradigm shifts. Middle East Critique, 24(2), 191–210.

Dagnino, E. (2007). Citizenship: A perverse confluence. Development in Practice, 17(4–5), 549–556.

Daher, J. (2025, May 8). Three requisites for Syria’s reconstruction process. Carnegie Endowment for International Peace.

Datzberger, S., and Nguyen, T. (2018). Deconstructing civil society actors and functions: On the limitations of international frameworks for fragile states. Social Sciences, 7(2), 30.

Diamond, L. (1994). Rethinking civil society: Toward democratic consolidation. Journal of Democracy, 5(3), 4–17.

Dörner, W., and List, R. A. (Eds.). (2012). Civil society, conflict and violence: Insights from the CIVICUS Civil Society Index project. Bloomsbury Academic.

Duffield, M. (2007). Development, security and unending war: Governing the world of peoples. Polity.

Duffield, M. (2010). The liberal way of development and the development–security impasse: Exploring the global life-chance divide. Security Dialogue, 41(1), 53–76.

Edwards, M. (2009). Civil society (2nd ed.). Polity.

Ferguson, J. (1994). The anti-politics machine: "Development," depoliticization, and bureaucratic power in Lesotho. University of Minnesota Press.

Fischer, M. (2006). Civil society in conflict transformation: Ambivalence, potentials and challenges. In B. Austin, M. Fischer, and H. J. Giessmann (Eds.), Berghof handbook for conflict transformation. Berghof Foundation.

Fowler, A., and Biekart, K. (2013). Relocating civil society in a politics of civic-driven change. Development Policy Review, 31(4), 463–483.

Freire, P. (1970). Pedagogy of the oppressed (M. B. Ramos, Trans.). Seabury Press.

Gaventa, J. (2006). Finding the spaces for change: A power analysis. IDS Bulletin, 37(6), 23–33.

Habermas, J. (1989). The structural transformation of the public sphere: An inquiry into a category of bourgeois society (T. Burger with F. Lawrence, Trans.). MIT Press.

Halawi, I., and Salloukh, B. (2020). Pessimism of the intellect, optimism of the will after the 17 October protests in Lebanon. Middle East Law and Governance, 12(3), 322–334.

Hanieh, A. (2018). Money, markets, and monarchies: The Gulf Cooperation Council and the political economy of the contemporary Middle East. Cambridge University Press.

Harvey, D. (2005). A brief history of neoliberalism. Oxford University Press.

Howell, J., and Lind, J. (2009). Counter-terrorism, aid and civil society: Before and after the war on terror. Palgrave Macmillan.

Jad, I. (2003). The "NGOization" of the Arab women's movements. Al-Raida, 20(100), 38–47.

Khalaf, R. (2015). Governance without government in Syria: Civil society and state building during conflict. Syria Studies, 7(3), 37–72.

Khoury, R. B., and Scott, E. K. M. (2024). Going local without localization: Power and humanitarian response in the Syrian war. World Development, 174, 106460.

Lederach, J. P. (1997). Building peace: Sustainable reconciliation in divided societies. United States Institute of Peace Press.

Marchetti, R., and Tocci, N. (2009). Conflict society: Understanding the role of civil society in conflict. Global Change, Peace and Security, 21(2), 201–217.

Novelli, M., Lopes Cardozo, M. T. A., and Smith, A. (2017). The 4Rs framework: Analyzing education's contribution to sustainable peacebuilding with social justice in conflict-affected contexts. Journal on Education in Emergencies, 3(1), 14–43.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. (2025, March 11). Syria: Distressing scale of violence in coastal areas (press briefing note).

Pearce, J. (2007). Violence, power and participation: Building citizenship in contexts of chronic violence (IDS Working Paper 274). Institute of Development Studies.

Pearce, J. (2012). Civil society and peace. In M. Edwards (Ed.), The Oxford handbook of civil society (pp. 404–415). Oxford University Press.

Pearlman, W. (2019). Civil action in the Syrian conflict. In D. Avant, M. E. Berry, E. Chenoweth, R. Epstein, C. Hendrix, O. Kaplan, and T. Sisk (Eds.), Civil action and the dynamics of violence (pp. 35–63). Oxford University Press.

Pugh, M., Cooper, N., and Goodhand, J. (2004). War economies in a regional context: Challenges of transformation. Lynne Rienner Publishers.

Putnam, R. D. (1993). Making democracy work: Civic traditions in modern Italy. Princeton University Press.

Reuters. (2025, July 22). Syrian committee reports 1,426 killed in March violence. Reuters.

Reuters. (2026a, February 2). Syrian state forces deploy into Kurdish-run city under ceasefire deal. Yahoo News.

Reuters. (2026b, February 7). Saudi Arabia announces major new Syria investments. Reuters.

Shivji, I. G. (2007). Silences in NGO discourse: The role and future of NGOs in Africa. Fahamu.

Syrian Center for Policy Research. (2019). Conflict economies in Syria: Roots, dynamics, and pathways for change (discussion paper). Syrian Center for Policy Research.

Syrian Center for Policy Research. (2023a). Citizenship survey 2023 (unpublished survey dataset). Syrian Center for Policy Research.

Syrian Center for Policy Research. (2023b). Social solidarity study 2023 (unpublished research dataset). Syrian Center for Policy Research.

Syrian Center for Policy Research. (2025). Civil society transformation in Syria (workshop thematic report) (Arabic) (unpublished). Syrian Center for Policy Research.

Tabar, P. (2024). انتفاضة 17 تشرين 2019: هل نجحت في اختراق بنية النظام اللبناني؟ [The October Uprising of 2019: Did It Impact in the Structure of the Lebanese Political System?]. Omran, 12(48), 115–136.

Van Leeuwen, M., and Verkoren, W. (2012). Complexities and challenges for civil society building in post-conflict settings. Journal of Peacebuilding and Development, 7(1), 81–94.

Wack, P. (1985). Scenarios: Uncharted waters ahead. Harvard Business Review, 63(5), 73–89.

Wilkinson, A., and Kupers, R. (2013). Living in the futures: How scenario planning changed corporate strategy. Harvard Business Review, 91(5), 118–127.

Zisser, E. (2003). A false spring in Damascus. Orient, 44(1), 39–61.

تحديات إنتاج المعرفة في الشتات: سورية كدراسة حالة

باسيليوس زينو - جامعة ترينت

كاتي الحايك - جامعة تورونتو ميتروبوليتان

ميمي كيرك - جامعة جورج تاون و MESA

الملخّص التنفيذي

تتناول هذه الورقة تحديات إنتاج المعرفة بين الباحثين والناشطين السوريين والفاعلين في المجتمع المدني من النازحين في الشتات منذ اندلاع الانتفاضة السورية عام 2011 والنزاع الذي تلاها. ففي ظل النزوح الواسع والقمع، أجبر العديد من المثقفين والمتمرسين السوريين في سياق المنفى إلى إعادة تشكيل أدوارهم وشبكاتهم وانتماءاتهم المؤسسية، مما أدى إلى ظهور معضلات جديدة تتعلق بالتمثيل والتأليف والتمويل والشرعية السياسية. تجادل هذه الورقة بأنّه على الرغم من ازدياد حضور السوريين في الشتات وفرصهم للمساهمة في النقاشات العالمية حول سوريا، لا تزال هناك عقبات كبيرة تعرقل إنتاج معرفة موثوقة، مستقلة، وقائمة على أسس أخلاقية.

تهدف هذه الدراسة إلى التفكير النقدي في التحديات الاجتماعية والسياسية والبنيوية التي تُشكّل عملية إنتاج المعرفة لدى السوريين في الشتات، لا سيّما في ظل الأجندات المفروضة من قبل المانحين والشراكات المؤسسية غير المتكافئة. وتزداد أهمية هذا النقاش في ظل التركيز الدولي على مفاهيم "الإدماج" و"التوطين"، والتي قد تعيد إنتاج الرمزية الشكلية أو استغلال الأصوات السورية بدلاً من تمكينها. تهدف الورقة من خلال التركيز على التجارب الحياتية للفاعلين السوريين في قطاعات الأكاديمية والإعلام والمجتمع المدني.

إلى توثيق ليس فقط العقبات التي يواجهونها، بل أيضًا الطرق الإبداعية والاستراتيجية التي يقاومون بها التهميش ويتعاملون مع البنى المقيّدة .

منهجياً، يعتمد هذا البحث بشكل أساسي على إجراء مقابلات معمّقة مع خبراء أكاديميين ومتمرسين وصنّاع سياسات وناشطين سوريين معروفين بخبرتهم في مجال إنتاج المعرفة في الشتات السوري. تُبرز النتائج الرئيسية للبحث التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه الباحثين السوريين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني المنخرطة في إنتاج المعرفة في الشتات. فغالبًا ما يفرض المموّلون الدوليون أولويات لا تتماشى مع الاحتياجات المحلية، بينما يقلل التهميش الثقافي والعنصرية من مكانة الباحثين السوريين

ويتعامل معهم بوصفهم مجرد جامعي بيانات. كما تَّعيق القيود على الحركة والسفر– سواء على المستوى الدولي أو ضمن سورية– من إمكانية الوصول إلى المؤتمرات والعمل الميداني والتعاون. كما تُسهم عوامل تقاطعية (مثل الجندر والطبقة والطائفة) في زيادة تفاقم الإقصاء. إضافة إلى ذلك تعيق العقوبات التعاون عبر الحدود وتحد من تدفق التمويل. ويُقوّض الدعم المالي غير المستقر استدامة المبادرات، بينما تؤثر حملات المعلومات المضللة على مصداقية البحث. وأخيراً، فإن غياب المقاربات المراعية للصدمات النفسية قد يعرض المشاركين والباحثين على حدٍّ سواء لأذى أخلاقي، لا سيّما في ظل انتشار تجارب النزوح والعنف والتهميش.

تشمل التوصيات الرئيسية تعزيز شبكات المعرفة الشاملة التي تربط باحثي الشتات بنظرائهم داخل سوريا، ودعم أولويات البحث المحلية. كما تدعو الورقة إلى تبني مفهوم "الهامشية البنّاءة "كإطار عمل، مع الاعتراف بالمكانة الفريدة للباحثين النازحين كعنصرٍ أساسي .ويشدد المؤلفون على ضرورة معالجة التمييز في بلدان اللجوء، وتعزيز حرية التنقل من خلال سياسات تسهيل منح التأشيرات، والاستثمار في برامج بناء القدرات التي تشجع على النهج التقاطعي. وتُبرز الورقة أيضًا أهمية إشراك الشتات في صنع السياسات، وتطوير إرشادات أخلاقية للتعاون، وتوفير تدريبات مراعية للصدمات النفسية ودعم الصحة النفسية للباحثين والمشاركين. كما توصي الورقة بتوسيع برامج التحقق من المعلومات، ودعم الأبحاث المتعلقة بالتضليل الإعلامي، والاستثمار في المحافظة على التاريخ الشفهي، مثل مبادرات سرد القصص بين الأجيال والأرشفة الرقمية

المقدمة

يميل الباحثون إلى الانقسام حول دور الشتات في تشكيل السياسة وتأثيره على المجتمعات في الوطن الأم .حيث يجادل البعض بأن أفراد الشتات يلعبون دورًا سلبيًا في إدامة العنف في السياق الوطني من خلال تعزيز ولاءات بديلة وأشكال من الانتماء الجماعي، مثل التحالفات والشبكات المبنية على أسس عرقية أو طائفية (Chalk 2008; Collier & Hoeffler 2004; Demmers 2001; Hear & Cohen 2017; Zeno 2022).

في المقابل، يرى آخرون أن لأفراد الشتات دورًا أكثر إنتاجية، باعتبارهم جسرًا بين النازحين وسكان الداخل، مستفيدين من امتيازاتهم وفهمهم للسياسة المحلية للمساهمة في رسم سياسات قد تكون بعيدة المنال لولا ذلك (Bob 2005; Carpenter 2010; Keck & Sikkink 1998; Moss 2022).

حتى 8 من ديسمبر/كانون الأول 2024، كان إنتاج المعرفة في سورية خاضعًا لرقابة صارمة، ويخدم أساسًا في دعم قواعد حكم الرئيس حافظ الأسد (1970–2000)، ثم ابنه، الديكتاتور المخلوع بشار الأسد (Wedeen 1999; Wedeen 2019)وبالتالي، افتقر هذا الإنتاج إلى أي مساهمة حقيقية في الخطاب العام. لكن الانتفاضة السورية التي اندلعت عام 2011 وتحولت إلى حرب غيّرت البيئة المعرفية في سوريا وفتحت المجال أمام مبادرات جديدة لإنتاج المعرفة (Badran 2021) .

بين عامي 2011 و2024، شهد أكثر من نصف سكان سوريا قبل الحرب، والبالغ عددهم 22 مليون نسمة، النزوح، حيث بلغ عدد النازحين داخليًا نحو 7.2 مليون، وأكثر من 6.6 مليون لاجئ قسريًا في الخارج (UNHCR 2024) وتشكل هذه الأرقام أكبر أزمة لاجئين ونزوح في العالم.

خلال هذه الفترة، واجه العديد من الباحثين والناشطين السياسيين وفاعلي المجتمع المدني من خلفيات متنوعة تجربة النزوح، وانضموا إلى الشتات السوري في مختلف أنحاء العالم. ومنذ عام 2011، فرّ العديد منهم إلى البلدان المجاورة لسوريا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، حيث سعوا إلى إنشاء وتعزيز مراكز إنتاج المعرفة للمساهمة في السياسات، مثل المركز السوري لبحوث السياسات (لبنان، النمسا)، ومركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز (اسكتلندا)، وجمعية الدراسات السورية (الولايات المتحدة)، ومنصة "تحقق-سوري" كأول منصة سورية للتحقق من المعلومات (تركيا، النرويج)، وسوريانا (الولايات المتحدة)، و"ستارت بوينت" (تركيا، كندا)[69].

ورغم أن بعض هذه المعاهد توفر مساحات للبحث المحلي والتواصل المجتمعي، إلا أنها معزولة عن بعضها البعض، والأهم، معزولة عن الباحثين والسكان الذين لا يزالون في سوريا، نتيجة للتراكمات الناجمة عن السياسات الاستبدادية والحرب والعقوبات مثل "قانون قيصر"، والتي تعيق قدرة الشتات على التواصل والتعاون مع الداخل بشكل أفقي[70].

ومنذ انهيار نظام الأسد الاستبدادي بعد الهجوم العسكري الذي قادته "هيئة تحرير الشام"، برزت دعوات لرفع العقوبات عن سوريا. وقد أوقفت الاتحاد الأوروبي عددًا من الإجراءات التقييدية لدعم التعافي الاقتصادي في سوريا (مجلس الاتحاد الأوروبي 2025). إلا أن الولايات المتحدة تبقى الجهة الرئيسية التي تفرض العقوبات على سوريا. وقبل نهاية ولاية بايدن، أصدرت إدارته ترخيصًا عامًا جديدًا يسمح للحكومة السورية الحالية بإجراء مبيعات ومعاملات محدودة في مجال الطاقة لمدة ستة أشهر فقط، مما يمنح إدارة ترامب القادمة سلطة تجديده أو عدم تجديده(Simon 2025) .

في البداية، بدا أن موقف إدارة ترامب يدعم استمرار العقوبات، بما في ذلك ما يُعرف بـ "عقوبات الزومبي" المفروضة على الأسد، والعقوبات المتعلقة بتصنيف هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية أجنبية (Lynch 2025).

[69] تركز هذه الدراسة على ست منظمات معنية بإنتاج المعرفة. ومع ذلك، نخطط لتوسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمل العديد من المنظمات والمراكز الأخرى، مثل: مركز حرمون للدراسات المعاصرة (تركيا)، الحركة السياسية النسوية السورية، موقع الجمهورية (ألمانيا)، ومشروع "الشرعية والمواطنة في العالم العربي" في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (المملكة المتحدة).

[70] كمثال على تأثير العقوبات الأمريكية الشاملة على سوريا، ففي جامعة يورك (كندا)، حيث عمل أحد الباحثين الرئيسيين في هذه الدراسة بين عامي 2022 و2024، تم إعلام مجتمع الجامعة بأن أي شخص يقيم في سوريا، إيران، كوبا، أو أي دولة أخرى خاضعة لعقوبات من الولايات المتحدة وكندا، يُمنع من استخدام منصة "زوم"، ناهيك عن التعاون المباشر مع أفراد المجتمع في تلك الدول

غير أن ترامب، بعد لقائه بالرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع في العاصمة السعودية الرياض في 14 مايو 2025، أصدر أمرًا في أواخر يونيو 2025 برفع العقوبات الأمريكية عن 518 فردًا وكيانًا سوريًا، وألغى تصنيف "الإرهاب" عن الجماعة السابقة للشرع، هيئة تحرير الشام (Al Jazeera Staff, 2025).

وعلى الرغم من أن رفع هذه العقوبات يُعدّ خطوة إيجابية نحو إعادة الإعمار بعد صراع مدمر وانهيار اقتصادي، إلا أن الآثار التراكمية للعقوبات ستحتاج إلى سنوات، إن لم يكن عقودًا، للتعافي منها.

في هذا السياق، يواجه الباحثون المنفيون من دول مثل سوريا صعوبات في إنتاج أبحاث وسياسات ذات أثر، قائمة على المعرفة التأملية والمبنية على السياق، لأن المجتمعات المستهدفة باتت مفصولة عن العملية البحثية. وتُعيق هذه التجزئة والانفصال الشروط اللازمة لإنتاج معرفة مؤثرة قادرة على تشكيل سياسات تعود بالنفع على كل من مجتمعات الشتات والمجتمعات الأصلية، بما في ذلك الأبحاث الميدانية والمعمقة والنقدية عن سوريا[71].

تمثل هذه الدراسة خطوة أولى نحو بحث الوسائل الكفيلة بإنتاج سياسات مؤثرة تدعم التضامن وتشمل أفراد الشتات، مع الاستناد إلى أدلة منتجة محليًا. وستمهد الدراسة الطريق لتوسيع الشبكات وخلق روابط بين المراكز الأكاديمية والسياساتية الجديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، على أن يتم دمجها في عمليات الضغط وصنع السياسات التي تؤثر على الناس داخل سوريا وخارجها.

وتبحث الدراسة في حالة إنتاج المعرفة بين الباحثين السوريين المنفيين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية وأوروبا، وتهدف إلى تحليل التحديات التي يواجهها فاعلو المجتمع المدني السوريون والباحثون في الشتات في مجال إنتاج المعرفة. ولهذا الغرض، تستعرض الدراسة أوضاع العلماء والباحثين الذين أجبروا على الفرار من بلدان "الربيع العربي" مثل سوريا، وتسعى لفهم كيفية تسهيل التعاون بينهم وتيسير إنتاج المعرفة بما يسمح لهم بالتأثير في السياسات التي تعود بالفائدة على مجتمعات الشتات وعلى مجتمعاتهم الأصلية في آن. كما تركز على دراسة مدى استناد السياسات المؤثرة، مثل بعض جوانب العقوبات الاقتصادية، إلى أدلة منتجة محليًا، وما إذا كانت تعكس مصالح ورفاهية الناس العاديين، بما في ذلك الباحثين.

المنهجية

[71] لتوضيح التأثير الأوسع للعقوبات على الباحثين والطلاب السوريين في الشتات، لاحظنا أن العديد من الجامعات في أمريكا الشمالية تستند إلى توجيهات "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية – (OFAC) "وهو جهاز استخباراتي وتنفيذي مالي تابع لوزارة الخزانة الأمريكية – لتبرير استبعاد الطلاب أو الباحثين المتواجدين أو الزائرين في دول خاضعة للعقوبات. وتذكر هذه الجامعات أن بعض مزودي الخدمات الأمريكيين المستخدمين في مؤسسات التعليم العالي "يحجبون المصادقات (authentications) عن الأفراد الذين تأتي عناوين بروتوكول الإنترنت (IP) الخاصة بهم من دول أو مناطق مشمولة بهذه العقوبات". وتذهب بعض الجامعات، مثل جامعة ماساتشوستس أمهرست، إلى استثناء الطلاب من الجنسيات الخاضعة للعقوبات والمقيمين خارج الولايات المتحدة من التسجيل في دورات الدراسات العليا عن بُعد

يعتمد هذا المشروع على ثلاث طرق بحثية، تستند جميعها إلى منهجية تفسيرية (Schaffer 2016؛ Wedeen 2009) وتحليل تقاطعي (Alhayek 2016؛ Alhayek & Zeno 2023؛ Crenshaw 1989؛ Lutz, Herrera Vivar & Supik 2016).

استفاد البحث من الهوية التقاطعية لاثنين من الباحثين الرئيسيين، حيث ينتمي الباحثان إلى المجتمع السوري المُهَجَّر، ولديهما خبرة طويلة في إجراء أبحاث متعددة مع المجتمع المدني والمجتمع البحثي السوري (Pachirat 2017؛ Schwartz-Shea and Yanow 2013؛ Shehata 2006).

الطريقة البحثية الرئيسية المستخدمة لجمع المعلومات هي المقابلات شبه المنظمة مع خبراء من الباحثين والباحثات من سوريا وقادة من منظمات المجتمع المدني. تم دعم بيانات الصادرة عن المقابلات ببيانات تم جمعها من خلال الملاحظة بالمشاركة (PO) في الاجتماعات عبر الإنترنت وبشكل شخصي والتي تناولت إنتاج المعرفة وانقطاع التواصل بين مجتمعات الشتات والمجتمعات التي بقيت داخل البلاد.

الطريقة الثالثة هي التحليل النقدي للخطاب (CDA) والتي استخدمت لدراسة تقارير السياسات والأبحاث التي نُشرت من قبل باحثين سوريين داخل سوريا وخارجها .

استخدمنا تقنيتيْن في اختيار العينة المشاركة بالبحث: العينة الهادفة وعينة الشبكة، من أجل استقطاب باحثين وأكاديميين سوريين.

أُجريت المقابلات باللهجة السورية العامية وباللغة الإنجليزية وفقاً لتفضيلات المشاركين. قمنا بتفريغ المقابلات صوتياً وترجمة أجزاء كبيرة من المقابلات العربية إلى الإنجليزية.

أما بالنسبة لتحليل البيانات، فقد استخدمنا التحليل الموضوعي من خلال مراجعة المقابلات وتطوير أكبر عدد ممكن من الفئات. بعد ذلك، قمنا بإجراء مقارنات وربطنا هذه الفئات بالتحديات التي تواجه إنتاج المعرفة السورية في الشتات.

مراجعة أدبية

يُعد تأثير الشتات على الوطن الأم معقدًا ومتعدد الجوانب. يُسلّط باحثون مثل Baser and Öztürk (2019), Kaya and Keyder (2020), Kim (2021), and Shain (2018)) الضوء على الدور المُقلق الذي يُمكن أن يلعبه الشتات في سياسات الوطن الأم، كاشفين أن تأثيرها قد يتجاوز الدعم الإيجابي ليشمل المراقبة والاستقطاب والتلاعب الاستبدادي.

يُركز Kaya and Keyder (2020) and Baser & Öztürk (2019) على دراسة حالة تركيا في عهد أردوغان لإظهار كيف تستغل الأنظمة الاستبدادية مجتمعات الشتات لتعزيز سيطرتها في أوطانها وقمع المعارضة من خلال إعادة إنتاج ديناميكيات القوة الوطنية في الخارج. من خلال حملات التصويت

المُنسّقة والدعاية والمراقبة، يُمكن لهذه الاستراتيجيات العابرة للحدود الوطنية أن تُقوّض المؤسسات الديمقراطية، وتُؤدي إلى استقطاب المجتمعات، وقمع المعارضة. ومن خلال القيام بذلك، يتم استغلال الشتات كأداة للسياسة غير الديموقراطية بدلاً من دعم الأصوات المستقلة.

في سياقٍ مشابه، يُحذّر Kim (2021) من أن مشاركة الشتات قد تُشجّع الصراعات الداخلية من خلال "سرديات سياسية مُفرّقة" تُقلّل من المشاركة النقدية. فمن خلال تضخيم الخطاب الحزبي أو القومي القادم من الخارج، قد تُعزّز جماعات الشتات النفوذ السياسي لبعض الفصائل، وتُفاقم انعدام الثقة في الداخل، وتُزعزع جهود المصالحة. إضافةً إلى ذلك، يُسلّط Shain (2018) الضوء على كيف يُمكن أن تُؤدّي مناصرة الشتات إلى خلق معضلات الولاء المزدوج. فكثيرًا ما تُحمّل الحكومات المُضيفة الشتات مسؤولية سياسات وطنه. وقد تدفعه هذه الضغوط إلى دعم مواقف قومية أو متشددة للحفاظ على مصالح مجتمعه أو مكانته الدبلوماسية - أحيانًا على حساب مبادئ الديمقراطية أو حقوق الإنسان الأوسع.

يوضح باحثون آخرون أن مشاركة المغتربين بشكل هادف تُوفر موارد فعّالة لتحويل الوطن الأم اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا (Brinkerhoff, 2011; Levitt, Lacroix, & Vari-Lavoisier, 2016; and Wahba, 2014). ويمكن للمغتربين تقديم مساهمات استباقية من خلال نقل المعرفة، وريادة الأعمال، والدعم المؤسسي (Brinkerhoff, 2011). ومن خلال حشد الموارد المالية والخبرات والدعوة السياسية، تُشارك جماعات المغتربين في التنمية والإصلاح. وتُعد التحويلات المالية والثقافية من المغتربين والمغتربات من الأدوار الرئيسية الأخرى في تنمية الوطن والحوكمة (Levitt, Lacroix, & Vari-Lavoisier, 2016). إنهم لا يرسلون الأموال فحسب (التحويلات الاقتصادية)، بل ينقلون أيضًا القيم والأعراف والمهارات والمُثُل الديمقراطية -المعروفة باسم "التحويلات الاجتماعية"- التي تعزز المشاركة المدنية وجهود الإصلاح في بلدانهم الأصلية. وبدلاً من مجرد التعرض لـ"هجرة الأدمغة"، تُظهر أبحاث مثل Wahba (2014) أن العديد من المهاجرين المهرة يعودون إلى أوطانهم أو يقدمون المعونة من الخارج -جالبين معهم الخبرة والاستثمار والمعايير الجديدة التي تعزز الابتكار وتنمية رأس المال البشري والأنظمة الديمقراطية في أوطانهم.

باختصار، يمكن اعتبار دور الشتات في إنتاج المعرفة -سواءً في الوطن أو في الخارج- متعدد الأبعاد ودقيق. فمن جهة، يمكن أن يلعب الشتات دورًا سلبيًا من خلال تعميق الانقسامات عبر الخطابات الحزبية المنقولة عبر الحدود؛ ودعم الأنظمة الاستبدادية التي تقوض الخطاب الديمقراطي والاستقلال المدني؛ وتمكين القمع العابر للحدود الوطنية الذي يُسكت أصوات الشتات الناقدة للأنظمة المحلية، مما يحد من المعارضة وحرية التعبير في الخارج. ومن جهة أخرى، يمكن للشتات أن يلعب دورًا إيجابيًا من خلال توفير الدعم الاقتصادي من خلال التحويلات المالية والسندات، وتعزيز التمكين الاجتماعي من خلال المناصرة والتبادل الثقافي، والمساهمة في "تداول العقول". ومن خلال المشاركة المؤسسية التي يقودها الشتات، يمكنهم المساعدة في بناء التنمية المستدامة وتعزيز القدرات المدنية.

في هذه الورقة، نساهم في هذه الحوارات الأكاديمية من خلال التركيز على المرحلة الانتقالية المحورية في سوريا. وبينما نسلط الضوء على تحديات إنتاج المعرفة من قِبل فاعلي المجتمع المدني السوري والباحثين

والباحثات في الشتات، نهدف إلى صياغة توصيات تدعم الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه الشتات السوري في خدمة الوطن والمجتمعات الأخرى في الشتات.

التحليل والنتائج الرئيسية

في هذا القسم، نعرض نتائجنا الرئيسية من خلال تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه الإنتاج المعرفي السوري في الشتات.

١) أولويات مختلفة

حدد المشاركون في مقابلاتنا ما اعتبروه تناقضات مهمة بين أجندتهم وأولوياتهم البحثية كمنظمات محلية من جهة، وأجندة تمويل المنظمات الدولية وأولوياتها البحثية من جهة أخرى. على سبيل المثال، اهتمت بعض المنظمات الدولية الأوروبية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بتمويل مشاريع بحثية حول اللاجئين السوريين وسبل إبقائهم في الدول المجاورة لسوريا والحد من هجرتهم القسرية إلى ألمانيا ودول أوروبية أخرى. في المقابل، أعطت منظمات محلية، مثل المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR)[72]، الأولوية للبحوث المتعلقة بالنازحين داخليًا، لاعتقادها أن هذه الشريحة من المجتمع السوري أكثر عرضة للخطر. وبالمثل، أعرب المشاركون في مقابلات من منظمة "سيريانا"[73] عن إحباطهم من منظمات التمويل الدولية، التي تجاهلت أولوياتهم المحلية وخبراتهم، وضغطت عليهم لإجراء أبحاث حول الأطباء والعاملين الصحيين السوريين داخل البلاد، ووضع توصيات موجهة نحو السياسات بشأن كيفية منعهم من الفرار إلى دول الاتحاد الأوروبي.

جعلت هذه الأولويات المختلفة التعاونَ عقيمًا ومُحكومًا عليه بالفشل. أوضح أحد من قابلناهم هذه النقطة بمزيد من التفصيل: "لسنا ضد الغرب وتبادل الخبرات؛ بل ما نعارضه هو إلغاء جهات التمويل لأولوياتنا كمنظمات محلية" (اتصال شخصي، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤). على سبيل المثال، تواصلت منظمة دولية مع منظمة سورية أرادت تكليفها بإجراء بحث حول ارتفاع معدلات الخصوبة في سياق الحرب السورية، لأن المنظمة الدولية أجرت أبحاثًا سابقة في بعض البلدان الأفريقية التي مزقتها الحرب، وادعت وجود هذا الارتباط، وأنه يجب معالجته والتحكم فيه. لم تتمكن المنظمة السورية من

[72] وفقاً لموقعه: المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار سياساتي تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان. يمكن القراءة أكثر من خلال الرابط التالي:
https://scpr-syria.org/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2/

[73] وفقاً لموقع المنظمة، سيريانا هي منظمة غير ربحية، يقودها ويديرها سوريون، مسجلة بموجب المادة 501 (3)(c) من قانون الولايات المتحدة الأمريكية، ومقرها واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة. يمكن القراءة أكثر من خلال الرابط التالي
https://www.syriana.org

الالتزام بالشراكة البحثية لأن أبحاثها المحلية في سياق الحرب السورية أظهرت نتيجة مختلفة، وهي انخفاض معدلات الخصوبة. بدلًا من فرض أجندة بحثية من قبل جهات خارجية واستخدام الأموال كوسيلة ضغط لتشكيل أولويات المنظمات المحلية، أعرب من قابلناهم عن أملهم في الحصول على دعم لمشاريعهم البحثية، مثل استكشاف العلاقات الاجتماعية بين السوريين، والديناميكيات التي تلعبها عوامل مثل الطائفة أو الطبقة في بناء الثقة والحوار.

٢) التواصل بين الثقافات والتهميش الثقافي

يُقرّ المشاركون والمشاركات في مقابلاتنا بأن عوامل كموقعهم وانتمائهم للمجتمع السوري هي عناصر أساسية تمنحهم الشرعية ومعرفة عميقة "بالاختلافات الإقليمية والعمرية والثقافية الكبيرة التي تُميّز مجتمعًا عن آخر" (Zentella 1998, p. 7). أما المشاركون الذين نزحوا بسبب النزاع السوري وواصلوا عملهم في إنتاج المعرفة في الشتات بعد عام ٢٠١١، فقد عانوا من مشاعر التهميش الثقافي، حيث يعيش الشخص على هامش هويات ومجموعات ثقافية متعددة (Alhayek and Oseen 2024; Suen and Suen 2019). وأعرب هؤلاء الباحثون والباحثات الذين فروا إلى الدول المجاورة لسوريا، ثم إلى أوروبا أو أمريكا الشمالية، عن مواجهتهم للعنصرية والتهميش، وأشاروا إلى هذه القضايا باعتبارها العقبة الرئيسية التي تُعيق أدوارهم كباحثين وباحثات وجهودهم لإنتاج معرفة ذات معنى عن سوريا.

على سبيل المثال، أوضح ربيع نصر، المؤسس المشارك للمركز السوري لبحوث السياسات (SCPR)، الصعوبات التي يواجهها الباحثون اللاجئون أنفسهم: "من الصعب إجراء بحث قائم على الأدلة يهدف إلى الصالح العام عندما يكون هناك خطاب عنصري ضدك كلاجئ. ولسوء الحظ، يمكن تسييس نتائج بحثك واستخدامها ضد مجتمع اللاجئين" (اتصال شخصي، 28 أكتوبر 2024). وشارك آخرون ممن أجرينا معهم المقابلات ملاحظات وتجارب مماثلة حول التهميش السياسي والثقافي. وتحدثت علا الرفاعي، نائبة المدير المتخصصة بالتواصل في مركز الدراسات السورية (CSS)[74]، عن تحدي تسييس الأبحاث التي ينتجها العلماء السوريون في الشتات. وعلقت قائلة: "أريد أن يُنظر إليّ كباحثة، وأن أنظر إلى الصورة الكبيرة وأقدم توصيات سياسية" (اتصال شخصي، 14 نوفمبر 2024). ومع ذلك، توضح الرفاعي أنه يُنظر إلى العلماء السوريين في الشتات بعد عام 2011 كناشطون وناشطات وأن أبحاثهم لا تؤخذ على محمل الجد كعلماء. وافق العديد من المشاركين في المقابلات على هذه النقطة، وهي أن المنظمات والجامعات الدولية تعامل الباحثين والباحثات من سوريا في الشتات كمصادر لجمع البيانات، أو ميسرين في أحسن الأحوال، ونادرًا ما يتم التعامل معهم كشخصيات ذات سلطة فيما يتعلق بإنتاج المعرفة. ولاحظ عمر ضاحي، المدير المؤسس لمنظمة "الأمن في السياق"، أنه منذ عام ٢٠١١، "أصبح الباحثون السوريون في الشتات محبطين لعدم أخذهم على محمل الجد، ولشعورهم بالعزلة" (اتصال شخصي، ٦ نوفمبر ٢٠٢٤).

[74] مركز الدراسات السورية (CSS) هو مركز يهدف إلى تعزيز البحث والحوار حول سوريا، وتبادل الخبرات بين الباحثين السوريين والبريطانيين وغيرهم. يقوم المركز بإجراء أبحاث حول سوريا الحديثة والمعاصرة، والمساهمة في تدريب الباحثين السوريين، والسعي لتجميع ونشر المعلومات حول سوريا من وجهات نظر متعددة، وفقًا لمركز الدراسات السورية. يمكن القراءة أكثر من خلال الرابط التالي :
https://css.wp.st-andrews.ac.uk/

٣) حرية التنقل والوصول

يتأثر إنتاج المعرفة من قِبل الباحثين والمنظمات السورية في الشتات بما يُوصف بـ"استعمار المعرفة" (Alhayek & Zeno 2023; Pallister-Wilkin 2022; Smith 2005). وقد وُصف التناقض ما بين القيود المفروضة على تنقل الباحثين والباحثات من بلدان الجنوب من جهة، وحرية تنقل الباحثين والباحثات من بلدان الشمال من جهة أخرى، على أنه شكل معاصر من أشكال "الفصل العنصري" على المستوى الدولي (Pallister-Wilkin 2022). وعندما غادر الباحثون والباحثات سوريا وانخرطوا في مشاريع إنتاج المعرفة في الشتات، تأثرت مساهماتهم الفكرية بانخفاض قيمة جوازات السفر السورية وما يرتبط بذلك من قيود على التنقل. فعلى سبيل المثال، تُشارك علا الرفاعي، نائبة المدير المتخصصة بالتواصل في مركز الدراسات السورية (CSS)، كيف أثرت جنسيتها السورية على أسفارها ومشاركتها في المؤتمرات الدولية. تُعلّق قائلةً: "دُعيتُ إلى جامعة الرباط في المغرب قبل بضع سنوات عندما كنتُ أُقيم في المملكة المتحدة أثناء دراساتي العليا. كنتُ المشاركة العربية الوحيدة؛ ولكن رُفضت تأشيرتي، فسافر بدلاً مني زميل بريطاني" (اتصال شخصي، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤).

تؤثر الأنظمة السياسية على حرية تنقل العلماء والباحثين والباحثات من سوريا وإمكانية الوصول إلى العمل الميداني ليس فقط خارج سوريا، ولكن داخل البلاد أيضًا. داخل سوريا، يتأثرون بعدم الثقة والخوف والاستبعاد بناءً على آرائهم وهوياتهم الاجتماعية مثل الجنس والطائفة والطبقة والتوجه الجنسي. قبل انهيار نظام الأسد، واجه العلماء والباحثون والباحثات من سوريا خارج البلاد ممن يعرف عنهم آراء معارضة أو ناقدة تحديات أمنية شديدة ونقصًا في القدرة على السفر إلى سوريا لإجراء عمل ميداني حول القضايا الاجتماعية المعاصرة. تشرح ريم بيلوني، رئيسة جمعية الدراسات السورية (SSA)[75]، هذه النقطة من خلال التأكيد على أن النوع الوحيد من المعرفة الذي تسامح معه نظام الأسد هو البحث التاريخي والعمل الأرشيفي. وتعلق قائلةً إن "المؤرخين كان يمكنهم السفر بسهولة إلى سوريا" طالما أن أبحاثهم لا تتعلق بأي شكل من الأشكال بالوضع السياسي المعاصر (اتصال شخصي، 15 نوفمبر 2024).

منذ إنشاء الحكومة الانتقالية السورية في ديسمبر 2024، لم تتغير كثيراً قدرة الكثير من الباحثين والباحثات في الشتات على السفر والوصول إلى سوريا بشكل كبير. فهناك استمرار لعدم المساواة في التنقل والوصول إلى البلاد. تشرح نورا الجيزاوي، المؤسسة المشاركة ورئيسة مؤسسة نقطة بداية[76] والباحثة الرئيسية في مختبر المواطن بجامعة تورنتو، التمييز الهرمي المستمر لحرية التنقل: "لقد نزح معظم فريق منظمتنا قسراً بعد عام 2011 ويعيشون حاليًا في دول مثل تركيا والسويد وكندا. وحتى اليوم، لم يتمكن أي منا من العودة إلى سوريا" (اتصال شخصي، 28 فبراير 2025). وتوضح الجيزاوي أن العديد من الباحثين والباحثات

[75] جمعية الدراسات السورية (SSA) هي جمعية دولية أُسست لتشجيع وتعزيز البحث والفهم العلمي لسوريا في جميع الفترات وفي جميع التخصصات الأكاديمية. للمزيد، يمكن القراءة أكثر من خلال الرابط التالي/https://www.syrianstudiesassociation.org

[76] نقطة بداية هي منظمة غير ربحية ملتزمة بالدفاع عن العدالة ودعم الناجين والناجيات من التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. تركز المنظمة على رصد حقوق الإنسان وجمع البيانات وإعداد التقارير لزيادة الوعي العالمي بالتحديات التي يواجهها الناجون والناجيات. كما تقدم مبادرات تعليمية وورش عمل وبرامج مجتمعية مصممة لتمكين الأفراد وتعزيز الوعي المجتمعي. للمزيد، يُرجى زيارة https://start-point.org/

النازحين والنازحات من سوريا لا يزالون يفتقرون إلى أوراق الإقامة المناسبة ووثائق السفر التي تسمح لهم بالسفر إلى سوريا. كما يفتقر هذا المجتمع إلى الموارد المالية الكافية حيث يعمل العديد من الباحثين والباحثات وأعضاء المجتمع المدني على أساس تطوعي أو بأجور منخفضة.

٤) التقاطعية

يمكن أن توفر التقاطعية أداةً نظريةً لفهم تعقيد إنتاج المعرفة في الشتات من قِبل العلماء السوريين والسوريات. فهو يُساعد على فهم كيفية عمل الهويات الاجتماعية (مثل الطبقة، والجنس، والطائفة) وأنظمة التمييز (مثل الاستبداد، والطبقية، والعنصرية) في آنٍ واحدٍ لتشكيل تحديات إنتاج المعرفة (Crenshaw 1990; Collins and Bilge 2016).

أشار المشاركون والمشاركات في المقابلات إلى كيفية تأثر إنتاجهم المعرفي بتقاطع الأنظمة الإقصائية والهويات الاجتماعية. على سبيل المثال، يتميز الباحثون والعلماء السوريين والسوريات الذين انتقلوا إلى المملكة المتحدة بعد عام ٢٠١١ بتنوع هوياتهم الاجتماعية مقارنةً بمن انتقلوا إلى الولايات المتحدة. في الولايات المتحدة، تؤثر التوترات السياسية والطبقية والطائفية على ديناميكيات التعاون بين الشتات القديم الذي هاجر قبل عام ٢٠١١ والشتات الجديد الذي هاجر أو طلب اللجوء في الولايات المتحدة بعد انتفاضات الربيع العربي.

تؤكد ريم بيلوني، رئيسة جمعية الدراسات السورية، على السياق التاريخي الذي شكل إنتاج المعرفة السورية في الولايات المتحدة من خلال الإشارة إلى كيف ساهمت الهويات السياسية والطائفية وكذلك الخلفية الطبقية بتشكيل الشتات في السبعينيات والثمانينيات (المعارضون الرئيسيون لنظام الأسد الذين غادروا سوريا بعد مذبحة حماة عام 1982) وأججت التوترات بينهم وبين الشتات بعد عام 2011 (اتصال شخصي، 15 نوفمبر 2024). وبالمثل، غادرت علا الرفاعي، نائبة المدير المتخصصة بالتواصل في مركز الدراسات السورية (CSS)، دمشق بعد عام 2011 وعاشت في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ولاحظت أن الشتات السوري بعد عام 2011 في الولايات المتحدة يهيمن عليه منتجو المعرفة من الطبقة المتوسطة إلى العليا مقارنة بالمملكة المتحدة، حيث تمكن منتجو المعرفة ذوو الخلفيات الاقتصادية الأكثر تنوعًا من الهجرة والاندماج (اتصال شخصي، 14 نوفمبر 2024).

تؤكد هذه التصريحات الأبحاث القائمة التي تُبرز كيف أثّرت الأصول الطبقية للسوريين والسوريات على مساراتهم المهنية والتحديات والفرص التي واجهوها في بلدان الاستقرار. في حين بقيت أفقر وأغنى الفئات السورية في دول مجاورة مثل تركيا، انتقلت الفئات المنحدرة من الطبقة المتوسطة إلى دول أوروبية مثل ألمانيا لأغراض تعليمية ومهنية (Pearlman 2020). ومن بين الفئات الأكثر تهميشًا التي بقيت في الدول المجاورة لسوريا، هن النساء اللواتي يفتقدن إلى الامتيازات القائمة على تقاطع طبقتهن الاجتماعية وأعمارهن وتعليمهن ووضعهن العائلي ومكان نشأتهن (Alhayek 2015).

في سوريا، أعلن مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (أوتشا) مؤخرًا أن أكثر من 825,000 نازح داخلي قد عادوا إلى ديارهم منذ ديسمبر/كانون الأول 2024. ومع ذلك، بعد بدء هجوم المعارضة في

نوفمبر/تشرين الثاني 2024 الذي أطاح بنظام الأسد، نزح أكثر من 615,000 شخص في جميع أنحاء البلاد (UN News 2025). في الدول المجاورة لسوريا -بما في ذلك لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر- حيث يعيش حاليًا أكثر من 5.5 مليون لاجئ سوري، يُظهر مسح أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرًا أن "حوالي ثلاثة أرباعهم... ليس لديهم حاليًا أي خطط للعودة إلى ديارهم في العام المقبل وينتظرون ليروا كيف تتطور الأمور" (UN News 2025).

منذ ديسمبر/كانون الأول 2024، عاد أكثر من 270 ألف لاجئ سوري، لكن العوائق التي تحول دون عودة غالبية اللاجئين في البلدان المجاورة تشمل الاضطرابات الاقتصادية والأزمة الإنسانية في البلاد، والتي تعيق الخدمات الأساسية، وهذا مقترن بنقص السكن والوظائف (UNHCR, 2025).

أعلنت الدول الأوروبية تعليق طلبات اللجوء للسوريين، ودعت اللاجئين إلى العودة إلى ديارهم (Shankar 2024). ومع ذلك، يُسهم اللاجئون في دول مثل ألمانيا في سد الثغرات في سوق العمل من خلال العمل في قطاعات رئيسية كالرعاية الصحية والضيافة والبناء (Martin 2024). إضافةً إلى ذلك، "وجد استطلاع حديث أجرته IAB أن أكثر من ٩٠٪ من اللاجئين المولودين في سوريا والذين دخلوا ألمانيا بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٩ أعربوا عن رغبتهم في البقاء بشكل دائم" (Martin 2024, para. 15).

بعد سبعة أشهر من سقوط الأسد، لا تزال التحديات الأمنية الكبرى تؤثر على السلام في سوريا مع اندلاع العنف، لا سيما في المناطق المكتظة بالأقليات العرقية والدينية في الجنوب والشمال الشرقي والمناطق الساحلية (Bachega and Lapham 2025; Gol 2025; Zeno and Alhayek, 2025). على سبيل المثال، اشتد العنف الطائفي في مارس/آذار 2025 في المناطق الساحلية ذات الأغلبية العلوية، حيث استُهدف أفراد الطائفة العلوية على أساس هويتهم الدينية واتهامات بأن جميع أفراد الطائفة، بمن فيهم المدنيون، هم من بقايا النظام السابق، لأن عائلة الأسد علوية (Gritten and Sinjab 2025).

يُظهر التحليل التقاطعي تنوع تجارب اللاجئين واللاجئات من سوريا في الشتات، إذ يُتيح أداةً لفهم كيفية تأثير عوامل مثل العمر والجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي والطائفة على قرارات العودة، وما تعنيه هذه القرارات لمستقبل البلاد وتأثير الشتات عليها. على سبيل المثال، تشرح نورا الجيزاوي، المؤسسة المشاركة ورئيسة مجلس إدارة منظمة "نقطة بداية"، فوائد العيش في المنفى لعمل منظمتها: "بما أن بعضنا قد هُجّر قسرًا، فقد منحتنا الحياة في المنفى مساحةً من الأمان والحرية والقدرة على التعلم والتواصل مع منظمات أخرى". وتُضيف أن "هذه الفرص ما كانت لتتاح لنا لو بقي الجميع داخل سوريا يواجهون نفس التحديات الأمنية" (اتصال شخصي، ٢٨ فبراير ٢٠٢٥). في الوقت نفسه، تُسلّط الجيزاوي الضوء على التحديات التي يواجهها أعضاء "نقطة بداية" في الشتات: "إنّ تجربة النزوح والانتقال إلى بلد جديد مع الحفاظ على الالتزام بنشاطك في الوطن الأم ليس بالأمر الهيّن. لكل عضوة في منظمتنا تجربة فريدة في التعلّم والبقاء والاندماج في بلد الشتات" (اتصال شخصي، ٢٨ فبراير ٢٠٢٥). تُظهر تجارب مثل تجربة الجيزاوي فرصًا وتحديات متداخلة للاندماج في المنفى وتأثيرها على الوطن الأم.

٥) العقوبات

تستخدم الولايات المتحدة العقوبات كأداة في سياستها الخارجية للتحريض على تغيير الأنظمة أو الامتثال لسياساتها. ومع ذلك، تُظهر الأدلة من دول مثل سوريا واليمن والعراق وجنوب السودان أن العقوبات غالبًا ما تُسبب أضرارًا جانبية، إذ تُلحق الضرر برفاه المدنيين، وتُقوّض الاستقرار الإقليمي، وتدفع الدول المستهدفة نحو أنظمة اقتصادية مُقاومة وتحالفات جديدة (Bajoghli, Nasr, Salehi-Isfahani, & Vaez, 2024). وحتى عند رفع العقوبات، يبقى تأثيرها طويل الأمد على المدنيين شديدًا وضارًا للغاية، وغالبًا ما يدوم لفترة أطول من العقوبات نفسها (Garfield, 1999). في هذا القسم، نوضح -باستخدام حالة سوريا - كيف كان للعقوبات الأمريكية آثار سلبية عميقة وطويلة الأمد على السكان المدنيين وعمليات إنتاج المعرفة، مع عواقب من المرجح أن تستمر لسنوات حتى بعد رفع العقوبات.

في 20 ديسمبر/كانون الأول 2019، وقّع الرئيس ترامب قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين، الذي فرض عقوبات أولية وثانوية صارمة على سوريا. ورغم أن وزارة الخارجية الأمريكية وجماعات الضغط السورية الأمريكية أعلنت أن القانون "لا يهدف إلى الإضرار بالشعب السوري، بل إلى تعزيز مساءلة نظام الأسد"، فقد أشار العديد من الباحثين ومحللي السياسات إلى أن العقوبات، في الواقع، تلحق ضررًا بالغًا بالسكان المدنيين، بينما تفشل في محاسبة الأنظمة أو إجبارها على تغيير سلوكها (Aita 2020؛ Dahi 2019؛ Douhan 2023؛ Hinnebusch 2023؛ Mehchy and Turkmani 2021؛ Neuenkirch & Neumeier 2016؛ Shaar & Dimashqi 2023؛ Weisbrot & Sachs 2019). علاوة على ذلك، لا يقتصر الضرر على سكان "الداخل" فحسب، بل يشمل أيضًا سكان الشتات، وخاصةً الأفراد الذين لا يتمتعون بوضع الحماية.

في 14 مايو/أيار 2025، التقى ترامب بالرئيس السوري المؤقت، الشرع، في الرياض. وعقب ذلك الاجتماع - ونتيجة لجهود التعبئة التي بذلها في المقام الأول ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان - أمر ترامب برفع العقوبات الأمريكية عن سوريا في أواخر يونيو 2025 (طاقم الجزيرة، 2025). وفي حين أن هذه الخطوة تُعد خطوة مرحب بها نحو إعادة الإعمار بعد سنوات من الصراع المدمر والانهيار الاقتصادي، إلا أن الآثار المتراكمة للعقوبات من المرجح أن تستغرق سنوات، إن لم يكن عقودًا، للتغلب عليها. فعلى سبيل المثال، مُنع العلماء والباحثون السوريون من إنتاج أبحاث وسياسات مستنيرة وتأملية ومؤثرة حول سياقاتهم المحلية لأن المجتمع المستهدف منفصل عن عملية البحث بسبب العقوبات الصارمة أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة.

يُجسّد مشروعٌ تعاونيٌّ بين "الأمن في السياق" والمركز السوري لبحوث السياسات بعنوان "مبادرة الأمن التشاركي" هذا التحدي. تمثّلت فكرة هذه المبادرة في إنشاء مؤشر أمنيّ تصاعديّ بدلاً من النهج السائد التنازليّ لفهم القضايا الأمنية في المنطقة العربية. وقد طوّر فريق البحث تصميمًا بحثيًا يعتمد على التحليل الإحصائي، بالإضافة إلى مجموعات التركيز، والاستطلاعات، والمقابلات مع المجتمعات المتأثرة بالقضايا الأمنية في سوريا. وكان الهدف من المبادرة أن تكون "مشروعًا لإنتاج المعرفة في سوريا حول سوريا" (عمر ضاحي، المدير المؤسس لـ"الأمن في السياق"، اتصال شخصي، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2024). كان من المفترض أن يكون برنامجًا تجريبيًا يستكشف كيفية مواجهة أفراد المجتمع للقضايا الأمنية مثل الاقتصاد والبيئة. حصلت المبادرة على منحة كان من المفترض الوصول إليها من خلال شراكة مع إحدى الجامعات

في الولايات المتحدة. طلبت الجامعة من فريق البحث الحصول على موافقة بحثية من مجلس المراجعة المؤسسية (IRB). كانت عملية الحصول على موافقة IRB معقدة ومرهقة واستغرقت أكثر من عام لإكمالها بسبب عدم فهم السياق المحلي في سوريا. ومع ذلك، وبعد ذهابًا وإيابًا مطولًا، تمكن فريق البحث أخيرًا من الحصول على الموافقة. ومع ذلك، سرعان ما فوجئ فريق البحث بأن مكتب الامتثال القانوني في الجامعة المضيفة في الولايات المتحدة اعترض على مشروع البحث وأوقف تنفيذه. لم ينه هذا المشروع فعليًا فحسب، بل أهدر أيضًا أكثر من عام من وقت الفريق الذي كان يمكن استخدامه للبحث عن بدائل.

تُجسّد منظماتٌ سوريةٌ أخرى في الشتات، مثل "نقطة بداية"، الأثرَ العميقَ للعقوبات على المنظمات الصغيرة. تأسست "نقطة بداية" كمنظمةٍ شعبيةٍ داخل سوريا، ولكن بعد نزوح عددٍ من أعضائها، اتّخذت شكلاً رسمياً لعملها في الشتات. سجّلت المنظمة في السويد، وحصلت على رقم ترخيصٍ وحسابٍ مصرفيٍّ رسمي. لكن العقوباتَ حالت دونَ وصولها إلى حساباتها المصرفية، وبالتالي إلى قدرتها على استلام الأموال. على سبيل المثال، يشترط معظم الممولين وجودَ حسابٍ مصرفيٍّ رسميٍّ للتبرعات، ولا يُحوّلون الأموال إلى حساباتٍ مصرفيةٍ شخصية. كما يُؤثّر عدمُ وجودِ حسابٍ مصرفيٍّ رسميٍّ على قدرة المنظمة على إعدادِ تقاريرِ التدقيق وتقديمها. وقد وجد أعضاء "نقطة بداية" حلاً بتسجيل المنظمة في تركيا، إلا أنه هناكَ أيضاً واجهوا العديد من العقباتِ التي تُعيق عملهم في المجتمع المدني، مثلَ اشتراطِ استئجارِ مكتبٍ مستقلٍّ وتوظيفِ عددٍ مُحدّدٍ من الموظفين الدائمين. كما تُلزمُ تركيا المنظماتِ التي تتلقّى أموالاً بالعملات الأجنبية بتحويلها فوراً إلى العملة المحلية، مما يُؤدّي إلى خسائرَ ماليةٍ ونقصٍ في ميزانياتها بسبب تقلباتِ قيمةِ العملةِ التركية. وقد دفع هذا الوضع منظمة "نقطة بداية" إلى نقل عملها مرة أخرى إلى بلد جديد، حيث قامت مؤخرًا بالتسجيل والحصول على الاعتماد في كندا.

٦) التمويل والاستمرارية

تأثر إنتاج المعرفة من قِبل الباحثين والمنظمات السورية بشكل كبير نتيجة لنقص التمويل المستدام في السنوات الأخيرة. فقد افتقرت بعض المشاريع، مثل "اليوم التالي"، إلى التمويل والتأثير طويلي الأمد، إذ اعتبرها بعض من قابلناهم حصرية ومقتصرة على أعضاء المعارضة السورية. في حين استندت مشاريع أخرى إلى نموذج تمويل مرتبط بالأفراد، وكان هؤلاء الأفراد في بعض الحالات، شخصيات مثيرة للجدل وإشكالية، مما أثر سلباً على التصور العام وشرعية مشاريع إنتاج المعرفة.

إضافةً إلى ذلك، سيطر بعض هؤلاء الأفراد، ممن يشغلون مناصب قيادية، على التمويل، واتبعوا سياسات إقصائية فيما يتعلق بإشراك الأصوات في مشاريع إنتاج المعرفة. ومن الأمثلة على مشروع إنتاج معرفي مهم هدف إلى إشراك مجموعة متنوعة من الأصوات السورية، برنامج "الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا"، الذي أدارته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع شركاء سوريين مختلفين. هدف هذا المشروع إلى جمع متخصصين من مختلف التوجهات السياسية لرسم خريطة للأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية للبلاد، والتخطيط للتحديات التي تواجه مرحلة ما بعد النزاع. ومع ذلك، فقد حجبت عدة قيود مساهمات هذا المشروع المهم، مما أدى في نهاية المطاف إلى قطع التمويل وإيقاف المشروع. وشملت هذه القيود:

١) هجمات من جهات سياسية مختلفة بدلاً من الانخراط في الحوار والاستفادة من المنصة بطريقة مثمرة. فعلى سبيل المثال، رأت بعض جماعات المعارضة التي كانت تسعى للإطاحة بنظام الأسد أنّ المشروع موالي للنظام لأنه ضم بعض منتجي المعرفة المتعاطفين مع الحكومة السورية إلى جانب آخرين متعاطفين مع المعارضة السورية

٢) نقص المساهمات في الخطاب العام، ونظرًا للحساسيات السياسية وتأثير الحكومات، فقد تم حجب العديد من جوانب إنتاج المعرفة المفيدة حول سوريا

٣) مشاعر الإحباط وفقدان الحافز بين منتجي المعرفة المشاركين في المشروع بسبب الضغوط السياسية.

٧) انتشار المعلومات المضللة والمضللة

يُعدّ انتشار المعلومات المضللة والخاطئة أحد التحديات الرئيسية لإنتاج المعرفة في الشتات، لا سيما في سياق صراعي مستقطب مثل سورية. وبينما يُشير مصطلح "المعلومات المضللة" إلى معلومات مضللة دون نية خبيثة بنشرها أو تداولها، يُشير مصطلح "التضليل" إلى معلومات غير صحيحة تنشرها جهات وجهات فاعلة عمدًا لأغراض كالربح، أو إلحاق الضرر، أو تحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية (Freelon & Wells 2020). إن توظيف المعلومات كسلاح للتأثير على التصورات والسلوكيات العامة، وخاصةً لتحقيق مكاسب سياسية، ليس بالأمر الجديد، وقد وُصف بمصطلحات مثل الدعاية أو البروباغندا، ونظريات المؤامرة، والروايات الكاذبة والمضللة (Posetti & Matthews 2018). ومن الأمثلة البارزة على التضليل في سياقات حرب الخليج الثانية، عندما استخدمت إدارة بوش الأمريكية الادعاء الكاذب بأن نظام صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل لتعبئة الرأي العام وغزو العراق.

منذ بداية الثورة السورية عام ٢٠١١، استخدم نظام الأسد هجمات التضليل الإعلامي من خلال تصوير المتظاهرين على أنهم متطرفون ومرتبطون بمؤامرات أجنبية، وقام بمضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني وضحايا جرائم الحرب (The Syria Campaign 2022; Zeno 2022). ومنذ سقوط نظام الأسد، ساهمت الادعاءات المضللة والمعلومات الخاطئة حول الفظائع وجرائم الحرب في تقويض جهود الحقيقة والمصالحة، كما أثرت على مصداقية قصص ضحايا جرائم الحرب. فعلى سبيل المثال، تُشكّل مقاطع الفيديو المُتلاعب بها والمنفصلة عن سياقها والمتعلقة بسجن صيدنايا تحديًا كبيرًا للمصداقية، وقد تُشوّه روايات الناجين الحقيقية (Ghaedi and Klug 2024). وعلى الرغم من أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي الوسيلة الرئيسية لنشر التضليل الإعلامي، إلا أنّ وسائل الإعلام الدولية أيضًا لعبت دورًا في اختلاق الأحداث ونشر معلومات مضللة. على سبيل المثال، عرض تقرير لشبكة CNN، شاركت فيه الصحفية الأمريكية كلاريسا وارد، قصصًا زائفة من سجون الأسد، مثل الادعاء بإطلاق سراح معتقل سياسي تبين لاحقاً أنه كان في الواقع ضابط مخابرات سابق متورطًا في عمليات ابتزاز وسرقة وإكراه (Al-Hamwi 2024).[77]

[77] شبكة CNN تشهد لحظة تحرير المتمردين لرجل من سجن سوري .
https://edition.cnn.com/2024/12/11/world/video/syrian-prisoner-freed-clarissa-ward-digvid

تشير نورا الجيزاوي، الشريكة المؤسسة ورئيسة مجلس إدارة "نقطة البداية"، إلى زيادة ملحوظة في تدفق المعلومات الخاطئة والمضللة منذ فرار بشار الأسد من سورية. وتشير الجيزاوي تحديدًا إلى انتشار المعلومات التضليلية ذات الطابع الطائفي: "فعلى الرغم من أن الخطاب الذي يركز على الطائفية والكراهية ليس جديدًا، إلا أنه اتخذ أبعادًا أوسع وتكتيكات جديدة" (اتصال شخصي، ١٠ مارس ٢٠٢٥). وفي هذا الصدد، رصدت الجيزاوي حملات إلكترونية متعمدة من قِبل دول وجهاتٍ مرتبطة بها، بما في ذلك إيران والجماعات التابعة لها، وخاصة في العراق، بالإضافة إلى إسرائيل. وتهدف هذه الجهات إلى تعطيل العملية الانتقالية في سوريا وتقويض الاستقرار والسلم الأهلي.

بعد انهيار نظام الأسد، توقف البث والبرامج المنتظمة على التلفزيون السوري الرسمي، باستثناء بعض الصور التي تعرض نصوص قرارات الحكومة السورية الجديدة. وقد استمر ذلك التعطيل حتى انطلاق قناة الإخبارية السورية ببثها التجريبي في ٥ أيار ٢٠٢٥. أدى ذلك إلى زيادة انتشار المعلومات المضللة، والمعلومات غير الدقيقة أو غير الموضوعية، والأخبار الكاذبة، وخطاب الكراهية، بالإضافة إلى التمثيلات المشبوهة للعنف ذي الدوافع الطائفية (Zeno & Alhayek, 2025).

ونظرًا للنزوح الواسع النطاق للسوريين حول العالم، يعتمد الشتات السوري على وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع عائلاتهم وأصدقائهم النازحين. ولكن انتشار المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي السورية، وغياب التواصل الرسمي من الحكومة الجديدة، يتركان المجتمع السوري في حالة من عدم اليقين والقابلية للتأثر. تُعلّق الجيزاوي على آثار التضليل الطائفي على مجتمعات الشتات بالقول: "إن تصاعد خطاب الكراهية، المُغذّى بالمعلومات المُضلّلة، يُفاقم من تدهور التماسك الاجتماعي والرفاه العام. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن معاناة المجتمع السوري أمرٌ مفهوم تمامًا، مما يستلزم اتباع مقاربة شاملة للحد من التضليل ودعم مجتمعات الشتات بفعالية" (اتصال شخصي، ١٠ مارس ٢٠٢٥).

تعمل منظمات الشتات السوري مثل منظمة "تأكد" (Verify-Sy)على مكافحة التضليل ودعم السلام والانتقال في سورية.[78] يروي أحمد بريمو، مؤسس Verify-Sy ومديرها التنفيذي، أنه أسس المنظمة في عام ٢٠١٦ في تركيا بعد أن تمكن من الفرار من سجن تنظيم داعش في سورية حيث تم احتجازه بسبب اتهامات مثل كونه صحفيًا علمانيًا. تم تسجيل منظمة Verify-Sy في النرويج بعد قبول طلب اللجوء الخاص ببريمو هناك. تلقى أحمد تدريبًا على تقنيات التحقق من المعلومات وشارك في تأليف كتاب إرشادي عام ٢٠٢٢ بعنوان "***تأكد... دليلك في أساليب التحقق ومكافحة التضليل في مناطق الصدام***"[79]. كان مفتاح نجاح -Verifyمنظمة "تأكد" هو الحفاظ على استقلاليتها وحيادها. على سبيل المثال، ترفض المنظمة التمويل المسيس مثل التمويل المقدّم من الحكومتين القطرية أو السعودية. بعد سقوط نظام الأسد، ازداد عمل "تأكد" بشكل ملحوظ، على الرغم من انخفاض مصادر تمويلها نتيجةً لتأثيرات تخفيضات إدارة ترامب لميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (أحمد بريمو، اتصال شخصي، 2

[78] قانونياً، اسم Verify Syria هو منصة Verify الإعلامية.

[79] للوصول إلى الكتاب باللغة العربية هنا:
https://verify-sy.com/ar/details/9654/حمل-ي-كتاب--تـأَكَّـدْ..دليلك-في-أساليب-التحقق-ومكافحة-التضليل-في-مناطق-الصدام-

مارس/آذار 2025). ومع ذلك، أطلقت المنظمة برنامجًا تطوعيًا بعنوان "حراس الحقيقة" يُدرّب الصحفيين والناشطين الإعلاميين السوريين مع مراعاة التنوع الجندري ومكان الإقامة. عندما أعلنت المنظمة عن إطلاق البرنامج، تلقت نحو ٢٠٠٠ طلباً من متقدمين مهتمين، مما يعكس الاهتمام الكبير بالتدريب في مجال التحقق من المعلومات (أحمد بريمو، اتصال شخصي، 2 مارس/آذار 2025). ومع ذلك، وبصفتها منظمةً في الشتات ذات موارد محدودة، لم تتمكن منظمة "تأكد" إلا من تدريب 50 متقدمًا داخل سوريا، والذين انضموا إلى شبكة المراسلين الخاصة بها.

٨) غياب نهج يستند إلى فهم الصدمات النفسية

يفتقر إنتاج المعرفة من قِبل الباحثين السوريين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الشتات إلى حدٍ كبير إلى فهم واعتماد نهج مُراعي للصدمات النفسية. ففي السنوات الأخيرة، أظهرت التقارير كيف أن تراكم سنواتٍ من المآسي قد خلّفت أكثر من ٧٥٪ من اللاجئين السوريين يعانون من أعراضٍ صحيةٍ نفسيةٍ خطيرة، بما في ذلك اضطراب ما بعد الصدمة (Ahmed، 2021). يؤثر هذا على رغبة الشتات السوري في العودة إلى ديارهم، إذ يعتبر العديد من اللاجئين السوريين (مع الأخذ بعوامل مثل النوع الاجتماعي، والعمر، والوضع الاجتماعي والاقتصادي بعين الاعتبار) أنّ سورية مكانٌ للتجارب المؤلمة، وبالتالي فقد عبر العديدون عن رفضهم العودة إليها بغض النظر عن الحاكم السياسي (Martin 2024). وقد طالب باحثون باعتماد ممارساتٍ لإنتاج المعرفة مُراعية للصدمات النفسية والحساسيات للثقافات، بما في ذلك استبدال مصطلح "الحدث الصادم" بـ "حدثٍ سلبيٍّ في الحياة".[80] تهدف هذه الممارسات إلى أن تكون أكثر شمولاً للعوامل الثقافية التي تؤثر على كيفية تذكر وتفسير "الأحداث الحياتية السلبية" من قبل أشخاص من خلفيات ثقافية متنوعة، والحد من سوء التفسير وسوء الفهم الناجم عن الاختلافات الثقافية في أساليب التواصل والتعبير العاطفي.

تستخدم بعض المنظمات السورية في الشتات، مثل "نقطة البداية"، التي تضم العديد من الأعضاء الذين عاشوا تجارب مباشرة تمثلت بالاعتقال السياسي والتعذيب والتهجير القسري، مقاربة عملية تستند على فهم الصدمات النفسية في مشاريعها لإنتاج المعرفة. توضح نورا الجيزاوي، المؤسسة المشاركة ورئيسة "نقطة البداية": "أنا والعديد من أعضاء فريقنا، شخصيًا، ناجون من سجون الأسد. بعد إطلاق سراحنا، تعرضنا للنبذ الاجتماعي والمعاملة غير اللائقة من قبل المنظمات، مما زاد من حساسيتنا تجاه تجارب الناجين الآخرين" (اتصال شخصي، 28 فبراير 2025). الآن، وبعد سقوط نظام الأسد، يحتاج الباحثون والأكاديميون السوريون في الشتات إلى تدريب قائم على فهم الصدمات النفسية أثناء تفاعلهم مع الناس داخل البلاد وفهم الديناميكيات والاحتياجات الجديدة داخلياً وخارجياً. على سبيل المثال، تعمل "نقطة البداية" على تطوير مشروع بحثي يتناول نقص التواصل بين الأجيال بين أطفال الشتات السوري وأجدادهم داخل البلاد للحفاظ على التاريخ الشفوي، وخاصة روايات الجدات الشفوية وأغانيهن.

[80] تأتي أبحاث مثل التي أجراها فريدفيلدت وجيفن ويلسون وميمون (2023) استجابة لهيمنة وتطبيق نماذج الصدمات الغربية على سياقات عابرة للثقافات، وهي نماذج تعاني من محدوديات، من بينها تجاهل الاختلافات الثقافية في كيفية تجربة الصدمة والتعبير عنها.

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

تُسهم هذه الورقة البحثية في الدراسات المتعلقة بإنتاج المعرفة في الشتات من خلال التركيز على حالة الباحثين السوريين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وفي سياق الحرب السورية والنزوح، استخلصنا التوصيات التالية استناداً إلى مقابلاتنا وملاحظاتنا حول مبادرات إنتاج المعرفة الرئيسية في الشتات السوري.

١) شبكات المعرفة الشاملة: هناك حاجة إلى منصات تعاونية تجمع الباحثين السوريين النازحين مع نظرائهم داخل سوريا للمساعدة في سد الفجوة الناجمة عن العقوبات والقيود السياسية الأخرى. يمكن لمبادرات مثل الشبكات الأكاديمية الافتراضية أن تُسهم في سد هذه الفجوة مع مراعاة الامتثال للعقوبات.

٢) دعم أولويات البحث المحلية: ينبغي على الممولين والمنظمات الدولية الاستثمار في أجندات مؤسسات البحث السورية المحلية واحترامها، بدلاً من فرض أولوياتها الخارجية. ويشمل ذلك دعم الدراسات التي تتناول قضايا مثل العلاقات الاجتماعية والديناميكيات المحلية بدلاً من المواضيع ذات التوجهات الخارجية.

٣) تعزيز الشرعية الثقافية والهامشية كأداة قيمة: ثمة حاجةٌ لتطوير نظرية "الهامشية البنّاءة" في السياق السوري، والتي من خلالها تسهم رؤى الأكاديميين والباحثين النازحين في توثيق القضايا الخاصة بمجتمعهم، مثل السرديات التي قد لا تُوثّق لولا ذلك.

٤) مواجهة التمييز في الشتات: يمكن للممولين اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة العنصرية والتهميش في الدول التي تُقدّم الإقامة للسوريين، بحيث تُقيّم مساهماتهم البحثية بناءً على الكفاءة الفكرية لا الآراء السياسية.

٥) تعزيز حرية تنقل الباحثين السوريين: يمكن للممولين والمنظمات الدولية دعم السياسات التي تُسهّل تنقل الباحثين والباحثين السوريين بشكل أكبر، بما في ذلك تسريع إجراءات الحصول على التأشيرات للأغراض الأكاديمية وتقديم إعفاءات للباحثين من الدول الخاضعة للعقوبات.

٦) التخفيف من الآثار السلبية وطويلة الأمد للعقوبات: يمكن لدول مثل كندا دعم الباحثين والمنظمات السورية بطريقة تُخفف من التأثيرات السلبية طويلة المدى لسياسات العقوبات. يمكن أن يشمل هذا الدعم إتاحة آليات للتعاون الأكاديمي عابر للحدود وتمويل مشاريع البحث من خلال الإعفاءات الإنسانية.

٧) الاستثمار في بناء القدرات: دعم مشاريع مثل "اتحاد الجامعات الجديدة في المنفى" و"الأكاديمية العالمية" التابعة لـ "جمعية دراسات الشرق الأوسط (MESA)" والتي توفر فرصاً لتعزيز المهارات البحثية للباحثين النازحين ودمجهم بشكل أفضل في الحياة الأكاديمية العالمية.

٨) تعزيز المناهج متعددة التخصصات والتقاطعية: تشجيع المنح الدراسية السورية التي تعتمد على التحليل التقاطعي لفهم كيف تتداخل عوامل مثل الطبقة، والنوع الاجتماعي، والهوية الطائفية في تشكيل التحديات والفرص المتعلقة بإنتاج المعرفة بين السوريين في الشتات.

٩) إشراك الشتات في صنع السياسات: ضمان مشاركة الباحثين النازحين في المناقشات والقرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر على كل من الشتات والمجتمعات السورية في الداخل. بما في ذلك شغل مناصب استشارية ضمن الوكالات الدولية.

١٠) تطوير مبادئ توجيهية أخلاقية للتعاون: وضع أطر أخلاقية واضحة لتوجيه الشراكات بين المنظمات البحثية السورية والدولية، بما يضمن تعاونًا عادلًا يحترم المعرفة والأولويات المحلية.

١١) تنظيم تدريب مستند إلى الوعي بالصدمات النفسية: يمكن للممولين والمنظمات الدولية الاستثمار في هذا التدريب لضمان دقة البحث واحترام المشاركين الذين مروا بتجارب حياتية سلبية. ينبغي أن يُركز هذا التدريب على الوعي الثقافي والحساسية في سياق متعدد الثقافات مثل سوريا، ذي هويات اجتماعية متنوعة.

١٢) توفير خدمات الصحة النفسية: تطوير مقاربات مُراعية لموافقة وخصوصية وسلامة المشاركين في البحث ممن مروا بتجارب حياتية سلبية، وتزويد الباحثين والمشاركين بخدمات الصحة النفسية الكافية وموارد الدعم ذات الصلة.

١٣) دعم وتوسيع برامج التدريب على التحقق من الحقائق: يمكن للممولين والمنظمات الدولية دعم وتوسيع برامج التدريب، مثل برنامج "حراس الحقيقة" الذي يقدمه موقع "تأكد" Verify-Sy ، والذي يُركز على التحقق من الحقائق والسلامة الرقمية ومحو الأمية الإعلامية.

١٤) دعم الأبحاث حول مخاطر التضليل الإعلامي والمعلومات المضللة: تعزيز الجهود البحثية حول اتجاهات وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على السلم الأهلي السوري، وعلى ديناميكيات التفاعل بين الشتات السوري والداخل السوري.

١٥) الاستثمار في حملات محو الأمية الإعلامية والمبادرات التعليمية: تشجيع الاستهلاك النقدي للمعلومات، وتزويد الجمهور بأدوات تمكنهم من تحديد المصادر الموثوقة.

١٦) تشجيع الأبحاث حول حفظ وتوثيق التاريخ الشفوي السوري: دعم مبادرات مثل عمل "نقطة البداية" الهادف إلى حفظ وتوثيق التاريخ الشفوي السوري، وتعزيز التواصل التكاملي بين الشتات السوري والداخل السوري. يمكن أن يشمل ذلك أيضًا برامج تدريبية لتوثيق التاريخ الشفهي، وصناعة الأفلام الوثائقية، وسرد القصص الرقمي، والأرشفة المجتمعية.

المصادر والمراجع

Ahmed, Kaamil. (2021, March 1st). More than 75% of Syrian refugees may have PTSD, says charity. The Guardian.https://www.theguardian.com/global-development/2021/mar/01/more-than-75-of-syrian-refugees-may-have-ptsd-says-charity

Aita, S. (2020). “The Unintended Consequences of U.S. and European Unilateral Measures on Syria’s Economy and Its Small and Medium Enterprises,” The Carter Center.

Al Jazeera Staff. (7 Jul 2025). US revokes ‘terrorist’ designation for Syrian president’s former group HTS. Al Jazeera. https://www.aljazeera.com/news/2025/7/7/us-revokes-terrorist-designation-for-syrian-presidents-former-group-hts

Al-Hamwi, Abdul-Salam. (December 15, 2024). Updated: Did CNN Fabricate the Story of "Freeing a Syrian Detainee from a Secret Prison"?. Verify Syria.https://verify-sy.com/en/details/10562/Updated:-Did-CNN-Fabricate-the-Story-of--Freeing-a-Syrian-Detainee-from-a-Secret-Prison--

Alhayek K. (2016). "ICTs, Agency, and Gender in Syrian Activists' Work among Syrian Refugees in Jordan," *Gender, Technology and Development* 20(3): 333–51.

Alhayek, K. (2015). Untold stories of Syrian women surviving war. Syria Studies, 7(1), 1-30.

Alhayek, K., & Oseen, E. (2024) Against "double erasure": Women's filmmaking in the aftermath of the uprisings in Yemen, Libya, and Saudi Arabia. In Noha Mellor *Routledge Handbook on Arab Cinema* (pp. 192-203). Routledge.

Alhayek, K., & Zeno, B. (2023). "Decolonizing Displacement Research: Betweener Autoethnography as a Method of Resistance," *International Journal of Middle East Studies* 55(3): 548-555.

Bajoghli, N., Nasr, V., Salehi-Isfahani, D., & Vaez, A. (2024). *How Sanctions Work: Iran and the Impact of Economic Warfare*. Stanford University Press.

Baser, B., & Öztürk, A. E. (2019). Positive and negative diaspora governance in context: From public diplomacy to transnational authoritarianism. *Middle East Critique*, 28(4), 365–382.

Bob, C. (2005). *The Marketing of Rebellion: Insurgents, Media, and International Activism*. New York: Cambridge University Press.

Brinkerhoff, J. M. (2011). *Diasporas and development: Exploring the potential.* Abingdon, UK: Routledge.

Bachega, Hugo and Lapham, Jake. (March 7, 2025). Worst violence in Syria since Assad fall as dozens killed in clashes. *BBC*, https://www.bbc.com/news/articles/cdrxkm2evnlo

Carpenter, C. (2010). "Governing the Global Agenda: "Gatekeepers" and "Issue Adoption" in Transnational Advocacy Networks," in D. Avant, M. Finnemore, and S. Sell, eds., *Who Governs the Globe?* New York: Cambridge University Press, 202–37.

Chalk, P. (2008). “The Tigers Abroad: How the LTTE Diaspora Supports the Conflict in Sri Lanka,” *Georgetown Journal of International Affairs* 9(2): 97–104.

Churbaji, D., Bryant, R., & Morina, N. (2025). Towards collective healing: peacebuilding and mental health in Syria. The Lancet Psychiatry.https://www.thelancet.com/journals/lanpsy/article/PIIS2215-0366(25)00035-5/abstract

Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). “Greed and Grievance in Civil War,” *Oxford Economic Papers* 56: 563–595.

Council of the EU. (February 24, 2025). Syria: EU suspends restrictive measures on key economic sectors. Council of the EU.https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2025/02/24/syria-eu-suspends-restrictive-measures-on-key-economic-sectors/

Crenshaw, K. (1989). “Demarginalising the Intersection of Race and Sex: A Black Feminist Critique of Antidiscrimination Doctrine, Feminist Theory and Antiracial Politics,” *University of Chicago Legal Forum* 1: 139-167.

Dahi, O. (2019). “Syria: Donor Conditionality, Sanctions, and the Question of Justice,” Conflict Research Programme Blog.

Demmers, J. (2001). “Diaspora and Conflict: Locality, Long Distance Nationalism and Delocalization of Conflict Dynamics,” *The Public* 9: 85–96.

Douhan, A. (2023). “Visit to the Syrian Arab Republic: Report of the Special Rapporteur on the Negative Impact of Unilateral Coercive Measures on the Enjoyment of Human Rights,” United Nations.

Freelon, D., & Wells, C. (2020). Disinformation as political communication. Political Communication, 37(2), 145–156.https://doi.org/10.1080/10584609.2020.1723755

Garfield, R. (1999). The impact of economic sanctions on health and well-being. Overseas Development Institute. *Humanitarian Practice Network*. https://odihpn.org/wp-content/uploads/1999/11/networkpaper031.pdf

Hinnebusch, R. (2023). “Great Power Competition in Syria: From Proxy War to Sanctions War,” *Syria Studies* 15(1): 1-51.

Ghaedi, Monir and Klug, Tetyana (December 12, 2024). Fact check: Misleading claims about Syria’s Saydnaya Prison. DW.https://www.dw.com/en/fact-check-fakes-on-the-rise-after-rebels-open-saydnaya-prison-in-syria/a-71030605

Gol, Jiyar. (February 25, 2025). ‘We are still at war’: Syria’s Kurds battle Turkey months after Assad’s fall. *BBC*, https://www.bbc.com/news/articles/c4g0w0x28yxo

Gritten, David and Sinjab, Lina. (March 11, 2025). Whole families dead in recent Syria violence, says UN. BBC, https://www.bbc.com/news/articles/cedlx65988qo

Kaya, A., & Keyder, C. (2020). Authoritarian diasporas: How Erdoğan uses pockets of power to control Turkey from abroad. *Middle East Journal*, 74(2), 234–252.

Keck, M. E., & Sikkink, K. (1998). *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Khalil, Hafsa. Jake. (March 7, 2025). Syrian security forces accused of executing dozens of Alawites. *BBC*, https://www.bbc.com/news/articles/czxnwrqey4go

Kim, M. (2021). Political wedge narratives and their role in homeland conflict. *Journal of Conflict Studies*, 48(3), 310–328.

Kimberle Crenshaw, “Mapping the Margins: Intersectionality, Identity Politics, and Violence against Women of Color,” Stanford Law Review 43, no. 6 (1990): 1241–99.

Levitt, P., Lacroix, J., & Vari-Lavoisier, I. (2016). *Social remittances: Migration-driven knowledge and value exchange*. London: Routledge.

Lutz, H., Vivar, M. T. H., & Supik, L. (eds.). (2016). “Framing Intersectionality: Debates on a Multi-faceted Concept in Gender Studies.” New York: Routledge.

Lynch, Marc. (February 28, 2025). Don’t Ruin Syria’s Day After. Abu Aardvark’s MENA Academy.https://abuaardvark.substack.com/p/dont-ruin-syrias-day-after

Martin, Nik. (December 16, 2024). As Europe needs workers, Syrians face push to return. DW.https://www.dw.com/en/as-europe-needs-workers-syrians-face-push-to-return/a-71046852

Martin, Nik. (December 16, 2024). As Europe needs workers, Syrians face push to return. DW.https://www.dw.com/en/as-europe-needs-workers-syrians-face-push-to-return/a-71046852

Mehchy, Z., & Turkmani, R. (2021). *Understanding the Impact of Sanctions on the Political Dynamics in Syria*. Conflict Research Programme, London School of Economics and Political Science.

Moss, D. M. (2022). *The Arab Spring Abroad: Diaspora Activism against Authoritarian Regimes*. New York: Cambridge University Press.

Neuenkirch, M., & Neumeier, F. (2016*).* "The Impact of US sanctions on Poverty," *Journal of Development Economics*121: 110-119.

Pachirat, T. (2017). *Among Wolves: Ethnography and the Immersive Study of Power*. New York: Routledge.

Patricia Hill Collins and Sirma Bilge, Intersectionality (Cambridge UK: Polity Press, 2016).

Pearlman, W. (2020). Host state engagement, socioeconomic class, and Syrian refugees in Turkey and Germany. Comparative Politics, 52(2), 241-272.

Posetti, J., & Matthews, A. (2018). A short guide to the history of 'fake news' and disinformation. International Center for Journalists, 7(2018), 2018-07.

Schaffer, F. (2016). *Elucidating Social Science Concepts: An Interpretivist Guide*. New York: Routledge.

Schwartz-Shea, P., & Yanow, D. (2013). *Interpretive Research Design: Concepts and Processes*. New York: Routledge.

Shaar, K. & Dimashqi, S. (2023). "U.S. Sanctions on Syria Aren't Working. It's Time for a New Sanctions Approach that Minimizes Humanitarian Suffering and Increases Leverage," Atlantic Council.

Shain, Y. (2018). Ethnic advocacy and political loyalty in diaspora politics. *Diaspora Studies*, 11(1), 12–29.

Shankar, Priyanka. (December 10, 2024). Why is Europe pausing Syrian asylum claims after al-Assad's fall?. Aljazeera.https://www.aljazeera.com/news/2024/12/10/why-is-europe-pausing-syrian-asylum-claims-after-al-assads-fall

Shehata, S. (2006). "Ethnography, Identity, and the Production of Knowledge," in D. Yanow and P. Schwartz-Shea, eds., *Interpretation and Method: Empirical Research Methods and the Interpretative Turn*, second edition, 244–63. Armonk, NY: M. E. Sharpe.

Simon, Delaney. (January 23, 2025). U.S. Sanctions Relief for Syria Is an Important Start, but Not Enough.Lawfare.https://www.lawfaremedia.org/article/u.s.-sanctions-relief-for-syria-is-an-important-start--but-not-enough

Suen, Elizabeth, and Barbara A. Suen (2019). *Intercultural communication: A Canadian perspective*. Canadian Scholars Press.

The Syria Campaign. (2022). Deadly Disinformation: How online conspiracies about Syria cause real-world harm. The Syria Campaign.https://deadlydisinformation.org/source/Deadly_Disinformation_EN.pdf

UN News. (February 13, 2025). Syria: Thousands of displaced head home, but many refugees still wary. UN News, https://news.un.org/en/story/2025/02/1160126

UNHCR. (February 12, 2025). Returning refugees find comfort in home amid destruction in southern Syria. *UN refugee agency*.https://www.unhcr.org/news/stories/returning-refugees-find-comfort-home-amid-destruction-southern-syria#:~:text=Home-,Returning%20refugees%20find%20comfort%20in%20home%20amid%20destruction%20in%20southern,and%20ensure%20Syria's%20lasting%20recovery.

Van Hear, N. and Cohen, R. (2017). "Diasporas and Conflict: Distance, Contiguity and Spheres of Engagement, *Oxford Development Studies* 45(2): 171–84.

Vredeveldt, A., Given-Wilson, Z., & Memon, A. (2023). Culture, trauma, and memory in investigative interviews. *Psychology, Crime & Law*, 1-21.https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1068316X.2023.2209262

Wahba, J. (2014). Brain circulation and skills transfer in migrant communities. *Journal of Global Mobility*, 2(1), 5–23.

Wedeen, L. (2009). "Ethnography as Interpretive Enterprise," in E. Schatz, ed., *Political Ethnography: What Immersion Contributes to the Study of Power*. Chicago; London: The University of Chicago Press, 75–93.

Weisbrot, M., & Sachs, J. (2019). "Punishing Civilians: US Sanctions on Venezuela," *Challenge* 62(5): 299-321.

Zeno, B and Alhayek, K. (June 2025). Beyond Preaching Unity and Inclusion: Observations from Syria's Media and Online Spaces. *Allegra Lab*. https://allegralaboratory.net/beyond-preaching-unity-and-inclusion-observations-from-syrias-media-and-online-spaces/

Zeno, B. (2022). "The Making of Sects: Boundary Making and the Sectarianisation of the Syrian Uprising, 2011–2013," *Nations and Nationalism* 28(3): 1040-1060.

Zentella, Ana Celia (1998). Growing up Bilingual: Puerto Rican children in New York. Blackwell. https://ehrafworldcultures.yale.edu/cultures/nk05/documents/056

إطار عمل للمانحين لدعم إنتاج المعرفة ومنظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[81]

إعداد: د. نور عرفة

"القديم يحتضر، والجديد عاجز عن أن يولد"

المقدمة

نحن نعيش منعطفًا حاسمًا وصفتْه بدقة الفيلسوفة السياسية نانسي فريزر في كتابها «The old Is dying and the new cannot be born» (القديم يحتضر، والجديد عاجز عن أن يولد). بالاعتماد على تحليل أنطونيو غرامشي، ترى فريزر أننا نعيش في «مرحلة انتقالية » ("interregnum”) وهي فترة ينهار فيها النظام القديم دون أن يظهر بعد نظام جديد. تتسم هذه اللحظة التاريخية بحالة عميقة من عدم الاستقرار، وصراعٍ محتدمٍ حول طبيعة المستقبل القادم .

على الصعيد العالمي، تتسم هذه «المرحلة الانتقالية» بتراجع الديمقراطية، وتصاعد التيارات السلطوية وما قبل الفاشية وتركيز السلطة تدريجيًا في أيدي فئة قليلة. يظهر هذا بوضوح في صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، والاستقطاب المتزايد، والتضييق المتصاعد على الحيز المدني وازدواجية المعايير الصارخة التي تجلّت بوضوح بعد 7 أكتوبر. وتزداد هذه الاتجاهات سوءًا مع تعمُّق أزمات الصحة النفسية (التي تفاقمت بفعل وسائل التواصل الاجتماعي)، والهشاشة الاقتصادية، والضغوط المتزايدة الناتجة عن تغيّر المناخ، وجميعها تشير إلى استحالة استدامة النظم السياسية والاقتصادية الحالية. أما العالم العربي، فهو يعيش منذ عقود في «مرحلة انتقالية»("interregnum") وجاءت الثورات العربية كرد فعل لمحاولة بناء أنظمة جديدة، ولكنها فشلت. فلا تزال الأنظمة السلطوية قائمة بعد الانتفاضات العربية، ولا تزال الإبادة الجماعية في غزة مستمرة منذ ٢٢ شهرًا، كما يستمر الصراع من أجل الكرامة والعدالة والحرية وتستمر المنطقة بالعيش في حالة من الفراغ السياسي ولا تزال تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة للمستقبل .

[81] يستند الإطار الوارد في هذه الورقة إلى الأوراق التي طُلب إعدادها خصيصًا لهذا المشروع بالإضافة الى الرؤى الشخصية للكاتبة.

إن هذه اللحظة مرتبطة جوهريًا بإشكالية علاقات القوة المرتبطة بإنتاج المعرفة، والبنى التي تحكم كيفية إنتاج هذه المعرفة ونشرها. كما أوضح ميشيل فوكو، فإن المعرفة والسلطة متداخلتان—فمن يسيطر على إنتاج المعرفة يحدّد الإمكانيات المتاحة للتحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعرضت البيئة المعرفية لقيود عميقة بسبب الأنظمة السلطوية، وقمع الباحثين ومراقبتهم، وتهجير العلماء بسبب الحروب، بالإضافة للأجندات البحثية التي يحددها المانحون والتي همّشت الأصوات المحلية. وأدى ذلك إلى مشهدٍ مجزّأ تكافح فيه البحوث النقدية لإيجاد الدعم المؤسسي، ويعاني الباحثون فيه من محدودية الوصول إلى البيانات والموارد الضرورية، أو من عدم القدرة على التعاون مع الباحثين المحليين (كما في حالة العلماء السوريين المهجرين بسبب نظام العقوبات المفروض على سوريا)، كما أن إنتاج المعرفة قد يكون أحيانًا منفصلًا عن أولويات المجتمعات المحلية. وبالتالي فإن الوضع الحالي لمنظومة المعرفة يعكس أنماطًا أوسع من الهيمنة والإقصاء، والتي يجب معالجتها إذا أردنا أن نتصور ونخلق بدائل ذات معنى .

ورغم الواقع المحبط الذي نعيشه، فإن الأزمات بالذات تتيح فرصًا لبناء مخيلات سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة. وتصبح مسألة استخدام المعرفة من أجل التغيير أمرًا مركزيًا في هذه اللحظة التحويلية. في الواقع، تُقدم لنا هذه «المرحلة الانتقالية» فرصة فريدة لتخيّل شكل «الجديد» الذي نصبو له، ووضع استراتيجيات جماعية للمساعدة في تحقيقه، من خلال بناء أنظمة بديلة قائمة على مبادئ العدالة الاجتماعية، والحرية، والشمولية، والديمقراطية. وهي أيضًا لحظة مواتية لتحديد ودعم المبادرات الوليدة التي تظهر على المستوى المحلي وتسعى لبناء هذه البدائل من القاعدة .

كما وتتطلب هذه اللحظة إعادة تفكير جذرية في مفهوم المجتمع المدني ودوره. كما يُذكّرنا غرامشي، فالمجتمع المدني ليس مساحةً محايدة، بل فضاءٌ متنازعٌ عليه يتم فيه التفاوض حول السلطة، وإنتاج الهيمنة، وترسيخ السيطرة. وفي الواقع، قد تعمل المنظمات غير الحكومية التقليدية (NGOs) أحيانًا على تعزيز بُنى السلطة القائمة بدلًا من تحدّيها. وبالتالي، كي يكون انخراط المانحين مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة ذا معنى، يجب أن يتجاوز دعم الجهات الفاعلة التقليدية (المنظمات غير الحكومية) ليشمل أيضًا الحركات الاجتماعية، والباحثين المستقلين ومراكز الأبحاث، والنقابات العمالية، والتعاونيات، وغيرها من أشكال العمل المدني المنظم ذات الإمكانات التحويلية[82] .

أما بالنسبة للمانحين، فهذه اللحظة تمثل أيضًا فرصة لدعم بروز «الجديد»، ولكن فقط إذا أعادوا التفكير بشكل جذري في كيفية تفاعلهم مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة. إن الدور البنّاء للمانحين يتطلب

[82] أنا ممتنة لمحادثة قيّمة أجريتها مع الدكتورة ميسون سكرية لمناقشة هذا الموضوع.

الابتعاد عن نماذج المساعدات التقليدية، والالتزام بنموذج تمويلٍ جديد مبني على إطار أخلاقي واضح يضع الباحثين المحليين ومنظمات المجتمع المدني المحلية في مركز الاهتمام .

من أجل تحفيز تغييرٍ حقيقي في هذه اللحظة الحاسمة، يقترح هذا المستند إطارًا استراتيجيًا لانخراط المانحين مع منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتمحور حول ثلاثة أهداف متداخلة :

1. دعم تصوّر «الجديد»: بناء القدرات البحثية وتعزيز أجندات بحثية تولّد مخيلات جديدة وبدائل للنماذج والمنظومات السائدة. ويتضمن ذلك تحرير إنتاج المعرفة من الاستعمار (decolonizing knowledge production)وخلق أدوات مفاهيمية ولغة جديدة لفهم هذه اللحظة التاريخية والتعامل معها .
2. الدفع بولادة «الجديد»: دعم الانتقال من التصور إلى التنفيذ من خلال المناصرة الاستراتيجية (strategic advocacy)وبناء التحالفات، والتواصل. ويتضمن ذلك العمل مع جهات متنوعة—من النقابات والإعلام المستقل إلى الحركات القاعدية—لتحقيق الرؤى الجديدة .
3. تحديد ودعم المبادرات الناشئة: اكتشاف ورعاية المبادرات وأشكال التنظيم الناشئة التي تجسد جوانب من «الجديد»، أو تعمل بنشاط لبناء أنظمة بديلة على المستوى المحلي. تمثّل هذه «المساحات الخفية للمقاومة» (ورقة جورج فهْمي) مواقع أساسية للتجريب والتحوّل .

قبل الخوض في تفاصيل هذه الأهداف الاستراتيجية وكيفية تنفيذها، من المهم أولًا تقديم ميثاق أخلاقي جديد يعيد تصور نموذج المساعدات التقليدية، ويرسي مبادئ جديدة توجّه تعامل المانحين مع المجتمع المدني في المنطقة .

ميثاق أخلاقي للمانحين: نحو إعادة تصور نموذج المساعدات

سلّطت الأوراق البحثية التي تم تكليفها خصيصًا لهذا المشروع الضوءَ على عدة مشكلات بنيوية في مناهج التمويل الحالية التي تحدّ من فعالية واستدامة جهود المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن أبرز هذه المشكلات التي حددها الباحثون المكلفون أن الأجندات البحثية في المنطقة قد تم توجيهها بدرجة كبيرة من قِبَل المانحين ومصالحهم السياسية، بدلًا من أن تُصاغ من قِبل الباحثين المحليين وتخدم الاحتياجات المحلية. وأدى ذلك إلى حالة تتنافس فيها المنظمات على التمويل من خلال تكييف

عملها ليتناسب مع أولويات المانحين، مما أدى إلى الإفراط في التركيز على موضوعات معينة، بينما ظلت قضايا مهمة أخرى دون معالجة. كما أدى استمرار الانحياز (من جانب المانحين وبعض الأشخاص في المنطقة أيضًا) نحو المؤهلات والمنهجيات الغربية إلى تهميش الباحثين المحليين والتقليل من شأن الرؤى التي يمكنهم إضافتها إلى البحث .

ومن المسائل المهمة الأخرى قضية ديناميات القوة وتوزيع الموارد، وهو ما يعكس عدم المساواة بشكل ملحوظ في النظام الحالي. فالمنظمات الدولية الكبيرة تحصل باستمرار على نسبة غير متناسبة من التمويل مقارنة بالمنظمات المحلية الأصغر، التي لا تستطيع غالبًا الوصول سوى لجزء ضئيل من الموارد عبر المنح الفرعية (subgrants) التي تديرها المنظمات الكبرى، رغم أن الأخيرة لا تضيف سوى قيمة محدودة في تنفيذ المشاريع .

كما وتشكّل هيمنة التمويل القائم على المشاريع (project-based funding)مشكلة جوهرية أخرى تؤدي إلى تحديات كبيرة على مستوى الاستدامة. فالكثير من التمويل الحالي المقدم من المانحين يتركز أساسًا على الفعاليات والأنشطة بدلًا من تغطية التكاليف التنظيمية الأساسية ورواتب الموظفين. وقد تسبب ذلك في تدني مستوى التعويض المالي في المنظمات المحلية، مما أدى إلى استنزاف الموظفين وهجرتهم نحو المنظمات الأكبر. ومع رحيل الباحثين عن المنظمات المحلية، تعرضت منظومة المعرفة المحلية الأصيلة (indigenous knowledge ecosystems)إلى تقويض واضح، على الرغم من أن المنظمات المحلية توفر في الغالب فرصًا أفضل للبحوث الميدانية وفهم السياقات المحلية .

كذلك تم تحديد عدم المرونة الهيكلية لدى المانحين باعتبارها عاملًا يزيد من ضعف فعالية العمل. إذ أن القدرة المحدودة على التكيف مع التغيرات السريعة في المنطقة تعني أن المنظمات لا تستطيع تعديل مسارها عندما تقتضي الظروف ذلك. وإلى جانب ذلك، خلقت المتطلبات الإدارية المفرطة أعباءً إدارية يصعب على المنظمات الصغيرة الوفاء بها، مما يؤدي إلى تحويل الموارد الثمينة بعيدًا عن مهمتها الأساسية. كما أن دورات التمويل ومتطلبات التقارير في كثير من الأحيان لا تتلاءم مع واقع العمل في بيئات سياسية معقدة .

أخيرًا، أصبح التدخل السياسي والرقابة أكثر إشكالية، خاصة بعد 7 أكتوبر 2023، مع تزايد القيود على المحتوى النقدي تجاه إسرائيل. وقد أدى التمويل الأجنبي القادم من الدول الداعمة لإسرائيل إلى تعريض شركاء المجتمع المدني للخطر وإلحاق الضرر بسمعتهم المحلية. وفي الوقت نفسه، أدى غياب الحماية من تخفيض التمويل لأسباب سياسية إلى جعل بعض المنظمات عرضةً لضغوط خارجية تهدد استقلاليتها .

جديد للمساعدات عناصر نموذج

في ضوء الخلفية السابقة، تسعى هذه الورقة إلى وضع ميثاق أخلاقي للمانحين، مستندًا إلى التوصيات الواردة في الأوراق البحثية التي تم تكليفها. يتطلب النهج الجديد لتمويل المجتمع المدني وإنتاج المعرفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحولات جوهرية في كيفية تخصيص الموارد، وهيكلة العلاقات، ووضع الأجندات البحثية .

الدعم المؤسسي الأساسي

إن الانتقال من التمويل القائم على المشاريع إلى التمويل المؤسسي الأساسي (core institutional support) يعالج تحديًا جوهريًا يتعلق بعدم استقرار المنظمات، وهو ما يعيق التخطيط الاستراتيجي ويسبب هجرة الكفاءات المحلية .من خلال تقديم تمويل مؤسسي مستدام يغطي التكاليف التشغيلية، بما في ذلك رواتب تنافسية، يمكن للمانحين تمكين المنظمات المحلية من الانتقال من وضع "الاستمرار في البقاء" إلى وضع التطوير المؤسسي الاستراتيجي. ويتطلب هذا النهج وضع اتفاقيات تمويل متعددة السنوات بفترات مراجعة محددة مسبقًا بدلًا من طلبات التقديم المتكررة، مما يتيح للمنظمات بناء قدراتها المؤسسية تدريجيًا .

توطين إنتاج المعرفة

من أهم المشاكل هي أن الأجندات البحثية موجَّهة بشكل كبير من قِبل المانحين، بينما يُعامَل الباحثون المحليون والمهجَّرون كمجرد مصادر للبيانات وليس كجهات ذات سلطة في عمليات إنتاج المعرفة. ولذا، فإن نموذج التمويل المُعاد تصوره يجب أن يجعل منتجي المعرفة المحليين قادةً في تحديد أجندة البحث وتوجيه العملية البحثية، مع الاعتراف بخبراتهم وسلطتهم. يتطلب ذلك الابتعاد عن النماذج البحثية الضيقة والمحددة مسبقًا، والتوجه نحو تصميم مشاريع وبرامج أكثر تشاركية تُصاغ فيها أجندات البحث من قبل المنظمات المحلية. كما ينبغي على المانحين الاستثمار في تعزيز قدراتهم على التعامل مع منظمات المجتمع المدني باللغة العربية، للحد من حواجز اللغة التي تمنح الأفضلية للباحثين المدرَّبين غربيًا وتقلّل فرص وصول منتجي المعرفة الذين لا يتحدثون الإنجليزية .

مسارات التمويل المباشر

غالبًا ما يتم إضعاف الموارد من خلال مرورها بعدة وسطاء قبل الوصول إلى الجهات المحلية، ما يقلّل من أثرها ويعزز اختلال توازن القوى (خاصة بين المنظمات المحلية والدولية). إن إعطاء الأولوية لمسارات التمويل المباشر نحو منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل على الأرض يضمن وصول الموارد لمن

هم أقرب للمجتمعات التي تُخدم. ويتطلب تطبيق هذا النهج تبسيط إجراءات التقديم لجعل التمويل المباشر أكثر سهولة للمنظمات الصغيرة، مع تخفيف متطلبات الأهلية المعقدة التي بالعادة تفضّل المؤسسات القائمة ذات القدرات الإدارية الكبيرة .

التمويل المرن والقابل للتكيُّف

إن السياقات المضطربة التي تعمل فيها العديد من منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستلزم آليات تمويل مرنة. فالهياكل التمويلية الجامدة تمنع المنظمات من مواجهة التحديات الطارئة بفعالية. تصميم آليات تمويل تتيح تغيير المسار والتكيف دون عمليات موافقة مرهقة يعزز الاستجابة الفعّالة للمنظمات. قد يتضمن ذلك تخصيص أموال طارئة ضمن المنح يمكن للمنظمات إعادة توجيهها بمرونة تبعًا للظروف، باستخدام إجراءات موافقة مبسطة وسريعة .

إرشادات أخلاقية للتعاون

إن اختلال موازين القوى بين الشركاء الدوليين والمحليين يقوّض التعاون العادل والنتائج المستدامة. ولمواجهة ذلك، من الضروري وضع أطر أخلاقية واضحة تحدد المسؤوليات المشتركة، وتعطي الأولوية للأجندات المحلية، وتضمن اتخاذ القرارات بشكل تشاركي. قد تشمل هذه الأطر مبادئ تحدد شروطًا عادلة للنشر المشترك في البحوث، وتوفير تعويض منصف للباحثين المحليين، ووضع عمليات تشاركية في تحديد أجندات البحث. على سبيل المثال، قد تنص اتفاقية الشراكة على وجوب صياغة أسئلة البحث بالشراكة مع المنظمات المحلية، وألا تُنشر النتائج دون موافقة هذه المنظمات، مع الاعتراف بالباحثين المحليين كمؤلفين مشاركين أو مساهمين في جميع مخرجات البحث .

كذلك من الضروري وضع مذكرات تفاهم واضحة (MOUs) تحدد شروط التفاعل بين منظمات المجتمع المدني والحكومات، للحفاظ على استقلاليتها وموضوعيتها. ينبغي أن تضمن هذه الاتفاقيات بشكل صريح استقلالية منظمات المجتمع المدني في تصميم البحوث واختيار المنهجيات ونشر النتائج، مع ضمان عدم المساس بالصوت النقدي والاستقلالية التحليلية التي تجعل من منظمات المجتمع المدني شريكًا مهمًا في إنتاج المعرفة .

حماية المنظمات من الانتقام السياسي

تواجه المنظمات بشكل متزايد قطع التمويل نتيجة لمواقف سياسية تتعارض مع السياسة الخارجية للدول المانحة، خاصة في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة. ولذلك، شددت الأوراق البحثية المكلفة على أهمية

وضع سياسات واضحة للحماية من الانتقام السياسي (anti-reprisal policies) لحماية الشركاء من قرارات التمويل ذات الدوافع السياسية، والحفاظ على استقلالية ونزاهة المجتمع المدني. يتطلب هذا تأسيس استقلال مؤسسي واضح بين المانحين وممولهم الحكوميين، وتطوير آليات دعم طارئة للمنظمات التي تواجه ضغوطًا سياسية. ومع صعود حكومات اليمين المتطرف عالميًا، يصبح تطبيع هذا الاستقلال المؤسسي أكثر إلحاحًا .

تنسيق المانحين وآليات التعاون

إحدى الثغرات الجوهرية في نهج التمويل الحالي هي غياب التنسيق الفعال بين المانحين، خصوصًا على مستوى القطاعات. لقد أدى غياب الاستراتيجيات المُنسَّقة إلى تكرار الجهود وإضاعة فرص توفير دعم شامل لجهات المجتمع المدني. لذلك من الضروري إنشاء آليات جديدة للتنسيق بين المانحين، تشمل: إنشاء مجموعات عمل قطاعية تجمع بين عدة مانحين حول مواضيع محددة؛ إنشاء قواعد بيانات مشتركة للمشاريع والمنظمات الممولة لتجنب الازدواجية وتحديد الفجوات؛ تطوير آليات تمويل مشترك تسمح بتجميع الموارد لتدخلات أكبر وأكثر استدامة؛ وتطبيق عمليات مراجعة دورية لتقييم الأثر الجماعي لاستثمارات المانحين وليس الأداء الفردي لكل مانح على حدة .

أجندة بحثية محلية تعيد تصوُّر المستقبل السياسي والاقتصادي

يقف العالم العربي اليوم عند منعطف تاريخي بالغ الأهمية. توفر هذه اللحظة فرصةً فريدة لإعادة تصوّر النُظم السياسية والاقتصادية، والتفكير بشكل استباقي وأكثر وضوحًا حول المستقبل. كما تُعد هذه فرصةً للتأمل في الدور الذي لعبته جهات المجتمع المدني في العقود الثلاثة الماضية، وتحرير إنتاج المعرفة من الاستعمار عبر تعزيز البحث النقدي واستخدام لغة وأدوات مفاهيمية جديدة تعكس الواقع بشكل أفضل. وفيما يلي قائمة بأولويات بحثية يمكن للمانحين دعمها. هذه القائمة ليست شاملة بأي حال من الأحوال، وستحتاج إلى مزيد من النقاش مع منظمات المجتمع المدني لتحديد مجالات إضافية للأبحاث ذات الأولوية .

مجالات الأولوية البحثية

إعادة تصور دور المجتمع المدني في أوقات الأزمة والتحول

في أوقات الأزمات والتحولات العميقة، من الضروري إعادة النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني. لا يعني ذلك فقط تحليل الظروف التي تمكّن أو تقيّد عمل هذه المنظمات (وهو ما قامت

به الأوراق البحثية المكلفة إلى حدٍ ما)، بل أيضًا التفكير في طبيعة التغيير الذي ينبغي أن تسعى إليه هذه المنظمات ومدى شموليته (استنادا لورقة مضر قَسّيس). على سبيل المثال، يرى مضر قسيس، أحد الباحثين الذين كُلفوا بإعداد الأوراق البحثية، أنه يجب إعادة تصوره دور المجتمع المدني من منظور «تقرير المصير التحرّري ."(emancipatory self-determination") بعبارة أخرى، فإن تقرير المصير—باعتباره ليس فقط استقلالًا وطنيًا، بل إطارًا أوسع للتحرّر الاجتماعي والسياسي—ينبغي أن يصبح مفهومًا مركزيًا يوجّه تعامل المجتمع المدني مع قضايا الحكم والرفاه والتعليم والكرامة[83].

يتضمن البحث في هذه المسألة ما يلي :

- دراسة نقدية لكيفية تصوّر منظمات المجتمع المدني (وما إذا كنا بحاجة لإعادة تعريف مفهوم المجتمع المدني نفسه)، والدور الذي لعبته خلال الثلاثين عامًا الماضية، وعملياتها التنظيمية وحدودها. من المهم أيضًا تحليل علاقات القوة (بين المجتمع المدني والمجتمع؛ بين المجتمع المدني والدولة؛ وبين المجتمع المدني والمنظمات العابرة للحدود)، والتفكير في بُنى القمع على مختلف المستويات التي تؤثر على دور هذه المنظمات .
- تطوير فهم جديد لدور المجتمع المدني في تشكيل مستقبل أكثر عدالةً واستدامة، واستكشاف كيفية تحوّل المجتمع المدني من تقديم الخدمات إلى المساهمة في صناعة تغيير بنيوي (قسيس).
- تحديد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة التي تخلق بالفعل مساحات مضادة للهيمنة (counter-hegemonic spaces)وتتصور مستقبلًا جديدًا، واستكشاف أشكال جديدة للانخراط المدني تتجاوز الهياكل التقليدية لمنظمات المجتمع المدني وتكون أكثر قدرة على تحقيق التغيير. كما يمكن أن تقدم المقاربات المقارنة مع عمل منظمات المجتمع المدني في سياقات أخرى رؤى مهمة في هذا المجال .
- دعم مبادرات تشاركية لرسم خرائط بيئية لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي، لفهم ديناميات القوة القائمة، وتدفقات الموارد، وأنماط التعاون .

[83] Mudar Kassis: "Revisiting The Concept of Self-Determination in the Palestinian Context: The Role of Civil Society".

بناء مخيّلة سياسية واقتصادية جديدة

هناك حاجة مُلِحّة لتجاوز النقد نحو تطوير بدائل ملموسة للنظم السياسية والاقتصادية التي أثبتت فشلها في المنطقة. تشمل مجالات البحث ما يلي :

- التنظير لنماذج سياسية بديلة تتجاوز إطار الدولة القومية التقليدي (قسيس) .
- تطوير نماذج اقتصادية جديدة تُعطي الأولوية للرفاه الجماعي بدلًا من النمو الاستخراجي (extractive growth)وتخيّل أشكال جديدة من الحوكمة الاقتصادية التي تعالج عدم المساواة الهيكلي .
- التفكير في أساليب ابتكارية للمشاركة السياسية والتداول الديمقراطي (قسيس)، بما في ذلك دراسة الحاجة إلى إعادة التفكير بشكل جذري في طبيعة المشاركة السياسية نفسها. يشمل ذلك التساؤل عمّا إذا كانت التغييرات المهمة تحدث على المستوى البلدي أو عبر دعم مرشحين سياسيين، أو إذا كانت هناك حاجة إلى أشكال جديدة كليًا للانخراط المدني تتجاوز العمليات الانتخابية التقليدية .
- الbبحث في مسألة إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي في المنطقة، مع تركيز خاص على كيفية إدارة التنوع الاجتماعي والهشاشة مع تعزيز المساواة الجندرية والمقاربات النسوية. وينبغي أن تتناول الأبحاث كيفية تعزيز التماسك الاجتماعي في سياقات الاستقطاب المتزايد، وكذلك دراسة آليات الحوكمة المناسبة لإدارة التنوع. كما يجب أن تتناول الأبحاث كيفية تعزيز منظمات المجتمع المدني للتماسك الاجتماعي في ظل التقشف المالي، وتطوير نماذج جديدة من الدعم الجماعي لا تعتمد فقط على التمويل الخارجي .

مسألة إعادة الإعمار

يرتبط هذا المحور البحثي بشكل وثيق بالمحور السابق. كما أكد مضر قسيس في إحدى الأوراق البحثية المكلفة: «الفرصة الوحيدة التي تتيحها عمليات الدمار هي إمكانية تصميم المستقبل خلال عملية إعادة الإعمار». بالفعل تواجه عدة بلدان في المنطقة عمليات إعادة إعمار (سوريا، لبنان، غزة، ليبيا، اليمن، السودان)، ما يخلق فرصًا لإعادة تصور النُظم القائمة بشكل جذري. يمكن أن يركز البحث على :

- تطوير مقاربات نقدية لإعادة الإعمار باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتيح تغييرًا بنيويًا .

- دراسة أُطُر الانتقال العادلة الخاصة بكل سياق. يشمل ذلك إصلاح المؤسسات والأنظمة القانونية، والحوكمة المسؤولة، والإصلاح الاقتصادي الشامل[84] (TIMEP)
- تحديد منهجيات لضمان قيادة محلية لعملية إعادة الإعمار لخدمة المجتمعات المتضررة بدلًا من المستثمرين الخارجيين .
- تصميم عمليات تشاركية تتيح للمجتمعات المحلية تحديد أولويات إعادة الإعمار والتفاعل مع صنّاع القرار .

ديناميات القوة الإقليمية وإعادة تصوُّر الجغرافيا السياسية

بما أن فهم العلاقات الإقليمية وإعادة تصوّرها أمر ضروري لخلق إمكانات سياسية جديدة، يمكن أن تركز الأبحاث على ما يلي :

- رسم خرائط وتحليل كيفية تأثير القوى الخارجية على الإمكانيات السياسية والاقتصادية في المنطقة (TIMEP)
- تطوير أُطُر لعلاقات إقليمية أكثر عدالة وتعاونًا متكافئًا .
- استكشاف مسارات نحو تكامل اقتصادي إقليمي يخدم مصالح الشعوب وليس النُخب الحاكمة .

نقاط الدخول البرامجية

صُمِّمَت نقاط الدخول البرامجية المقترحة أدناه كحزم متكاملة تعالج مختلف الأهداف الاستراتيجية في وقتٍ واحد، مع بقاء خيار دعم أحد الأهداف فقط مفتوحًا أمام المانحين.

1. برامج الزمالة البحثية

رغم أن المانحين غالبًا ما يُعطون الأولوية للدعم المؤسسي، هناك حاجة مُلحّة للاستثمار المباشر في الباحثين كجزء من استراتيجية أشمل لتعزيز البيئة المعرفية في المنطقة. يحتضن العالم العربي عدد كبير من الباحثين الصاعدين ومن هم في منتصف مسيرتهم المهنية، ومن بينهم كثيرون من المهمشين سياسيًا أو المهجرين أو العاملين خارج الأطر المؤسسية التقليدية، والذين يمكنهم لعب أدوار مهمة في صياغة الخطاب العام، ودعم العمل المدني، وإنتاج أُطُر نقدية جديدة. الاستثمار الاستراتيجي في الباحثين ضروري

[84] TIMEP (The Tahrir Institute for Middle East Policy-- Timothy Kaldas, Nadine Kheshen, Mai El-Saidany): "Understanding and Investing in the Knowledge Production and Dissemination Community of Practice in and for the MENA region."

لنشر مهاراتهم في مختلف المؤسسات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، والجامعات، ومراكز الأبحاث، والمنصات الإعلامية والمناصرة. كما تساعد برامج الزمالة على مواجهة ظاهرة هجرة الكفاءات، وتنوع الأصوات التي تؤثر في صنع السياسات، خصوصًا عبر دعم المنظورات المحلية والمجتمعية والنسوية وتلك الداعية لتحرير المعرفة من الاستعمار، والتي عادةً ما تكون مستبعدة من المساحات الأكاديمية والرسمية. وتُصمم هذه البرامج لربط الباحثين بالمنظمات المحلية، وتعزيز التعلم التشاركي، وإعداد جيل جديد من المفكرين النقديين.

برامج زمالة متعددة السنوات للباحثين المستقلين والمنتسب

- إنشاء برامج زمالة متعددة السنوات للباحثين المستقلين أو المنتسبين لمؤسسات في المنطقة أو في مجتمعات المهجر، خصوصًا ممن هم خارج المؤسسات الأكاديمية التقليدية أو مراكز التفكير (think tanks). ينبغي أن تُعطى الأولوية للباحثين من أصحاب المقاربات النقدية أو المناهضة للاستعمار، ممن يمكنهم إنتاج أدوات مفاهيمية جديدة لفهم المنطقة (مثل الاستعمار الجديد، والإمبريالية، والعدالة البيئية)، مما يسهم في تحرير إنتاج المعرفة من الاستعمار (.decolonization of knowledge production)
- يمكن أن يكون الباحثون موجودين داخل المنطقة أو خارجها، لكن يفضل أن يكون للباحث ارتباط أو أن يبني ارتباطًا مع منظمة محلية أو مبادرة قاعدية، لضمان أن يظل البحث متجذرًا محليًا وموجهًا للأجندات المحلية. كما يمكن توسيع معايير الأهلية لتشمل باحثين مرتبطين بالحركات الاجتماعية أو المبادرات الثقافية أو التعاونيات أو الشبكات الرقمية.
- إعطاء الأولوية للمقترحات البحثية المستقبلية التي تتضمن عناصر ومنهجيات للمشاركة المجتمعية الفاعلة.
- دعم إنتاج المعرفة باللغة العربية وتمويل ترجمة المخرجات البحثية الرئيسية إلى لغات متعددة.
- تنظيم ورش عمل أو لقاءات بحثية سنوية (حضوريًا أو افتراضيًا) لتعزيز تبادل الخبرات والتعاون بين الباحثين.
- تعزيز الانتشار والتأثير في السياسات من خلال دمج الباحثين في المنصات الإعلامية وتحالفات المجتمع المدني وصناع السياسات الإصلاحية، لضمان أثر البحوث في النقاش العام والعمل السياسي.
- إنشاء منصات رقمية لإعادة ربط الباحثين المهجرين، وخاصة من تضرروا من العقوبات أو النزاعات (مثل الباحثين السوريين)، لتعزيز التعاون الافتراضي والحفاظ على المجتمعات البحثية العابرة للحدود.

برامج زمالة لطلبة الدكتوراه

- تقديم زمالات لمدة سنة أو سنتين لطلبة الدكتوراه الذين يجرون أبحاثًا متوافقة مع الأولويات الموضوعية للبرنامج. يتم انتساب هؤلاء الطلبة رسميًا لمنظمة مجتمع مدني محلية أو مركز أبحاث، مما يسمح لهم بالمساهمة في الأجندات البحثية القائمة والاستفادة من البيانات المحلية وفرص العمل الميداني.
- دعم نماذج إشراف تشاركية بين مستشارين أكاديميين وممارسين من المجتمع المدني، لربط النظرية بالتطبيق وتعزيز الأهمية العملية للبحوث.
- تقديم منح لتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات المضيفة لدعم الباحثين بشكل فعال.

آليات التمويل المقترحة

- تنظيم دعوة مفتوحة للزمالات بشكل سنوي. يمكن تشجيع المنظمات المحلية والجامعات على ترشيح الباحثين من خلفيات غير تقليدية أو الذين قد لا يعلمون بوجود المنح. ويجب أن يُسمح أيضًا للباحثين الناطقين بالعربية الذين ينتجون المعرفة باللغة العربية بالتقديم.
- تقديم منح مالية للزمالة (1-2 سنوات) مع توفير دعم مؤسسي للمنظمات المضيفة.
- توفير منح للسفر لتعزيز التعاون البحثي عبر المنطقة.
- تجميع الموارد من مانحين متعددين لإنشاء برنامج زمالة مستدام وطويل الأمد، يربط بين المنظمات المحلية والأوساط الأكاديمية.

2. الشبكات البحثية وبرامج المدارس الصيفية

إن إنشاء شبكات بحثية شاملة يُعد أمرًا أساسيًا لتوفير مساحات لصياغة مخيلات مستقبلية مشتركة، وبناء تحالفات لتطوير الرؤى البديلة، والعمل كآلية لاكتشاف المبادرات الواعدة وربطها بالموارد. ولضمان فعالية هذه الشبكات وتنوعها، يُقترح ما يلي:

- بناء شبكات تعددية وشاملة تضم باحثين في بداية حياتهم المهنية، وطلبة الدكتوراه والماجستير، والباحثين المستقلين والممارسين ممن يعملون على القضايا المرتبطة بأهداف البرنامج. تُعطى الأولوية لأصوات من المناطق المهمشة أو المتضررة من النزاعات، لتيسير عملية تخيّل المستقبل وصقل أجندة البحث.

- تنظيم الشبكات حول محاور موضوعية (مثل إعادة الإعمار، العدالة البيئية) وتجمعات جغرافية لتعكس التنوع والخصوصية المحلية. وتضمين باحثين من تخصصات مختلفة (علوم سياسية، علم الاجتماع، الاقتصاد، الأنثروبولوجيا، الفلسفة) لتبادل الرؤى والتجارب.
- تفعيل الشبكات عبر برامج منتظمة تشمل تبادل الخبرات، والمشروعات البحثية المشتركة، والاستفادة من الموارد البحثية والإشراف العلمي، وتدوير القيادة لمنع المركزية وضمان تنوع التمثيل.
- استثمار الشبكات لتعزيز تأثير المعرفة في السياسات من خلال اجتماعات حوارية بين الباحثين وصناع السياسات والمجتمعات المحلية، وإطلاق منصات لنشر المعرفة مثل المدونات والملخصات البحثية والمدونات الصوتية (بودكاست) بالعربية والإنجليزية.
- تنظيم مدرسة صيفية سنوية بالشراكة مع جامعة في المنطقة أو مرتبطة بها. تستهدف المدرسة باحثين واعدين وفاعلين من المجتمع المدني، وتقدم برنامجًا مكثفًا (أسبوع تقريبًا) يشمل تقديم الأبحاث وتلقي الملاحظات، وتطوير المهارات، وتعزيز العلاقات والتعمق في القضايا الموضوعية.
- دعم سلسلة إصدارات باللغات ذات الصلة (وخاصة العربية)، مع إعطاء الأولوية للأبحاث المشتركة والمناهج المرتبطة بالمجتمعات المحلية.

آلية التمويل المقترحة

- تقديم دعم جوهري للشبكة، عبر اختيار منظمتين أو ثلاث منظمات إقليمية كركائز للشبكة، مع توفير تمويل جوهري مرن متعدد السنوات لهذه المنظمات لقيادة الأنشطة وإدارة الشبكات.

3. نشر الأوراق البحثية المُكلّفة ضمن هذا المشروع

نظرًا لمحدودية توفر الأبحاث التي تتناول منظمات المجتمع المدني في العالم العربي، فإن الأوراق البحثية التي كُلفت في إطار هذا المشروع تسد جزء من فجوة هامة في الأدبيات. يمكن تحرير هذه الأوراق ونشرها كجزء من كتاب جامع (مفتوح الوصول) حول منظمات المجتمع المدني، مع إضافة أوراق أخرى يتم تكليفها لاحقًا بناءً على موضوعات تحددها منظمات المجتمع المدني .

آليات التمويل المقترحة

- تنظيم دعوة مفتوحة لاستقبال مقترحات بحثية جديدة، أو دعوة منظمات وباحثين لمعالجة موضوعات محددة تحت عنوان «إعادة تصور المجتمع المدني في أوقات الأزمة والتحول».
- تقديم منح مالية للباحثين لإعداد الأوراق المكلفة وتمويل محرر متخصص لإخراج الكتاب بشكل نهائي.

- تمويل شراكات بين الباحثين والمؤسسات الإعلامية لتقديم محتوى بحثي يصل إلى جمهور أوسع.

4. الدعم المؤسسي للبحث

يُعد تقديم الدعم المؤسسي للبحث أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق استدامة القدرات المؤسسية البحثية، وتوفير منصات تطلق منها حملات المناصرة والمبادرات الاستراتيجية.

- الاستثمار في البنية التحتية البحثية، من خلال دعم إنشاء وصيانة قواعد البيانات والمحفوظات والأدوات البحثية.
- دعم الشراكات بين المؤسسات البحثية في العالم، عبر برامج التبادل البحثي، والمنح البحثية المشتركة، وتنظيم فعاليات بحثية مشتركة. ويمكن للمانحين لعب دور مهم في تعزيز النظم الإيكولوجية للمعرفة في المنطقة عبر مبادرات تربط مراكز بحثية محلية مختلفة في العالم العربي لتبادل المنهجيات والرؤى والخبرات التخصصية وبناء شبكات بحثية مشتركة. ومن الممكن دعم ذلك عبر «المجلس العربي للعلوم الاجتماعية» (ACSS)، باعتباره منظمة غير ربحية قائمة على التشبيك، تعمل على تعزيز إنتاج المعرفة في المنطقة.
- دعم الشراكات بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني عبر تعزيز روابط رسمية لتشارك المعرفة، وإدماج الرؤى العملية في الأبحاث الأكاديمية، وإيصال أصوات المجتمع المدني. ويمكن للمانحين الاستثمار في خلق مساحات بحثية مشتركة (رقمية ومادية)، يستطيع فيها الأكاديميون ومنظمات المجتمع المدني تصميم وتنفيذ المشروعات البحثية بشكل مشترك، وتبادل البيانات، ونشر النتائج.
- في ظل ازدياد القمع والمراقبة، تمويل بروتوكولات أمنية شاملة للمؤسسات البحثية المحلية، بما يشمل التدريب على الأمن الرقمي والحماية المادية والحد من المخاطر القانونية.
- الاستثمار في تعزيز العلاقة بين البحوث وصنع السياسات عبر مساعدة منظمات المجتمع المدني على إنتاج بحوث مرتبطة بالسياسات، وبناء قدراتها في صياغة توصيات موجزة وواضحة موجهة لصنّاع القرار، وتطوير علاقات طويلة الأمد مع صنّاع السياسات لإدماج معرفة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار. كما يشمل ذلك خلق فرص مباشرة للباحثين للتفاعل مع صنّاع السياسات، ودعم توسيع نطاق المبادرات المحلية الناجحة نحو المستوى الإقليمي والوطني، وتطوير استراتيجيات مناصرة تعتمد على النتائج البحثية لإحداث تغييرات ملموسة في السياسات.
- تأسيس منصات تتيح لمنظمات المجتمع المدني التفكير الجماعي في السيناريوهات المستقبلية والخيارات الاستراتيجية. نظرًا لتعقيد التحديات الراهنة، تحتاج المنظمات إلى مساحات ووقت

مخصص للتفكير بشكل استراتيجي في الأهداف طويلة الأجل، وكيف تتوافق أبحاثها مع مسارات التغيير الأشمل. وتُسهّل هذه المنصات عمليات التخطيط المستقبلي وتصور السيناريوهات البديلة.

- معالجة الحواجز السياسية والهيكلية التي تحدّ من الوصول إلى البيانات في المنطقة، عبر تمويل الوصول إلى قواعد البيانات الدولية، ودعم إنشاء قواعد بيانات مفتوحة إقليمية ومستقلة، وإتاحة مجموعات بيانات أساسية لباحثي المنطقة، ودعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني في جمع البيانات محليًا للحد من الاعتماد على الإحصاءات الحكومية، وتشجيع الشفافية وتبادل البيانات من قبل المؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، التي تمتلك بيانات مهمة لا تُتاح عادة للجمهور.

آليات التمويل المقترحة

- تقديم تمويل تأسيسي لمشروعات بحثية تعاونية ذات بعد إقليمي أو عابر للحدود.
- لتشجيع المنظمات على التعاون البحثي حول موضوعات معينة، يمكن أن تُشترط تقديم طلبات مشتركة (مثلًا من منظمة محلية وأخرى في المهجر)، مع توفير منح تمويلية للمشروعات البحثية التعاونية.
- توفير تمويل جوهري طويل الأمد لمؤسسات البحث المحلية التي تُنتج معرفة نقدية وتحررية.
- تقديم منح لتطوير القدرات المؤسسية، بما فيها منح لتحسين البنية التحتية والتقنيات البحثية للمؤسسات المحلية.

5. بناء قدرات الباحثين في منظمات المجتمع المدني المحلية

- إنشاء برامج إرشادية تربط الباحثين الصاعدين مع الباحثين والممارسين ذوي الخبرة. تُسهم هذه الشبكات في تعزيز الثقة بالنفس، ورفع جودة البحث، وتقديم التوجيه المهني للباحثين الجدد، خاصةً العاملين في المنطقة.
- دعم مشروعات مثل «New University in Exile Consortium» (اتحاد الجامعة الجديدة في المنفى) و«الأكاديمية العالمية لرابطة دراسات الشرق الأوسط» (MESA Global Academy)، للمساعدة في تطوير القدرات البحثية للباحثين المهجرين ودمجهم في الأوساط الأكاديمية العالمية.
- دعم التدريب على الأدوات الرقمية الجديدة مثل تقنية التعرّف الضوئي على الحروف (OCR)، والذكاء الاصطناعي (AI) لمعالجة البيانات، وغيرها من المنصات الرقمية التي تُسهل جمع البيانات وتحليلها، خصوصًا للباحثين الذين يعملون في بيئات تعاني نقصًا في الموارد.

- دعم برامج تدريب بحثية تراعي الحساسية الثقافية وتتعامل بوعي مع الصدمات (trauma-informed)، لا سيما لأولئك الذين يعملون في سياقات النزاع وما بعد النزاع، لضمان تفاعل أخلاقي مع المجتمعات الضعيفة والمجموعات المهمشة تاريخيًا.
- إعطاء الأولوية في التمويل والتوجيه للباحثين من المجتمعات المهمشة، بما في ذلك النساء، وسكان المناطق الريفية، والباحثين المهجّرين، لضمان شمولية إنتاج المعرفة.
- تأسيس منح طوارئ أو أنظمة دعم مؤسسي للباحثين المعرّضين للقمع أو المراقبة أو غيرها من المخاطر بسبب طبيعة عملهم البحثي.
- دعم التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والمبادرات التي تموّل مشاركة باحثي المجتمع المدني في ورش العمل الأكاديمية واللقاءات البحثية (حتى إن لم تؤدِّ هذه المشاركات إلى شهادات رسمية).

آليات التمويل المقترحة

- تقديم منح مالية للباحثين المحليين لتغطية تكاليف السفر البحثي، وخلوات الكتابة، والمشاركة في المؤتمرات العلمية.
- تأسيس تحالف مانحين (donor consortium) للتمويل المشترك لمنصات طويلة الأمد لبناء القدرات، مثل شبكات التوجيه الإقليمي أو شراكات منظمات المجتمع المدني مع الأوساط الأكاديمية.
- توفير مخصصات مالية (stipends) ضمن برامج الإرشاد البحثي، لكل من المرشدين (mentors) والمتدربين.
- إنشاء آلية تمويل للاستجابة السريعة لدعم الباحثين المعرَّضين للخطر، تشمل المساعدة القانونية، والدعم المؤقت للانتقال، أو تحديث الأمن الرقمي.
- تقديم منح تمويل أولية صغيرة (seed grants) لدعم مشروعات تجريبية، أو ورش تدريبية، أو اقتناء أدوات رقمية (مثل OCR، وأدوات الذكاء الاصطناعي). ويمكن تقديم هذه المنح عبر إجراءات تقديم مبسطة، واستهداف الباحثين من الفئات المهمشة أو الشبكات غير الرسمية.
- تمويل ورش العمل وبرامج التدريب وإعداد إرشادات أخلاقية لإجراء البحوث في المجتمعات المتأثرة بالصراعات أو المهمشة.

6. بناء التحالفات والمناصرة وربط البحوث بصنع السياسات

يتمثل الهدف الأساسي هنا في بناء تحالف مصالح لتشكيل قوة جماعية قادرة على المناصرة الفعالة من أجل تطبيق المناهج الجديدة والإصلاحات، وربط المبادرات الناشئة بالحركات الأوسع نطاقًا لتعزيز استدامتها

وتأثيرها. ويشمل هذا تعزيز دور المجتمع المدني ليس فقط كقوة للمناصرة، وإنما أيضًا كمصدر للمعرفة الحساسة للسياق والقادرة على توجيه وصياغة أجندات السياسات.

- دعم تشكيل تحالفات إقليمية تشمل بلدان المنطقة وخارجها، تجمع بين باحثين ومنظمين قاعديين ونقابات ومؤسسات إعلامية مستقلة وفاعلين ثقافيين، حول أولويات سياسية واجتماعية مشتركة (مثل إعادة الإعمار، الحيز المدني، العدالة الانتقالية). سيؤدي ذلك إلى تعزيز شرعية المبادرات وترسيخ نماذج للتضامن والتنظيم.
- بناء قدرات استراتيجية في المناصرة والتواصل والتفاعل مع السياسات: تقديم الدعم الموجه (تدريب، إرشاد، أدوات رقمية) لتعزيز قدرة التحالفات على إطلاق حملات المناصرة وصياغة الخطابات العامة، إضافةً إلى تعزيز قدراتها على التحرك داخل دوائر صنع القرار، والتفاعل بفاعلية مع صناع السياسات، وتقديم مقترحات قائمة على أدلة نابعة من واقع التجارب المحلية.
- دعم إنشاء منصات إقليمية للمناصرة ونشر المعرفة. يمكن لهذه المنصات أن تكون مساحات للتنسيق الاستراتيجي بين البلدان والقطاعات، وللتفاعل مع المنظمات الدولية (مثل البنك الدولي، الأمم المتحدة، الحكومات المانحة)، من أجل تعزيز إصلاحات تقوم على الأولويات المحلية.
- اتباع نهج «التوسع» (scaling up) في مجال المناصرة عبر تحديد المبادرات المحلية الناجحة ودعم توسيعها عبر مناطق جغرافية أو قطاعات سياسية مختلفة. ويتضمن ذلك تعزيز الروابط الأفقية بين الجهات المحلية والشبكات الإقليمية والدولية، والاستثمار في آليات تسمح بتكييف نماذج المعرفة والمناصرة وإعادة تطبيقها وترسيخها.

آلية التمويل المقترحة

- تقديم تمويل جوهري مرن ومتعدد السنوات للتحالفات أو الشبكات الإقليمية لتغطية التكاليف التنسيقية وتخطيط الحملات والاجتماعات والفعاليات والأنشطة الجماعية.

إعادة النظر في مفهوم تقرير المصير في السياق الفلسطيني: دور المجتمع المدني

مضر قسيس[85]

الملخص التنفيذي

يعيد هذا البحث النظر في مفهوم تقرير المصير في السياق الفلسطيني من خلال فحص نقدي لدور المجتمع المدني كفاعل تحويلي في واقع سياسي استعماري. غالباً ما تطغى الاستجابات الإنسانية الطارئة في فلسطين على الأهداف السياسية والتحررية الأطول أمداً. ومع ذلك، فإن جمود القيادة السياسية وتآكل المبادرة المدنية يفرضان ضرورة تجديد فهم مسؤوليات المجتمع المدني. تجادل الورقة أن تقرير المصير يجب أن يُعاد فهمه وتعريفه ليس فقط كمشروع سياسي وطني، بل ضمن إطار ثلاثي يشمل المستويات الفردية والجماعية والوطنية.

يهدف البحث إلى تجاوز الأطر الاختزالية التي تساوي بين تقرير المصير وقيام الدولة، مما قد يؤدي إلى تهميش الحريات الشخصية والاجتماعية. يستقصي البحث كيف يتصوّر المجتمع المدني الفلسطيني تقرير المصير، وما إذا كان يمتلك القدرة الاستراتيجية والفكرية لتمكين مشروع تحرري تقدمي. من خلال مراجعة الأدبيات وإجراء مقابلات معمقة مع فاعلين متنوعين في المجتمع المدني، يستكشف البحث تقاطع المعرفة والسياسة والممارسة في المجتمع المدني الفلسطيني.

تشير النتائج إلى أن معظم الفاعلين في المجتمع المدني يرحبون بتوسيع مفهوم تقرير المصير، لكنهم يفتقرون غالباً إلى فهم شامل وعميق لأبعاده الفردية والجماعية. لقد ساهمت هيمنة السردية الوطنية، وأطر القانون الدولي، وأولويات المانحين في نزع المكون السياسي من الخطاب المدني وتجزئته. تحولت

[85] أتقدم بالشكر لعمر قسيس، وأحمد عطاالله، وهديل أيوب، ورانيا قاضي، وياسمين الجعبة، وأسيل حسين على مساهماتهم في مراجعة الأدبيات، والعمل الميداني، وتفريغ النصوص الصوتية، وفرز البيانات، والتعليق على المسودات، واقتراحاتهم لتوصيات السياسات، وتدقيق النص والمراجع. كما أتقدم بالشكر للفاعلين المدنيين الذين شاركوا في الحوارات مع الفريق الذي عمل على هذا البحث. وتنعكس الأفكار والرؤى التي برزت في هذه الحوارات بوضوح في هذه الورقة.

العديد من منظمات المجتمع المدني، خاصة المنظمات غير الحكومية، من كيانات جماهيرية مسيّسة إلى هياكل بيروقراطية قائمة على المشاريع، مما أدى إلى فقدان الاستقلالية وتراجع الانخراط الفكري وضعف القدرة التحويلية.

رغم هذه التحديات، تسود قناعة واضحة بين فاعلي المجتمع المدني بضرورة التجديد. وهناك طلب متزايد على أن يعيد المجتمع المدني تأكيد دوره الأخلاقي والسياسي في تصميم مستقبل ما بعد الاستعمار. ويبرز إنتاج المعرفة بصفته أداة رئيسية لهذا التحول، شريطة أن يكون هذا الإنتاج عضوياً، وتشاركياً، واستراتيجياً.

التوصيات الرئيسية

1. إعادة صياغة تقرير المصير كعملية شاملة تحررية عبر المستويات الفردية والجماعية والوطنية؛
2. إحياء الدور السياسي والأخلاقي للمجتمع المدني من خلال دعم إنتاج المعرفة المستقلة، والتنظير الاستراتيجي، والنقاش العام النقدي؛
3. ضرورة عكس مسار نزع تسييس المجتمع المدني بإعادة ترسيخ استقلالية منظماته عن وصاية المانحين والحكومات؛
4. تشجيع المانحين على مواءمة تمويلهم مع الأهداف الأوسع لتقرير المصير والتحرر، بدلاً من الأجندات الضيقة؛
5. بناء الثقة المدنية من خلال تعزيز الأجندات التشاركية والمجتمعية؛
6. دعم المجتمع المدني ليس فقط بالمساعدات الإنسانية، بل أيضاً بأدوات إعادة الإعمار وإنتاج المعرفة والاستقلالية.

المقدمة

لا يتطابق الطارئ مع المهم. غالباً ما نؤجل المهام والخطط المهمة لسبب طارئ. لكن يجب أن نتساءل: هل هذا التأجيل ناتج عن أفعال تهدف إلى عرقلة خططنا المهمة؟ في فلسطين، يكاد يكون كل شيء حالة "لا مخرج" (Catch 22) - وهو نمط فرضته الحالة الاستعمارية. فالحرية تتطلب مقاومة القوة الاستعمارية، لكن المقاومة تفرض أولويات تتحدى الحرية نفسها وتقيدها. أدى هذا الشذوذ إلى تشويه

العلاقة التقليدية بين الدولة والمجتمع المدني، مما أدى بدوره إلى تشويه المجتمع المدني ذاته. فهو يتصرف كمجتمع مدني، لكنه يفكر كدولة منشودة!

في المنطقة العربية، يتفاقم هذا الشذوذ بسبب حضور الاستعمار وإرثه، حيث تعاني الشعوب العربية من الحروب والصراعات الداخلية والحكومات الفاشلة. وتمارس القوى الاستعمارية، وخاصة إسرائيل، التدمير بشكل مستمر، بما في ذلك تدمير البنى والهياكل والمؤسسات المدنية. لذا، تصبح المهمة الرئيسية للمجتمع المدني هي البقاء، الذي يتجلى في ثلاثة مستويات: الآني (المساعدة الإنسانية)؛ والقصير الأمد (البقاء السياسي أو "الصمود")؛ والطويل الأمد (حيث تتطلب جودة واستدامة الوجود تقرير المصير).

إن الأمر الذي لا يستطيع الدمار القضاء عليه هو الإمكانية النظرية لتصميم المستقبل أثناء عملية إعادة الإعمار، لكن لتحقيق ذلك لا بد من امتلاك المعرفة اللازمة لتصميم مقومات الحياة، ليس فقط على المستوى السياسي (الوطني)، بل أيضاً على المستويين الاجتماعي (الجماعي) والفردي (الإنساني).

تتشكل هيكلية الورقة من عرض للسياق وأسئلة البحث في قسم بيان المشكلة؛ يليه عرض للمنهجية المستخدمة؛ ثم مراجعة للأدبيات حول تقرير المصير، وحول المجتمع المدني، والأدبيات ذات علاقة بتطوير التصور الثلاثي لتقرير المصير؛ بعد ذلك يتم عرض نتائج العمل الميداني (الحوارات مع ممثلين من المجتمع المدني الفلسطيني)؛ وفي النهاية خاتمة مع توصيات سياساتية لفاعلي المجتمع المدني والمانحين.

الإشكالية

تبحث هذه الورقة في قدرة المجتمع المدني الفلسطيني التحويلية فيما يتعلق بأحد أعمدة وجوده - تحقيق تقرير المصير، خاصة تلك الجوانب التي تتجاوز البقاء الفردي الآني وقيام الدولة واستقرارها. والهدف من هذا التمرين يكمن في تحديد اتجاهات تطوير استراتيجيات تحويلية "عضوية" (محلية المنشأ ومتجذرة) تدعم تحقيق تطلعات المجتمع الفلسطيني التحررية. هناك حاجة لإحياء دور المجتمع المدني الفلسطيني في تفعيل إرادة الفلسطينيين، وإنهاء الحالة الاستعمارية، وخلق تمثيل متوازن لتطلعات الفلسطينيين المتعددة من خلال مواجهة الهيمنة على مصيرهم، سواء كانت من الاحتلال أو من قوى محلية سلطوية.

يتوقع من المجتمع المدني أيضاً تطوير أدوات التحرر وتحضير مقوماته، بما في ذلك توفير منصات للنقاش المجتمعي، وهياكل تنظيمية مثل النقابات والمؤسسات الاجتماعية. وبشكل خاص، يُنتظر منه إنتاج المعرفة التي تدعم وتحدد وتوضح دوره المتعدد الأبعاد، وخلق قناعات بأهمية المشاركة المدنية. المجتمع المدني مسؤول عن قيادة جهد تحويلي "عضوي" ذي صلة بمجتمعه.

التحول المنشود متعدد الأبعاد، وأولوياته تختلف حسب الفاعلين والفئات المجتمعية. لكن الاستقلالية تظل القاسم المشترك الذي يضفي الشرعية على تنوع التطلعات، سواء كانت فردية أو جماعية، أو تعكس مصالح مجموعة معينة أو الأمة ككل. فالطموح، الضروري للتحول، هو إرادة حرة، والاستقلالية أحد شروطها. إن اختيار موضوع البحث - تصور تقرير المصير - يستند إلى افتراض أن تقرير المصير يجسد الإرادة في التحول، خاصة إذا فُهم بشكل مركب يشمل الاستقلالية الفردية والجماعية والوطنية.

العقبة الواضحة أمام هذا التصور المركب هي الفهم السائد الذي يحصر تقرير المصير في تجليه الوطني. لكن الدولة، التي تجسد الاستقلال الوطني كشكل سياسي للتنظيم الجماعي، لا تضمن تحقيق الطموحات الفردية والجماعية. فالدولة، التي يجب أن تسهل تحقيق تقرير المصير لمواطنيها، غالباً ما تمارس العكس أو تفشل في أداء دورها. ومن جهة أخرى، فإن وظيفة المجتمع المدني الأساسية هي منع الدولة من الانحراف عن هذا الدور.

إن استكشاف تصور الفاعلين المدنيين الفلسطينيين لماهية تقرير المصير، ورؤيتهم لدورهم في تحقيقه، أمر أساسي لعملية تطوير استراتيجيات تعزز دور المجتمع المدني في تلبية الاحتياجات التحررية للفلسطينيين، وبشكل يضيء الأمل في "اليوم التالي"، ويحدد اتجاهات الفعل التحرري. إن النقاش حول المستقبل ضروري لأن الإجماع الفلسطيني المعروف حول تفكيك وتجاوز الحالة الاستعمارية لا يتطرق كثيراً لكيفية عيش الفلسطينيين وتنظيمهم داخل كيان سيادي. استكشاف "اليوم التالي" يتطلب فحص ديناميات تقرير المصير بما يتجاوز الاستقلال وتشكيل الدولة، لضمان فهم يتمركز حول الإنسان، وتوضيح تبعات هذا الفهم على المشاركة السياسية وإنتاج المعرفة.

كان الفهم السائد لتقرير المصير على مدى القرن الماضي يتمحور حول الدولة القومية. لكن هناك بعدان آخران لتقرير المصير: الفردي والمجتمعي. دون إعادة تثبيت هذين البعدين (لتشكيل مفهوم ثلاثي)، لن

يحقق تقرير المصير أهدافه المرجوة. فعلى النظام السياسي أن يسهل تحقيق الطموحات الفردية والجماعية، لا أن يقمعها أو يؤطرها، ولكن التاريخ المعاصر يُظهر أن القمع والتأطير ليسا استثناءً. أي أن تحقيق تقرير المصير الوطني لا يضمن التحرر الشخصي ولا تحقيق الطموحات المجتمعية الضرورية لعالم مركزه الإنسان. كما أن تصاعد النزعات الشعبوية والأوليغاركية وشبه الفاشية في السياسة يدلل على الحاجة الملحة لإعادة توظيف دلالات تقرير المصير الفردية والمجتمعية التي تم تهميشها.

لا يوجد مجتمع معاصر محصن ضد التطرف اليميني، خاصة مع انتشار السياسات الشعبوية. أما التعامل مع هذه الظواهر كمشكلة "الآخرين"، فيزيد من خطرها، ومن إمكانية استفحال الشعبوية وصولاً إلى الفاشية. كما أن المكون الجوهري للديمقراطية - الإرادة الحرة - مهدد بسبب تغير طبيعة الدولة القومية في عصر العولمة النيوليبرالية. إن تصاعد دور الهويات غير الطوعية، القائمة في كثير من الأحيان على صلة الدم (القبلية، الإثنية، الطائفية، إلخ)، في تشكيل المجتمعات وحتى هياكل الدولة يهدد بتفكك الديمقراطية كنظام سياسي، ويتعارض مع مبدأ تجسيد إرادة الشعب.

إن مواجهة هذه التهديدات تتطلب الوقوف على أرضية راسخة تشمل القناعة بالديمقراطية الجوهرية (لا الشكلية فقط)، والتي يتكوّن حجر أساسها من الإرادة الجماعية التي تشكل النظام السياسي، لا العكس. ويتطلب ذلك فهماً ثلاثياً لتقرير المصير، مع قناعة بمركزيته، قادر على تشكيل أساس لمنظومة قيم ديمقراطية تتجاوز الشكل والإجراءات وتؤدي إلى نظام سياسي محوره الإنسان.

تراجع دور المجتمع المدني

شهد دور ومكانة الفاعلين المدنيين تراجعاً في الفترة الأخيرة، وظهر هذا التراجع جلياً في ضعف استجابتهم لثورات الكرامة العربية 2010-2011، حيث لم يتمكنوا من لعب دور حاسم في تشكيل نتائج تلك الثورات. هذا التراجع واضح بشكل خاص في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث تقلصت مكانة المجتمع المدني وتوقعات الناس منه. لذلك، هناك حاجة لإعادة النظر في متطلبات ضمان القدرة التحويلية للمجتمع المدني وشروط قيامه بدوره.

في ظل اضطراب النظام العالمي الذي يعصف به التغيير، فإن وجود الفاعلين التحويليين وأفعالهم يعتبران أمراً حاسماً، خاصة في فترة تآكل الديمقراطية وتصاعد الفاعلين الشعبويين المعادين للديمقراطية. ويتطلب تفعيل هذه الأدوار، على صعيد المجتمع المدني، الاستعداد للانخراط في السياسة على مستويات لا تقتصر على شكل النظام السياسي، بل تستدعي تسييس رؤى واستراتيجيات المجتمع المدني، والتخلي عن المواقف غير السياسية التي ميزت المجتمع المدني إلى حد كبير في العقود الثلاثة الماضية.

ورغم أن سؤال تقرير المصير لا يشمل كل القضايا ذات الصلة، إلا أنه إذا طُرح كسؤال حول "تقرير المصير التحرري" (بالمعنى الثلاثي)، يمكن أن يخدم مراجعة تصور المجتمع المدني للحكم والحرية والرفاهية والصحة والتعليم والكرامة وغيرها. ولتطبيق هذا التصور على المعضلة الفلسطينية أهمية مزدوجة - وطنية واجتماعية.

تحولات المجتمع المدني

شهدت منظمات المجتمع المدني تحولات واضحة تزامنت مع بروز النظام العالمي الجديد، الذي جسد انتصار السياسات النيوليبرالية، وعكس سقوط الكتلة الاشتراكية، وظهور النظام أحادي القطب. شملت التحولات ازدهار المنظمات غير الحكومية، وتراجع العمل النقابي ودور الأحزاب السياسية (رغم زيادة عددها في دول عديدة). ورغم عدم وجود دليل قاطع يربط هذه التحولات بانتصار النيوليبرالية من خلال علاقة سببية مباشرة، إلا أنه من الواضح أن هذه التحولات هي نتاج تلك الحقبة التي نشأت فيها. لكن هذه الحقبة هي نفسها التي نشهد اليوم أزمتها المخيفة. ولم تكن منظمات المجتمع المدني مجرد نتاج للسياق النيوليبرالي، بل ساهمت أيضاً في تشكيله وتطويره، ولذلك فإنها حتما تتأثر بأزمته.

وتفرض حالة الأزمة مراجعة متطلبات قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها التحويلي، ومناقشة اتجاهه ونطاقه – هناك حاجة لتوضيح ما هو متوقع من منظمات المجتمع المدني بشأن دورها في تغيير العالم والمساهمة في الانتقال إلى الحقبة القادمة.

هناك جانبان لعمل مؤسسات المجتمع المدني: فهي تشكل وسيطاً أو حاجزاً بين السلطة وموضوعها، ويكمن دورها الأهم في الحفاظ على توازن واستقرار السلطة (أو، بتعبير غرامشي، الحفاظ على الهيمنة). هناك طريقتان لتحقيق الهيمنة في وجود قوتين أو أكثر: إما المساهمة في إخضاع الطرف التابع للطرف

الذي يمتلك وسائل القمع؛ أو العمل على رفع مكانة مصالح الطرف التابع وإجبار صاحب وسائل القمع على تبني مصالح التابعين بدرجة تضمن رضاهم النسبي. هاتان الطريقتان متناقضتان، لكنهما تتعايشان، فالواقع يستوعب كلا المسارين، وتشكل مؤسسات المجتمع المدني مزيجاً وصراعاً بينهما.

أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. كيف يفهم المجتمع المدني الفلسطيني ويتصوّر تقرير المصير، وكيف يؤثر غياب المنظور السياسي على هذا الفهم في الأمدين القصير والمتوسط؟
2. كيف يؤثر تنوع تصورات المجتمع المدني الفلسطيني على إمكانية جعل مفهوم تحرري لتقرير المصير محوراً للقضية الفلسطينية؟ وإلى أي مدى يمكن أن يخدم هذا الفهم كعنصر استراتيجي في عمليات صنع السياسات في ظل الاحتلال؟
3. كيف يمكن تعزيز قدرة المجتمع المدني الفلسطيني في عمليات إنتاج المعرفة وتحديد استراتيجيات طويلة الأمد لتعزيز صموده مع التركيز على تقرير المصير؟ وكيف يمكن أن يكون فهم تقرير المصير تقاطعياً للاستجابة لتنوع المجتمع الفلسطيني (نساء وفتيات، شباب، فقراء، لاجئين، حضر، ريف، إلخ)؟

المنهجية

لأغراض فحص طبيعة تصور المجتمع المدني الفلسطيني لتقرير المصير وكيف يعرّفه ويقيّمه، انطلقت عملية البحث من مراجعة الأدبيات نحو حوارات معمقة مع فاعلين مدنيين. تم أولاً رسم معالم الأدبيات حول المجتمع المدني في فلسطين، والعالم العربي، وعلى المستوى العالمي، وكذلك مراجعة معالجة المدارس المختلفة لتقرير المصير. ساهمت مراجعة الأدبيات في تشكيل الإطار المفاهيمي المستخدم في العمل الميداني. تم اختيار عينة من ممثلي المجتمع المدني الفلسطيني، وبدأ العمل الميداني بإجراء حوارات مع العينة المختارة. ثم تم تحليل البيانات باستخدام التحليل النوعي ومصفوفة مقارنة، وأخيراً تم استخلاص التوصيات السياساتية.

شملت العينة فاعلين مدنيين متنوعين: أساتذة جامعات، عاملين في المجتمع المدني، شخصيات عامة، نشطاء، إلخ. وتضمنت معايير الاختيار قطاع النشاط (الصحة، الزراعة، المياه، النوع الاجتماعي، التعليم، الفئات المهمشة/اللاجئين/البدو، إلخ)؛ والجغرافيا (المنطقة ج، المناطق الحضرية، شمال/وسط/جنوب الضفة الغربية)؛ والتنوع الديموغرافي (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية والاقتصادية). تم التواصل مع أفراد العينة وتقديم مذكرة مفاهيمية توضح الفكرة المركزية للبحث وأهدافه، وتشمل اعتبارات أخلاق البحث العلمي، وطلب الموافقة المطلعة.

أثر الظرف السياسي، كما هو الحال دائما في الحالة الاستعمارية، على عملية البحث. فقد تمت عملية البحث أثناء تصاعد العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين. بالإضافة إلى الأثر النفسي للإبادة الجماعية المستمرة في غزة، أجبرت هجمات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية الفريق البحثي على إجراء عدة مقابلات عبر المنصات الرقمية. أما إجراء مقابلات مع زملاء في قطاع غزة فكان مستحيلاً.

رغم هذه العقبات، تم إجراء أكثر من 15 مقابلة مع فاعلين من المجتمع المدني خلال فترة البحث. استُخدمت الحوارات مع المشاركين لاستخلاص كيف يعرّف ويقيّم الفاعلون المدنيون الفلسطينيون مفهوم تقرير المصير في غياب العملية السياسية على المدى القصير والمتوسط، والنظر في الحاجة لتعزيز قدرة المجتمع المدني الفلسطيني في عمليات إنتاج المعرفة. تم تفريغ بيانات المقابلات وتصنيفها في مصفوفة بيانات وفق المحاور الرئيسية للحوارات (معظمها محددة سلفاً، وبعضها ظهر أثناء الحوارات). تم تحليل البيانات في ضوء الإطار المفاهيمي المعتمد من فريق البحث والمدعوم بمراجعة الأدبيات ذات الصلة بالمجتمع المدني وتقرير المصير.

خلفية مفاهيمية

تقرير المصير

هيمنت النزعة "القومية" على فهم تقرير المصير منذ مطلع القرن العشرين، مما غطى على الدلالة "الأصلية" (الشخصية) لهذا المفهوم التي كانت مركزية في الفكر الليبرالي، وكذلك على مفهوم تقرير المصير الجماعي الأقل تطوراً، والذي شكّل أساس الديمقراطية الاجتماعية.

يقدّم قاموس ميريام-ويبستر تعريفين لتقرير المصير:

1. حرية اختيار الفرد لأفعاله أو حالاته دون إكراه خارجي؛

2[86]. تقرير شعب وحدة إقليمية ما لمصيرهم السياسي المستقبلي.

وسجل أول استخدام للمصطلح بهذا المعنى سنة [87]ظهر التعريف الثاني في منتصف القرن التاسع عشر، في جميع الحالات، "يشير تقرير [89] بينما يعود استخدام التعريف الأول إلى حوالي عام .1680[88]، 1911 المصير في جوهره إلى التصرف وفقاً للفكر الشخصي، أو إرادة الفرد الحرة، دون إكراه خارجي."[90]

مع نهاية القرن التاسع عشر، تحوّل التركيز في النقاشات حول تقرير المصير نحو البعد الجماعي (وخاصة القومي) لأسباب سياسية وتاريخية مرتبطة بالدولة والأمة (القوم). كما نشأت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى حاجة إلى تبريرات جديدة للاستعمار وابتكار تقنيات جديدة لاستمراره. وشهدت تلك الفترة إعادة هيكلة للنظام العالمي لتحقيق عدة أهداف: السيطرة على أراضي الإمبراطوريات المهزومة؛ ومواجهة التحدي البلشفي؛ وتسوية الحسابات الجيوسياسية بين القوى الاستعمارية المنتصرة. في هذا السياق،

---

[86] Merriam-Webster, "self-determination," *Merriam-Webster.com Dictionary* (n.d), https://www.merriam-webster.com/dictionary/self-determination (accessed 4 April 2022).
[87] Jörg Fisch, *The Right of Self-Determination of Peoples: The Domestication of an Illusion* (New York: Cambridge University, 2010), 8.
[88] Michael Wehmeyer, "Beyond Self-Determination: Causal Agency Theory," *Journal of Developmental and Physical Disabilities* 16, no. 4 (2004): 341.
[89] Etymonline, "Self-determination," *Etymonline (Online Etymology Dictionary)* (n.d.), https://www.etymonline.com/search?q=self-determination (accessed 13 June 2022).
[90] Wehmeyer, "Beyond Self-Determination," 340.

اكتسب تقرير المصير دلالة قومية، عززتها عوامل عدة، منها "التقاء الأفكار الاشتراكية والليبرالية حول تقرير المصير،"[91] مما جعله "مبدأ ينطبق أولاً وقبل كل شيء على الأمم، ثم على الأفراد لاحقاً".[92]

تغير المشهد بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم يعد الأمر مجرد "تواطؤ" اشتراكي - رأسمالي، بل أصبح أيضاً ساحة صراع استعماري - مناهض للاستعمار. أصبح دحر تقرير المصير الفردي إلى درجة ثانوية سائداً عالمياً مع تطبيع القومية والدولة القومية. في هذا السياق، تتغلب الليبرالية على افتراضاتها الليبرتارية بشأن مركزية الفرد، لصالح شكلها المسلّع ووظيفتها الأساسية الكامنة في التنافس في السوق.

تقرير المصير ليس وضعاً (حالة ساكنة)، بل هو فعل تحوّل (عملية) – تنفيذ لإرادة. ويتطلب تحقيقه أو الحفاظ عليه ضمن كيان ذات نطاق منفرد (بما في ذلك فردي) اعترافاً خارجياً من الكيانات المحيطة، ما يستلزم شرعنة الأفعال الضرورية لعملية تقرير المصير. وتتطلب هذه الشرعنة وجود جماعة، وهو ما يشكل إحدى الدعامات المنطقية لفكرة تقرير المصير الجماعي: "تقرير المصير الفردي والجماعي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً".[93]

أدى ظهور الدولة القومية، مع عناصر أخرى تنتمي إلى نفس الحقبة، إلى تغيير جعل "النظام العالمي" ضمن هذا الإطار التاريخي، اكتسب تقرير المصير الجماعي شكلين[94] ممكناً في نهاية القرن الخامس عشر. مترابطين، وجزئيا متداخلين: ليبرالي واشتراكي، أو قومي وأممي. تتعلق الاختلافات بين الرؤى المتعارضة بعدة قضايا، منها وظائف تقرير المصير (بين الاستعمار والتحرر)؛ ومعايير تشكيل الجماعة (بين الطبقة والدم)؛ والجغرافيا بالتالي. لكن جميع هذه الاختلافات انعكست في نطاق تقرير المصير المدرك وأولوية الاجتماعي/الفردي في تشكيل الكيان الجماعي. أعطت الرؤية الليبرالية الأولوية للفرد – ما سيصبح المواطن، بينما أعطت الاشتراكية الأولوية للمجتمع. لكن في الممارسة العملية، أعطى كلاهما الأولوية للدولة.

---

[91] Eric Weitz, "Self-Determination: How a German Enlightenment Idea Became the Slogan of National Liberation and a Human Right," *The American Historical Review* 120, no. 2 (2015): 464.
[92] Ibid.
[93] Ibid 476.
[94] Immanuel Wallerstein, *World-Systems Analysis: An Introduction* (Durham, London: Duke University Press, 2004), 42.

إن مفهوم الوعي الجمعي أساسي لفهم تقرير المصير الجماعي وعمليات تحقيقه. توفر أشكال التنظيم السياسي المختلفة حلولاً لمشكلة التباين بين مفهوم "الإرادة العامة" المجردة وتحقيقها الملموس عبر تقرير المصير الجماعي. ما يخلق هذا التباين هو غياب حامل ملموس للوعي الجمعي يجسد الإرادة الجماعية، وغياب الطابع "العضوي" لهذا الحامل. يشكل وجود حامل ملموس شرطاً ضرورياً لتجسيد الإرادة عبر تشكيلها وتحديدها، ومن أجل التفاوض مع إرادات جماعية أخرى لتشكيل "الإرادة العامة".

تعتمد طبيعة الحامل الضروري لتمثيل الإرادة على مقومات (حجم وطبيعة) الجماعة. فقد تكون مؤسسات الدولة مناسبة للتعبير عن "الإرادة الوطنية"، بينما تكون النقابات أفضل للتعبير عن مصالح الفئات المهنية، والأحزاب لمصالح الطبقات، واللجان أو البلديات للإرادات المجتمعية. القاسم المشترك بين هذه الأشكال هو قدرتها على لعب دور أو توفير امتداد لقدرة الجسد العضوي (حامل الإرادة الحرة للفرد العضو في الجماعة) على تحقيق الانسجام. لكن من غير الممكن اختزال عملية تمثيل الإرادة الحرة في الشكل القانوني القسري الذي تتبناه الدولة، لذا هناك ضرورة للحفاظ على تمثيل طوعي وغير قسري للإرادة الحرة، سواء كانت فردية أو جماعية. وهو دور تتولاه مؤسسات المجتمع المدني.

تشكل فكرة تقرير المصير الجماعي، من بين أمور أخرى، استجابة طبيعية للقمع الاستعماري الجماعي، خاصة لأن التحرر الطبقي والوطني متداخلان. "تقرير المصير هو حالة تاريخية من القوة المضادة، تهدد صفات الأنا المقاومة والمكافحة. هكذا يصبح تقرير المصير [non-self] الأنا الإمبريالية، وتمنح اللا-أنا تقرير المصير المناهض للاستعمار شرط ضروري، ولكنه [95]مناقضاً لتحديد مصير الذات من قبل الآخر". ليس كافياً، للتحرر، لأن إزالة الهيمنة الأجنبية لا تضمن غياب الهيمنة المحلية.

ارتبط المفهوم السياسي لتقرير المصير، تاريخياً، بالتقليد الليبرالي مع الحفاظ على موقفه المناهض للاستعمار. وأدى اندفاع الحركات المناهضة للاستعمار نحو الصيغة الليبرالية لتقرير المصير إلى نتيجتين سلبيتين: فقدان الزخم التحرري، والوقوع في فخ الدولانية (والقومية)، وقمع تصوري تقرير المصير الفردي والجماعي.

[95] Upendra Baxi, "'The Dust of Empire': the Dialectic of Self-Determination and Re-colonisation in the First Phase of the Cold War," In *International Law and the Cold War*, eds, Matthew Craven, Sundhya Pahuja and Gerry Simpson (New York: Cambridge University Press, 2020), 407.

– "مجتمع (collectivised group) الأمة، موضوع تقرير المصير الوطني، هي "جماعة مجمّعة" هذا البناء المتخيل هو نتيجة تجريد يدمج عدة [96]سياسي متخيل، يُتصور على أنه محدد وذو سيادة". عناصر ويعرضها كأنها تمتلك سمات مشتركة مثل اللغة والتاريخ والإقليم والثقافة والتشابه العرقي وحتى "شخصية متوسطة".[97]

وعلى عكس الجماعات الطبيعية مثل المجتمع، تتطلب الأمة عناصر وسيطة لربطها في كيان واحد. أحد هذه العناصر هو القانون، الذي يسهل ربط الأمة (داخل الدولة) وكذلك العلاقات بين الدول (القانون الدولي). القانون نفسه يحتاج إلى سيد (العاهل)، ويتطلب شرعية خارجية، وهو ما يوفره، من بين أمور أخرى، القانون الدولي والمؤسسات الدولية. إن فهم القانون الدولي لتقرير المصير يتعارض جوهرياً مع مفهوم تقرير المصير كعملية تحقيق الإرادة الحرة للأمم، لأنه "الشكل القانوني لصراع الدول الرأسمالية فيما بينها للهيمنة على بقية العالم".[98] كما أن القانون الدولي يتعامل فعلياً مع الدول ككيانات سياسية وليس مع الأمم المكونة من شعوب. وتدلل حالات فلسطين، وكردستان، والتاميل، وكيبيك، والصحراء الغربية وغيرها، على عجز القانون الدولي وأدواته عن منح، أو حتى تسهيل، ممارسة تقرير المصير. تقرير المصير الوطني في القانون الدولي مشروط بمفاهيم خلافية مثل العرق، والإقليم، والسيادة، والهيمنة/القبول، والدولة. ويتشكل جوهر هذه الشبكة المفاهيمية من الأرض والدم، وإن كانا غالباً ما يُعطَيان طابعاً علمانياً.

يمكننا تعريف تقرير المصير الوطني وظيفياً بأنه عملية ضمان وسائل تحقيق إرادة الكيان المقرر لمصيره في ظروف السيادة، والتي تعمل في بيئة الحوكمة. ولكن الأخيرة تشكل نقيضاً لاستقلالية تقرير المصير. وتشكل متطلبات أخرى لتقرير المصير، مثل الإقليم، والشعب (المكون للأمة)، والحاجة إلى الأمن، والإكراه، شرطاً ضرورياً لوجود الدولة، لكنها ليست شرطاً ضرورياً للسيادة، ولا تشكل شرطاً منطقياً لتقرير المصير.

---

[96] Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, 2nd edition (London, New York: Verso, 2006), 5-6.

[97] Christian Jarrett, "Different nationalities really have different personalities," *BBC Future* (13 April 2017), https://bit.ly/4lHYuQT (accessed 8 May 2022).

[98] Evgeny Bronislavovich Pashukanis, "Selections from the Encyclopaedia of State and Law," In *Pashukanis: Selected Writings on Marxism and Law*, trans., Peter B. Maggs, eds., Piers Beirne and Robert Sharlet (London: Academic Press, 1980), 168.

حدث اختراع الأمة في الإطار الفرداني للحداثة الرأسمالية على حساب الجماعة. فقد تطلبت الحداثة الرأسمالية، بما فيها التصنيع، والطموح الاستعماري، قمع الوحدة الاجتماعية الجمعية. واحتاجت هياكل الهيمنة الحديثة إلى إمداد مذرّر من العمالة المأجورة، وأمة مصبوغة بالكليّة للدولة المركزية. وكانت تقنيات "فعالة" في الممارسات (singularisation and individualisation) الفردنة والتفريد الاستعمارية. كان إقصاء الجمعية ضرورياً ليس فقط للاستيطان الاستعماري، بل أيضاً لإعادة التوزيع الإمبريالي للأقاليم.

يتطلب بناء أي كيان درجة من الوساطة والتجسيد – تقنيات تمكّن إنتاج إرادة جماعية من إجمالي الإرادات الفردية، وهي عملية لا تتم تلقائياً. هذا ضروري بشكل خاص لنشوء الإرادة الوطنية. أما الإرادة الجماعية المجتمعية، فبينما تتطلب تقنيات من نفس القبيل، إلا أنها تحتاج إلى قدر أقل بكثير منها، مقارنة بتشكيل الإرادة الوطنية. الحياة اليومية للمجتمع هي سياسته، ونشاطه الحر اليومي هو ممارسة لتقرير المصير – أي أن التنشئة الاجتماعية وحدها قد تكون كافية لتحقيق الوساطة والتجسيد في المجتمع. لهذا السبب، يجب أن تكون الجماعة وحدة التحليل في تقرير المصير الجماعي. فرض دمج الجماعة قسراً في الأمة (الدولة) أفقد تقرير المصير الجماعي طبيعته العضوية وأصبح معتمداً على السيادة. لكن العضوية القسرية في الأمة لا يمكن أن تحل محل العلاقات العضوية (الطبيعية) التي تشكل المجتمع.

هناك حاجة لتحديد جماعة اجتماعية بمقومات غير تلك التي تحدد الجماعة القومية – كيان لا يعتمد على ما يجعله مشتقاً بالنسبة للدولة، ويُنظر إليه من منظور لا يخضع لاعتبارات العقيدة الحداثية. يجب أن يمتلك هذا الكيان سمات تسمح له بأن يكون كياناً مقرراً لمصيره، مثل الاكتفاء الذاتي (القدرة على إعادة الإنتاج الاجتماعي الذاتي)، وامتلاك إرادة حرة جماعية (موحدة)، والتشكيل الذاتي. يتطلب الأخير، كفعل ارتباط مستقل، أن يشكل الكيان نفسه (دون وجود مسبق بالضرورة) مجتمعاً "حقيقياً" (لا متخيلاً فقط).

يشير مصطلح مجتمعي إلى أن "حق تقرير المصير لا يجب أن يقتصر على تحقيق الاستقلال السياسي لتقرير المصير الجماعي طبيعة اجتماعية أساسية تسبق شكل التنظيم[99] وتأسيس دولة منفصلة". السياسي – أي أن التنظيم السياسي يتطلب وجود مجتمع، ولا يمكن أن يوجد بدونه، بينما العكس غير

[99] Abdullahi Ahmed An-Na'im, *Proselytization and Communal Self-Determination in Africa* (New York: Orbis Books, 1999), 24.

صحيح. الدولة القومية، حيث تتحول البلدة إلى "مدينة" والسكان إلى "مواطنين"، هي أحد هذه الأشكال. هناك ثلاثة أسباب على الأقل للتفكير في كيان سياسي غير الأمة: الأول، هو الحاجة إلى كيان جماعي مقرر ولا يقمع تقرير المصير الفردي؛ (totalised)، ولا يُدفع نحو الكليّة (singularised) لمصيره لا يُفرّد والثاني، هو الحاجة إلى مجتمع حقيقي (لا متخيل)؛ والثالث ينبع من وجود مؤشرات على أزمة الدولة القومية، وعلى احتمال زوالها كإطار لتقرير المصير السياسي. من بين هذه المؤشرات تصاعد المطالب بحقوق السكان الأصليين؛ وعودة فكرة "السيادة الشعبية" مع افتراض ضمني بأن "الشعب" يشكل مجتمعاً غير الأمة. كما أن عودة الأدوار المرتبطة بصلة الدم، خاصة في المجتمعات التي مزقتها الحروب، دليل آخر على عدم كفاية الدولة القومية لتحقيق تقرير مصير يفي بغرضه، إلا أن استبدال الأمة بأشكال مجتمعية قديمة ومهجورة لا يحل المشكلة. هذه الظواهر تشهد على الأزمة لكنها لا تقدم خارطة طريق للحل، الذي يجب أن يتولاه المجتمع المدني.

عند فحص قضايا تقرير المصير العينية (مثل القضية الفلسطينية)، يلاحظ أن الاعتبارات الخارجية التي توفر شكل تقرير المصير (الدولة)، تطغى على جوهر تقرير المصير المتمثل في تحقيق الإرادة العامة. تحدد موضوعات مختلفة - إرادات متعارضة محتملة، شكل وجوهر تقرير المصير، مما يولد تناقضاً ذاتياً في عملية تقرير المصير الوطني. هذا التناقض يشكل قيداً كبيراً على إمكانية تحقيق الحرية كفعل طوعي لتقرير المصير. "هناك قانون واحد فقط يتطلب بطبيعته موافقة بالإجماع، وهو العقد الاجتماعي؛ لأن الاجتماع المدني هو أكثر الأفعال طوعية في العالم"[100].

المجتمع المدني

المجتمع المدني مفهوم مجرد ومرن له دلالات متعددة، وشهد إعادة مفهمة مرات عديدة عبر الزمن. ما وكلها تتعلق [101]يهمنا هنا هو الأفكار والتصورات التي ظهرت خلال القرون الثلاثة والنصف الماضية، بعلاقة الدولة بالمجتمع. تختلف هذه التصورات في مواقفها وتركيزها، لكنها تشترك في فكرة استقلالية المجتمع وعناصره المختلفة (الفرد، الأسرة، الجمعيات، المؤسسات الدينية، الاقتصاد، إلخ)، وحمايته من

[100] Jean-Jacques Rousseau, *The Social Contract and The First and Second Discourses*, ed., Susan Dunn (New Haven and London: Yale University Press, 2002 [1762]), 229.

[101] لاستعراض أصول وتطور مفهوم "المجتمع المدني" الحديثة، يُنظر:
Charles Taylor, "Modes of Civil Society," *Public Culture* 3, no. 1(1990): 95–118.

وصاية الدولة. كما تشترك أيضاً في متطلبات هذه الاستقلالية مثل الحرية، وجود نقاش عقلاني نقدي، التماسك الاجتماعي، الديمقراطية، والهويات الجماعية.

يمثل المجتمع المدني شيئاً مميزاً عن الدولة، لكنه مرتبط بها. إنه ما يجسد "الهوية ما قبل أو غير السياسية"[102] للأمة – وهو تجسيد ينطوي على توتر بين اتجاهين: "أحدهما يتحرك نحو معيار تقرير المصير؛[103] والآخر نحو هدف تهميش السياسي." بهذا المعنى، يمكن فهم المجتمع المدني من خلال فهم الدولة القومية كثنائية جدلية بين الأمة والدولة. باستخدام مصطلحات غرامشي، إذا كانت الدولة تمثل القانونية (legality) إنه يمثل "المحتوى الأخلاقي للدولة،"[104] فإن المجتمع المدني يمثل الواقع.[105] ولكونه "الحياة التاريخية العينية، فإن المجتمع السياسي والمجتمع المدني هما كيان واحد."[106] لكن في يقع في حقل الواقع، وهو أيضا المكون الأخلاقي للهيمنة (الصلة بين السياسي والمدني)، فإن المجتمع المدني هو مولد التغيير، وحارس الحقوق، أو كما يصفه تايلور، المسؤول عن "التوازن والتغيير."[107] إن المجتمع المدني "يضمن الحفاظ على الرابطة بين المثقفين العضويين لمجموعة اجتماعية بالمثقفين التقليديين، وهي وظيفة ضرورية ... لرفع أعضاء المجموعة ،'الاقتصاديين' إلى مستوى 'المثقفين السياسيين،' أي منظمي جميع الوظائف الجوهرية للتطور العضوي لمجتمع مدني وسياسي متكامل."[108] إن هذه الميزة للمجتمع المدني، هي التي تجعله المرشح الواضح لتجسيد وتطوير وترسيخ مفهوم تقرير المصير الثلاثي المقترح أعلاه. وبينما يعد تمييز المجتمع المدني عن الدولة ضرورياً مفاهيمياً، فإن استقلاليته (النسبية) ليست مضمونة. فحفاظ المجتمع على قدرته "ما قبل السياسية" يشكل سمة ضرورية للدولة إذا كانت ستخدم الأمة، لا أن تجعلها أداة في خدمة السيادة – الحالة النموذجية للأوليغارشية. ولكي يؤدي المجتمع المدني هذا الدور، يجب أن يضمن تمايزه عن الدولة ويحافظ على طابعه المدني. يشير مصطلح المجتمع المدني إلى الهياكل المجتمعية المدنية (غير العسكرية أو القسرية)، ويستثني جميع فروع الدولة وأجهزتها وأي بنية شبيهة بالميليشيا أو المافيا. إن التجسيد الملموس لدور

[102] Taylor, "Modes of Civil Society," 112.
[103] Ibid.
[104] Antonio Gramsci, *Prison Notebooks (Vol. I)* (New York: Columbia University Press, 1992), 214.
[105] Antonio Gramsci, *Prison Notebooks (Vol. III)* (New York: Columbia University Press, 2007), 20.
[106] Antonio Gramsci, *Prison Notebooks (Vol. II)* (New York: Columbia University Press, 1996), 182.
[107] Taylor, "Modes of Civil Society," 107.
[108] Gramsci, *Prison Notebooks (Vol. II)*, 202.

المجتمع المدني بصفته "المحتوى الأخلاقي للدولة"، و"حامي الاستقلالية"، يكمن في الفاعلين المدنيين الذين يبادرون وينظمون ويمارسون دور الوزن المضاد لنزعة جعل السياسي مطلقاً.

إن الانتماء إلى أحد تشكيلات المجتمع المدني طوعياً وقائما على مبادرة ذاتية. ويمكن أن يكون أعضاء المجتمع المدني أفراداً أو مجموعات، سواء كانوا أشخاصاً قانونيين أو مؤهلين ليصبحوا كذلك (مواطنين ومنظمات مسجلة) أو لم يكونوا (أشخاص بلا جنسية، أو مجموعات غير مسجلة – سواء كانت قانونية أم لا، بما في ذلك المجموعات التي يمتد تنظيمها عبر أكثر من ولاية قضائية). ولا يمكن أن يستند الانتماء للمجتمع المدني إلى معايير صلة الدم (الأسرة، القبيلة، العرق، إلخ).

يفترض مفهوم المجتمع المدني وجود هياكل "غير مدنية" (مثل الدولة)، التي يتم تمييزه عنها، ويعارضها، ويسعى إلى إصلاحها ومساءلتها. لكن لأن الدولة تميل إلى استيعاب المجتمع المدني، وأحياناً تنجح في احتوائه، يتعرض المجتمع المدني إلى تحولات تدفعه إلى الخروج عن طبيعته. من أمثلة ذلك: التحول إلى والاختزال. الأخير مثال حي اليوم حيث [109])،juridification)، القوننة (corporatisationشركات (يُختزل المجتمع المدني إلى منظمات غير حكومية مسجلة وبيروقراطية. لكن فهمنا للمجتمع المدني أوسع من ذلك.

في هذا النص، نستخدم تعبير "المنظمات غير الحكومية" للإشارة إلى المنظمات غير الربحية التي ترى نفسها منظمات مهنية، وتعتمد على التمويل في عملها، وتنفذ أنشطتها من خلال "مشاريع". هذه المنظمات هي أحد أنواع "المنظمات المدنية"، التي تشمل أيضاً منظمات تعتمد على العمل التطوعي والخيري مثل النقابات والأندية. أما منظمات المجتمع المدني، فتشمل، بالإضافة إلى المنظمات المدنية، منظمات مثل الجامعات والمراكز الثقافية والمتاحف، طالما أنها غير حكومية وغير ربحية. تستثني جميع هذه المنظمات التنظيمات السياسية مثل الأحزاب والفصائل والائتلافات الحزبية، وأي مجموعة تسعى

[109] *[بشكل عام إلى الاتجاه نحو الزيادة المضطردة للقوانين الرسمية (الوضعية، أو المكتوبة) \errechtlichung* "يشير تعبير 'القوننة' التي يمكن ملاحظتها في المجتمع الحديث." يُنظر:
Jürgen Habermas, *The Theory of Communicative Action, Volume 2: Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason,* trans., Thomas McCarthy (Boston: Beacon Press, 1987), 357.

إلى السلطة السياسية أو يحتمل أن تمتلكها، كما تستثني أي منظمات تشترط العضوية فيها معايير غير طوعية أو ذات هياكل هرمية (بما في ذلك المنظمات الدينية التي تندرج تحت هذا المعيار).

إن موضوع هذه الورقة ليس هذه المؤسسات بحد ذاتها، بل دورها التحويلي في تسهيل تطوير وتعزيز الإرادة (الإرادات) الحرة المستقلة، التي تشكل في المحصلة الهيكل الذي تقوم عليه السيادة السياسية. وهذا نفسه هو هيكل الشرعية الذي يجمع بين القانونية والأخلاقية. إن هذه الطبيعة المزدوجة هي ما يجعل المواطنة الحديثة ممكنة.[110] وبما أن للقانون طبيعة قسرية، فإن الإرادة الحرة التي يفترض أن تمثلها السلطة السياسية تعتمد على حماية استقلالية مكوناتها، سواء كانت خاصة أو عامة. وتشكل هذه الحماية واجباً أخلاقياً على المجتمع المدني، خاصة في الدولة حيث "تُلزم قوانين الحرية الرجال بتحمل مسؤوليها بأنفسهم".[111] لم يتكون تطور القانون في إطار الدولة الحديثة "من الازدياد المضطرد للمكون الأخلاقي، بل من الازدياد الحصري لمنتجات القانونية."[112]

تتطلب الشرعية ذات الشقين درجة من الاستقلالية لمكونيها وانسجاماً بينهما، بيد أنه من غير الممكن تحقيق هذا الانسجام والاستقلالية في ظل الاستعمار - السبب الرئيسي في عدم تمكّن المجتمع المدني الفلسطيني من تحقيق هذا الانسجام. وقد استمر هذا الوضع بعد ظهور السلطة الفلسطينية التي لم تنه الحالة الاستعمارية. و"أدى إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 ... في الضفة الغربية وقطاع غزة ... إلى تغيير كبير في الظروف البنيوية للمجتمع المدني."[113] منذ نشوء السلطة الفلسطينية على خلفية اتفاقيات أوسلو، أصبحت العلاقة المتوترة بين الشقين المشكلين لأسس الشرعية معقدة بسبب ازدواجية الولاية القضائية، وخضوع الولاية الفلسطينية للقوة الإسرائيلية.

قبل ظهور السلطة الفلسطينية، كان المجتمع المدني الفلسطيني يؤدي واجبه الأخلاقي في الانفصال عن هياكل وقوانين المحتل. أما بعد ظهور السلطة، فنشأت حالة اندماجية أصبحت فيها السلطة الفلسطينية جهة ذات ولاية من جهة، وجسماً تابعاً للهيمنة الاستعمارية من جهة أخرى. أدى هذا الوضع إلى انفصام في

[110] Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, trans., Thomas Burger (Massachusetts, Cambridge: MIT press, 1989), 111.
[111] Ibid., 109.
[112] Ibid.
[113] Michael Schulz and Lina Suleiman, "Palestinian NGOs' Changed Work Dynamics: Before, During, and beyond the Oslo Process," *Middle East Critique* 29 no. 4 (2020): 436.

الواجب الأخلاقي للمجتمع المدني: الانسجام مع والانفصال عن الهياكل السياسية القائمة في آن واحد، مما أدى إلى أزمة غير معلنة (وإن كانت معروفة جيداً)، وتدهور في المجتمع المدني الفلسطيني. لم يقتصر أثر الولادة المشروطة خارجياً للسلطة الفلسطينية الناجم عن نشوء ثنائية واجبات متناقضة، بل عملت السلطة بنشاط على ضمان "مأسسة المجتمع المدني كحلبة تنافس دائم مدجّن قانونيا بين شخوص خاصة تتصرف استراتيجياً من جهة، وأجهزة الدولة المنظمة بالقانون العام، والتي تشكل المستوى الذي يمكن فيه استعادة الإجماع في حالات الصراع الشديد."[114]

هناك عوامل أخرى فاقمت أزمة المجتمع المدني، وكلها مرتبطة بالسياق العالمي "الذي اختفت فيه ثنائية الدولة - المجتمع المدني من الخطاب السياسي السائد."[115] وتكمن إحدى سمات هذا السياق، خاصة في نسخته النيوليبرالية، في أن اعتبارات التنظيم تتفوق على العقلانية. وعلى خلفية هذا السياق، اختُزلت منظمات المجتمع المدني فعلياً إلى المنظمات غير الحكومية، التي أصبحت الشريك "المؤهل" للهياكل السياسية في التركيبة السياسية - الأخلاقية. في هذه العملية، تبنت منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، إطار "سيادة القانون"، وقبلت الأطر القانونية الصارمة في سعيها لنيل الشرعية القانونية، واعتمدت تقنيات "الشركات" المطلوبة للشراكة مع الهياكل السياسية (مثل الحكومة)، وأصبحت غير مسيسة بدلاً من أداء دورها الأصلي في نزع تسييس النظام السياسي أو "تهميش السياسي."[116] كما أن اعتماد المنظمات غير الحكومية وبعض منظمات المجتمع المدني الأخرى على regulation)، يعزز الانطباع بأن المجتمع المدني يتكون المانحين، الذين يشاركون في النزعة الضبطيّة (من المنظمات غير الحكومية حصراً.

الصورة التي ظهرت بعد نشوء السلطة الفلسطينية تذكر بوصف غرامشي لحالة المجتمع المدني الإيطالي قبل الحرب العالمية الأولى:

> *... كان هذا المجتمع المدني نفسه شيئاً غير متماسك وفوضوياً وظل كذلك لعقود عديدة؛ لذا كان من الممكن للدولة أن تهيمن عليه، متغلبة في كل مرة على التناقضات*

[114] Habermas, *The Theory of Communicative Action*, 178.
[115] Ellen Meiksins Wood, "The Uses and Abuses of 'Civil Society," In *Karl Marx*, by Kevin B. Anderson, ed., Bertell Ollman (London: Routledge, 2017), 351.
[116] Taylor, "Modes of Civil Society," 112.

التي تظهر بشكل متقطع ومحلي، دون أي رابط وطني. حتى الكليريكية نفسها لم تكن تعبيراً عن هذا المجتمع المدني، لأنها لم تستطع تنظيمه على النطاق الوطني، مهما كانت منظمة وطنية (شكلياً)، وقوية. في الوقت نفسه، لم تكن هذه المنظمة متجانسة سياسياً[117] وكانت تخشى الجماهير التي كانت هي نفسها تهيمن عليها إلى حد ما.

في مثل هذا السياق، لا يمكن توقع أن يكون لفاعلي المجتمع المدني القدرة على أداء دور وواجب مشروطين بأسس غير موجودة: السيادة ووحدة الإطار السياسي. بدون هذه الأسس، لا يمتلك المجتمع المدني القدرة على تشكيل العنصر الثاني (مع المجتمع السياسي) للهيمنة، ويستحيل عليه أداء دور "الموازن" والسعي لتحقيق "التوازن".

لتقرير المصير، الفردي والجماعي، هما موضوع الواجب الأخلاقي للمجتمع[118] العنصران غير السياسيين المدني. يمكن تصور طبيعة الدولة القومية المكونة من السلطة القسرية (الدولة) والسلطة الأخلاقية (الأمة). الأخيرة هي ما يعبر عنه تقرير المصير، كما قال تايلور:

منذ عام 1776 وحتى الآن، اتخذ مفهوم الهوية ما قبل السياسية للشعب شكلاً جديداً وأكثر قوة، هو الأمة. نحن الآن نتحدث عن هذا الحق في صنع وهدم الهياكل على أنه حق تقرير المصير.[119]

بينما تتحمل الدولة مسؤولية السياسي، فإن الحفاظ على "ما قبل السياسي" هو مسؤولية المجتمع المدني، وهذا المجتمع المدني ما قبل السياسي يتكون من أفراد مستقلين ومن الجماعات التي ينتمون إليها – المجتمعات. كلاهما شرط لوجود الدولة، التي تشكل، بإضافة الشرعية التي يوفرها المجتمع المدني، الدولة القومية، ما يجعل المجتمع المدني حيوياً. لهذا السبب لا يمكن للمجتمع المدني الفلسطيني الهروب من معركة الدولة كضرورة وجودية، مهما بدا هذا الأمر غير بديهي. لكن تبني هذه المعركة له ثمن.

---

[117] Gramsci, *Prison Notebooks (Vol. I)*, 214.

[118] تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلحي "غير سياسي" و"ما قبل سياسي" لا يعنيان "لا سياسي"، بل يشيران إلى وجود صفة/مشكلة/دور معين ...إلخ بشكل مستقل عن وجود الكيان السياسي (سواء قبل ظهوره أو بغض النظر عنه). وهو مفهوم يشير إلى ظاهرة "طبيعية".

[119] Taylor, "Modes of Civil Society," 111.

مناقشة النتائج من الميدان

في هذا الجزء من البحث، نتناول كيفية إدراك فاعلي المجتمع المدني لهذه الصورة المعقدة لدورهم، وصلتهم بالسياسي. من المهم الإشارة أولاً إلى أن الأمة، كما ورد في النقاش أعلاه، هي بناء عمره عدة قرون ينتمي إلى الحداثة. كانت هناك هياكل أخرى تؤدي دورها قبل الحداثة، ويمكن أن تؤديه هياكل مختلفة بعد الحداثة. لكن في جميع الحالات، ما دامت هناك بنية سياسية، فإن ترابط القانون والأخلاق، أو القوى القسرية والأخلاقية، أمر لا مفر منه، وبالتالي لا مفر من وجود المجتمع المدني أو ما يعادله.

في الحوارات مع فاعلي المجتمع المدني، كان استقبال فكرة مفهوم تقرير المصير الثلاثي إيجابياً ومرحّباً به عموماً. حتى أن أحد المشاركين قال إن هذا الطرح جاء متأخراً، إذ كان من الضروري الانتباه للجوانب الفردية والجماعية لتقرير المصير منذ فترة، ما كان ليمنع تدهور الحرية الشخصية والجماعية التي تواجه وكانت هناك دوافع مشابهة وراء الدعوات لتوسيع النقاش حول الفهم الثلاثي لتقرير [120]قيوداً متزايدة. المصير.[121]

هناك وضوح في أن الاستقلال السياسي لا يضمن تحقيق تقرير المصير، وأن الأخير مرتبط بفهم شامل [122]للحقوق (غير القابلة للتجزئة). فيتطلب تحقيق تقرير المصير، على سبيل المثال، تطبيق حق العودة، ناهيك عن الحريات المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

غياب فهم شامل لتقرير المصير

ومع ذلك، فإن ما يمكن الخلوص إليه من جميع اللقاءات مع فاعلي المجتمع المدني هي أنهم (وغيرهم) لم [123]يتأملوا بعمق في فهم تقرير المصير. فهم يدركون أن تقرير المصير الوطني لا يكفي لضمان الحريات،

120. المقابلة رقم 14، أجراها عمر قسيس، في الفضاء الافتراضي، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
121. المقابلتان رقم 4 ورقم 13.
122. المقابلة رقم 9، أجراها أحمد عطا الله، بيت لحم، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
123. المقابلة رقم 13، أجراها عمر قسيس ورانيا القاضي، في الفضاء الافتراضي، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

لكن هناك اتفاق عام على أن مهمة التحرر الوطني، في ظل [124]وأن الحرية هي القضية الجوهرية، الاحتلال، تهيمن على الخطاب والمفهوم، وترتبط بشكل مباشر بتقرير المصير الوطني.

ومع ذلك، فإن احتكار البعد الوطني لفهم تقرير المصير ليس مطلقاً. فقد سجلت الحوارات ملاحظات كما ورد في [125]حول تقاطع حقوق الأفراد (مثل حقوق النوع الاجتماعي) مع مفهوم تقرير المصير الفردي. ومع ذلك، لا مفر من الاستنتاج بأن [126]الحوارات تذكير بأن الحقوق الجماعية تشمل الحقوق الفردية. هناك نقصاً لفهم شامل لتقرير المصير الفردي والجماعي. ربما يكون التركيز شبه الحصري في عمل المجتمع المدني على قضايا حقوقية منفصلة، مثل النوع الاجتماعي أو ذوي الإعاقة، قد عمّق وساهم في إنشاء فهم منفصل لكل من هذه الحقوق، التي تشكل، في مجملها، الحق في تقرير المصير. وقد أدى ذلك إلى اختزال [127]فهم الأخير كأنه حق وطني خاص، "حتى ليس بالمعنى الصحيح لـ'وطني'."

يمنح الخطاب السائد في فلسطين وزناً أكبر لـ"الهوية الفلسطينية" مقارنة بتقرير المصير ومقوماته الأخرى. قال أحد المشاركين: "بالنسبة لي، الحق الجماعي في تقرير المصير يرتقي إلى مرتبة المقدّس، لأني بحاجة إلى وهذه الهوية، بطبيعة الحال، "وطنية"، ومن هنا أولوية تقرير المصير الوطني. [128]الحفاظ على هويتي." وبحسب طارق دعنا، فقد "ركّز فاعلو المجتمع المدني على إنتاج المعرفة في حقل محلي أصيل، يتضمن لكن تأكيد الهوية ليس [129]التأكيد على أصالة الثقافة والقيم المحلية كأساس لترسيخ الهوية الوطنية." [130]خالياً من القيم، بل يحمل "بعداً اجتماعياً يعكس طبيعة المجتمع."

ليس من المستغرب أن يرتبط مفهوم تقرير المصير، في السياق الفلسطيني، بالقانون الدولي. ولكن معنى حتى أن [131]وتبعات تقرير المصير في القانون الدولي ليست واضحة، نظراً لصلة الأمة (الشعب) بالدولة. بعض المشاركين عبّروا عن خشيتهم من أن تأطير القضية الفلسطينية كقضية تقرير مصير يصرف الانتباه

[124] المقابلتان رقم 4 ورقم 5.
[125] المقابلة رقم 4، أجراها أحمد عطا الله ومضر قسيس، رام الله، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
[126] المقابلة رقم 6، أجراها أحمد عطا الله وعمر قسيس ومضر قسيس، رام الله، 3 أكتوبر 2024.
[127] المقابلة رقم 9.
[128] المقابلة رقم 12، أجراها عمر قسيس، رام الله، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
[129] Tariq Dana, "The Structural Transformations of Palestinian Civil Society: Key Paradigm Shifts," *Middle East Critique* 24, no. 2 (2015): 205.
[130] المقابلة رقم 12.
[131] المقابلة رقم 10، أجراها أحمد عطا الله، بيت لحم، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

كما شكّلت القناعة بعدم إمكانية تحقيق تقرير المصير الحقيقي [132]عن القضية الأساسية – الحرية. [133]والكامل للفلسطينيين في ظل ميزان القوى الحالي، سبباً آخر للشك في جدوى هذا المفهوم.

يمكن إضافة أسباب منبعها "معرفة خارجية" لتفسير الفهم المجزأ أو المختزل لتقرير المصير، مثل تأثير ويبدو أن هذا الانفصال يتجلى في [134]أجندات المانحين، التي غالباً ما تفصل بين الحقوق وتقرير المصير. شبكة العلاقات بين المانحين والمتلقين، وينتهي به الأمر متخذا شكل المأسسة في بعض المنظمات غير الحكومية.

ومع ذلك، من الواضح أن فاعلي المجتمع المدني يدركون عموماً حدود تقرير المصير الوطني، ويعبّرون عن شعور بالعجز عن تجاوزها. فالحاجة إلى "الواقعية"، والانشغال بالأسئلة الحيوية العاجلة، تدفع الفاعلين المدنيين بعيداً عن التأمل في المفاهيم والمبادئ التي توجه عملهم. أوضح أحد المشاركين: "نعمل مع أشخاص يعانون من انتهاكات مباشرة، وليس من السهل أو البسيط أن نتذكر أن هؤلاء الأشخاص جزء من لقد تكررت الإشارة إلى "أننا لا نملك متسعاً للتأمل في جواهر [135]النضال الجماعي من أجل تقرير المصير." الأمور" بصيغ مختلفة: "كل ما يمكننا فعله هو محاولة تقليل الضرر، وليس حتى منعه. ... وهذا يتعلق بشكل خاص بأولئك الذين يستخدمون الأدوات القانونية ... أقصى ما يمكن تحقيقه هو تطبيق القانون، [136]ولكن إذا كان القانون ظالماً، فأنت تساهم في إحداث الضرر."

لا تبدو النقاشات الفكرية العميقة شائعة في منظمات المجتمع المدني. هناك حنين ملحوظ لأزمنة كان فيها الجدل الفكري ممارسة معتادة بين الفاعلين المدنيين، كما أشار أحد المشاركين:

> *لا يوجد مجال لمثل هذه النقاشات اليوم. حتى لو حدثت، لا يمكن أن تؤدي إلى شيء. أصبح المجتمع المدني مروّضاً. والترويض ليس سياسياً. ما زال الناس يفكرون، ولم تُفرض عليهم [137]أجندة، لكن تفكيرنا تغيّر. هذا هو الأخطر. استسلمنا لهذا التغيير طوعاً.*

[132] المقابلة رقم 3، أجراها عمر قسيس، رام الله، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
[133] المقابلة رقم 7، أجراها عمر قسيس، رام الله، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
[134] المقابلة رقم 9.
[135] المقابلة رقم 1، أجراها عمر قسيس ورانيا القاضي، رام الله، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
[136] المقابلة رقم 5، أجراها عمر قسيس، رام الله، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
[137] المقابلة رقم 10.

وأشار مشارك آخر إلى أن الترويض يمكن ملاحظته في المصطلحات التي نستخدمها والسياسات التي نعتمدها، دون التساؤل عما إذا كانت تحقق غاياتها.[138]

هناك أيضاً قناعات بأن من الخطأ تأطير القضية الفلسطينية باستخدام مفهوم تقرير المصير. إن الربط الجذري بين الأمة والدولة يجعل فكرة تقرير المصير برمتها إشكالية لبعض الفلسطينيين. فهم يرون تقرير المصير جزءاً من "رزمة" مستوردة، تتعلق بالدولة الحديثة، وتشمل، من بين أمور أخرى، "المجتمع المدني"، و"تقرير المصير."[139] يمكن فهم الدعوة إلى تقرير المصير تراجعاً محتملاً عن هدف التحرر.[140]

وبالنسبة لآخرين، يكمن الخوف في أن تحقيق تقرير المصير في سياق حل الدولتين سيؤدي إلى تقسيم الأمة الفلسطينية [المكونة من فلسطينيي الضفة الغربية وغزة وإسرائيل والشتات]، خاصة وأنه يُنظر إلى تقرير المصير الوطني عبر العدسة القانونية، لا سيما تلك المتعلقة بالقانون الدولي.[141] [142]

هناك أيضاً تصور حول وجود ارتباط بين تقرير المصير بصفته حق مكفول في القانون الدولي، وبين كونه الإطار الذي يُطرح من خلاله حل الدولتين للقضية الفلسطينية. وما يزيد الطين بلّة هو الاعتقاد المنتشر بأن عملية أوسلو حدثت برعاية القانون الدولي.[143] هذا التداخل في التصورات والاعتبارات يؤدي إلى نظرة متشككة إلى مفهوم تقرير المصير.

خلاصة القول، إن نقص الشمولية في فهم تقرير المصير ليس مجرد مسألة معرفية، بل هو جزئياً نتيجة البحث عن موقف مريح (comfort zone)، والتماهي مع التيار السائد أو تجنب تحديه، وإطراب آذان الجمهور والمانحين والهياكل السياسية. إن تجاوز هذا الاختزال يتطلب التزاماً أقوى من المجتمع المدني

[138] المقابلة رقم 3.
[139] المقابلة رقم 8، أجراها عمر قسيس، رام الله، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024.
[140] نفس المصدر.
[141] المقابلة رقم 13.
[142] المقابلة رقم 1.
[143] المقابلة رقم 5.

بدوره التحرري، كما يُفهم بمعانيه العالمية، أي تجاوز القضايا الطارئة "الآن وهنا" (فلسطين في الحالة الاستعمارية) نحو مستقبل "هنا وهناك" (اليوم التالي في سياق عالمي).

تحولات منظمات المجتمع المدني

تتجلى أزمة المجتمع المدني الفلسطيني، المرتبطة بأسباب وظروف متعددة، في جملة من الأمور، من بينها أجندات وأولويات الفاعلين المدنيين. إن قضية تقرير المصير ليست مركزية في جدول أعمالهم، رغم أنها وكل ما [145] فـ"المجتمع المدني ابتعد عن القضايا الوطنية الكبرى."[144] تخدم كمبدأ توجيهي لبعضهم، يتطلب إرادة أو رؤية جماعية يُسقط من الأجندة:

> *لا يوجد تكامل في برامج منظمات المجتمع المدني، ولا توجد مظلة لتنسيق أنواع العمل المختلفة في القطاعات المتنوعة (حقوق المرأة، حقوق الطفل، المياه، إلخ)، بحيث تكون هناك رؤية وطنية موحدة واتجاه موحد. على العكس، هناك تنافس (ليس من النوع الصحي).*[146]

وقد عبّر مشارك آخر عن تصور مشابه:

> *وكأنه تمت خصخصة القطاع المدني. أنا، بصفتي امرأة، أعمل بمعزل عن العمال والطلاب، إلخ. لا نملك القدرة على جذب الجيل الجديد، لأننا تحولنا من 'حاملي أفكار' [وحاملي قيم] إلى مؤسسات.*[147]

هناك قناعة قوية بأن المجتمع المدني شهد تغيرات كبيرة إثر نشوء السلطة الفلسطينية. تشمل أعراض هذا التغيير تحول منظمات المجتمع المدني من منظمات جماهيرية مسيّسة، ومنخرطة في المقاومة وتحول التركيز من الحق الجماعي الشامل إلى حقوق انتقائية [148] الشعبية إلى منظمات مهنية غير مسيّسة؛ كما يتطلب التحول نحو [150] واتجه نحو قضايا الإصلاح التي لا تتطلب قاعدة شعبية،[149] وفردية؛

---

[144] المقابلة رقم 9.
[145] المقابلة رقم 15، أجراها عمر قسيس، رام الله، 2024/10/13.
[146] المقابلة رقم 11، أجراها عمر قسيس، في الفضاء الافتراضي، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.
[147] المقابلة رقم 12.
[148] المقابلة رقم 4.
[149] المقابلة رقم 12.
[150] المقابلة رقم 5.

الإصلاح علاقة ودية مع السلطة التنفيذية، مما يضع المجتمع المدني في موضع مساند لعمليات الإخضاع.[151] تشمل أعراض التغيير أيضاً السيطرة المتزايدة للسلطة الفلسطينية على المجتمع المدني،[152] حيث أنشأت السلطة "جداراً حديدياً بين العمل السياسي والاجتماعي."[153]

وتفاقم الوضع مع تعمق الانقسامات الداخلية، وغياب الأجندة الوطنية، وتراجع الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية (حتى أواخر 2023)، والانسحاب الجزئي للمانحين، والأهم من ذلك، التوقعات السياسية القاتمة التي ألقت بظلالها على المجتمع المدني الفلسطيني. ومع ذلك، من المهم الإشارة إلى أنه لا يوجد إجماع على غياب الأفق السياسي، فيرى البعض أن المقاومة هي الأفق، أو يعتبرون أن فقدان البوصلة[154] والافتقار إلى خطة عمل، لا يعنيان غياب الأفق.

وذكر[155] وأكد آخرون أنه يمكن خلق الأفق، فالوضع مستعصي، ويحتاج إلى تفكير خارج الصندوق. مشارك آخر:

> *... المشكلة أننا نرى الأفق من خلال رؤيتين فقط: رؤية السلطة الفلسطينية، ورؤية المعارضة. لن نرى أفقاً نرى رؤية إذا تعذر هذان الخياران، فنصاب بالإحباط. لكن على المجتمع المدني أن يخلق طريقاً جديداً للخروج من المأزق. على الأرجح يجب أن يتجنب الاستسلام للحالة الاستعمارية،[156] ويتجنب محاولة مواجهة دولة قوية جسدياً، بل يركز على الحقوق.*

يؤدي الجمود السياسي إلى تعمية التصورات حول تقرير المصير، ويحجب أفق تطبيقه عن البعض. يجري التعبير عن هذه المشكلة بأشكال متعددة تشير إلى أن مصدرها هو تعثر الحل السياسي للقضية الفلسطينية. والتفسير الأكثر بداهة هو أن المجتمع المدني الفلسطيني يكافح من أجل إنهاء الاحتلال، ويمتلك آلية متطورة لتعزيز هذا النضال، لكنه "لا يناقش بعمق السؤال عما نريد بعد انتهاء الاحتلال."[157]

---

[151] المقابلة رقم 11.
[152] نفس المصدر.
[153] المقابلة رقم 4.
[154] المقابلة رقم 8.
[155] المقابلة رقم 5.
[156] المقابلة رقم 11.
[157] المقابلة رقم 10.

وبما أن الغالبية العظمى من الفاعلين المدنيين، لا سيما المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني، وخصوصاً المنظمات غير الحكومية، هم نشطاء، فإنهم يميلون إلى البراغماتية والتخطيط وفقاً للسياسة الواقعية، التي يصعب إنتاج صور غير بائسة بالانطلاق منها. من هذا المنظور، لا يوجد الكثير مما يمكن من بناء الأمل. المخرج يتطلب مزيداً من الخيال، أو كما أشار عدة مشاركين، "يحتاج إلى تفكير خارج الصندوق":

لقد خلقت إسرائيل واقعاً من السيطرة والهيمنة يصعب تفكيكه. حل الدولتين ليس خياراً واقعياً، وليست الدولة الواحدة ثنائية القومية خياراً هي الأخرى. نظرياً، هناك بدائل لتقرير المصير الوطني، مثل تقرير المصير الثقافي القائم على العرق، لكننا بحاجة إلى الخوض في تأطير هذه الأسئلة[158]. سيكون هذا تحدياً لكنه يستحق الجهد.

بينما يُثبط غياب الأفق السياسي (وخطة عمل وطنية) الأغلبية، فإنه سيدفع آخرين إلى أن يكونوا أكثر نشاطاً[159]. دفعت الأزمة، أو ذروة الجمود، خاصة على خلفية المجازر في غزة، العديد من فاعلي المجتمع المدني إلى نقاشات أكثر جذرية. يرى بعضهم أن المفهوم الثلاثي لتقرير المصير المطروح يشكل نقطة انطلاق جيدة في عملية مراجعة الأجندة السياسية الفلسطينية. "إنها فرصة للتفكير بالضبط في هذه القضايا[160]. إلى أين نتجه؟ ماذا نفعل؟ ما هو مصيرنا؟ ما هو مستقبلنا؟".

ويشكل التمويل أحد العوامل الأخرى التي ساهمت في التحولات التي طرأت على المجتمع المدني. وفقاً لبعض المشاركين، أدى التمويل إلى انقسام منظمات المجتمع المدني إلى فئتين، ليس فقط بناءً على اعتمادها على التمويل، بل هناك منظمات نشأت فقط لتلقي التمويل. تشمل الفئة الأولى منظمات ليست منظمات غير حكومية، بل منظمات قائمة على القواعد الجماهيرية، وتلك المنظمات غير الحكومية "التي تميل هذه المنظمات إلى الانتقائية في اختيار المانحين، وتفاوض شروط التمويل بما يتناسب مع أجندتها ويتماشى مع مبادئ معينة (بما في ذلك المواقف السياسية)[161]. نشأت كحركات جماهيرية وما زالت وفية لرسالتها."

[158] المقابلة رقم 13.
[159] المقابلة رقم 3.
[160] المقابلة رقم 4.
[161] نفس المصدر.

أما الفئة الثانية، فلا تملك أي أجندة سوى تلك التي يفرضها المانحون. هذه هي المنظمات التي تُعد أحد أسباب خيبة الأمل الشعبية من منظمات المجتمع المدني وانعدام الثقة بها. ويبدو أنها تلعب دوراً في تدهور الصرامة الفكرية للمجتمع المدني، ونزع تسييسه، وانفصاله عن القضايا الجوهرية، وتجزئة القضايا بشكل يؤدي إلى فصل الحقوق الفردية عن تقرير المصير، واختزال فهم الأخير.[162]

تُصنف أجندات المانحين بأنها غير مسيّسة، وبالتالي كان للمانحين أثر في نزع التسييس عن المنظمات غير الحكومية، لكن هذا لم يكن العامل الوحيد المؤدي إلى نزع التسييس. فشكلت سياسات السلطة الفلسطينية عاملاً مهماً آخر.[163]

هناك أيضاً اعتقاد جزئي بأن تمويل المانحين، الذي دعم المنظمات غير الحكومية، وليس جميع أنواع منظمات المجتمع المدني، وتفادى منظمات القواعد الجماهيرية بشكل خاص، لعب دوراً محورياً في اختزال فهم المجتمع المدني إلى المنظمات غير الحكومية، وهو ما انتقده العديد من المشاركين. وهناك افتراض وما يعزز هذا التصور هو الانطباع بأن انعدام الثقة في المجتمع المدني هو نتيجة لهذا الاختزال.[164] وأصبحت غير مسيّسة أثناء محاولتها تسويق المنظمات غير الحكومية أصبحت "عبدة التمويل"، نفسها للمانحين.[165][166]

مع ذلك، لم يكن التمويل وحده هو ما أحدث تشوهات في المجتمع المدني، بل يُتوقع أن يؤدي غيابه أيضاً إلى مزيد من المشكلات! هناك تصور بأن التمويل الخارجي كان مرتبطاً بحل الدولتين، وهو خيار آخذ في التلاشي. ومن ثم هناك خوف من أن يتوقف التمويل مع زوال دافعه والمأزق السياسي.

تُظهر هذه المناقشة أن المجتمع المدني الفلسطيني قد خضع مع مرور الوقت إلى تحولات ليتكيف مع الظروف المتغيرة. خلال هذه العملية، فقد المجتمع المدني بعض السمات الضرورية للقيام بدوره في "التغيير والتوازن". أي أنه همّش المكون غير السياسي الهام لخدمة واجبه الأخلاقي القائم على الاعتبارات الإنسانية الشاملة، وتجنب اختزال الحياة المدنية إلى المجال السياسي فقط. هذا الاختزال يشكل ابتعاداً

[162] المقابلة رقم 9.
[163] المقابلة رقم 4.
[164] المقابلة رقم 11.
[165] المقابلة رقم 14.
[166] المقابلة رقم 9.

عن المسؤولية في ظل الأزمة الناتجة عن الحالة الاستعمارية وطبيعة القوى السياسية في فلسطين. تتطلب العودة إلى المسؤولية تجديداً ذاتياً للمجتمع المدني، لكنه يحتاج إلى تذكير بهذا الأمر، لأن القفز خارج منطقة الراحة ليس قراراً بديهياً.

أدوات تجاوز التحديات: إنتاج المعرفة؟

من الواضح أن المجتمع المدني لا يلعب دوره ولا يفي بواجبه الأخلاقي في تسهيل المشاركة الفردية والجماعية في تشكيل المستقبل، أي في تقرير المصير. رغم تعدد أسباب هذه الحالة وتعقيد ظروفها، فهي ليست مصيراً محتماً،[167] لكن تجاوزها يتطلب الجمع بين العمل الجماعي مع قناعة تحت قيادة ذات رؤية.

يتطلب تجاوز الجمود في الركود المدني والسياسي رؤية واضحة، تستند إلى الواقع، لكنها تنظر أبعد من الواقع الراهن والمعتقدات السائدة. لا يعني هذا بالضرورة اقتراح تحول جذري على المقاربات السائدة، ولكن على الأقل التفكير في نموذج عملي جديد.

نظرياً، تقوم شرعية المجتمع المدني جزئيا على كونه يشكل مصدر شرعية للدولة، وهو قادر على توفير شرعية الدولة من خلال ضبط قيام الأخيرة بوظائفها. ولذلك، فإن لعبه للأدوار المنوطة به، مثل تمثيل "الواقع" و"الأخلاق"، وخدمة "التغيير والتوازن" هي التي تجعله قادرا على إكساب الدولة تلك الشرعية المتأتية منه. لكن إذا لم يلعب المجتمع المدني هذه الأدوار ولم يحقق الوظائف التي تفترضها، فإنه يفقد شرعيته. ولا يبقى أمامه في هذه الحالة إلا الاعتماد على شرعيته القانونية بدلا من الشرعية الوظيفية (المتأتية عن قيامه بوظيفته)، وهو بذلك يجعل نفسه تابعاً للسلطة السياسية، وهو وضع أسوأ من "أقل الشرور"، خاصة في حالة فلسطين.

لهذا السبب، من الضروري أن يقوم المجتمع المدني الفلسطيني بالتفكير والتأمل ليس فقط في سوء الحال، بل في أفق حياة أفضل. ويتطلب هذا الواجب من المجتمع المدني إنتاج معرفة "عضوية" محلية المنشأ، وعدم الاكتفاء بنشر أو جمع وترتيب المعلومات عن المأزق الحالي. بمعنى آخر، يحتاج المجتمع المدني إلى

[167] المقابلة رقم 6.

وضع استراتيجيات، وهو ما يكافئ التنظير في مجال إنتاج المعرفة. ورغم أن هذه المهمة تبدو بعيدة المنال في الحالة الراهنة، غير أنها ضرورية، ولذلك، فهي تشكل تحدٍ جدي للمجتمع المدني الفلسطيني.

لا يوجد في فلسطين إنتاج معرفة شامل وجاد. هناك إنتاج معرفة متقطع ومحاولات لإنتاج معرفة حول الحقوق، وتقرير المصير، والمستقبل. ولا يتسم إنتاج المعرفة الراهن بالتراكمية، بل هو شبيه بمشاريع المنظمات غير الحكومية والتمويل: متفرق وغير منتج. والسبب الرئيسي لذلك هو غياب قيادة سياسية على توحيد وتوجيه الجهود.[168]

لا يتسم إنتاج المعرفة الموجود في منظمات المجتمع المدني بأهمية جلية. "يسألون أسئلة، لكن لا ينتج غياب إنتاج المعرفة ذات الأهمية "عن نزع التسييس عن ينتجون برامج أو استراتيجيات."[169] وضاف هذا إلى غياب القيادة السياسية المعرفة، بدءاً من غياب النقاش السياسي المجتمعي."[170] فيتوقع من المجتمع والافتقار إلى حاضنة سياسية، مما يعيق النقاش الفكري النقدي المجتمعي.[171] هناك حاجة إلى مجتمع مدني نابض وإنتاج معرفة نقدية.[173] المدني طرح ونقاش الأسئلة الصعبة،[172] ومراكز بحث وطنية (غير تلك الممولة من المانحين).[175] بالحياة، وإلى قيادة سياسية،[174]

التشخيص السابق (الذي قدمه فاعلون مدنيون) يكفي لاستنتاج ما هو الذي نحتاجه: عملية إنتاج معرفة شاملة، جدية، قائمة على النقاش العام، مسيسة، منظمة، مستقلة، وحرة. ولكن تبقى المعضلة في أنه من غير الواضح ما هو منبع المكونات والمتطلبات (القدرات) الذرورية لهذه العملية، وكيفية استخدامها. من الممكن تقديم بعض الأمثلة مثل "التعليم"، و"التعليم النقدي التحرري"، و"المعرفة والخبرة المحلية"، والقائمة تطول، لتبيان أن المكونات موجودة، ولا حاجة لاستيرادها. ما يبدو مفقوداً هو القناعة بضرورة

[168] المقابلتان رقم 9 ورقم 10 .
[169] المقابلة رقم 9.
[170] المقابلة رقم 4.
[171] المقابلة رقم 5.
[172] المقابلة رقم 9.
[173] نفس المصدر.
[174] المقابلتان رقم 10 ورقم 12.
[175] المقابلة رقم 10.

)، بل الانغماس في إنتاج المعرفة، وفي the habit to engageهذه العملية، وربما عادة الانخراط (الخيال، وفي التمرين الفكري.

عند سؤال المشاركين في الحوارات عن ما يتطلبه تبني فهم أوسع لتقرير المصير، أكدوا الحاجة إلى إيجاد من أجل [176]واستيعاب آلية لإزالة غموض المفهوم وربطه بالواقع اليومي، وبالمهام والقضايا اليومية، ولاستخدام المفهوم أداتياً في إطار [177]تطوير فهم مرتبط برؤية تحررية، تتمحور حول تقرير المصير، توطين استراتيجيات المجتمع المدني وخطط عمله، وتطويرها بأنفسنا، "وليس بواسطة 'مستشارين'"، [178]حتى نتمكن من العمل على ما نحتاج العمل عليه.

في التحليل النهائي، تملي استقلالية المجتمع المدني عليه تطوير أدواته الخاصة وصولاً إلى تحقيق وظائفه. لقد أدت وصاية القوى السياسية، والدفع نحو ما يعرف بـ"الممارسات الفضلى"، الذي حظي بدعم خاص من المانحين، والحاجة إلى إخضاع الأجندات المدنية للأجندات السياسية العالمية، إلى جعل إنتاج المعرفة ثانوياً داخل المجتمع المدني الفلسطيني. وقد أدى هذا إلى أن العديد من الفاعلين المدنيين (ممثلي المجتمع المدني) لا يدركون حتى "عدم حريتهم" الناتج عن الاكتفاء باختيار محصور بالمتاح من المعرفة، أو حتى الاكتفاء باللجوء التطبيقات المتوفرة، بدلاً من تطوير أدواتهم الخاصة عبر دمج النظرية والممارسة)، الذي يجمع بين إنتاج المعرفة والانتماء العضوي للقاعدة الشعبية. ومع ذلك، هناك اعتراف praxis(كافٍ بالمشكلة لبدء عملية، أو بالأحرى تأسيس أعراف، لإنتاج المعرفة وتبادلها، بدلاً من تبني المعرفة المنتجة خارجياً.

الخاتمة

هناك اتفاق على أن اختزال فهم تقرير المصير في مكونه الوطني (الدولاني) يتعارض مع مهمة وسبب وجود المجتمع المدني، ولا يغطي كل عناصر الأجندات المعلنة لمنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعة

[176] المقابلة رقم 1.
[177] المقابلة رقم 5.
[178] المقابلة رقم 14.

الحريات والحقوق، والمشاركة المدنية الفاعلة في تشكيل مصير الأمة. ومع ذلك، لم يعبر الفاعلون المدنيون عن جهوزيتهم لتبني المفهوم الموسع في نشاطهم، لكن في مناسبات عدة كانوا صادقين في حرصهم على مزيد من النقاشات والحوارات، وقناعتهم بأن مثل هذه النقاشات ضرورية على نطاق واسع.

نتيجة هذه الجولة من الحوارات ليست مفاجئة. الفاعلون المدنيون مقيدون بالجو العام، والخطاب السائد، والأزمات السياسية، والركود المدني المصاحب لهذه القيود. وفي الوقت الذي تحمل أجندة الفاعلين المدنيين عدة عناوين فرعية، فهي تحمل عنواناً رئيسياً واحداً فقط: إنهاء الاحتلال، والتفاوض، في الأثناء، على شروط الحياة اليومية. هذا تجلٍ لاستعمار العقل – وهو متلازمة لصيقة للحالة الاستعمارية.

ولا يتم تحدي الاستراتيجيات الأكثر ضيقاً، التي تنشأ في هذا الظرف، بسبب غياب الفاعلين المعنيين، مثل الأحزاب السياسية التي تملك أجندات تتجاوز الواقع المستعمر (وهو غياب مشترك بين المكونات المدنية والسياسية للأمة الفلسطينية). كما لا يوجد ما يمكن وصفه بقيادة بديلة، لذا يبقى الجميع يشعرون وكأن الوضع الذي يعيشون فيه طبيعياً، حيث لا متسع للتحديات الجذرية.

ولكن إهمال التحديات، وإغفال الأفعال المطلوبة للاستجابة لها، لا يلغي وجودها أو أثرها. يحتاج المجتمع المدني إلى تبني واجبه التحرري الأوسع الذي ينظر باتجاه المستقبل. ولهذا، يجب عليه تجاوز بعض الأخطاء التي حدثت عبر تاريخه المعقد، وتجديد نفسه، والقفز نحو أداء دور من يصمم الحياة الاجتماعية بدلاً من دور منفذ التصميم المتاح. في هذا السياق، يجب أن يحافظ المجتمع المدني على طبيعته العضوية من خلال إنتاج كل ما يلزم لإعادة إنتاج نفسه والحفاظ على سبب وجوده. وهذا يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، إنتاج معرفة ذات صلة وبصيغ مناسبة.

إن هيمنة قضايا الحياة والموت، إلى جانب انتشار النظرة الغيبية في الحياة اليومية، وغياب الرؤى السياسية، أدت إلى ركود المبادرة المدنية، وتدهور جودة القيادة بين الفاعلين المدنيين – القدرة على الاستماع والقيادة، لا مجرد الاستماع من أجل الطاعة.

ورغم هذا الجمود، هناك مؤشرات على وجود إرادة للتحرك نحو التغيير، وإن كان هذا التحرك ما يزال في انتظار جمهوره الذي يتبناه. العقبة الرئيسية أمام المبادرة إلى تغيير "الأسطوانة المشروخة" هي إملاءات الواقعية غير القادرة على النظر أبعد من "هنا" ومن "الآن"، والشعور بالعجز تجاه المستقبل، لأنه يبدو

بعيد المنال. إنه للافت للنظر أن المجتمع المدني في فلسطين لا يستغرب كونه منفذاً لأدوار صممت للموجودين في الخندق المقابل – السلطة السياسية. يؤدي هذا التشوه إلى عجز المجتمع المدني، حين يأتي "اليوم التالي"، عن أداء واجباته، والوفاء بالتزاماته الأخلاقية (كما شهدنا عند نشوء السلطة الفلسطينية، وأثناء وبعد ثورات الكرامة العربية).

الخروج من هذا الوضع ليس بسيطاً، لكنه ممكن. يشعر الفاعلون المدنيون بالمسؤولية، وهم مستعدون للعمل، لكنهم بحاجة إلى بيئة مواتية لهذا العمل، يكمن حجر زاويتها في الاعتراف. المقترح طموح، ويستهدف منظومة القيم في المجتمع الفلسطيني بأسره، مع اعتبار المجتمع المدني الفاعل الرئيسي في هذا المشروع. التغيير المقترح يهدف إلى إعادة إدخال المكون الأخلاقي للتنظيم الاجتماعي، بحيث تحل الأخلاق محل الامتثال، وتُعقلن وتُفهم وتُستوعب، بحيث لا يقتصر الأمر على تبنيها مثل تبني قواعد السلوك. فلا يمكن حصر المكون الأخلاقي في قضية أو مظهر واحد، بل يجب أن يكون شاملاً، يمس الحياة الإنسانية كلها، لا جانباً أو آخر منها.

الذي يربط الفعل بالفكر، بدلاً من فصل (praxis) ويتطلب تحقيق هذا المشروع تبني نهج الممارسة الممارسة الإنسانية إلى نظرية وتطبيق. ويتطلب هذا بدوره التعليم النقدي - تعليم يتجذر فيه نهج الممارسة ويهدف إلى إحلال التعلّم محل التدريب، والإقناع بدلاً من "الترويج"، والقناعة بدلاً من الإيمان، والعمل بدلاً من الوظيفة، والرضا الذاتي بدلاً من التقييم.

تبعات سياساتية

فيما يتعلق بالسياسات المتعلقة بالبحث وإنتاج المعرفة، هناك حاجة إلى تعزيز الوظيفة التحويلية للمجتمع المدني، وإعادة إرساء واجباته الأخلاقية – للعمل على تحرير الفلسطينيين من كل أشكال الهيمنة، بما في ذلك الوصاية. وبمصطلحات كانطية، المهمة المقترحة هي "الاستنارة، أي خروج الإنسان من حالة

لكن من أجل دعم الناس في مسعاهم للتحرر، يحتاج المجتمع المدني نفسه القصور المفروضة ذاتياً."[179] أن يسعى إلى التحرر.

وتتطلب هذه المهمة درجة عالية من الاستقلالية للباحثين لاختيار موضوعاتهم وأجندات أبحاثهم طالما أنها تقع ضمن نطاق واسع للتحول المدني. هذا سيسمح للبعض بالقفز والانبثاق من تحت ثقل الوضع الراهن.

هناك توجه عام في الأوساط الأكاديمية للنشر في نوع معين من المجلات يدفع الباحثين نحو العمل في قضايا أقل صلة بالوظيفة التحويلية للمجتمع المدني. والوازع الرئيسي وراء ذلك يكمن في اعتبارات تنافسية. أحد الحلول الجزئية لهذه المشكلة، في المؤسسات الأكاديمية، هو دعم عمليات تعزيز خلق بيئة يكون فيها عمل الباحثين في المجالات التي تتقاطع مع واجباتهم المدنية ميزة تنافسية بديلة. أما في منظمات المجتمع المدني الأخرى، فيجب أن يكون تطوير القدرة البحثية على رأس الأجندة، مع الاهتمام بجودة البحث، وضمان إعطاء اهتمام وجهد كافيين للتنظير. في البداية، يمكن أن يكون العمل التعاوني مع المؤسسات الأكاديمية مساراً عملياً، مثل إنشاء صناديق منح خاصة لدعم فاعلي المجتمع المدني لحضور برامج أكاديمية (سواء أدت إلى درجة علمية أم لا).

ويجب تطوير أنماط للمساءلة في حالات الحصول على منح متسقة مع التوجهات المشار إليها أعلاه – أنماط بديلة غير قائمة على قياس المخرجات، وعرض النتائج القابلة للقياس، إلخ. أحد الحلول يمكن أن يكمن في نقل المساءلة من الفرد المستفيد إلى المؤسسة المستفيدة، وتأطيرها بصيغة تأملية، تقوم على مشاركة الأفكار والتأمل في العملية البحثية وفي دورها المدني، لا قائمة على النتائج. إذا كنا نسعى إلى تعزيز القدرة الفكرية (أي التفكير)، فيجب التركيز على العملية فقط وليس النتائج، لأن تثبيت نتائج التفكير هو الركود بحكم التعريف.

[179] Immanuel Kant, "An Answer to the Question: What is Enlightenment?" In *Toward Perpetual Peace and Other Writings on Politics, Peace, and History* by Immanuel Kant, ed., Pauline Kleingeld, trans., David L. Colclasure (New Haven: Yale University Press, 2006 [1874]), 22.

هذا يعني أيضاً ضرورة فتح صيغ منح التمويل. لا يجب اشتراط توجه سياسي، أو دليل تجريبي، أو توجه قائم على المجتمع، إلخ. يجب أن تكون المتطلبات فقط الاتساق، والالتزام بالقيم التحررية كمعايير للاختيار والمساءلة. يجب أيضاً تجنب تحديد مواضيع وقضايا البحث مسبقاً.

التوصيات[180]

1. **تشجيع النقاش حول طبيعة تقرير المصير:** يمكن أن يتخذ ذلك شكل رعاية ورش عمل ومؤتمرات لمناقشة مفهوم تقرير المصير؛ ودعم تطوير المناهج وحملات التوعية العامة التي تؤكد الترابط بين تقرير المصير الفردي والجماعي والوطني؛ ودعم منظمات المجتمع المدني في سعيها إلى دمج هذا الفهم الأوسع في نشاطها وبرامجها.
2. **تعزيز قدرة المجتمع المدني على إنتاج المعرفة العضوية والمحلية:** يمكن أن يتخذ ذلك شكل دعم مراكز البحث التي تركز على إنتاج المعرفة النقدية والتحررية.
3. **معالجة التردد في إنتاج المعرفة:** عبر (أ) دعم وتعزيز البرامج التي تدمج إنتاج المعرفة في هياكلها؛ (ب) دعم النقاش العام المستنير حول القضايا الاستراتيجية بدلاً من "القضايا الساخنة" و"قضايا الساعة"؛ (ج) النظر في دعم إطلاق برامج محددة ذات طبيعة نظرية نقدية تجذب الفاعلين المدنيين.
4. **معالجة نزع التسييس في المجتمع المدني:** بدعم المبادرات التي تعيد ربط المجتمع المدني بدوره التحرري والتحويلي. ويشمل ذلك تشجيع منظمات المجتمع المدني على تبني استراتيجيات سياسية مستنيرة من خلال تعظيم التمويل الذي يضمن توافق البرامج مع الاحتياجات والأولويات المجتمعية، والاستقلال عن أجندات المانحين؛ وتشجيع تبني مناهج قائمة على الحقوق تربط الحقوق الفردية والجماعية في إطار تقرير المصير.

[180] يعتمد هذا القسم على اقتراحات الزملاء، وخاصة هديل أيوب، والمناقشات معهم.

5. **إعادة بناء الثقة في المجتمع المدني:** عبر معالجة تآكل الثقة العامة في منظمات المجتمع المدني بدعم أولوية المشاريع المجتمعية، وتشجيع منظمات المجتمع المدني على التفاعل مع قواعدها من خلال عمليات اتخاذ قرارات تشاركية.
6. **دعم التنظير حول نماذج سياسية بديلة:** بتمويل أبحاث ومشاريع تجريبية تستكشف نماذج سياسية واقتصادية بديلة تتجاوز إطار الدولة القومية التقليدية؛ ودعم مشاريع تجريبية تختبر مناهج مبتكرة للتنمية الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي والمشاركة السياسية.
7. **إعطاء الأولوية للمبادرات والمشاريع التي تعالج جذور النضال الفلسطيني:** وبناء القدرات لليوم التالي (ليس فقط في غزة). وتشجيع المانحين على مواءمة تمويلهم مع الأهداف الأوسع لتقرير المصير والتحرر، بدلاً من الأجندات الضيقة الخاصة بقضايا معينة.
8. **تقليل تأثير تمويل المانحين:** من خلال اعتماد نماذج تمويل أكثر مرونة وأقل إجبارية تسمح لمنظمات المجتمع المدني بالحفاظ على استقلاليتها ومواءمة عملها مع أولويات قواعدها.
9. **تعزيز التضامن الدولي والمناصرة:** بدعم الشبكات التي يمكنها الدفاع عن تقرير المصير الفلسطيني ودعم جهود المجتمع المدني في تحدي الحالة الاستعمارية. مثال على ذلك دعم المبادرات الشريكة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمنظمات الدولية العاملة في حقوق الإنسان، ومناهضة الاستعمار، والعدالة الاجتماعية.

من الضروري إيلاء اهتمام خاص بقطاع غزة، الذي يعاني من حاجة إنسانية ماسة هي الأولوية الأولى. ومع ذلك، من المهم ألا يقتصر دعم الغزيين على المساعدات الإنسانية، وعلى ضمان محض البقاء على قيد الحياة. من الضروري الاهتمام بإصلاح وتجديد منظمات المجتمع المدني في غزة ودعم قدرتها على لعب دور مركزي. لقد أعدت الحرب بعض الأسس لتجديد دور المجتمع المدني، ويجب البناء عليها.

المصادر

Anderson, B. 2006. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. 2nd Edition. London, New York: Verso.

An-Na'im, A. A. 1999. *Proselytization and Communal Self-Determination in Africa.* New York: Orbis Books.

Baxi, U. 2020. "'The Dust of Empire': the Dialectic of Self-Determination and Re-colonisation in the First Phase of the Cold War." In *International Law and the Cold War*. Edited by Matthew Craven, Sundhya Pahuja and Gerry Simpson. 379-413. New York: Cambridge University Press.

Dana, T. 2015. "The Structural Transformations of Palestinian Civil Society: Key Paradigm Shifts." *Middle East Critique* 24 (2). 191-210.

Fisch, J. 2010. *The Right of Self-Determination of Peoples: The Domestication of an Illusion.* New York: Cambridge University Press.

Gramsci, A. 1992. *Prison Notebooks (Vol. I)*. New York: Columbia University Press.

Gramsci, A. 1996. *Prison Notebooks (Vol. II)*. New York: Columbia University Press.

Gramsci, A. 2007. *Prison Notebooks (Vol. III)*. New York: Columbia University Press.

Habermas, J. 1987. *The Theory of Communicative Action, Volume 2: Lifeworld and System: A Critique of Functionalist Reason*. Translated by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press.

Habermas, J. 1989. *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society.* Translated by Thomas Burger. Massachusetts, Cambridge: MIT press.

Jarrett, C. 2017. "Different nationalities really have different personalities." *BBC Future*. April 13. https://bit.ly/4lHYuQT (accessed 8 May 2022).

Kant, I. 2006 [1874]. "An Answer to the Question: What is Enlightenment?" In *Toward Perpetual Peace and Other Writings on Politics, Peace, and History*. By Immanuel Kant. Edited by Pauline Kleingeld. Translated David L. Colclasure. 17-23. New Haven: Yale University Press.

Merriam-Webster. n.d. "self-determination." *Merriam-Webster.com Dictionary* https://www.merriam-webster.com/dictionary/self-determination (accessed 4 April 2022).

Etymonline. n.d. "Self-determination." *Etymonline (Online Etymology Dictionary)* https://www.etymonline.com/search?q=self-determination (accessed 13 June 2022).

Pashukanis, E. B. 1980. "Selections from the Encyclopaedia of State and Law." In *Pashukanis: Selected Writings on Marxism and Law*, translated by Peter B. Maggs. Edited by Piers Beirne and Robert Sharlet.165-185. London: Academic Press.

Rousseau, J. J. 2002 [1762]. *The Social Contract; and, The First and Second Discourses.* Edited by Susan Dunn. New Haven and London: Yale University Press.

Schulz, M and Suleiman, L. 2020. "Palestinian NGOs' Changed Work Dynamics: Before, During, and beyond the Oslo Process." *Middle East Critique* 29 (4). 433-449.

Taylor, C. 1990. "Modes of Civil Society." *Public Culture 3* (1). 95-118.

Wallerstein, I. 2004. *World-Systems Analysis: An Introduction.* Durham, London: Duke University Press.

Wehmeyer, M. 2004. "Beyond Self-Determination: Causal Agency Theory." *Journal of Developmental and Physical Disabilities* 16 (4). 337–359.

Weitz, E. D. 2015. "Self-Determination: How a German Enlightenment Idea Became the Slogan of National Liberation and a Human Right." *The American Historical Review 120* (2). 462-496.

Wood, E. M. 2017. "The Uses and Abuses of 'Civil Society'." In *Karl Marx*. By Kevin B. Anderson. Edited by Bertell Ollman. London: Routledge.

المقابلات

المقابلة رقم 1، أجراها عمر قسيس ورانيا القاضي، رام الله، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024

المقابلة رقم 2، أجراها عمر قسيس، رام الله، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 3، أجراها عمر قسيس، رام الله، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 4، أجراها أحمد عطا الله ومضر قسيس، رام الله، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 5، أجراها عمر قسيس، رام الله، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 6، أجراها أحمد عطا الله وعمر قسيس ومضر قسيس، رام الله، 3 أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 7، أجراها عمر قسيس، رام الله، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 8، أجراها عمر قسيس، رام الله، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 9 أجراها أحمد عطا الله، بيت لحم، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 10، أجراها أحمد عطا الله، بيت لحم، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 11، أجراها عمر قسيس، في الفضاء الافتراضي، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

المقابلة رقم 12، أجراها عمر قسيس، رام الله، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 13، أجراها عمر قسيس ورانيا القاضي، في الفضاء الافتراضي، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 14، أجراها عمر قسيس، في الفضاء الافتراضي، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

المقابلة رقم 15، أجراها عمر قسيس، رام الله، 2024/10/13.

حول فريق البحث

مضر قسيس (مؤلف وقائد فريق البحث)

مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبادرة كرامة في جامعة بيرزيت.

عمر قسيس (مراجعة الأدبيات، العمل الميداني، التعليقات على المسودات، وكتابة الملخص)

باحث مساعد، مبادرة كرامة في جامعة بيرزيت.

أحمد عطا الله (العمل الميداني، وفرز البيانات)

باحث مساعد، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت.

هديل أيوب (اقتراحات لتوصيات سياساتية)

باحثة مساعدة، مبادرة كرامة في جامعة بيرزيت.

رانيا قاضي (تفريغ مقابلات، ومساعدة بحثية)

طالبة ماجستير ومساعدة بحث، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت.

ياسمين الجعبة (تفريغ مقابلات، ومساعدة بحثية)

طالبة ماجستير ومساعدة بحث، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت

أسيل حسين (تدقيق النص والمراجع)

طالبة ماجستير ومساعدة بحث، مبادرة كرامة في جامعة بيرزيت.